

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي
المباشر في الجزائر (2000- 2010)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية

إشراف الأستاذ:
الدكتور منور أوسرير

إعداد الطالب:
محمد إبراهيم مادي

لجنة المناقشة

- أ.د. بن علي بلعزوز..... جامعة الشلف رئيساً
أ.د. منور أوسرير..... جامعة بومرداس..... مقررأً
أ.د عبد المجيد قدي..... جامعة الجزائر..... عضواً
أ.د. بلقاسم زايري..... جامعة وهران..... عضواً
أ.د. محمد زيدان جامعة الشلف..... عضواً
د. نصيرة قوريش..... جامعة الشلف..... عضواً

أفريل 2013

السنة الجامعية 2013/2012

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى من وضع الله الجنة تحت قدميها والختي العزيزة، وإلى من سقى الشجرة حتر
أثمرت والدي العزيز وإلى سدي في الحياة إخوتي وأخواتي

إلى التي منحتني الإرادة والعزيمة وقاسمتني هموم إنجاز هذا العمل زوجتي الغالية

إلى كل العائلة سدد الله خصلهم ووفاهم على فضلهم حسنات في يوم الحساب
وأصلح لهم أولادهم وأزواجهم.

إلى كل من عرفناهم وجمعت بيننا الدنيا: رفقاء الصبا وزملاء الدراسة والعمل وإلى
جميع من أعاننا على هذا العمل وغيره أناب الله الجميع.

إلى كل باحث عن الحقيقة، متشبع بالأمل، متحصن بالإيمان

أهدي هذا العمل

محمد إبراهيم

شكر وتقدير

أول الشكر لله الواحد القهار صاحب الفضل والإكرام أكرمنا بنعمة الإسلام ويسر لنا سبيل العلم فله الشكر حتى يرضى وله الشكر بعد الرضى والصلاة والسلام على المصطفى صلى الله عليه وسلم تسليماً كثيراً

ثم كامل الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل الدكتور أوسري منور لتفضله بالإشراف على هذا العمل، ولما له من جهود فاضلة ومقترحات قيمة أثمرت إيجاباً فيما قدمت، فجزاه الله عنا أفضل الجزاء على نصائحه وتوجيهاته القيمة وسعة صدره وصبره، كما لا يفوتني أن أرفق جميل عبارات الشكر والامتنان للأستاذ الدكتور هيل الجنابي - جامعة آل البيت - على متابعتة وتأخيرها وإسهاماته في الإشراف على هذا العمل في الأردن الشقيق، فجزاه الله عنا كل خير وعلى ما أفادنا به.

والثناء موصول لكل من ساهم من قريب أو بعيد وأعاننا في هذا العمل ولو بالسؤال عن مصيره

كما لا يفوتنا أن نشكر أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا العمل وتسخيرهم وقتاً غير يسير لقرائته وتمحيصه وتقويمه.

والحمد لله

محمد إبراهيم

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
III	الإهداء.....
IV	الشكر.....
X-VII	فهرس المحتويات.....
VII	قائمة الجداول.....
-VII	
VII	قائمة الأشكال.....
-VII	
ب - س	المقدمة العامة.....

الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والسياسة المالية

2	تمهيد.....
3	المبحث الأول: أهمية ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر.....
3	المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه.....
7	المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.....
12	المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.....
17	المبحث الثاني: ماهية السياسة المالية وأثرها في تنمية الاقتصاد.....
17	المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأهدافها.....
20	المطلب الثاني: علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية.....
22	المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية وآثارها على الاقتصاد.....
34	المبحث الثالث: دور السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر.....
34	المطلب الأول: مكانة السياسة المالية ضمن مناخ الاستثمار.....
38	المطلب الثاني: أثر السياسة الضريبية وسياسة والإنفاق العام على الاستثمار.....
42	المطلب الثالث: تأثير السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر.....
48	خلاصة الفصل الأول.....

الفصل الثاني:

واقع وأثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

50	تمهيد.....
51	المبحث الأول: واقع مناخ الاستثمار في الدول النامية.....
51	المطلب الأول: متطلبات مناخ الاستثمار:.....
53	المطلب الثاني: مميزات مناخ الاستثمار في الدول النامية:.....
60	المطلب الثالث: مدى جاذبية مناخ الاستثمار في الدول النامية:.....
70	المبحث الثاني: طبيعة السياسة المالية في الدول النامية.....
70	المطلب الأول: أهداف السياسة المالية في الدول النامية.....
73	المطلب الثاني: مدى فعالية السياسة المالية في الدول النامية.....
85	المطلب الثالث: أثر السياسة المالية على التنمية في الدول النامية.....
89	المبحث الثالث: أثر السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.....
90	المطلب الأول: الاتجاهات الحديثة لحصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.....
98	المطلب الثاني: هيكل وملامح أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.....
	المطلب الثالث: سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية وموقع السياسة المالية
104	منها.....
111	خلاصة الفصل الثاني:.....

الفصل الثالث:

جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر

113	تمهيد:.....
114	المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري خصائص ومؤهلات.....
114	المطلب الأول: التطورات المرحلية للاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية.....
122	المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد الجزائري.....
126	المطلب الثالث: مؤهلات الاقتصاد الجزائري.....
130	المبحث الثاني: تطور الأراضية التشريعية لمناخ الاستثمار في الجزائر - الضمانات والمعوقات.....
130	المطلب الأول: تطور قوانين الاستثمار في الجزائر.....

140	المطلب الثاني: الضمانات الممنوحة للمستثمرين.....
145	المطلب الثالث: معوقات جذب الاستثمارات الأجنبية للجزائر.....
151	المبحث الثالث: الأوضاع الحالية لمناخ الاستثمار بالجزائر ومدى جاذبيته.....
151	المطلب الأول: الأوضاع الحالية لمناخ الاستثمار في الجزائر.....
164	المطلب الثاني: تقييم مدى جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر اعتمادا على المؤشرات.....
181	خلاصة الفصل الثالث:

الفصل الرابع:

تطور أداء السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000-2010)

183	تمهيد:
184	المبحث الأول: واقع واتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.....
185	المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر (2000-2010)
195	المطلب الثاني: الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر، ومساهمته في النمو الاقتصادي.....
199	المطلب الثالث: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر.....
206	المبحث الثاني: تطور أداء السياسة المالية بالجزائر (2000-2010).....
207	المطلب الأول: تطور أداء السياسة الضريبية (2000-2010).....
217	المطلب الثاني: تطور أداء سياسة الإنفاق العام (2000-2010).....
223	المبحث الثالث: التحديات التي تواجه السياسة المالية في الجزائر
223	المطلب الأول: المميزات الأساسية للسياسة المالية في الجزائر.....
233	المطلب الثاني: التحديات التي تواجه السياسة المالية في الجزائر.....
237	خلاصة الفصل الرابع:

الفصل الخامس:

فعالية السياسة المالية وأثرها في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

239	تمهيد:
240	المبحث الأول: تأثير السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
240	المطلب الأول: فعالية السياسة الضريبية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر
256	المطلب الثاني: فعالية سياسة الإنفاق العام في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر.....
268	المبحث الثاني: نموذج قياسي للعلاقة بين السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
269	المطلب الأول: مدخل

272المطلب الثاني: تقديم النموذج
275المطلب الثالث: تقييم النموذج
280المبحث الثالث: تكيف السياسة المالية في سبيل ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر
280المطلب الأول: مبادئ أساسية في ترشيد الاستثمار
282المطلب الثاني: الخطوات العملية لتكيف السياسة المالية
286خلاصة الفصل الخامس
287الخاتمة العامة
298قائمة المراجع

قائمة الجداول

فهرس الجداول

الصفحة	عنوانه	رقم الجدول
9	تطور صافي التدفقات المالية الخاصة للدول الصاعدة والنامية (2010-2003)	(1)
39	هيكل الإيرادات الضريبية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	(2)
56	نصيب الفرد من الدخل القومي في بعض الدول النامية والمتقدمة (بالدولار)	(3)
63	المؤشر المركب للسياسة الاقتصادية في الدول العربية لسنة 2009 (دول مختارة)	(4)
66	مؤشر التنافسية العالمية في بعض الدول المتقدمة والنامية	(5)
76	هيكل الإيرادات العامة في الدول العربية (2009-2005)	(6)
81	هيكل النفقات العامة في الدول العربية (2009-2005)	(7)
83	العجز أو الفائض الكلي في الموازنة العامة للدول العربية (2009-2005)	(8)
93	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة والدول النامية (2009-2007)	(9)
107	التغيرات في اللوائح التنظيمية الوطنية (2009-1998)	(10)
109	ترتيب أهم القيود المعيقة للاستثمارات	(11)
119	معدلات نمو قطاعات الاقتصاد الوطني للفترة (1998-1991)	(12)
122	تطور أهم مؤشرات المديونية (2000-1990)	(13)
124	تطور أهم مؤشرات المديونية للفترة (2008-1999)	(14)
125	تقييم حجم الدخول غير المشروعة في الاقتصاد الجزائري (2006-1990)	(15)
128	معدل استعمال قدرات الإنتاج لكل فرع من فروع القطاع الصناعي العمومي لسنة 2000	(16)
152	تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر (2010-2000)	(17)
154	معدلات نمو قطاعات الاقتصاد الوطني (2010-2000)	(18)
156	فائض أو عجز الميزانية العامة في الجزائر (2010-2000)	(19)
157	تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (2010-2000)	(20)
159	تطور رصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات في الفترة (2010-2002)	(21)
161	سعر صرف الدولار واليورو مقابل الدينار الجزائري	(22)
162	تطور المديونية الخارجية للفترة (2010-2000)	(23)
165	الترتيب العالمي للجزائر وبعض الدول ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال 2010 (183 دولة)	(24)
166	موقع الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال لسنة 2010	(25)
168	ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية	(26)
169	ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية مقارنة بدول شمال إفريقيا (2011-2010)	(27)

171	أهم العوامل التي تعيق أداء الأعمال في الجزائر	(28)
173	وضع الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العربية 2003، 2006 و 2010	(29)
175	ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد (لمنظمة الشفافية الدولية) للسنوات (2009-2003)	(30)
177	المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر (2009-2001)	(31)
178	وضع الجزائر في مؤشرات المخاطر القطرية لسنتي 2008 و 2009	(32)
179	ترتيب الجزائر في عدد من المؤشرات الدولية المختارة	(33)
185	الاستثمار الإجمالي والادخار في الجزائر (2010-2000)	(34)
187	تطور الاستثمارات المنحزة خلال الفترة (2010-1999)	(35)
188	المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة (2010-2002)	(36)
189	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ودول مختارة (2010-2000)	(37)
191	نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التدفقات الإجمالية للعالم	(38)
191	تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد للجزائر كنسبة من العالم وبعض المجموعات الاقتصادية	(39)
193	تطور صافي الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر للفترة (2010-2000)	(40)
196	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر ودول مختارة (2010-2000)	(41)
197	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت (2009-2000)	(42)
200	المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب القطاعات خلال الفترة (2010-2002)	(43)
201	التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمارات الأجنبية المصرح بها خلال الفترة (2010-2002)	(44)
203	التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر (2008-2000)	(45)
204	التوزيع القطاعي لعدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر ومساهماتها في مناصب العمل (2008-2004)	(46)
205	التوزيع الجغرافي لعدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها خلال الفترة (2010-2002)	(47)
210	تطور هيكل الإيرادات الضريبية في الجزائر الفترة (2010-2000)	(48)
212	تطور الإيرادات الجبائية الفترة (2010-2000)	(49)
214	معدلات تطور بعض أنواع الضرائب الفترة (2010-2000)	(50)
215	تطور الضغط الضريبي في الجزائر للفترة (2010-2000)	(51)
218	تطور حجم الإنفاق العام في الجزائر الفترة (2010-2000)	(52)
220	تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الجزائر الفترة (2010-2000)	(53)
222	تطور بنية نفقات التجهيز في الجزائر حسب القطاعات (2010-2000)	(54)
225	تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر الفترة (2010-2000)	(55)
229	تطور تغطية الإيرادات الجبائية للنفقات العامة (2010-2000)	(56)
232	معامل مرونة كل من الإيرادات العامة وإجمالي الضرائب إلى النفقات العامة في الجزائر (2010-2001)	(57)
253	العبء الضريبي لقطاع الشركات وأشبه الشركات الفترة (2009-2000)	(58)

254	معامل حساسية الاستثمار الأجنبي المباشر لتغيرات بعض أنواع الضرائب (2010-2001)	(59)
258	التوزيع السنوي القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2004-2001)	(60)
259	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2009-2005)	(61)
260	التوزيع القطاعي لبرنامج تطوير المنشآت القاعدية	(62)
261	تطور نسبة كل من نفقات التجهيز والبنية التحتية من الناتج الداخلي الخام (2009-2000)	(63)
263	ترتيب الجزائر ضمن أهم المؤشرات الفرعية للبنية التحتية (2010-2007)	(64)
274	نتائج وصفية للمتغيرات المستخدمة في النموذج	(65)
275	نتائج الانحدار	(66)
277	اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	(67)
278	اختبار التكامل المشترك لجوهانسن	(68)

قائمة الأشكال

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوانه	الصفحة
(1)	تطور الأهمية النسبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لاقتصاديات الأسواق الناهضة كنسبة مئوية من إجمالي التدفقات إليها	8
(2)	مكانة السياسة المالية ضمن مناخ الاستثمار	37
(3)	معدل النمو للناتج المحلي الحقيقي للاقتصاديات النامية والمتقدمة والعالم (2000-2010)	55
(4)	معدل التضخم في المجموعات الاقتصادية والعالم (2000-2009)	57
(5)	الأهمية النسبية للاستثمار المحلي (العام والخاص) والاستثمار الأجنبي في التزامات الاستثمار في صناعات البنية التحتية للاقتصاديات النامية والانتقالية بحسب المنطقة (1996 - 2006)	59
(6)	عجز الموازنة العامة في بعض الدول النامية كنسبة من الناتج الداخلي الخام	64
(7)	مكونات مؤشر التنافسية العربية	67
(8)	مؤشر بيئة الأعمال ومؤشر التنافسية العربية لسنة 2009	68
(9)	معدل الضريبة الحدي على الشركات لبعض الدول النامية لسنة 2000	78
(10)	معدل الضريبة على الأرباح في سنتي 2008 و 2009 في بعض الدول كنسبة مئوية	79
(11)	إجمالي العبء الضريبي في بعض الأقاليم الاقتصادية	80
(12)	الإنفاق الحكومي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي لمجموعات بعض الدول (2008-2010)	82
(13)	العجز في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي لبعض الدول (2008-2011)	84
(14)	الاتجاه العام لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية والدول المتقدمة كنسبة من الاستثمار العالمي	91
(15)	تطور حصة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية والمجموعات الاقتصادية كنسبة مئوية (2005-2008)	92
(16)	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول النامية في الفترة (2001-2009)	95
(17)	حصة اقتصاديات الدول النامية والمتحولة من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الوارد والصادر (2000-2009)	97
(18)	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية والدول المتقدمة والعالم	100
(19)	نسبة عدد الشركات عبر الوطنية في الدول المتقدمة واقتصاديات الدول النامية والمتحولة للسنوات 1992، 2000، 2008	103
(20)	التدفقات الرأسمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	108
(21)	تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر (2000-2010)	153
(22)	تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (2000-2010)	157

160	تطور الميزان التجاري الجزائري (2002-2010)	(23)
172	أهم العوامل التي تعيق أداء الأعمال بالجزائر (2010-2008)	(24)
190	بيان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر وبعض الدول (2010-2000)	(25)
192	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد للجزائر كنسبة من المجموعات الاقتصادية	(26)
198	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت (2009-2000)	(27)
200	التوزيع القطاعي لعدد المشاريع المصرح بها (2002-2010)	(28)
201	التوزيع القطاعي لعدد المشاريع الاستثمارات الأجنبية (2000-2010)	(29)
213	التطور النسبي للإيرادات الجبائية الفترة (2010-2000)	(30)
215	تطور الضغط الضريبي في الجزائر للفترة (2010-2000)	(31)
221	تطور معدلات نمو النفقات العامة في الجزائر (2010-2000)	(32)
226	تطور عجز الميزانية العامة للجزائر (2010-2000)	(33)
228	تطور هيكل الإيرادات العامة (2010-2000)	(34)
230	تطور تغير الإنفاق الحكومي والنتاج المحلي الخام من المحروقات في الجزائر الفترة (2003-1968)	(35)
252	تطور نسبة كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب إلى الناتج الداخلي الخام (2010-2001)	(36)
260	تطور مخصصات البنية التحتية (2009-2000)	(37)
264	تطور معدل نمو كل من الإنفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر (2010-2001)	(38)
265	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والإنفاق العام كنسبة من الناتج الداخلي الخام (2010-2000)	(39)
266	معدل تطور كل من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ونفقات التجهيز (2010-2000)	(40)
267	نفقات التجهيز والاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج الداخلي الخام (2010-2000)	(41)

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

أصبحت العولمة من بين أهم الظواهر التي شهدتها العقد الأخير من القرن الماضي، نظرا لما أفرزته من تطورات وتغيرات على جميع المستويات في العلاقات الدولية، إذ أنها ساهمت على المستوى الاقتصادي في زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول مع تنوع وتكامل المعاملات التي تتم عبر الحدود.

ومن أهم مؤشرات العولمة ودلالاتها، زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والذي كان نتيجة لانتشارها واتساعها، الشيء الذي تمخض عنه رفع المزيد من القيود على حركة رؤوس الأموال الدولية خاصة منها الموجهة للاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد زاد اهتمام الدول بالاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لما له من أهمية، حيث عمد الكثير منها إلى انتهاج المزيد من سياسات التحرير وتقديم الحوافز والمزايا لاستقطابه، هذه الأهمية تنبع من كون أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في عملية التنمية الاقتصادية للبلد المضيف إن على مستوى نمو القطاعات الاقتصادية وإن على مستوى التجارة الخارجية.

وضمن التوجه العام للسياسات الاقتصادية التي تتخذها الدول تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر تعتمد الكثير منها على لعبة المزايا والحوافز، فهي تمنح العديد من المزايا والحوافز للمستثمر الأجنبي خاصة تلك المتعلقة منها بالضرائب، باعتبار أن الضرائب من المحددات الهامة للاستثمار الأجنبي المباشر طالما أن لها دور رئيس في قرار الاستثمار بشأن المكان الذي يحقق فيه المستثمر الأجنبي أرباحه وتقل فيه التزاماته إلى حد أدنى، كما تحاول بلدانا أخرى تحسين مناخها للاستثماري لاستقطاب حجم أكبر منه وذلك من خلال هبئته مركزة في ذلك على سياساتها الإنفاقية من خلال محاولة تحسين نوعية وكفاءة بنيتها التحتية علاوة على ضمان استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي

لقد أدى تسابق الدول نحو استقطاب أكبر قدر من تدفقات الاستثمار الأجنبي إليها، إلى خلق منافسة بينها والتي قد تؤدي بدورها إلى الرفع من تكاليف استقدام هذا النوع من الاستثمار، وبذلك تعتبر السياسات المالية التي تتخذها الدول في هذا الإطار عاملا هاما يعتمد عليه ضمن باقي السياسات الاقتصادية في استقطاب أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا من جهة ومن جهة أخرى لم تعد الإشكالية لدى

بعض الدول في استقطاب أكبر قدر من هذا الاستثمار بقدر ما أصبحت الإشكالية في ترشيد هذا الاستثمار وتعظيم منافعه لديها.

ويقتضي تفعيل السياسة المالية أن تقوم الدولة بانتقاء الحوافز الضريبية التي تؤدي إلى تعظيم حجم الاستثمارات وزيادة العائد الصافي للاستثمارات ذات الأولوية في برامج التنمية الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى التقليل من التكاليف التي يمثلها جانب الإنفاق الحكومي والتي توجه إلى تحسين الظروف التي تساعد على الاستثمار، وهذا ما تحاول بعض الدول النامية التركيز عليه في جذبها للاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تحسين أداء سياستها الضريبية والإنفاقية.

وتعتبر الجزائر من الدول التي تسعى جاهدة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك باعتمادها على تقديم العديد من المزايا والضمانات في إطار قوانين الاستثمار والقوانين العامة، حيث تصب كلها في إطار السياسة المالية بجانبها الجبائي والإنفاقي.

وفي ظل السياسة المالية القائمة والى غاية اليوم، ينبغي علينا معرفة فعالية السياسة المالية وكذا أدائها على المستوى الاقتصادي من جهة ومن جهة أخرى مدى تأثيرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأمكنة والمجالات والقطاعات المرغوبة بما يحقق التعظيم من المنافع الناجمة عنه، ولا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر يتوجه إلى قطاع بعينه في الجزائر بنسب أكبر مقارنة بقطاعات أخرى، الأمر الذي يستدعي أن تقوم الجزائر بترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر، بمعنى آخر اجتذاب القدر اللازم منه في المجالات المرغوبة وفي الوقت المناسب لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وانطلاقاً من العرض السابق تظهر لنا إشكالية هذا البحث والتي يمكن صياغتها في شكل التساؤل

الجوهري التالي:

ما مدى فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

ولإبراز ملامح الإشكالية بصورة أوضح، يمكن تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

◀ ما العلاقة النظرية التي تربط بين السياسة المالية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وما الدور الذي

يمكن أن تمارسه هذه السياسة في ترشيده؟

◀ ما مدى تأثير السياسة المالية في مناخ الاستثمار في الدول النامية وهل استطاعت هذه الدول جذب

الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأكثر نفعاً إليها بالاعتماد على سياساتها المالية؟

- ◀ هل تحسنت متغيرات الاقتصاد الكلي ضمن مناخ الاستثمار في الجزائر؟ وما مدى جاذبية هذا المناخ من خلال المؤشرات العالمية؟
- ◀ هل تؤدي سياسة الإنفاق العام في الجزائر إلى توفير الظروف اللازمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما نسبة فعالية السياسة الضريبية التي تعتمدها الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ◀ هل كان تحسن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر المحقق في السنوات الأخيرة ناتج عن التحسن في فعالية وأداء السياسة المالية؟ وهل مارست التدابير المتخذة ضمن السياسة المالية المتبعة في الجزائر تأثيرها الكبير في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها؟

فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من الإشكالية المطروحة، وقصد الإجابة عن الأسئلة الفرعية، ارتأينا طرح الفرضيات التالية التي تكون منطلقاً لدراستنا:

- ◀ للسياسات المالية دوراً مهماً في عملية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بالاعتماد على أدواتها حيث يمكن للجانب الإنفاقي والجانب الجبائي أن يقدم الكثير من الحوافز والضمانات من جهة، ويساهما في التقليل من التكاليف والتأثير على عوائد الاستثمار من جهة أخرى؛
- ◀ نفترض أن مناخ الاستثمار في الجزائر أقل جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر في المؤشرات العالمية على الرغم من التحسن في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، وقد يرجع ذلك إلى نقص الفعالية في السياسات المتخذة على الرغم من وجود الكثير من الإمكانيات؛
- ◀ تؤثر الضريبة - باعتبارها أداة في يد الدولة - على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من خلال تأثيرها على الدخل والاستثمار، وبذلك نفترض أن السياسة الضريبية المعتمدة في الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر تعتمد على الامتيازات الجبائية سواء المرتبطة منها بالدخول أو المرتبطة منها بالاستثمار في بعض القطاعات، ونفترض أن لهته السياسة فعالية كبيرة في جذب الاستثمار الأجنبي.

◀ تحتاج عملية تشجيع الاستثمار إلى تهيئة الأوضاع والظروف المتعلقة ببيئة الاستثمار وتحسينها، ولذلك نفترض أن سياسة الاتفاق العام في الجزائر تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ انطلاقاً من برامج التنمية الوطنية التي تستهدف تحسين نوعية البنية التحتية بشكل أساسي.

◀ نفترض أن السياسة المالية في الجزائر لها فعالية نسبية في التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي ترشيده بافتراض أن التدابير المتخذة ضمن السياسة المالية لم تؤدي إلى تحسين مناخ الاستثمار ولا إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المجالات والقطاعات المرغوبة بل بقي هذا الاستثمار يتوجه إلى قطاع المحروقات بشكل لافت أكثر من القطاعات الأخرى.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية البحث من منطلق أن الاستثمار يعتبر الأداة والوسيلة الأساسية في كل عملية تنمية حيث يجب أن يوفر له الظروف المناسبة لتشجيعه وتنشيطه سواء كان استثماراً محلياً أم أجنبياً، ولذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر حظي باهتمام متزايد من طرف الاقتصاديين وأصحاب القرار باعتباره أحد أهم التدفقات المالية المتاحة أمام الدول النامية.

ويستمد هذا البحث أهميته خاصة عندما نعرف أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في عملية التنمية الاقتصادية ويحتاج استقطابه إلى ترشيد، حيث ينبغي أن يستقدم في الوقت المناسب وفي المجالات المرغوبة.

ويزداد هذا البحث أهمية انطلاقاً من أن السياسة المالية بشقيها الجبائي والانفاقي، تساهم في الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن التكاليف أو الأعباء يجب أن تكون عند ذلك المستوى الذي يعظم المنافع الناتجة من الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ناحية أخرى، فإن اختيار نوع الحوافز ضمن السياسة الضريبية يسمح في الوقت نفسه باختيار نوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الأمر الذي قد يكون ذا صعوبة خاصة في ظل التنافس الضريبي الذي يستدعي البحث عن تنسيق ضريبي بين مختلف الدول.

كما تتجلى أهمية البحث في المكانة التي تحتلها السياسة المالية ضمن مناخ الاستثمار، إذ أن التدابير والإجراءات المتخذة ضمنها ينبغي أن تسهم في تحسين مناخ الاستثمار وأن تستهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المجالات المرغوبة لتحقيق أكبر المنافع،

أهداف الدراسة:

- بناء على إشكالية البحث وفرضياته فإن هذه الدراسة ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية:
- ◀ محاولة إدراك وفهم واقع العلاقة القائمة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسة المالية في الجزائر؛
 - ◀ محاولة معرفة مدى قدرة الدولة الاعتماد على السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في جانبها الضريبي؛
 - ◀ محاولة معرفة والتقرب أكثر من واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من جهة، وواقع السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام من جهة أخرى في ظل الانفتاح الاقتصادي؛
 - ◀ نحاول تقديم مقترحات لتكييف السياسة المالية في الجزائر بما يأخذ بعين الاعتبار التحديات التي تواجهها من جهة، ويحقق تعظيم المنافع من ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد من جهة أخرى.

حدود الدراسة:

من أجل معالجة إشكالية الموضوع، فقد تم تحديد إطارين زمني ومكاني، يتجلى الإطار الزمني في فترة الدراسة التي حددت ما بين 2000-2010، كونها سبقتها الإصلاحات الاقتصادية التي شهد فيها قانون الاستثمار عدة تطورات، إضافة إلى التوجهات التنموية الجديدة للجزائر في ظل التنافس الدولي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما الحدود المكانية، فقد اقتصرت هذه الدراسة على دراسة ما يخص الاقتصاد الجزائري كأحد اقتصاديات الدول النامية، مركزين في ذلك على السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام بالنسبة للسياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر.

أدوات ومنهج البحث:

نظرا لطبيعة البحث وخصوصية الموضوع المتمحور حول فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، اقتضى منا ذلك الاعتماد على الأدوات التالية:

- ◀ الإحصائيات المتعلقة بواقع الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة؛
- ◀ الراجع والمصادر المرتبطة بالموضوع ضمن المكتبات و مؤسسات وهيئات البحث الوطنية والدولية، إضافة إلى التقارير والدوريات المتعلقة بموضوع البحث؛
- ◀ أدوات التحليل الاقتصادي نظرا لصبغة الموضوع الكلية، والأدوات الإحصائية كحساب النسب ومعدلات النمو وكذا المؤشرات؛
- ◀ أوراق عمل الملتقيات والندوات الوطنية والدولية، إضافة إلى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)؛

أما من ناحية المنهج، فقد تم التعامل مع عدة مناهج بطريقة متكاملة، حيث يتعلق المنهج الوصفي باستعراض أداء كل من الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للجزائر من ناحية و تطور السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام من ناحية أخرى.

أما المنهج التحليلي فسوف ينصب في محاولة فهم وتحليل مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب والإنفاق العام وربطهم ببعض المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية،

وسوق نعزز المناهج الثلاثة بالمنهج الكمي الذي يهدف إلى دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الاقتصادية ضمن مناخ الاستثمار الجزائري، لمعرفة وتحديد حجم التأثير الذي تمارسه على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبذلك فسوف يتم بناء نموذج قياسي يساعد في الوصول إلى نتائج تجيب على الأسئلة المطروحة.

الدراسات السابقة:

لقد قام العديد من الباحثين بدراسة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر انطلاقا من تبين مدى أهميته بالنسبة للدول النامية، وانتهاء إلى تحليل وتقييم تدفقاته إليها ، وقد توصلت معظم هذه الدراسات إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أهميته خاصة بالنسبة للدول النامية، إذ أن الدول المتقدمة في حد ذاتها والى غاية

اليوم تتنافس على استقطابه نظرا لدوره في عملية التنمية الاقتصادية، كما أن هذه الدراسات توصلت إلى أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية لازال ضعيفا، انطلاقا من الظروف التي تحكم مناخ الاستثمار في هذه الدول،

وبخصوص حالة الجزائر، ففي حدود علمنا نجد الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع في الرسائل والأطروحات التالية:

- دراسة **دهماني سامية** كانت حول تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية في العشرية (1988-1999)، وهي عبارة عن مذكرة ماجستير (2001)، حيث ركزت على تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، انطلاقا من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تكونه بالاعتماد على بعض المؤشرات من جهة، ومن جهة أخرى وزن مناخ الاستثمار في عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث توصلت إلى أن مناخ الاستثمار في الجزائر و رغم الإصلاحات لازال غير جاذب وغير مشجع على الاستثمار.

الواقع أن لهذه الدراسة أهميتها، غير أن فترة الدراسة بها تختلف عن فترتنا التي تتراوح بين 2000 و 2010، حيث أن مناخ الاستثمار شهد عدة تغيرات، كما أن وضع الجزائر بات متغيرا في بعض المؤشرات العالمية، إضافة إلى التغيرات الحاصلة في قوانين الاستثمار.

- دراسة **"فارس فوضيل"** بعنوان " أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية" وهي أطروحة دكتوراه (2004)، حيث بين فيها الباحث أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والفوائد التي تعود على البلد المضيف، كما توصل فيها الباحث إلى أن ما حققته الدول العربية مجتمعة في إطار استقطابها للاستثمار المباشر الأجنبي يبقى ضئيلا بكل المقاييس، مما يعكس التهميش المالي، خاصة في ظل السنوات الأخيرة التي شهدت فيه تسابق الدول النامية نحو تجنب التهميش ومن ثم الاندماج في الاقتصاد العالمي،

وللدراسة أهميتها من خلال النتائج المتوصل إليها، غير أن هته الدراسة سبقت التغيرات الحاصلة في العقد الأول من الألفية الثالثة، كما أنها ركزت على الأهمية والمنافع من الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال

المقارنة بين الدول الثلاث، وتبقى التطورات الحاصلة بالجزائر في فترة دراستنا توحى بتجدد المعطيات والعلاقة بين المتغيرات على المستوى الكلي، علاوة على التطور الحاصل في مناخ الاستثمار.

- دراسة "مادي محمد إبراهيم" كانت دراسة قياسية لطبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب في الجزائر خلال الفترة (1990-2002)، وهي في الأصل مذكرة ماجستير (2004)، حاول الباحث فيها إبراز مدى التأثير الذي تمارسه الضرائب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث توصلت إلى أن 83% من التغير الحاصل في الاستثمار الأجنبي المباشر تفسره التغيرات الحاصلة في الضرائب، وقد وجد أن الجباية البترولية لها التأثير الكبير عليه وذلك باعتبار أنه يستحوذ على حصة كبيرة من الاستثمار في قطاع النفط وما تبقى من النسبة يشير إلى وجود متغيرات أخرى تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ورغم أهمية البحث، إلا أنه كان يحتاج إلى المزيد من الطرح والتحليل فيما يتعلق بالسياسة الضريبية، علاوة على التدابير الضريبية الجديدة التي حملتها القوانين وكذا خلوه من التقييم العميق لمناخ الاستثمار بالاعتماد على المؤشرات العالمية.

- دراسة "قويدري محمد" كانت حول تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر وهي في الأصل أطروحة دكتوراه دولة (2005)، بين من خلالها الباحث الآثار المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول النامية، وكذا إلى أي مدى يمكن أن تكون الحوافز والمزايا المقدمة للمستثمرين الأجانب متسقة مع أهداف التنمية الشاملة في الدول النامية، ومن ناحية أخرى قام بتحليل بيئة الاستثمار في البلدان العربية، وبالنسبة للجزائر فقد وجد بأن حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها ضعيف من خلال تحليله لبيئة الاستثمار في الجزائر، ومقارنة بحجم الإمكانيات والمؤهلات والفرص المتاحة في الاقتصاد الجزائري، وهذا الأمر نفسه ينعكس على آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر.

ورغم وجاهة الطرح وجدية التحليل إلا أن هذه الدراسة لم تركز كثيرا على متغيرات السياسة المالية التي اعتمدها من جهة كما أن هناك العديد من التغيرات الحاصلة في الاقتصاد الجزائري في فتره دراستنا لم تغطها هته الدراسة من جهة أخرى، على اعتبار أن الفترة التي تناولها الباحث سبقت تلك التغيرات، والسنوات التي بعدها حملت تغيرات في قوانين الاستثمار وسياسة الإنفاق العام، والسياسة الضريبية.

- دراسة "بوزيان عبد الباسط" بعنوان دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2004، وهي في الأصل رسالة ماجستير (2006)، وقد حاول فيها الباحث معالجة اثر السياسة المالية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أربعة فصول بدأها بتوطئة نظرية للبحث وصولا إلى الجانب التطبيقي الذي دعمه بدراسة قياسية اعتمد فيها على الإنفاق العام كمؤشر للسياسة المالية في تأثيره على الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوصل الباحث إلى أن الارتباط بين السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر كان ضعيفا للغاية،

ورغم أهمية البحث إلا أن الدراسة أغفلت بعض الجوانب منها ما يتعلق بتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر ومنها ما يتعلق بالنظرة التحليلية التقييمية لما حملته قوانين الاستثمار ارتباطا بالاستثمار الأجنبي المباشر، علاوة على ذلك فإن هذه الدراسة ركزت على الاستقطاب للاستثمار الأجنبي ولم تتطرق بشكل معمق إلى ما يسمى بترشيد هذا الاستثمار، كما أنها جاءت في فترة سبقت التعديلات المتعلقة بقانون الاستثمار الصادر سنة 2006 وما تلتها من تغييرات في التدابير الضريبية وكذا برنامج دعم النمو الاقتصادي، ثم أنها اكتفت بمتغير الإنفاق العام وأسقطت متغير الضرائب في دراستها القياسية.

- دراسة "khouri Nabil" بعنوان " Les Déterminants De L'investissement Direct Etranger Dans Les Pays D'Accueil En Développement Et Son Impact Sur Leur Croissance Economique " وهي في الأصل عبارة عن أطروحة دكتوراه (2008)، حاول فيها الباحث معرفة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية المضيفة وآثاره على النمو الاقتصادي فيها، وقد طبق دراسته على 81 دولة نامية في فترة تمتد بين 1995-2005، وتوصل الباحث في دراسته القياسية إلى أن كل من رأس المال البشري للبلد المضيف، البنية التحتية، درجة الانفتاح الاقتصادي، توافر الموارد الطبيعية، الاستقرار السياسي، الحرية الاقتصادية، إنتاجية عنصر العمل والدخل الفردي تعتبر محددات أساسية ذات معنوية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية المختارة.

مميزات الدراسة الحالية

استكمالا لهذه الدراسات، وانطلاقا من أهمية السياسات المالية والدور الذي يمكن أن تمارسه في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإننا سنقوم في هذا البحث بدراسة مدى فعالية السياسة المالية متمثلة في

السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ولذلك فإن هذه الدراسة تحاول تجاوز جوانب القصور في الدراسات السابقة حيث أن ما يميز هذه الدراسة عنها نبرزه فيما يلي:

- ◀ تركيز غالبية الدراسات على آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري في جانب النمو الاقتصادي وغيره، دون محاولة التركيز على كفاءات وطرائق استقطاب هذا النوع من الاستثمارات،
- ◀ افتقار تلك الدراسات إلى معالجة أدوات السياسة المالية عند ربطها بالاستثمار الأجنبي المباشر بشكل واف والاكتفاء فقط بالإشارات السطحية لتأثير تلك الأدوات على هذا النوع من الاستثمار،
- ◀ على الرغم من تعدد الدراسات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، إلا أن أيًا منها لم يتناول عملية ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر بناء على تأثير السياسة المالية عليها، بالتركيز على سياسة الضرائب وسياسة الإنفاق العام،
- ◀ تقدم هذه الدراسة مجموعة خطوات ومقترحات عملية لتكييف السياسة المالية في الجزائر في سبيل ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر.

خطة وهيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، ومن ثم اختبار صحة فرضيات الدراسة، تم تقسيم البحث إلى عدة فصول تسبقهم مقدمة عامة وتعقبهم خاتمة عامة تتضمن ملخص البحث، النتائج المتوصل إليها، مدعومة بالاقتراحات والتوصيات لتختتم بالآفاق المستقبلية للموضوع.

يتناول الفصل الأول الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والسياسة المالية نحاول من خلاله تقديم أهمية ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بالإشارة إلى ما توصلت إليه الدراسات التطبيقية، ثم في المبحث الثاني يتم التطرق إلى ماهية السياسة المالية وأثرها في تنمية الاقتصاد، ليختتم الفصل بتوضيح دور السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في المبحث الثالث.

وعالج الفصل الثاني واقع السياسة المالية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى واقع مناخ الاستثمار في الدول النامية ، ثم طبيعة السياسة المالية في الدول النامية، وختم الفصل بمحاولة معرفة أثر السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.

وتناول الفصل الثالث بدوره مدى جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر حيث تطرقنا إلى الاقتصاد الجزائري من خلال خصائصه ومؤهلاته في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني حاولنا معرفة تطور الأرضية التشريعية لمناخ الاستثمار في الجزائر مع الإشارة إلى الضمانات والمعوقات، ليختم هذا الفصل بالمبحث الثالث الذي خصصناه الأوضاع الحالية لمناخ الاستثمار بالجزائر ومدى جاذبيته.

ويعالج الفصل الرابع تطور أداء السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000-2010)، حيث نقوم بدراسة واقع واتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في المبحث الأول، ثم في المبحث الثاني تطور أداء السياسة المالية بالجزائر (2000-2010)، وفي المبحث الثالث التحديات التي تواجه السياسة المالية بالجزائر.

وقد خصص الفصل الخامس لتناول فعالية السياسة المالية وأثرها في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث نقوم بدراسة تأثير السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في المبحث الأول، ثم في المبحث الثاني بمحاولة بناء نموذج قياسي للعلاقة بين السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يعتبر فيه الاستثمار الأجنبي المباشر متغيرا تابعا، ونختم الفصل بالمبحث الثالث الذي جاء من أجل تقديم مقترحات حول تكييف السياسة المالية في سبيل ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر

وفي الخاتمة العامة للبحث نستعرض أهم النتائج المتوصل إليها، بعد اختبارنا للفرضيات، ثم نقدم التوصيات والاقتراحات التي يمكن أن تكون مفيدة، ونحدد في النهاية الآفاق المستقبلية للبحث.

وأملنا أن يكون هذا البحث انطلاقة نحو الأفضل، وأن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع سائلين المولى عز وجل أن نفوز بأجري الاجتهاد والإصابة والله المستعان.

**المفصل الأول الإطار النظري للاستثمار
الأجنبي المباشر والسياسة المالية**

تمهيد:

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر موضع تنافس بين الدول ليس فقط النامية منها بل حتى المتقدمة لما له من أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلد المضيف، وقد ظهر هذا التنافس مع استفحال ظاهرة العولمة في ظل عالم يتميز بالتغير.

وقد اعتمدت هذه الدول في تحقيق جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على وضع استراتيجيات وسياسات اقتصادية، بغية تحسين مناخ الاستثمار، ذلك أنه يعتبر شيئاً هاماً يراعيه المستثمر تجنباً للمخاطر التي قد تؤثر على نشاطه.

والسياسة المالية من بين أهم السياسات الاقتصادية التي يتم الاعتماد عليها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة إذا ما قامت تلك الدول بتكييفها وتوظيف أدواتها بما يضمن استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المكان والزمان المناسبين، كل هذا سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: أهمية ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: السياسة المالية وأثرها في تنمية الاقتصاد

المبحث الثالث: السياسة المالية وتأثيرها في الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: أهمية ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

كان لتدفق رؤوس الأموال الدولية المظهر البالغ الأهمية في بروز العولمة على وجه أوسع وأشمل، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أشكال هذه التدفقات، ذلك أنه يقدم فوائد كبيرة للبلدان المضيفة، إلى حد أنها أصبحت تتنافس على استقطابه، وبذلك فهو أفضل من الاستثمار الأجنبي غير المباشر وأفضل من المديونية الخارجية من حيث تأثيره على التنمية الاقتصادية وعلى معدلات النمو، كما أن الدول النامية اتجهت إلى تفضيله نظرا لمرونته خلال الأزمات المالية.¹

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه

يعتبر الاستثمار الأداة والوسيلة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول، وقد كان لمصطلح الاستثمار، الحظ الوفير في الدراسات والكتابات الاقتصادية عبر التاريخ الاقتصادي.

و الاستثمار بشكل عام يقصد به "الإضافة إلى رصيد المجتمع من رأس المال كتشديد مباني سكنية جديدة مصانع جديدة، آلات جديدة، فضلا عن أنه إضافة إلى المخزون من المواد الأولية والسلع التامة الصنع أو نصف المصنعة، فالاستثمار الإضافات إلى المخزون، فضلا عن رأس المال الثابت".²

ويعرف فهمي هيكل الاستثمار على أنه: "الإنفاق على الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة، بمعنى الإضافة إلى أصول المؤسسة وتشمل المعدات، الآلات، ... والإصلاحات الجوهرية التي تؤدي إلى إطالة عمر الآلة وغيرها من الأصول أو زيادتها، وبالتالي فهو بذلك يعتبر الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع"³، كما عرف على أنه "عملية يتم بموجبها الحصول على سلع إنتاجية إما بغرض تجديد أو زيادة رأس المال الانتاجي في المؤسسة".⁴

1- لقد اثبت ذلك كل من (Baranztein, De Grégorio and Lee) في دراسة انحدار تضم 69 دولة أن هناك تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي للبلد المضيف، للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:
- براكاش لونغان وعساف رزين، ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، جوان 2001 ص: 6-7.
- ديبار ميشرا، أشوكامودي، وانتويا نيني مرشد، تدفق رؤوس الأموال الخاصة والنمو، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، جوان 2001، ص: 3-5.
- هيلموت رايزن، (ترجمة أحمد هاشم خاطر)، تدفقات رأس المال الصافية إلى الدول النامية كم تقبل وك ترفض؟، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، القاهرة معهد التخطيط القومي، المجلد الثاني، العدد الثاني، 2000، ص: 180.
2- بكرى كامل، مبادئ الاقتصاد، بيروت، دار الجامعة 1987، ص: 295.
3- عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، بيروت، دار النهضة العربية، ط 2، 1985، ص: 956.
4- البشير عبد الكريم، تقدير دالة الاستثمار الكلية - حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد الأول، 2007، ص: 115.

ويضاف إلى هذين التعريفين مفهوم آخر للاستثمار حيث يعرف على أنه "التضحية بأموال حالية في سبيل الحصول على أموال مستقبلية"¹ أو بعبارة أخرى هو "كل تضحية بالموارد في الوقت الحاضر لغرض الحصول مستقبلا على نتائج أو إيرادات بأقساط جامدة عبر الوقت ولكن بمبلغ إجمالي أكبر من النفقات الأولية"².

ومن خلال هذه التعريفات يتبين لنا أن الاستثمار هو مجموعة التضحيات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد، نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلا بشكل أكبر من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية أخذنا بعين الاعتبار عنصرى العائد والمخاطرة.³

ويمكن للاستثمار أن يكون محليا كما يمكن أن يكون أجنبيا، فالاستثمار الأجنبي باعتباره نوع من أنواع الاستثمار "يعبر عن امتلاك أحد المؤسسات أو أحد الأفراد في دولة ما لأصول مؤسسات تعمل في دولة أخرى"⁴.

وقد عرفه فريد النجار على أنه كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة متلقية سعيا وراء تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية والسياسية، سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد، أو لآجال طويلة، فقد يكون هذا الاستثمار مباشرا أو غير مباشر، وسواء كان ملكا لدولة واحدة أو لعدة دول أو شركة واحدة أو عدة شركات.⁵

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك مجموعة من التعاريف وردت للمنظمات أو الهيئات الدولية وكذا الكتاب الاقتصاديين نحاول أن نذكر أهمها فيما يلي:

1- الحناوي محمد الصالح، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، الدار الجامعية، مصر، ط2 ، 1997، ص 02
2 - Boughaba Abd Ellah, Analyse et évaluation de projet, Ed Berti, 1998, P07
3- صيام أحمد زكرياء، مبادئ الاستثمار، دار المناهج، عمان، 1997 ، ص19
4- نفس المرجع ص 342
5- النجار فريد، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص 23

- يعبر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المنظمة المشتركة للتنمية الاقتصادية عن "ذلك الاستثمار القائم قصد تأسيس روابط اقتصادية دائمة مع المؤسسات، حيث أنه يعطي الفرصة للقيام بالأثر الحقيقي على تسيير المؤسسات المذكورة عن طريق:
 - ✓ إنشاء أو توسيع مؤسسة ملحقة، فرع... الخ،
 - ✓ المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل،
 - ✓ احتلال كامل لمؤسسة قائمة...
- ويعبر الاستثمار الأجنبي حسب صندوق النقد الدولي عن " ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة"¹
- ويرى جيل برتان الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: " يستلزم السيطرة (الإشراف) على المشروع بحيث يأخذ هذا الاستثمار بشكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية، كما أنه يأخذ شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم"²
- ويعبر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب Rymand Bernard عن مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى، يتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجنب، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وخاصة عند الابتدائية عند إنشاء المؤسسة"³
- ويرى عبد العزيز هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:⁴ " استثمار شركات مقيمة في إحدى الدول في شركات أخرى مقيمة في دول أخرى بشراء هذه الشركات، أو بإنشاء شركات جديدة وتزويدها برأس مالها الأساسي أو بزيادة رأسمال شركات موجودة أصلاً"، ويتضمن هذا المعنى إشراف المستثمر وتدخله في إدارة الشركات التي يستثمر فيها أمواله.

1 - Manuel de la F.M.I 4ème édition, 1997, p66 نقلا عن : تومي عبد الرحمان، واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال

الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001/2000، ص41

2- جيل برتان، (ترجمة مقلد علي)، الاستثمار الدولي، منشورات عويدات، بيروت، ط2، 1982، ص11

3 - Raymand Bernard, économie financière International, Paris, EDPUF, 1997, P 91.

4- عبد العزيز فهمي هيكل، مرجع سبق ذكره، ص246

وغالباً ما تفضل الحكومات هذا النوع من الاستثمار،* حيث أنه يتضمن في الغالب تزويد الشركات المستثمر فيها بالمستلزمات (المدخلات) التكنولوجية.

ومن خلال كل هذه التعريفات نستشف أن هناك خصائص تميز الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانياً: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر وعن المديونية الخارجية، إذ لطالما أصبح النوع الأكثر تفضيلاً من طرف الدول سواء المتقدمة منها والنامية في السنوات الأخيرة نظراً لما له من خصائص تؤكد على مزاياه المتعددة، دون أن ننسى أن له عيوباً، ويمكن إجمال هذه الخصائص فيما يلي:

- يتميز بخصائص هيكلية وتقنية فريدة تميزه عن باقي الاستثمارات الدولية الأخرى كالفترة الزمنية الطويلة التي يعمل فيها. بمعنى أنه طويل الأجل،¹
- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة،²
- يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوفرة الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يسهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية، من خلال اتجاهه للاستثمار في صناعات التصدير خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ،³

*- وذلك بالمقارنة بالاستثمار بشراء أسهم الشركات.

1- هيل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية، الحجم والاتجاه والمستقبل، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد 32، 1999، ص: 09

2- دراز حامد عبد المجيد، السياسات المالية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003/2002، ص: 214.

3- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص 253-254

- يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح ، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة،¹
- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية - التي أصبحت شديدة المشروطة - في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار ، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه،²
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مفضلا على الاستثمار المحفظي كونه أكثر استقرارا وأقل حساسية بالنسبة للتغيرات الدورية والسريعة التي تحدث في الاقتصاديات المضيفة كالتغيرات في أسعار الفائدة وسعر الصرف والتقلبات في أسعار الأسهم،³
- يتجه الاستثمار المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف، وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب.

المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

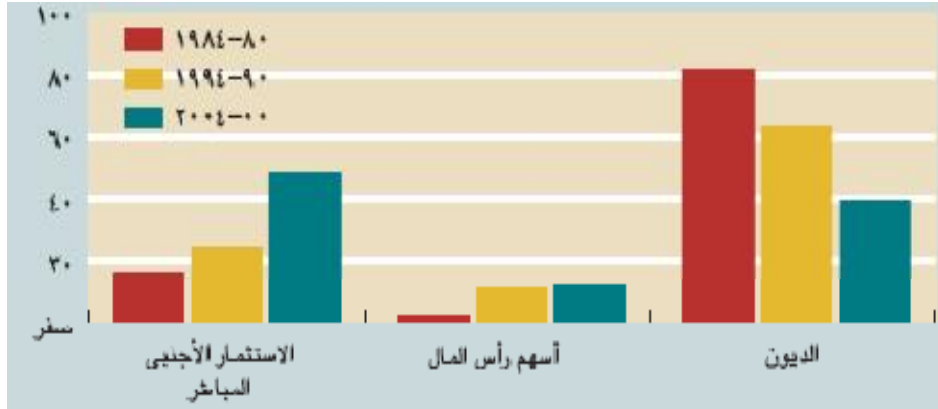
تأتي أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة انطلاقا من الإسهامات التي يمكن أن تحققها في عملية التنمية الاقتصادية، ذلك أن الدول التي لديها قصور في عملية التنمية المحلية تلجأ إلى هذا النوع من الاستثمارات من أجل تحقيق تلك الأهداف، ولا غرو، فإن الاستثمار الأجنبي لا يمكن أن يحل محل التنمية الذاتية، بل إن وجود قطاع صناعي ديناميكي وتنافسي هو الذي يجذب الاستثمار الأجنبي عالي النوعية، ويسمح للدولة المضيفة بجني منافع أكبر من هذا الاستثمار.⁴

1- الموسوي ضياء مجيد ، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003، ص 129
2- المهران حسن ، الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانات تطويره في ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، القاهرة ، معهد التخطيط القومي ، المجلد الثامن ، العدد الأول ، يوليو 2000 ، ص 07
3- هيل عجمي جميل، تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة إلى البلدان النامية وأثارها المتوقعة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد الثامن، العدد 28، 2001، ص: 49
4- إبراهيم العيسوي، نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، 2011، ص: 23

إن الأهمية النسبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تختزل في كونها آلية تمويلية فحسب، وإنما تتعدى ذلك للإسهام في زيادة الأصول غير المنظورة والمتمثلة أساسا في تعميق مفهوم تقليص نفقات الإنتاج عن طريق اقتصاديات الحجم، وتحسيد نظم التسيير المتقدمة، وترقية أداء العنصر البشري، وتحفيز النشاط التصديري إلى الأسواق الأجنبية، ودعم القدرات التنافسية للاقتصاديات المضيفة، ولذلك ساد اتجاه تنافسي متصاعد بين الدول النامية، ومنها الدول العربية، بغرض تحسين بيئتها الاستثمارية وتقديم المزيد من الحوافز لرأس المال الأجنبي.¹

وكان الاستثمار الأجنبي المباشر واحدا من أهم مصادر التمويل الخارجي في العالم خاصة بالنسبة للدول النامية، لما له من أهمية من جهة ومدى ملائمتة لظروف هذه الدول من جهة أخرى، وتشير الأرقام إلى أن الاستثمار الأجنبي حقق تدفقات كبيرة وذات نسب عالية مقارنة بالصيغ الأخرى، وأصبح الاستثمار أحد أكثر أشكال التمويل جاذبية إلى الدول، وقد أظهرت دراسة يوزوث وكولنز لسنة 1999 أن تأثير تدفق رأس المال على الاستثمار المحلي في 58 دولة كان بصورة أكبر من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر منه في القروض أو استثمارات المحافظة،²

شكل رقم (1): تطور الأهمية النسبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لاقتصاديات الأسواق الناهضة كنسبة مئوية من إجمالي التدفقات إليها



المصدر: ايهان كوزي وآخرون، العولمة المالية فيما وراء إلقاء اللوم، في مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2007، ص 10

1- قويدري محمد، المزايا و الحوافز المؤثرة في تكوين مناخ الاستثمار بالإشارة إلى بعض الاقتصاديات العربية: تونس و الجزائر، المؤتمر الدولي العلمي الثاني حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية، جامعة سكيكدة، 15/14 مارس 2004،
 2- د. كاظم، مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن، المؤتمر الدولي العلمي الثاني حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية، جامعة سكيكدة، 15/14 مارس 2004،

الواقع، لقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر المصدر السائد لتدفقات رأس المال الخاص إلى اقتصاديات الأسواق الناهضة وهذا ما يظهر من خلال الشكل أعلاه، إذ نلاحظ جليا ارتفاع أهميته النسبية من فترة لأخرى، وارتفاع الأهمية النسبية لتدفقات أسهم رأس المال، في حين انخفضت الأهمية النسبية لتدفقات الديون بشكل ملحوظ، كما يظهر من خلال الجدول أدناه أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصافية هي في تطور وارتفاع مستمر من سنة لأخرى.

جدول رقم (1) تطور صافي التدفقات المالية الخاصة للدول الصاعدة والنامية (2010-2003) الوحدة مليار دولار

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	نوع التدفق
324.8	310.6	467	441.4	303.6	291.5	187.8	146.6	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص
197.5	98.8	66.1-	81.1	45.2-	22.1	14.9	0.8-	صافي تدفقات الحافظة الاستثمارية الخاصة
40.1-	142-	155.3-	192.6	44.1	0.1-	38.7	22.1	صافي التدفقات المالية الخاصة الأخرى

المصدر: صندوق النقد الدولي، تباطؤ في النمو وتساعد في المخاطر، آفاق الاقتصاد العالمي، سبتمبر 2011، ص: 202

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أقل تقلبا في أوقات الأزمات، ولو حظ بأنه ساعد الكثير من الدول على مواجهة المصاعب والمشكلات الاقتصادية، وقد أثبتت الشواهد التطبيقية تميزه بالاستقرار في الأزمات المالية (أزمة المكسيك ودول شرق آسيا)، أين كان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول ثابتا ولم يتأثر للأزمة،¹ كما يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه يعتبر تمويلا غير مكلف فهو لا يولد أقساط أو فوائد كما في حالة القروض، وكذلك يترتب عليه انتقال للقدرات التكنولوجية والخبرات الإدارية والتسويقية والتي تكون الدول النامية في أمس الحاجة إليها لتحقيق تنميتها الاقتصادية،

الحقيقة أن هناك نوع من توافق الرأي العام على أن الاستثمار الأجنبي المباشر من المرجح أن يحقق منافع إيجابية في النمو استنادا إلى كشف هذه المنافع في البيانات الإجمالية، واستنادا إلى البيانات الجزئية فقد أكدت البحوث الحديثة أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لها تأثيرات فيضية كبيرة على الناتج ونمو الإنتاجية.²

1 - Benefits of Foreign Direct Investment, <http://www.economywatch.com/foreign-direct-investment/benefits.html>

2- ايهان كوزي وآخرون، مرجع سابق، ص 11

وعموماً يمكن أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية من خلال ما يلي:

- **التجارة الخارجية:** تعتبر التجارة الخارجية إحدى القنوات الأساسية التي ينتقل من خلالها تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي. ويحدث ذلك حال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلدان المضيقة مصطحبة معها جملة من التكنولوجيات، والمهارات وشبكات الإنتاج والتسويق الدولية، بالإضافة إلى مختلف العلامات التجارية.¹

كما أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً إيجابياً على صادرات الدولة المضيقة، فهو يسهم في تطوير كفاءة المنشآت فيها، إضافة إلى أن زيادة الصادرات الموجهة للخارج من مدخلات المنشآت المحلية سوف يحسن من الميزان التجاري للبلد المضيف، حيث قد تزيد المنشآت المحلية صادراتها أيضاً من خلال محاكاة أنشطة التصدير للدول حديثة التصنيع وإنشاء بنية تحتية للنقل والاتصالات والخدمات المالية لدعم تلك الأنشطة.²

أما عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على واردات الدول المضيقة، فمن المتوقع أن تنخفض، خاصة بالنسبة للمنتجات النهائية، حيث يتم إنتاجها بواسطة فروع الشركات متعددة الجنسيات. أما الواردات من السلع الوسيطة، فيتوقع زيادتها، خاصة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها داخل أسواق الدول المضيقة.

- **العمالة:** عند بحث الآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر على توظيف العمالة، سواء الآثار المباشرة أو غير المباشرة، فإنه يجب الإشارة إلى أن الدراسات التطبيقية التي تناولت البعد التوظيفي للشركات متعددة الجنسيات لا تزال محدودة، كما أن نتائجها جاءت متناقضة، يصعب حسم الخلاف بين المؤيدين المعارضين.

وعموماً، من الممكن قيام الشركات الأجنبية بدور هام في النهوض بمستويات التوظيف من خلال فرص العمل المباشرة، التي يتيحها انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول المضيقة. إضافة إلى ذلك، قد تنشأ العديد من فرص التوظيف غير المباشرة، والتي تتحقق نتيجة دعم الروابط الخلفية والأمامية مع الصناعات المحلية.

1 - UNCTAD., International Investment Agreements : www.unctad.org/en/special.

2- خالد محمد السواعي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الصادرات الأردنية، مجلة الإدارة العامة، مركز البحوث، المجلد 51، العدد 3، الرياض، 2011، ص: 432

- **الموارد البشرية:** تعد الشركات متعددة الجنسيات مصدرا أساسيا للارتقاء بأداء العاملين، نظرا لطول خبرتها، وقدراتها المالية والبشرية، بالإضافة طبيعة أنشطتها التي تتطلب التجديد المستمر، والتنافس الدائم حتى تتمكن من تعظيم أرباحها، والنفاذ إلى المزيد من الأسواق الأجنبية.

إن تمتع الشركات المتعددة الجنسيات بمهارات إدارية وتنظيمية مميزة، يعطي فرصة للعمالة المحلية، في الدول المضيفة، من اكتسابها ومحاكاتها، الأمر من شأنه أن ينعكس بصورة إيجابية على أداء الشركات المحلية. ولعل العديد من الشواهد الواقعية تثبت استفادة بعض اقتصاديات الدول النامية (مثل الصين، وبعض دول أمريكا اللاتينية، ودول جنوب شرق آسيا)، من الأساليب الإدارية الأمريكية، واليابانية، حيث طبقت بنجاح

- **التقدم التكنولوجي:** هناك العديد من العوائد والآثار الإيجابية المصاحبة لتكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث إن فروع الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة، تجلب معها التكنولوجيا اللازمة التي تحفز من خلالها الشركات المحلية على بذل الجهد لحماية نصيبها وأرباحها في السوق المحلي، وبالتالي العمل على الرفع من إنتاجيتها.

ويحدث هذا من خلال عمليات المحاكاة ونسخ التكنولوجيا الأجنبية، أو من خلال المنافسة بما يساعد على تطوير أساليب الإنتاج محليا، أو من خلال انتقال المهارات من فروع الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية.¹

وفي النهاية يمكن أن يشكل نجاح الاستثمار الأجنبي في دولة ما قاعدة لخلق مناخ مناسب للاستثمار فيها، ويساهم بصورة غير مباشرة في تدعيم البنية المالية وكذا البنية النفسية (السيكولوجية)، لأنهما تشكلا مؤشرا مهما لاشتقاق المناخ الملائم للاستثمار، وعندما يظهر الأثر المالي للاستثمار الأجنبي المباشر على الموارد الوطنية في حفز الطبقات الغنية والميسورة إلى المساهمة في المشروعات الأجنبية أو في غقامة مشروعات مماثلة، أو في توجيه مواردهم نحو المشروعات المكتملة لتلك الشركات الأجنبية.²

1- قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأفاقها بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص43

2- هيل عجمي جميل، تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة إلى البلدان النامية وآثارها المتوقعة، مرجع سابق، ص 54

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

بعد تطرقنا لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومعرفة خصائصه وأهميته يتبين لنا ضرورة التطرق لمحدداته، ويقصد بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر تلك الجوانب التي يأخذها المستثمر الأجنبي بعين الاعتبار كأساس لاتخاذ قرار الاستثمار في الخارج،¹ بمعنى تلك العوامل التي تسهم في إيضاح الرؤية حول مدى جدوى الاستثمار في دولة مضيضة معينة.

وفي الواقع ليس هناك إجماع في الرأي بين الاقتصاديين بخصوص المحددات الحقيقية للاستثمار، ولكن من الواضح أن دافع الربح يبدو أنه يمارس تأثيرا رئيسا على قرارات الاستثمار لرجال الأعمال،² ولتحقيق هذا الهدف الرئيسي، يراعي المستثمر مجموعة من المتغيرات التي تشكل دالة استثماره.

ولذلك، توجد العديد من العوامل المحددة لقرار الاستثمار تختلف في أهميتها باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري وجنسية المستثمر، غير أن نمو الاستثمارات واستمرار تدفقها إلى الدول المضيفة، يتوقف في المقام الأول على مدى ملائمة المناخ الاستثماري السائد.

وتناولت مجموعة من النظريات، والكثير من الآراء، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بالدراسة والتحليل، انطلاقا من نظرية عدم كمال السوق ثم نظرية المنشأة الصناعية مرورا بنظرية دورة حياة المنتج وصولا إلى نظرية الموقع ونظرية الموقع المعدلة.³

والواضح من خلال استقراء كل هذه النظريات أنها قد أعطت مجموعة من الدوافع والمحددات لا تختلف من حيث مضمونها من خلال تصنيفها إلى عوامل اقتصادية، سلوكية، إدارية أو سياسية... إلخ، لكن بصفة مبدئية، قد يكمن هذا الاختلاف بين هذه العوامل في درجة التأثير على قرار الاستثمار الأجنبي، لأن ذلك يختلف من دولة لأخرى.⁴

1- في الموقع: www.tiaret.ahlamountada.com

2- بكرى كامل، مبادئ الاقتصاد، مرجع سابق، ص 296

3- راجع في هذا الصدد:

- أبو قحف عبد السلام، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص ص 53-73

- صقر عمر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، قطر، 2002-2003، ص ص 48-50

- قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 59

وما بعدها

- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص

168-170

4- أبو قحف عبد السلام، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص ص 53-73

ومبدئياً، يمكن القول بأن هناك الكثير من العوامل المؤثرة على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، بمعنى آخر أن قرار الشركة متعددة الجنسية الخاص بالاستثمار في بلد دون آخر هو دالة في الكثير من العوامل، بعض هذه العوامل يرجع للدولة المضيفة مثل مناخ الاستثمار والبعض الآخر يرجع إلى المستثمر الأجنبي في حد ذاته،¹

ولا بد من الإشارة إلى أن معظم النظريات التي طوّرت لنمذجة قرار الاستثمار على المستوى الجزئي للوحدات الاقتصادية قد اقتصر على تحديد محددات الاستثمار في الدول المتقدمة، دون أن يكون هناك ما يقابلها في الدول النامية، وقد استعرض تقرير الاستثمار العالمي لسنة 1998 بعض النتائج التي توصل إليها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الاونكتاد" فيما يتعلق بأهم العوامل التي تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ركز تحليله على العوامل المفسرة التي استخدمتها معظم الدراسات والتي اشتملت على ما يلي:²

- **حجم السوق المحلي للبلد المضيف:** ويقاس بالنتائج المحلي الإجمالي الاسمي للقطر، ويؤثر حجم السوق المحلي على مردودية الاستثمار ويعتمد على المساحة وعدد السكان والقدرة الشرائية لدى المستهلكين، علاوة على ذلك فإن الدول الصغيرة المجاورة للأموال الكبرى والتي تحتل مواقع إستراتيجية يمكن أن تكون محل اهتمام الشركات الأجنبية، ولا يشجع السوق الصغير على الاستثمار إلا إذا كان قريباً من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة،
- **معدل النمو الاقتصادي للقطر المستقبلي للاستثمار:** ويقاس بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطر (كمتوسط للسنوات الخمس السابقة على السنة المختارة للتقدير) ويستخدم كعامل للتنبؤ بالسوق المحلي المستقبلي للقطر، ولهذا فالدول المضيفة تستقطب الاستثمارات الأجنبية بإفرازها قدر كبير من التقدم لمواكبة العصر وكذلك بنمو اقتصادي مرتفع وأرصدة ميزانية مستقرة ومعدلات فائدة حقيقية موارين مدفوعات ملائمة للسوق،

1- أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1991، ص: 28

2- انظر كل من:

- علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 31، يوليو 2004، ص:

ص: 7-8

- الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، في الموقع www.islamfin.go-forum.net/t1098-topic

- متوسط دخل الفرد: والذي يقاس بمتوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد ويستخدم كعامل لقياس الطلب الفعال على السلع والخدمات، فالدول ذات الدخل الفردي المرتفع تكون أكثر قابلية لاستقبال الاستثمارات الأجنبية.

من جهة أخرى، فقد أوضح "DANNING" أنه يلزم توافر ثلاثة شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج وهي:¹

- تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة،
 - أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص،
 - أن تتوفر الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي على مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة.
- وإذا كان الشرطان الأوليان يرتبطان بدرجة كبيرة بالشركة القاصدة للاستثمار الأجنبي المباشر، يرتبط الشرط الأخير بالدولة المضيفة التي تحتوي على محددات مكانية لها دور مؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة المتغيرات الاقتصادية منها، والتي من بين أهمها: الناتج الداخلي الخام، سعر الصرف، معدل التضخم، النظام الضريبي، ميزان المدفوعات ويضاف إلى هذه العوامل، عنصر الاستقرار السياسي الذي يعتبر أيضا، من أهم المحددات المكانية للاستثمار الأجنبي المباشر.

وتشير بعض الدراسات إلى أن التحركات الدولية للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1990-2002) وكذلك الفترة (2002-2008) اتجهت في الأساس إلى المناطق التي تتوفر فيها أسواق داخلية واسعة وشبكات ممتدة للتوزيع وبنية أساسية متقدمة وانخفاض في تكاليف الإنتاج وارتفاع في الإنتاج ووفرة في المواد الخام، وارتفاع في متوسط الدخل الفردي، وهذه العوامل أو المحددات مرتبطة بالقدرة التنافسية للدولة المضيفة مقارنة بالدول الأخرى وهي التي تجعل متوسط معدل الربح في هذه المناطق مرتفعا،²

1- صقر عمر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، مرجع سابق، ص ص: 49-50
2- عبد الحميد عبد المطلب، مبادئ وسياسات الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص:

وفي هذا الإطار فقد أوضحت دراسة لـ "حاج احمد" وجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بصورة إيجابية مع حجم السوق المحلي ومستوى البنية التحتية الأساسية ورأس المال البشري، بينما يؤثر معدل التضخم وسعر الصرف عكسياً على جذبته،¹

الواقع أن هناك مجموعة من المحددات الأخرى التي لا يمكن إغفالها، على اعتبار أنها تعمل على التأثير على قرار المستثمر الأجنبي بالاستثمار أو عدم الاستثمار أو قد ينحصر التأثير في تخفيض حجم الاستثمار في الدولة المضيفة ويمكن ذكر أهمها فيما يلي:²

- المناخ الاقتصادي للاستثمار من حيث وجود أو عدم وجود قيود لمراقبة العملة وسهولة أو صعوبة الإجراءات التي تفرضها الدولة وقوانين الاستيراد والتصدير وكذا السماح وعدم السماح للأجنبي بالتملك،
- توفر أساسيات البنية التحتية الجيدة كتطور الاتصالات وشبكة الطرقات..،
- تكلفة عناصر الإنتاج من عمالة وموارد مادية، أجور نقل...
- النظام الضريبي وحجم الحوافز الضريبية والإعفاءات الجمركية التي يمكن أن تمنح لجذب الاستثمارات الأجنبية،
- إضافة إلى حجم السوق، تمتع البلد المضيف بمحدود جغرافية مهمة تساعد على التصدير وتساهم في تحقيق وفيات الحجم،
- وجود منافسة قوية للمشاريع المراد إقامتها في الدول المستثمر فيها،
- مدى التحكم في المديونية الخارجية، على اعتبار أن نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي ربما يدفع الكيانات الاقتصادية المحلية لتحويل رؤوس أموالها للخارج بدلا من ادخارها محليا، كما أن ارتفاع خدمة الدين الخارجي يثبط الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بزيادة احتمال لجوء

1- عبدي الله محجوب حاج احمد، بعض العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السودان (1980-2008) المؤتمر الدولي العاشر حول التوجهات الحديثة في تمويل التنمية، المعهد العربي للتخطيط، بيروت، أيام 11-13 إبريل 2011.

2- انظر كل من:

- قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 353

- Determinants of Foreign Direct Investment, in the site: www.economywatch.com/foreign-direct-investment/determinants.html

- عادل عبد العظيم، اقتصاديات الاستثمار النظريات والمحددات، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 67،

نوفمبر 2007، ص: 15

الحكومة إلى فرض قيود على سداد الالتزامات الخارجية بما في ذلك دخل الاستثمار الأجنبي المباشر،

- مدى توافر الموارد البشرية وعناصر الإدارة الكفؤة في الدول المراد الاستثمار فيها،
- الاستقرار السياسي بحيث كلما كانت الدولة مستقرة سياسيا كلما كان ذلك في صالح الشركات المستثمر فيها.

كذلك توصلت بعض الدراسات (Unctad, Asiedu)¹ عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن سياسات التحرير والتصحيح الاقتصادي والحوافز الاستثمارية لها معنوية في تأثيرها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبذلك فإن الحوافز المالية والاستثمارية هي من أهم المحددات والعوامل التي تؤثر على تحسين بيئة الاستثمار وتحسن من ثقة المستثمرين الأجانب في مناخ الاستثمار، على اعتبار أنها تشمل الضمانات والاعفاءات الضريبية والاعانات الانتاجية وغيرها.

كما أشارت دراسة "Asiedu" و "Wheeler and Mody"² أيضا إلى أن الانفتاح التجاري من خلال سياسات التحرير الاقتصادي وسياسات ترقية الصادرات يعتبر من العوامل المحددة والمؤثرة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، على اعتبار أن الانفتاح التجاري يعتبر كمقياس للحوافز التجارية،

ومن خلال هذا التحليل، لعل النتيجة التي يمكن التوصل إليها هي أن كل هذه المحددات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر تعمل في منظومة واحدة، ولكل محدد أهميته النسبية التي تختلف من دولة لأخرى، ومن الواضح أن المحددات المرتبطة بالسياسة المالية لها أهميتها هي الأخرى كغيرها من بقية العوامل الأخرى، حيث أن الحوافز التي تمنحها السياسة الضريبية وكذا التدابير التي تمنحها سياسة الإنفاق العام وما يتعلق بها من توفير للبنية التحتية، كلها تساعد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وإن كانت تختلف في أهميتها النسبية ضمن مناخ الاستثمار مقارنة بالعوامل المشكلة له من دولة لأخرى.

1 - Voir:

- Asiedu E, on the determinants of Foreign Direct Investment to Developing Countries: is Africa Different?, World Development 30 No 1, 2002, pp 107-119

- Unctad, World Investment Report 2000, UN, New York, USA

2 - Voir:

- Asiedu E, op-cit, pp 107-119

- Wheeler D and Mody A, International Investment location Decisions the case of US firms, Journal of International economics, vol 33, N 1-2, August 1992, pp 57-76

المبحث الثاني: السياسة المالية وأثرها في تنمية الاقتصاد

حظيت السياسات الاقتصادية بتطورات عديدة ضمن تاريخ الفكر الاقتصادي، حيث كانت ترمي في مجموعها إلى محاولة تحقيق التوازن الاقتصادي العام، وتعتبر السياسة المالية أحد أهم أنواع السياسات الاقتصادية التي يتم الاعتماد عليها بشكل أكبر في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، سوف نحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على ماهية السياسة المالية، أهدافها وأدواتها من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأهدافها

ترمي السياسة الاقتصادية إلى تحقيق آثار مرغوبة أو تجنب آثار غير مرغوبة في الاقتصاد، وتعتمد في ذلك على مجموعة من الأدوات تستعملها من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة، وبذلك فالسياسة الاقتصادية تعبر عن "تصرف عام للسلطات العمومية واع، منسجم وهادف يتم القيام به في المجال الاقتصادي، أي يتعلق بالإنتاج، التبادل، استهلاك السلع والخدمات وتكوين رأس المال"¹، ويتضح لنا من ذلك أن السياسة الاقتصادية تعتمد على ركيزتين رئيسيتين هما السياسة النقدية والسياسة المالية، ثم انشقت عنها سياسات أخرى، وبالنسبة للسياسة المالية موضوع بحثنا ينبغي أن نعرف عن هته السياسة وآليات عملها، فما هي السياسة المالية وما هي أهدافها؟

أولاً: مفهوم السياسة المالية:

استخدم تعبير السياسة المالية إبان الحرب العالمية الثانية من طرف الاقتصادي كينز الذي أكد على ضرورة أن يكون للدولة دور في توجيه النشاط الاقتصادي، وحينها أصبحت السياسة المالية تمثل تحولا محوريا في التحليل الاقتصادي لدور الدولة في الاقتصاد، وتولي السياسة المالية الاهتمام بدراسة الأوجه والمسائل المالية المتعلقة بالنشاط الحكومي سواء الإنفاقي أو الإيرادي الرامي إلى تحقيق التوظيف الكامل واستقرار الأسعار، وقد تم تعريفها على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة والمتعلقة باستخدام الإيرادات والنفقات العامة للتأثير على الطلب الكلي في الاقتصاد من أجل تحقيق أهداف اقتصادية، وهي بذلك تكييف كمي لحجم و الإنفاق والإيرادات العامة وتكييف نوعي لهذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بصورة تعمل على تحقيق هذه الأهداف.²

1 - قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص: 29

2 - حسين العمر، مبادئ المالية العامة، مكتبة الفلاح، الكويت، 2002، ص: 153

ويعرفها فهمي هيكل على أنها ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل وذلك بتقرير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات.¹

ويمكن تعريفها أيضا على أنها تلك مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة أهداف اقتصادية محددة.²

ويمكننا أن نستخلص مفهومًا للسياسة المالية من خلال كل هذه التعريفات السابقة لنقول أنها تتمثل في جملة الإجراءات والتدابير الرشيدة التي تتخذها الحكومة من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي مستهدفة بذلك تحقيق آثارا مرغوبة أو تجنب آثار غير مرغوبة.

ثانياً: أهداف السياسة المالية

تحمل السياسات المالية عدة أشكال منها ما يتعلق بالتغيرات في الإنفاق العام على السلع والخدمات، إطلاق المشاريع الكبرى، الاستثمار في راس المال المادي أو البشري، والتغييرات في هيكل الضرائب، وتتطلب السياسة المالية التوسعية إنفاق عمومي عال مرتفع و/أو تخفيض الضرائب، في حين أن السياسة التقيدية تكون بخلاف ذلك، ولذلك فالسياسة المالية التوسعية تهدف إلى تحفيز الاقتصاد من أجل زيادة الدخل القومي وخفض البطالة.³

وعلاوة على أن السياسة المالية ترمي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، فإنها تسعى أيضا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تصب في صميم أهداف السياسة الاقتصادية، ويمكن أن نذكر الأهداف التالية:⁴

1- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: ويقصد بذلك استبعاد حصول حالات تضخم أو كساد في

الاقتصاد، حيث تعمل السياسة المالية بجانب السياسات الاقتصادية الأخرى على استقرار المستوى العام

1 - عبد العزيز فهمي هيكل، مرجع سابق، ص: 323

2 - أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العالمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان 2002، ص: 338

3 - Emmanuel Nyahaho, Finances Internationales Theorie Politique et Pratique, Presses de L'U de Québec, 2eme Edition, 2002, p 285

4 - انظر كل من: - قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص: 37

- فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتاب الحديث، اربد، الأردن، 2008، ص: 342

- محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمان، 2007، ص: 213

- صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان

والسياسات والمؤسسات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص: 499

- دراوسي مسعود، " السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1994-2004، أطروحة دكتوراه،

جامعة الجزائر، 2005، ص: 78

لأسعار وتحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية، ولا يقصد بالتشغيل الكامل بالضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر وإنما يتطلب الأمر اختفاء نسبي لظاهرة البطالة، وهيئة الفرص الوظيفية المنتجة لكل الأفراد المؤهلين والذين يبحثون عن فرص العمل عند معدلات الأجور السائدة، فالتشغيل الكامل بمعناه الواسع ينصرف إلى الاستعمال الكامل لكل عوامل الإنتاج والتي من بينها العمل، أما استقرار المستوى العام للأسعار فيعني عدم وجود اتجاه ملحوظ أو حاد للتغيرات قصيرة الأجل في المستوى العام للأسعار، أما حدوث تغيرات نسبية في أسعار السلع الفردية (والتي تعكس تغيرات في التفضيلات الشخصية للأفراد) فلا تتعارض مع استقرار المستوى العام للأسعار.

2- تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني: حيث تهدف السياسة المالية إلى تقليل التفاوت بين

المستويات المختلفة للدخل لأفراد المجتمع، الناتجة عن اختلاف توزيع عوائد ومكافآت عوامل الإنتاج، فالتوزيع الأولي للدخل يتأثر بتوزيع ملكية عوامل الإنتاج حيث قد يكون هذا التوزيع الأولي غير عادلاً في نظر المجتمع، وبالتالي عن طريق السياسة المالية يمكن تحقيق إعادة توزيع الدخل من أجل التقليل من التفاوت وتحقيق نوع من العدالة وذلك بالاعتماد على أدوات السياسة المالية والتي من أهمها في هذا الصدد السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام.

3- تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد: تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التخصيص

الأمثل للموارد بين الاستخدامات العامة للحكومة والاستخدامات الخاصة، وذلك بتحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي لتمويل برامج الإنفاق العام، المخصصة لإنتاج السلع والخدمات العامة مع ضمان حسن استخدام هذه الموارد المحولة، ومن هنا نجد أن تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد يعني تحقيق أكبر حجم ممكن من الإنتاج عن طريق ذلك الاستخدام وليس عن طريق أي استخدام آخر.¹

4- تحقيق التنمية الاقتصادية: حيث تساهم السياسة المالية بشكل إيجابي في عملية تحقيق التنمية

الاقتصادية وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، ذلك أن الدولة تستخدم كل الوسائل والإمكانيات لتوفير المال اللازم لتحقيق هذا الهدف، مجتنباً في ذلك الوسائل التمويلية التضخمية والاعتماد على المدخرات الوطنية، وعليه فبالاعتماد على أدوات السياسة المالية يمكن تحقيق التنمية عن طريق العمل على تنشيط

1 - محمود فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص: 182

الاستثمار المحلي من خلال المدخرات المحلية وكذا جذب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار داخل الدولة في حالة التمويل من الخارج.¹

المطلب الثاني: علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية ، والبنوك المركزية هي المسؤولة عن هذه السياسة، لتنظيم سوق النقد والائتمان من أجل تحقيق الأهداف العامة المتمثلة في تحقيق استقرار الأسعار ، النمو الاقتصادي، الاستخدام الكامل و المحافظة على وضع مناسب لميزان المدفوعات.²

وتعرف السياسة النقدية على أنها تلك الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين، كما عرفها فوزي القيسي على أنها التدخل المباشر المتعمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية.³

كما تم تعريفها على أنها تلك القواعد والإجراءات التي تتخذها الدولة من خلال البنك المركزي وذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ولتفادي الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد القومي من خلال إدارة النقود والائتمان المصرفي وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد بالاعتماد على أدوات إجرائية مختلفة ينفذها البنك المركزي للدولة.⁴

وتتمثل أدوات السياسة النقدية في ما يلي*:

- معدل الاحتياطي القانوني
- معدل إعادة الخصم
- عمليات السوق المفتوحة

1 - طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء ، عمان، 2009، ص ص: 206-207
2 - حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، عمان، 2010، ص: 349
3 - قدي عبد المجيد، مرجع سابق ، ص: 53
4 - محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، مرجع سابق، ص: 220
* - وهي أدوات مباشرة وهناك أدوات غير مباشرة أهمها تأطير الائتمان، التأثير والإقناع الأدبي، النسبة الدنيا للسيولة

هناك علاقة متبادلة بين هذين النوعين من السياسات فكل منهما يؤثر على الآخر ويتأثر به، كما يتم استخدامهما من قبل الدولة لعلاج المشاكل الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي قد تحدث في أي دولة، ولشدة الترابط فيما بينهما نجد أن تطبيقهما على أرض الواقع يحدث بشكل متزامن،

ومع ذلك توجد بينهما الفروقات التالية:¹

_ السياسة المالية تعالج مصادر الإيرادات العامة والنفقات العامة أما السياسة النقدية فتعالج المشاكل النقدية في الدولة،

_ السياسة المالية مرتبطة في دائرة الموازنة العامة ووزارة المالية أما السياسة النقدية فهي مرتبطة بالبنك المركزي،

_ السياسة المالية تنفذ من قبل السلطة التنفيذية وتقر من قبل السلطة التشريعية أما السياسات النقدية فتقر وتنفذ من قبل البنك المركزي.

ومن الأهمية بمكان التنسيق بين السياستين النقدية والمالية، على الرغم من أن أنصار السياسة النقدية يرفضون الاعتراف بأي دور للسياسة المالية في مشاركتها السياسة النقدية في الخروج من الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، بينما يقبل أنصار السياسة المالية مشاركة السياسة النقدية بأي دور في هذا المجال،

وعموما هناك العديد من المبررات التي تدعو لاستخدام السياستين معا، ويرجع ذلك إلى:²

- التغييرات الحديثة التي طرأت على الهياكل الاقتصادية لمعظم الدول الصناعية وما ترتب عليها من عدم الاستقرار وظهور العديد من الانتقادات الموجهة إلى أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة في المدى القريب،

- أن استخدام السياسة النقدية لضبط المعروض النقدي ضرورة هامة، ومع ذلك فهي غير كافية لتحقيق هذا الغرض، إذ لا بد من استخدام السياسة المالية وسياسة الأجور

1 - طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص: 202

2 - حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية في الميزان، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1986، ص ص: 323-325

والأسعار حتى يكون الأفراد على استعداد لقبول مستويات أسعار الفائدة المختلفة ودرجة منافسة الاستثمار الخاص،

- أن استخدام السياسة المالية وحدها لتشجيع الاستثمار الخاص عن طريق خفض الإنفاق الحكومي يمكن أن يؤدي عمليا إلى انخفاض هذا النوع من الاستثمار بدلا من زيادته خاصة في البلدان النامية، ويعني ذلك ضرورة استخدام الأدوات النقدية أيضا لتشجيع الاستثمار الخاص وضبط سعر الصرف وتحقيق الاستقرار الاقتصادي،
- لا تستطيع السياسة النقدية بمفردها تلقي الصدمات في معركتها مع أزمة التضخم والتوقعات المستقبلية، إذ لابد من تضامن السياسة المالية معها.

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية وآثارها على الاقتصاد

وفقا للأسس العلمية يعني مصطلح السياسة المالية استخدام أنشطة حكومية مالية معينة في تنمية واستقرار الاقتصاد وهذه الأنشطة هي أدوات السياسة المالية: الضرائب، النفقات العامة، القروض العامة، الميزانية العامة، الخ، ويجب أن تنسق وتدمج مع الضوابط النقدية والاقتصادية وضوابط الائتمان.¹

ومن أجل أن تحقق الحكومة أهم هدف من أهداف السياسة المالية ومنه السياسة الاقتصادية ككل وهو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تعتمد في ذلك على ثلاث أدوات رئيسة هي: الإيرادات العامة، النفقات العامة والموازنة العامة، سوف نحاول في هذا المطلب أن نعرض على هذه الأدوات، مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار التي يمكن أن تتركها على الاقتصاد.

أولا: الإيرادات العامة:

كانت الإيرادات العامة تهدف في ظل الفكر التقليدي إلى تغطية النفقات العامة للدولة من أجل قيامها بوظيفتها التقليدية، وأصبحت اليوم بالإضافة إلى ذلك ترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تصب في

1 - السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخل، التنمية الاجتماعية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص22

أهداف السياسة الاقتصادية، ولذلك فالإيرادات العامة تعتبر أداة ذات أهمية من أدوات السياسة المالية يتم استخدامها من أجل الوصول للأهداف التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها.

1- مفهوم الإيرادات العامة وأنواعها: يقصد بالإيرادات العامة جميع المبالغ النقدية التي تحصل عليها الدولة بواسطة هيئاتها العامة، سواء كانت في شكل إيرادات اقتصادية أو سيادية ، والتي ترد إلى الخزينة العامة بصورة نهائية وغير قابلة للرد بهدف تمويل النشاط الإنفاقي العام.¹

كما يمكن تعريفها على أنها مجموع الأموال التي تتحصل عليها الحكومة للإنفاق على المرافق والمشروعات العامة ووضع سياستها المالية موضع التنفيذ.²

ويعرفها البعض على أنها تلك الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة، حيث تعتبر الإيرادات العامة الجزء المكمل والضروري لتمويل الإنفاق العام.³

ولقد قدم كتاب المالية العامة الكثير من الأفكار فيما يتعلق بتقسيم الإيرادات العامة على أساس ما يجمع كل مجموعة من الإيرادات من خصائص تميزها عن غيرها، وإن كانت أغلب التقسيمات تشير إلى الإيرادات العادية والإيرادات غير العادية، لكن رغم تعدد الآراء فإنه يمكن حصر أنواع الإيرادات العامة فيما يلي:⁴

- إيرادات أملاك الدولة - الغرامات - الإعانات
- الرسوم - الضرائب
- القروض - الإصدار النقدي الجديد

ومن الطبيعي ألا تعتمد الدولة على مصدر واحد للإيرادات مراعاة منها لدافعين أساسيين: فمن جهة هي تعمل على ضمان مرونة إيراداتها وكذا القدرة على زيادتها بسهولة كلما دعت الحاجة لذلك، ومن جهة

1 - نوزاد الهيبي، منجد الخشالي، المنهج الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، عمان، 2005، ص: 82
2 - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي- نظرية مالية الدولة السياسات المالية للنظام الرأسمالي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص:

101

3 - محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، مرجع سابق، ص: 52

4 - عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009. ص: 101

أخرى اختلاف طبيعة الخدمات التي تؤديها وضرورة تحديد أساليب ملائمة لكل منها لتحصيل أثمانها وتغطية تكلفتها.¹

وتمثل الإيرادات الضريبية أهم الأنواع في هذه التقسيمات نظرا لحجمها في هيكل الإيرادات العامة للعديد من الدول كعمول رئيس، وخاصة الدول المتقدمة على اعتبار أن ارتفاع الحصيلة الضريبية تعني بلوغ مستوى متقدم من النشاط الاقتصادي وارتفاع المستوى المعيشي للأفراد،² أضف إلى ذلك أن للضرائب أهمية من خلال اعتماد الدول عليها في إطار السياسة المالية كأداة أساسية في توجيه والتأثير على الاقتصاد.

2- الإيرادات الضريبية: كما اشرنا سلفا فإن الضرائب هي من أهم أنواع الإيرادات العامة، ذلك أن لها دور رئيس ليس في كونها تعمل فقط على تمويل الإيرادات العامة ولكن أيضا نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه من أجل تحقيق أهداف السياسة المالية.

واختلفت تعاريف الضريبة بين الاقتصاديين عبر التاريخ، تبعا لنظرة كل منهم لها سواء من ناحية طبيعتها الاقتصادية، القانونية أو من حيث الأهداف الممكنة تحقيقها.

فبعدها كانت الضريبة في المفهوم التقليدي عبارة عن "اقتطاع نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية دون مقابل قصد تغطية الأعباء العامة، أصبحت في المفهوم الحديث تعطي صورة عن الدور الذي يمكن أن تلعبه في يد الدولة.

وأكثر التعاريف شيوعا في المفهوم الحديث، يعرف الضريبة على أنها مبلغ نقدي يتم جمعه بمعرفة الدولة جبرا من الأفراد بهدف تحقيق أهداف عامة، وبغض النظر عن النفع الخاص الذي يعود على المتحمل الفعلي لهذه الضريبة.³

ويمكن أيضا تعريفها على أنها "اقتطاع نقدي تقوم به الدولة عن طريق الجبر من ثروة الأشخاص بصفة نهائية دون مقابل خاص لدافعها، وذلك بغرض تحقيق نفع عام."⁴

1 - مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص: 102

2 - نوزاد الهيتي، منجد الخشالي، مرجع سابق، ص: 83

3 - حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي والاقتصادي، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1996، ص 243.

4 - المحجوب رفعت، المالية العامة (النفقات العامة والإيرادات العامة)، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975، ص 191

وعلى هذا الأساس نستخرج العناصر التالية من هذا التعريف:

- مبلغ نقدي: أي أنها تدفع في شكل نقدي وليس عيني.
- الضريبة ملزمة: تفرضها الدولة جبرا بصفة نهائية ولا دخل لاختيار الأفراد في دفعها.
- تدفع لتحقيق نفع عام

ويقسم الكثير من الاقتصاديين الضرائب إلى نوعين أساسيين هما الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، والواقع أن أساس التفرقة بين هذين النوعين من الضرائب يتركز في العلاقة بين الممول والسلطات الضريبية.¹

فبعض الضرائب يجب أن تحسب بالنسبة لكل ممول على حدة أي تصبح العلاقة بين الممول والسلطات الضريبية علاقة مباشرة وشخصية، بالتالي يكون من الملائم للإدارة الضريبية أن تحصلها مباشرة من الممولين، وبعض الضرائب يكون من السهل تحصيلها بحيث لا تتوفر هناك علاقة مباشرة بين السلطات الضريبية والممولين بل هي علاقة غير مباشرة.

وهكذا يمكن تصنيف الضرائب إلى ضرائب مباشرة وهي المفروضة على الدخل ورأس المال وضرائب غير مباشرة وهي المفروضة على الإنفاق.

أ- الضرائب المباشرة:

وهي الضرائب التي يفترض أن تقتطع مباشرة من الدخل أو رأس المال وتحصل هذه الضرائب عندما يتحقق الدخل، ويمكن تصنيفها إلى:

- **الضريبة على الدخل:** نظرا لتعدد مصادر الدخل فقد أصبحت الضريبة عليه ذات أهمية كبيرة في النظم الضريبية الحديثة، فقد يكون المصدر من العمل أو من رأس المال أو منهما معا، وقد يكون العمل تجاريا أو صناعيا أو مهنة حرة، وكل مصدر من هذه المصادر يدر دخلا يطلق عليه الدخل النوعي أو الفرعي، أما

1 - محمود أحمد عبده، مبادئ المالية العامة، دراسة في الاقتصاد العام، دار المعارف، القاهرة، 1971، ص ص 96-97

مجموع الدخول التي يحصل عليها الفرد من المصادر المختلفة فتعرف بالدخل الكلي،¹ وبالتالي على جميع الأفراد والأعمال في الدولة أن يدفعوا سنويا ضرائب على دخولهم الصافية، إذ يقضي مبدأ العمومية بأن تفرض الضريبة على جميع أنواع الدخول دون استثناء.²

- **الضريبة على رأس المال:** تفرض هذه الضريبة على الأموال التي يحوزها أصحابها بجهدهم أو يكتسبونها دون جهد أو عناء، وتستوفى إما باقتطاعها من رأس المال ذاته أو بتحصيلها عن رأس المال³ إلا أن العناني أحمد يرى⁴ أنه قلما تفرض الضرائب على رأس المال لأنه يتناقض مع الحكمة من فرض الضريبة على مصدر قابل للتجديد، بحيث يستمر تدفق الحصيلة الضريبية مع تجدد مصدرها، كما هو الحال في ضرائب الدخل، أما ضريبة رأس المال فهي تستقطع جزءا من وعاء لا يتجدد* لذا فهي أشبه ما تكون بالصادرة.

ب- الضرائب غير المباشرة:

هي ضرائب لا تقل أهمية عن الضرائب المباشرة لحمل الإيرادات العامة للدولة وتسمى أو تعرف كذلك بـضرائب الإنفاق، فإذا كانت النظم الضريبية قد أخضعت الدخل للضرائب فإنها كذلك قد أخضعت الإنفاق للضرائب.

وتفرض ضريبة الإنفاق على الفرد عندما ينفق رأسماله أو دخله في سبيل تحقيق حاجة أو رغبة، بمعنى آخر، فإن ضريبة الإنفاق تشمل جميع الضرائب التي تفرض على بيع السلع والخدمات ويمكن تقسيم ضرائب الإنفاق على أساس نطاقها إلى:⁵

- **ضرائب خاصة:** وهي تتعلق بفرض ضريبة الإنفاق على مجموعة معينة من السلع والخدمات مثل البنزين، السجائر، العطور، المنسوجات... لذا يطلق عليها اصطلاحا الضريبة التلقائية.

- **ضرائب عامة على المبيعات:** وهي ضريبة تفرض على جميع السلع في حالة بيعها أو تداولها، وتتميز هذه الضريبة على المبيعات بوفرة الحصيلة نظرا لتغطيتها جميع أنواع السلع.

1- حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، مرجع سابق، ص 244

2- محمود أحمد عبده، مبادئ المالية العامة، مرجع سابق، ص 98.

3- عواضة حسن، المالية العامة دراسة مقارنة، دار الطليعة، بيروت، ص 19..

4- حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، مرجع سابق، ص 248

*- هذا لا يعني إمكانية زيادته أو نقصانه.

5- نفس المرجع، ص 246

3- آثار الإيرادات الضريبية على الاقتصاد: تمارس الضريبة آثارها على المتغيرات الاقتصادية بشكل

عام وبالتالي فهي تعتبر ركيزة أساسية في توجيه الاقتصاد.

فتؤثر الضريبة على الاستهلاك والإنتاج عند فرضها على الدخل المنخفضة حيث ينتج عن ذلك اتجاه الدخل الوطني إلى الانخفاض وبالتالي انخفاض الإيرادات العامة للدولة، كما يؤدي فرض ضريبة على السلع الكمالية إلى تقليل الاستهلاك ولا يؤثر ذلك على مقدرة الأفراد على الإنتاج، وعليه فإن الضريبة أداة بيد الدولة يمكنها أن توجه بها الاستهلاك والإنتاج تبعاً لاحتياجات وظروف الاقتصاد الوطني.

ويمكن أن تؤثر الضريبة على الادخار والاستثمار، ويكون ذلك نتيجة لفرض الضرائب المباشرة التصاعدية حيث تؤدي إلى التقليل من القدرة على الادخار، كما أن فرض ضريبة على القيم المنقولة يؤدي إلى نقص الادخار، وقد يؤدي فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية إلى زيادة الادخار، كما ينتج عن فرض ضريبة على الأموال المودعة بالبنوك إما الاكتناز وإما زيادة الاستثمار المباشر.

وتؤثر الضريبة أيضاً على حجم الإقدام على العمل من خلال فرضها على أصحاب الدخل المحدودة مثلاً مما قد يؤدي إلى زيادة الإقبال على العمل، كما يمكن أن تؤثر أيضاً على عملية إعادة توزيع الدخل، حيث يؤدي فرض ضرائب تصاعدية إلى إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب للعدالة.

ثانياً: النفقات العامة:

تعتبر النفقات العامة أداة مهمة من الأدوات المالية الرئيسة للدولة، ذلك أنها تعكس لدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي، ومع تطور دور الدولة وتحولها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ثم إلى الدولة المنتجة أدى ذلك إلى تحقيق الاعتبارات التالية:¹

ـ اتساع نسبة النفقات العامة، على اعتبار أنها أصبحت تشكل نسبة هامة من الدخل الوطني

ـ لم تعد هذه النفقات مقصورة على تحويل وظائف الدولة التقليدية بل أصبحت أداة من أدوات السياسة الاقتصادية من خلال التحكم بالقوة الشرائية وإعادة توزيع الدخل، وفي حجم التشغيل والدخل القومي.

1 - محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، مرجع سابق، ص: 117

لم تعد نظرية النفقات العامة المحور الوحيد لنظرية الإيرادات العامة على اعتبار أنه لم يعد يقتصر غرض الإيرادات العامة على النطاق المالي وحده بل امتد إلى النطاقين الاقتصادي والاجتماعي.

1_ تعريف النفقات العامة وتقسيماتها: تتميز تعريف النفقات العامة بالعديد من الاختلافات حيث رأى البعض بأنها تعبر على مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة.¹

كما عرفها البعض الآخر على أنها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد تحقيق حاجة عامة،² ويمكن القول بأن الإنفاق العام يعبر عن أحد المعايير المستخدمة لقياس حجم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، بمعنى أنه يعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو من قبل حكومات الولايات،³ والشيء المهم هو أن تتوفر ثلاثة عناصر أساسية في التعريف وهي المبلغ النقدي، تصدر عن الدولة أو إحدى هيئاتها و الهدف منها تحقيق نفع عام أو تلبية حاجة عامة.

وتختلف النفقات العامة من حيث التقسيم من دولة لأخرى، حسب درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي حيث وضع كتاب المالية عدة تقسيمات من أهمها التقسيم النظري (نفقات عادية و نفقات غير عادية) وتقسيم حسب استخدام القوة الشرائية (نفقات حقيقية و نفقات تحويلية) تقسيم وظيفي (نفقات إدارية، نفقات اقتصادية، نفقات اجتماعية) و نفقات جارية و نفقات استثمارية.⁴

2- ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها:

قام الاقتصادي الألماني فاجنر بدراسة تطور الإنفاق العام في الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، وانتهى إلى اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة مع التطور الاقتصادي الذي يحدث بها، وقد صاغ هذا الاستنتاج في قانون سمي باسمه يشير إلى أنه كلما حقق معدلا معيناً من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يستتبع

1 - عبد الحميد عبد المطلب، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص: 332
2 - هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص: 183
3 - قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص: 179
4 - للتعلم أنظر كل من: - محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، عمان، 2007، ص: 53-60
- زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص: 35-48

إشباع نشاط الدولة، ومن ثم زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي.¹

وترجع ظاهرة تزايد النفقات العامة كلها أو في جزء منها إلى أسباب ظاهرة تؤدي إلى ازدياد حجم النفقات العامة دون الزيادة في المنفعة الحقيقية للخدمات العامة أو الزيادة في عبء التكاليف العامة، كما قد ترجع ظاهرة تزايد النفقات العامة إلى أسباب حقيقية تؤدي إلى زيادة المنفعة الحقيقية لهذه النفقات وزيادة عبء هذه التكاليف بنسبة ما كما تشير غالباً إلى ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.²

فالأسباب الظاهرية تتمثل في:³

- تدهور قيمة النقود
- اختلاف الفن المالي أو ما يتعلق بأساليب إعداد الموازنة
- زيادة عدد السكان

أما الأسباب الحقيقية فهي تتمثل في:

- الأسباب الاقتصادية كزيادة الدخل القومي
- الأسباب السياسية كتغير نظام الحكم (التحولات الديمقراطية) والحروب
- الأسباب الاجتماعية كارتفاع مستوى الوعي الثقافي وتمركز السكان في المدن

3- الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:

لقد أشار "ليندر" إلى أن هناك قناتين أساسيتين يتم من خلالها انتقال التأثير الحكومي إلى باقي أجزاء الاقتصاد وعن طريقهما يؤثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي وهما:⁴

1 - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص: 333

2 - زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص: 58

3 - راجع كل من: - هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص: 186

- زينب حسين عوض الله مرجع سابق، ص: 58-64

- عادل أحمد حشيش، اقتصاديات المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1983، ص: 101-111

4 - فريد بشير طاهر، الإنفاق الحكومي والتنمية في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد التاسع، ديسمبر 1993، ص: 61

- قد ينتج عن الإنفاق خاصة في مجال الاستثمار سلعا رأسمالية تسهم مباشرة في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وتدفع معدلات نموه كما هو الحال بالنسبة للمشاريع الإنتاجية الحكومية، أو ينتج عنه سلعا وخدمات وسيطة تدخل وتساعد على زيادة الإنتاج في القطاع الخاص وتسهم بطريقة غير مباشرة في نمو الاقتصاد كما هو الحال بالنسبة للاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع البنية التحتية،
- كما ينتج عن الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي بعض التأثيرات العكسية على كفاءة استغلال الموارد من القطاعات حيث تنتقل الموارد من القطاعات الإنتاجية الأعلى كفاءة إلى القطاع الأقل كفاءة، ولذلك فزيادة الإنفاق الحكومي لا يعني بالضرورة زيادة إنتاج الحكومة من السلع العامة التي لا تتحقق الكفاءة إلا بتقديمها عن طريق الدولة كالأمن والدفاع والتعليم وغيرها، وإنما تتعدى ذلك عادة إلى إنتاج سلع وخدمات يمكن إنتاجها بكفاءة أعلى بواسطة القطاع الخاص

وفي الواقع لا يمكن الجزم بما سترتب على النفقات العامة من آثار اقتصادية على اعتبار أنه قد يؤثر بالسلب أو بالإيجاب على المتغيرات الاقتصادية، كما أن هذا التأثير يختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة الاقتصاد الذي ينفذ فيه هذا الإنفاق لكونه اقتصادا متقدما ذا طاقات إنتاجية معطلة أو اقتصاد نام ذا طاقات معطلة وبذلك تتوقف طبيعة وحجم التأثير على:¹

- الخصائص الهيكلية للاقتصاد،
- مرحلة التنمية التي يمر بها الاقتصاد،
- مستوى الطاقة التي يعمل بها الاقتصاد،
- مدى توافر الموارد الاقتصادية وأولويات تخصيصها، مصادر تمويل الإنفاق الحكومي،
- المدة الزمنية التي يمر فيها الارتفاع في مستوى الإنفاق الحكومي.

1 - طلال محمد كداوي، علاقة الإنفاق الحكومي بالأداء الاقتصادي في سلطنة عمان خلال المدة 1970-2002، في مجلة تنمية الرفادين، جامعة الموصل، العدد 77، 2005، ص: 111

لكن رغم ذلك، فيترتب على النفقات العامة العديد من الآثار إن على جانبي الإنتاج وتوزيع الدخل الوطني أو على جانبي الاستهلاك والادخار.

فتؤدي النفقات العامة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى رفع مقدرة الاقتصاد القومي على الإنتاج، وذلك عن طريق تنمية عوامل الإنتاج كما وكيفاً، حيث تعمل النفقات الاستثمارية على تكوين رؤوس الأموال العينية وبالتالي زيادة المقدرة الإنتاجية القومية، كما تعمل النفقات الاستهلاكية على رفع مستوى العمالة مما يؤثر على رفع المقدرة الإنتاجية، وبصفة عامة فإن النفقات العامة تمثل جزءاً هاماً من مكونات الطلب الفعلي لأنه يؤدي إلى زيادة طلب الدولة على سلع الاستثمار وبالتالي زيادة الإنتاج.¹

وتؤثر النفقات العامة على نمط توزيع الدخل الوطني بشكل مباشر عن طريق زيادة القدرة الشرائية لبعض الطبقات أو الفئات بواسطة الإعانات والمساعدات النقدية وقد يكون بشكل غير مباشر عن طريق الإعانات والمساعدات المجانية.²

ويتحدد أثر النفقات العامة على الاستهلاك القومي إما بشكل مباشر من خلال الزيادة الأولية في الطلب على أموال الاستهلاك المترتبة على الإنفاق والتي لا تحصل نتيجة لزيادة الإنتاج، وإما بشكل غير مباشر نتيجة للزيادة في الطلب على أموال الاستهلاك التي تحصل نتيجة لزيادة الإنتاج.³

وتؤثر النفقات العامة على الادخار القومي في حالة ثبات الدخل وزيادة الاستهلاك حيث يؤدي ذلك انخفاض الادخار القومي ويؤثر على الاستثمار بالسالب، كما يمكن القول أيضاً أن زيادة الدخل نتيجة لزيادة الإنفاق العام ستؤدي إلى زيادة مستوى الادخار في المجتمع. ويعتمد تأثير الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار على درجة التأثير النسبي لهذا الإنفاق على كل من العرض والطلب في الاقتصاد، حيث أنه إذا كان الاقتصاد في حالة دون التشغيل الكامل فإن الإنفاق العام سيؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج من خلال زيادة الكلب الكلي وبالتالي فإن الأثر على الأسعار سيكون محدوداً.⁴

1 - زينب حسين عوض الله مرجع سابق، ص: 69-70
2 - عبد الحميد محمد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، 1980، ص: 192
3 - عادل فليح العلي، مالية الدولة، دار زهران، عمان، 2008، ص: 179
4 - حسين العمر، مرجع سابق، ص: 125

كما يمكن أن يساهم الإنفاق العام مساهمة فعالة في توفير البنى التحتية أو التحتية والتي تعد الأساس الذي يعتمد عليه من النشاط الخاص وتقدمه لأنها بالنسبة له تعد بمثابة و فورات خارجية.¹

ويمكننا القول من خلال ما سبق أن هناك العديد من المتغيرات التي يمكن للإنفاق العام أن يؤثر فيها بشكل إيجابي لتحقيق النمو اقتصادي والتنمية الاقتصادية، إذا ما روعي في تنفيذه كل الظروف والمعطيات المتعلقة بالمحيط الاقتصادي.

ثالثاً: الموازنة العامة:

احتلت الموازنة العامة دوراً أساسياً في تحقيق أهداف السياسة المالية في السنوات الأخيرة وذلك نظراً لتضخم حجم الموازنات العامة وتزايد تأثيرها على التوازن الاقتصادي.

فتعرف موازنة الدولة على أنها التقدير المعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة مقبلة، حيث تعرض النشاط الاقتصادي الذي ستقوم الدولة بتحقيقه، وتبحث في وسائل تمويل هذا النشاط، وبالتالي فهي تتضمن خطة عمل الحكومة خلال مدة من الزمن،² وعليه تتضمن الموازنة العامة تقديراً احتمالياً لنفقات الدولة وإيراداتها، حيث يتم اعتماده ليسري على فترة زمنية معينة عادة تكون سنة.

وينبغي أن يلتزم في إعداد الموازنة العامة للدولة بمجموعة من المبادئ أهمها:³

- وحدة الموازنة
- سنوية الموازنة
- عمومية الموازنة
- توازن الموازنة

وبذلك فالموازنة العامة تعتبر بمثابة خطة مالية للدولة تتضمن نفقات الدولة وإيراداتها السنوية والموازنة

بينها، وهو ما يعني أنها تتصف بالعديد من السمات، من أهمها:

1 - طلال محمد كداوي، مرجع سابق، ص: 112
2 - مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص: 263
3 - فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص: 278

- أهما وثيقة مالية تتضمن توقعات وتقديرات للنفقات والإيرادات العامة،
- تتصف بالتوازن من الناحية الحسابية حتى وإن تضمنت عجزاً أو فائضاً،
- توضح الكيفية التي يتم بموجبها تحصيل الإيرادات وكيفية إنفاقها والأوجه الرئيسة لهذا الإنفاق،
- تعد من قبل السلطة التنفيذية ويصادق عليها من السلطة التشريعية،
- تعتبر أداة هامة وأساسية في تحقيق أهداف الدولة.

ولم تعد الموازنة العامة اليوم ذات عرض مالي فحسب، وإنما أداة تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف سياستها المالية حتى في البلدان التي لا تأخذ بالتخطيط الاقتصادي، فالموازنة هي الأداة المالية التي تستخدم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وفي تحقيق التنمية الاقتصادية بما تستلزمه هذه الأخيرة من تعبئة للدخار وترشيد للاستهلاك ورفع قدرة الفرد ورغبته في العمل.¹

وتظهر أهمية الموازنة أيضاً، من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي من خلال تعديلها لتوزيع الدخل القومي بين الأفراد، ولذلك فهي تؤثر في مالية الأفراد بما تفرضه من ضرائب أو تصرفه من نفقات، حيث يتم اقتطاع جزء من دخول الأفراد ليكون إيراداً عاماً يعاد توزيعه. وقد تعاضد دور الموازنة العامة في وقتنا الحاضر من خلال مساهمتها في التأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق العمالة الكاملة والعمل على زيادة الدخل القومي..²

1 - عادل العلي، مرجع سابق، ص: 322
2 - عصام بشور، المالية العامة والتشريع المالي، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، 1985، ص: 397

المبحث الثالث: دور السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر

أصبح مجال الاستثمار واسعاً، حيث صار يعتمد في مفاهيمه على كثير من العلوم الأخرى كالإحصاء، الرياضيات والاقتصاد، إلا أنه لم يحظ بالكثير من الاهتمام، كونه علم متجدد، حيث ظهر في أواسط السبعينات مع ظهور الرساميل وزيادة حجم إنتاج النفط، وما تبع ذلك من ارتفاع شديد نتيجة ازدياد الكميات المباعة منه.¹

ويعتمد الاستثمار على نظرية الدخل وبعض المفاهيم الاقتصادية كالاستهلاك والإدخار، وللقيام بتحديدته نجد أن هناك مجموعة من العوامل أو المحددات التي تحدده،* ومن بين أهم هذه العوامل نجد السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام والتي تعتبر من أهم مكونات السياسة المالية،

فالسياسة المالية تعتبر من بين المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر _ كما أشرنا إلى ذلك في المبحث الأول _ من خلال تأثيرها عليه، على اعتبار أنها تسهم في تشكيل مناخ الاستثمار من خلال الأهداف المستهدفة التي من أهمها تحسينه ليتصف بخصائص البيئة الجاذبة،

وعليه يأتي هذا المبحث لدراسة دور السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي فهو يعتبر -بالنسبة لنا- كمدخل نظري للفصل الرابع الذي خصص للدراسة القياسية لهذه العلاقة على حالة الجزائر، بمعنى ان التأسيس النظري في هذا المبحث يعتبر الأساس النظري الذي تقوم عليه الدراسة القياسية التي ستأتي لاحقاً، حيث سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى موقع السياسة المالية ضمن مناخ الاستثمار، أثر السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام على الاستثمار ونختتم المبحث بالمطلب الثالث الذي يأتي لتبيين الاطار النظري للعلاقة بين فعالية السياسة المالية وأثرها في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- صيام أحمد زكرياء، مبادئ الاستثمار، عمان، دار المناهج، 1997، ص 16
*- من أهم المحددات نجد، الدخل، الاستهلاك، العادات والتقاليد، التضخم، سعر الفائدة، الضرائب...

المطلب الأول: مكانة السياسة المالية ضمن مناخ الاستثمار

لا ينحصر مناخ الاستثمار في تلك الحدود الجغرافية التي يحصل فيها الاستثمار فقط بل يتعداه إلى أبعد من ذلك في كل ما يمكن أن يكون له تأثير على قرارات وتنافسية مشروع استثماري معين، ومن هنا تبرز أهمية مناخ الاستثمار في كونه قد يكون طاردا للمستثمر أو جاذبا له، وبذلك تتحدد رغبة المستثمر الأجنبي عندما يريد التوطن أو الاستثمار في بلد ما، بمراجعة ومراجعة مجموعة من العوامل والمتغيرات* ترتبط عموما بالبلد المراد الاستثمار فيه، حيث تتداخل هذه العوامل فيما بينها لتكوين ما يمكن تسميته بمناخ أو بيئة الاستثمار.

وقد وردت العديد من التعاريف لمناخ الاستثمار حيث عرفه "طه عبد الرحمان" على أنه " مجموعة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح مشروع استثماري في بلد ما، حيث يأتي في مقدمة العوامل المكونة لمناخ الاستثمار مدى الاستقرار السياسي في البلد، والفلسفة التي تحكم التوجهات الاقتصادية، وكفاءة إدارة الاقتصاد الوطني وطبيعة السياسات التي تحكم الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية، والسياسات المتعلقة بالنقد الأجنبي والائتمان، ومدى تطور الأسواق المالية، واستقرار العلاقات العمالية وطبيعة القوانين التي تشجع وتنظم وتراقب الاستثمارات الوافدة، وكفاءة الأجهزة القائمة عليها ومدى تطور البنيات الأساسية وكفاءة أداؤها".¹

وعرف أيضا على أنه: " مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجهات استثماراته إلى بلد دون آخر، كما أن عناصر مناخ الاستثمار تتفاوت من بلد لآخر، والتي تتمثل أهمها في سياسات الاقتصاد الكلي (التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة...) والأنظمة والقوانين ذات العلاقة بالقرار الاستثماري والنظام الضريبي، قوانين العمل والنظام القضائي وفعاليتها في حسم النزاعات التي قد تواجه المستثمر".²

*- تتمثل هذه العوامل في الاستقرار السياسي، الاستقرار الاقتصادي، حجم السوق وخصائصه، المناخ الاجتماعي والنقابي، قوانين الاستثمار، السوق المالي، الضرائب، توزيع الأرباح... الخ، راجع:

Hori- Androuais Anne, les investissements japonais dans les pays de L'ASEAN, Bulletin de la maison Franco-japonaise Nouvelles séries, Tome 5 n 2, Ed PUF, Paris, 1979, p71

1- طه عبد الرحمان، ضمانات الاستثمار على الصعيد العربي دور المؤسسات العربية لضمان الاستثمار، ندوة السياسات في البلاد العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، الكويت 1989، ص 180

2- سعيد النجار، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، 1991، ص: 126

كم تم تعريفه على أنه "ينصرف إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركة الاستثمارات واتجاهاتها، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الادارية".¹

وبمكنا القول من خلال استقراءنا لمختلف المكونات المتعلقة بمناخ الاستثمار الواردة في التعاريف السابقة أن مناخ الاستثمار يتشكل من مجموعة الظروف والأوضاع الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، القانونية والإدارية، والتي يمكن أن تمارس تأثيرها على مختلف القرارات التي يتخذها المستثمر وعلى فرص نجاح مشروعه الاستثماري.

ويظهر جليا أن مناخ الاستثمار لا يقف عند حدود المتغيرات الاقتصادية، بل يتجاوز ذلك إلى الظروف السياسية والقانونية...؛ ولا غرو ان قلنا أن معظم المستثمرين يولون المتغيرات الاقتصادية إهتماما كبيرا، حيث تشير الدراسات إلى أن المخاطر السياسية ليست المؤثر الأول في اتجاه تدفق الاستثمارات الأجنبية ولكن تحتل المكانة الثانية بعد تأثير الاعتبارات الاقتصادية.²

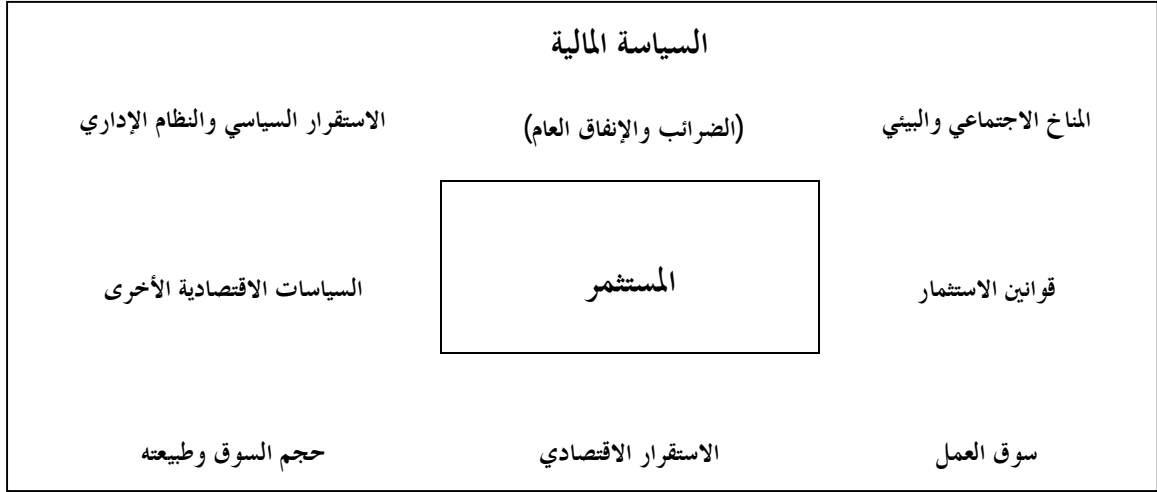
وينطوي مناخ الاستثمار من جهة على جملة السياسات الاقتصادية التي تؤثر على مختلف توجهات المشاريع الاستثمارية وقراراتها، سواء كان هذا التأثير بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، كما يحتوي من جهة أخرى على الأنظمة والقوانين التي تشكله وتعتبر رقما مهما ضمنه من جهة أخرى، وضمن السياسات الاقتصادية نجد أن للسياسة المالية مكانة رئيسية مقارنة بالسياسات الأخرى فيما يتعلق بالدور المنوط بها في عملية التأثير على الاستثمار عن طريق المساهمة في مدى جاذبية مناخ الاستثمار، طالما يمكنها أن تعتمد على السياسة الضريبية وسياسة الانفاق العام في تحقيق تلك الأهداف، وهذا ما تتبعه العديد من الدول في تحسين جاذبية مناخ الاستثمار، على اعتبار أن هاتين الأدوات يمكنها التأثير على مجمل النواحي والمتغيرات المشكلة لمناخ الاستثمار.

1 - أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004-2005، ص 34

2- النجار فريد، مرجع سابق، ص 20.

ومن خلال التحليل السابق، إضافة إلى التعاريف، يمكننا أن نهيكل شكلا لمناخ الاستثمار يحتوي على أهم مكوناته ويتبين لنا فيه مكانة السياسة المالية ضمنه:

شكل رقم (2): مكانة السياسة المالية ضمن مناخ الاستثمار



المصدر: تم إعداد الشكل بناء على:

- عبد المطلب عبد الحميد، مبادئ وسياسات الاستثمار، مرجع سابق، ص: 198
- ابو فحف عبد السلام، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص: 69-70
- النجار فريد، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مرجع سابق، ص: 60.

ويتبين من خلال الشكل نجد أن للسياسة المالية مكانة أساسية ضمن العناصر المشكلة لمناخ الاستثمار، ذلك أن قوة تأثيرها من خلال أدواتها ممثلة أساسا في الضرائب والإنفاق العام لا تمارس على الاستثمار فقط بل قد تتعداها إلى بعض العوامل المشكل لمناخ الاستثمار في حد ذاته كسوق العمل و المعاملات داخل الاسواق وكذا الظروف الاجتماعية إضافة إلى أنها تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى فإن السياسة المالية تشكل عاملا مهما من العوامل الحاكمة للاستثمارات الأجنبية، التي تدخل ضمن الخصائص المميزة للبلد المضيف.

وما يهمنا هو مدى التأثير الذي يمكن أن تمارسه السياسة المالية على الاستثمار، يمكننا أن نحدد ذلك من خلال معرفة تأثير أدواتها على الاستثمار والذي يمكن أن نعرض عليه من خلال المطلب التالي.

المطلب الثاني: أثر السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام على الاستثمار

سوف نحاول في هذا المطلب إبراز أثر كل من السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام على الاستثمار كما يلي:

أولاً: أثر السياسة الضريبية على الاستثمار

تعتبر الضرائب من أهم العناصر المؤثرة في اتجاه الاستثمارات الوافدة، سواء كانت تلك الضرائب مباشرة أو غير مباشرة، باعتبارها تستقطع قدراً من الأرباح المتوقعة والعائد على الاستثمار.

ولما كانت السياسة الضريبية المثلى هي تلك السياسة التي ينجم عنها تحقيق أهداف المجتمع، كانت الدراسة المتعمقة للضرائب من أهم ما يعين الخبير الضريبي في الحكم على نجاح السياسة الضريبية القائمة أو في رسم سياسة ضريبية جديدة تحقق ما فشلت السياسة القائمة في تحقيقه.¹

من جهة أخرى، فإن الاهتمام بدراسة الآثار الضريبية لم يبدأ إلا في الربع قرن الأخير، بعد ما تأكد ضرورة تدخل الدولة بشكل فعال في الاقتصاد القومي، وبعد أن أصبح من أهم واجبات الحكومة رسم سياساتها الضريبية بشكل متعمد، لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة،²

و على هذا الأساس نجد أن الفكر الاقتصادي المعاصر يتفق على امكانية تصميم واستخدام الضرائب على أرباح الشركات للتأثير على اتجاهات وأحجام الاستثمارات في القطاع الصناعي ومن ثم على أسعار وأنواع المنتجات الصناعية بما يحقق أهدافاً محددة.³

ولذلك فإن محددات تأثير الضرائب على الاستثمار وقرار الاستثمار تتمثل في: الظروف التي في ظلها يتم تقدير المنافع الصافية المتوقعة (درجة المخاطرة)، شكل الضريبة (نوعها)، إضافة إلى التشريع الضريبي وما يتضمنه من حوافز وامتيازات تتعلق بالاستثمار.⁴

1 - عبد الكريم صادق بركات، يونس أحمد البطريق، حامد دراز، المالية العامة، الدار الجامعية، القاهرة، 1986، ص: 231

2 - نفس المرجع، ص: 232

3- دراز حامد عبد المجيد، السياسات المالية، مرجع سابق، ص: 166.

4 - سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية وأهداف المجتمع، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص: 57

من ناحية أخرى، وعلاوة على الإخضاع الضريبي يراعي المستثمر ويعطي اهتماما بالغا للامتيازات الضريبية التي تمنحها الدولة المضيضة، وبالتالي فهو يقارن بين الضغط الضريبي للدولة المضيضة (أ) مع الضغط الضريبي للدولة (ب) كما يلي:¹

$$\frac{\text{الضرائب - الحوافز الضريبية}}{\text{الدخل - حصة الدخل المعفاة}} = \text{الضغط الضريبي (ب)} > \frac{\text{الضرائب - الحوافز الضريبية}}{\text{الدخل - حصة الدخل المعفاة}} = \text{الضغط الضريبي (أ)}$$

وسوف يفضل المستثمر الأجنبي قرار الاستثمار في الدولة المضيضة (أ) (مع بقاء العوامل الأخرى على حالها) والعكس صحيح.

ولذلك فإن الضرائب قد تعتبر عامل جذب أو طرد حسب مستوى الإخضاع الضريبي من جهة والمزايا الضريبية من جهة أخرى، كما أن تأثيرها الأساسي على عوائد أو أرباح الاستثمار يجعلها عاملا مهما يضعه المستثمر الأجنبي في الحسبان عند اتخاذ قرار الاستثمار. وعليه فالمستثمر الأجنبي يراعي جانب الإخضاع الضريبي واحتمال ارتفاعه وأيضا يراعي وجود أو عدم وجود اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي بين البلد المضيف والبلد الأصلي.²

2_ أثر سياسة الانفاق العام على الاستثمار

يعتبر الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية التي تؤثر على الطلب الكلي الفعال، ومن ثم التأثير على مستوى التشغيل والدخل الوطني وبالتالي المساهمة في دفع عملية التنمية الاقتصادية والتي تعتبر من بين أهداف السياسة الاقتصادية،

ولذلك فإن الانفاق العام يمكنه أن يؤثر على الاستثمارات الوافدة، طالما أنه يؤثر على تنشيط حركية الاستثمار المحلي، وبذلك لا يمكن اغفال العلاقة بين الانفاق العام وتأثيره على تشجيع الاستثمار.

1 - النجار فريد، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مرجع سابق، ص: 111-112.

2 - Hagonnier bonard, investissement directs, coopération internationale et firme multinationale, Paris, Ed economica, 1984,P155.

فالانفاق العام يساهم في استغلال الموارد المعطلة، من خلال مشروعات البنية التحتية، الشيء الذي يحفز قطاع الأعمال للقيام بمبادرات استثمارية للاستفادة من خدمات تلك المشروعات التي تسهل عملية الانتاج والنقل والتوزيع والتسويق.¹

و قد يؤدي الانفاق العام إلى التوسع في الانفاق الخاص على الاستثمار كما في حالة الاستثمار العام اللازم الذي يساهم في تمهيد الطريق للقيام بالاستثمار الخاص، فقيام الدولة ببناء الطرق والمشروعات الأساسية اللازمة لتطوير منطقة معينة يفتح بذلك آفاقا جديدة للاستثمار الخاص.²

كما يمكن لسياسة الانفاق العام أن تتجه لقطاع معين تسعى الحكومة إلى تنميته، وبالتالي يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة من أجل تشجيع وتحفيز المستثمرين للاستثمار في هذا القطاع،

فالنفقات العامة تؤثر في الإنتاج وذلك بنقلها بعض عناصر الإنتاج من فرع إلى آخر من فروع الإنتاج، فالدولة تستطيع بواسطة النفقات العامة توجيه الإنتاج وجهات معينة، فإذا وجدت من الأفضل زيادة إنتاج السلع الضرورية عملت على إعطاء مساعدات لزيادة إنتاج هذه السلع، وإذا رغبت في التقليل من إنتاج السلع الكمالية فإنها تستطيع فرض ضرائب ورسوم على إنتاجها وتكون النتيجة انتقال عناصر الإنتاج من فرع لآخر.³

ويمكن أيضا القول أن النفقات العامة التي تتم بتقديم إعانات للمستثمرين، وكذلك التي تقدم للمنتجين والمصدرين، تحفز المشروعات الاستثمارية للمنتجين، وتدفع على تشجيع التوسع في ما هو قائم منها، وهو الأمر الذي يتحقق من خلاله زيادة الاستثمار،⁴

من وجه آخر، نجد أن أحد الأسباب الرئيسية التي تبرر السعي لجذب الاستثمارات الخاصة، هو افتراض تخفيض الانفاق الحكومي، وبما أن قدرة الحكومات على التمويل محدودة، فعليها أن تركز على تلك المجالات التي قد لا تستقطب القطاع الخاص كأن تغطي الاحتياجات الاستثمارية في قطاعي المياه والصرف

1 - محمود حسين الوادي، تنظيم الإدارة المالية من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد، دار صفاء، عمان، 2010، ص: 147

2 - مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص: 402

3 - جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص: 61

4 - فليح حسن خلف، المالية العامة، مرجع سابق، ص: 144

الصحي،¹ وتقوم الدولة بتهيئة الأرضية اللازمة لفتح الاستثمار في المجالات الأخرى وكلما كانت البنية الأساسية ممتازة كانت تصب في جذب الاستثمار الأجنبي،

وعليه فإن الانفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية يعتمد عليه اعتمادا كبيرا خاصة في الدول النامية، من أجل التأثير على كافة المتغيرات الرئيسة داخل الاقتصاد الوطني، وتؤثر على دالة الانفاق القومي والتوازن الاقتصادي، كما يمكن للمدفوعات التحويلية أن تأخذ شكل الإعانات الاقتصادية للمنتجين والقطاع الخاص المحلي مما يشجع قطاع الأعمال على القيام بمبادرات استثمارية تساهم في دفع عملية التنمية الاقتصادية.²

المطلب الثالث: تأثير السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر

سوف نحاول في هذا المطلب البحث في الجانب النظري المتعلق بتصميم وتكييف السياسة المالية من أجل أن تؤدي الدور المنوط بها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، ومن ثم التأثير الذي يمكن ان تمارسه في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر،

تشير الدلالة اللغوية لكلمة "الترشيد" إلى الاعتدال والهداية، بمعنى أن صفة الرشد تعني الاهتمام إلى الصلاح وحسن السلوك وجودة التصرف، ويحمل في جانبه الاصطلاحي العديد من المعاني انطلاقا من ارتباطه بالتحليل الاقتصادي، وبذلك يقصد مصطلح الترشيد "توحي الاختيارات الأفضل كما ونوعا"³

ولا يقتصر هذا المصطلح على متغير معين بل قد يشمل كل المتغيرات التي ينشأ عنها سلوكيات وتصرفات تؤثر في غيرها من مكونات المحيط الذي تعمل فيه، وعند ربطنا لهذا المصطلح بمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر يفهم من ذلك أن ترشيده يرمي إلى التوجيه الأمثل للاستثمارات الأجنبية نحو المناطق المرغوبة وفي المجالات أو القطاعات المرغوبة وكذا الأقاليم المرغوبة بما يحقق هدف تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وقد عرف "حامد دراز" ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه اجتذاب

1 - ميرفت بدوي، دور الدولة في قطاع السلع العامة والخدمات الاجتماعية، ندوة " دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة"،

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، الكويت، مارس 2007، ص: 194

2 - محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص: 148-149

3 - نائل عبد الحافظ العوالمه، ترشيد الإنفاق العام في الأجهزة المركزية للإدارة العامة في الأردن، في مجلة مؤنة للبحوث والدراسات، المجلد

السابع، العدد 02، 1992، ص: 39

القدر اللازم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المجالات المرغوبة، وفي التوقيت المناسب لتحقيق التنمية الاقتصادية،¹

ويمكن أيضا أن نعني بترشيد الاستثمار الأجنبي: "توجيه الاستثمارات الأجنبية للاستثمارات والمناطق التي تسهم في تحقيق رفاهية المجتمع، والتأكد من تحقيقها للأهداف القومية، على أن يتم هذا التوجيه بطريق غير مباشر عن طريق الحوافز والمزايا أو الكوابح والموانع سواء الضريبية وغير الضريبية".²

من ناحية أخرى يقصد بفعالية السياسة المالية مدى قدرة السياسة المالية على التأثير في مجمل النشاط الاقتصادي ومواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية،³ وبذلك عندما نربط بين السياسة المالية وترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر نظريا فيمكننا القول أن هناك علاقة تأثير قوية بينهما، حيث يمكن للدول أن تعتمد على السياسة المالية من خلال تكييفها في إطار استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المجالات المرغوبة وفي الوقت المناسب، أين ينبغي أن تكون الطاقة الاستيعابية* للاقتصاد تتماشى مع ذلك.

وللطاقة الاستيعابية مفهوم نسبي يختلف من مجتمع لآخر ومن دولة لأخرى، بل لنفس الدولة من فترة زمنية لأخرى، وذلك على أساس درجة النمو الاقتصادي ودرجة التقدم التكنولوجي والثقافي والفكري وغيرها، فنقول ان اقتصاد معين له طاقة استيعابية محدودة يعني ذلك أن حجم الاستثمار الممكن تنفيذه أو استيعابه يتوقف عند حد معين ولا يمكن تجاوزه خلال فترة زمنية معينة، وقد يكون ذلك الاستثمار محليا أو أجنبيا،

وبالتالي فالطاقة الاستيعابية تحدد قدرة الدول على استيعاب رؤوس الأموال الأجنبية واستقطابها، وهذا يعني أن ضيق الطاقة الاستيعابية لاقتصاد ما تكون بمثابة طريق مسدود أمامه وتضع قيودا شديدة على

1 - حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسات المالية، مرجع سابق، 1988، ص: 196
2 - الوليد صالح عبد العزيز، دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمارات في ظل التطورات العالمية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002، ص: 282

3 - ناظم محمد نوري الشمري، النقود و المصارف والنظم النقدية، زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص: 435.
* - يعرف ستيفنس الطاقة الاستيعابية على أنها ذلك الحجم الأمثل من الاستثمارات الممكن تنفيذها بنجاح بحيث لا تحدث ضغوطا تضخمية مع المحافظة على ميزان المدفوعات في نفس الوقت، ويعرفها النشا شبي على أنها تتمثل في مجموع الفرص الاستثمارية التي يمكن استغلالها بنجاح في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة، كما عرفها الدكتور على لطفى بما يتلاءم مع ظروف الدول النامية على أنها مقدرة هذه الدول على استيعاب الاستثمارات المتدفقة إليها على أسس تجارية جنباً إلى جنب مع القدرة على استخدام المساعدات الميسرة في الأجل الطويل، كما عرفها عبد الحميد عبد المطلب على أنها تعني كمية رأس المال التي يمكن أن تستثمر بكفاءة أو بعائد مجز في الدول محل الاعتبار وتتوقف على ثلاثة عوامل هي: مجالات وفرص الاستثمار المتاحة، القيود التي تحد من استغلالها، نوع وحجم العائد المطلوب، راجع في ذلك:

- عبد الحميد عبد المطلب، مبادئ وسياسات الاستثمار، مرجع سابق، ص: 512
- علي عبد الوهاب إبراهيم نجا، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة 1974-1990 دراسة نظرية تطبيقية، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1995، ص: 67-68

جهود التنمية فيه، بينما الطاقة الاستيعابية الكبيرة تفسح المجال أمام المزيد من التدفق الاستثماري إلى الاقتصاد المعني إن من المصادر المحلية بعامة وإن من المصادر الأجنبية بخاصة.¹

ويكون تحقيق السياسة المالية لأهدافها المسطرة في الواقع حسب الظروف العامة المتعلقة بمجال تنفيذها، وعليه فإن الحكم على السياسة المالية المطبقة في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، يكون من خلال النتائج التي تحققها هذه السياسة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي في تلك الدولة، وتحقيقها للأهداف المسطرة، ويكون ذلك أيضا من خلال معرفة مدى قدرة هذه السياسة على تعبئة الموارد المختلفة لتمويل الانفاق العام وترشيد ذلك الانفاق، ومدى قدرة هذه السياسة على ترشيد قرارات الاستثمار من خلال توجيهها نحو النشاطات الاستثمارية التي تساهم مساهمة حقيقية في التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق قدرتها على زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتطوير البنية التكنولوجية لقطاعات الاقتصاد الوطني.²

وفي هذا الصدد، نصل لنقول أن السياسة المالية الهادفة إلى ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر، تتجلى في تلك الإجراءات والتدابير الحكومية التي تهدف إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الوقت والمكان المناسبين وفي المجالات المرغوبة؛ بمعنى آخر الاعتماد على السياسة المالية في جانبها الإيرادي والانفاقي من خلال اتخاذ حملة التدابير والإجراءات التي يمكنها تعظيم المنافع المترتبة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معين من التكاليف التي يمكن أن تتحملها الدولة لتحقيق هذا الغرض.³

من جهة أخرى فإن ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر يقتضي العمل على ما يلي:⁴

- الاهتمام بالمشروعات الموجهة للتصدير لدعم ميزان المدفوعات وتوفير العملات الأجنبية والمشروعات الموجهة لإحلال الواردات لنفس الغرض،
- الاهتمام بالمشروعات كثيفة رأس المال لجلب أو الحصول على التكنولوجيا،
- الاهتمام بالمشروعات كثيفة العمالة لخلق فرص عمل متعددة ولخدمة أغراض توزيع الدخل القومي والرفاهة الاجتماعية،

1 - المرجع نفسه، ص: 70-71

2 - أحمد يوسف، أثر تطوير السياسة المالية في ترشيد قرارات الاستثمار في سورية، مذكرة ماجستير، جامعة حلب، 2005، ص: 171

3 - أبو قحف عبد السلام، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص: 200-

201

4 - المكان نفسه

- توجيه الاستثمارات إلى المناطق النائية والمتخلفة اقتصاديا، من خلال ترتيبها حسب درجة التقدم،
- بناء سلم لأولويات مشروعات التنمية الشاملة كأن يتم التمييز في منح الحوافز والامتيازات حسب طبيعة النشاط المشروع الاستثماري ودرجة أهميته للاقتصاد الوطني بصفة عامة وأهداف خطة التنمية بصفة خاصة.

وباعتبار أن العوامل المؤثرة على جذب وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مسألة صعبة التحديد حيث حاولت مختلف النظريات أن تركز وتبرز بعضها عن الآخر - كما رأينا ذلك في المبحث الأول من هذا الفصل - إذ يمكن حصر العوامل التالية:¹

- مناخ الاستثمار،
- العوامل المرتبطة بالقدرة التنافسية للدولة،
- العائد على الاستثمار،
- الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي،
- الصحة الاقتصادية،

فإن السياسة المالية هي في الواقع مكون أساسي من مكونات مناخ الاستثمار، وهي تؤثر على العائد على الاستثمار من خلال السياسة الضريبية وعلى الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي من خلال سياسة الإنفاق العام.

ولعل ما تجدر الإشارة إليه هو أن العوامل المذكورة تعمل في منظومة واحدة في إطار جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أنه لا يمكن استبعاد الأفضلية في ترتيب هذه العوامل، فمن خلال الدراسة التي أعدها اللجان المتخصصة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تبين أن توفير البنية الأساسية هو أول عامل من العوامل المؤثرة فضلا عن أنه يأتي في المرتبة الأولى، الشيء الذي يستدعي أن تكون لسياسة الإنفاق العام إستراتيجية واضحة في هذا المجال.²

1 - عبد الحميد عبد المطلب، مبادئ وسياسات الاستثمار، مرجع سابق، ص ص: 512-508

2 - المرجع نفسه، ص: 512

كما أن السياسة الضريبية لها دور مهم جدا من خلال الحوافز التي تمنحها للمستثمر، على اعتبار أن الضريبة تؤثر على عائد الاستثمار، وأن المستثمر في نهاية المطاف يسعى إلى تحقيق أكبر عائد ممكن من خلال استثماره في البلد المضيف، وهذه الحوافز يجب أن تمنح حسب توجهات سياسة الاستثمار الخاصة بالدولة،

ولذلك، تستطيع الحكومات أن تؤثر على الاستثمار من خلال تغيير الهيكل الضريبي، فقد ترفع من معدلات الضرائب الشخصية من جهة أو تخفض من معدلات الضرائب على المؤسسات من جهة ثانية، وفي هذا المجال يمكن لصانعي وواضعي السياسات تصميم سياسات ضريبية مختلفة تتجلى من خلال: تخفيض معدلات الضرائب على الشركات، تقديم إعفاءات ضريبية على الاستثمار وأخيرا السماح للمؤسسات بتعجيل الاهتلاك.¹

ولذلك فيمكن الاعتماد على الضريبة للتأثير على هيكل الاستثمارات وذلك بتوجيهها نحو قطاعات معينة تسعى الحكومة إلى ترقيتها كما يمكن الاعتماد على الضريبة في التأثير على توجيه الاستثمارات للوطن في مناطق جغرافية دون أخرى سواء لإقامة توازن جهوي بين المناطق أو لترقية مناطق معينة لاعتبارات اقتصادية، سياسية و/أو أمنية.²

ويقودنا هذا التحليل إلى القول أن السياسة المالية يمكن النظر إليها على أنها جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر كلما كانت السياسات الضريبية تحمل الإعفاءات الضريبية والجمركية المناسبة، وكلما كان السعر الضريبي مناسباً ولا يحمل عبئا ضريبيا يثقل كاهل المستثمر، وينبغي أن تتسم هذه السياسة بالوضوح، حيث يؤدي كل ذلك إلى جذب الاستثمار، وتكون السياسة المالية جاذبة أيضا كلما كانت سياسة الإنفاق العام تتجه إلى تقوية البنية الأساسية وتبتعد عن تشويه هيكل الأسعار.³

وتعتبر قدرة السياسة المالية على توجيه الاستثمارات - بشقيها العامة والخاصة - نحو النشاطات التي تساهم مساهمة حقيقية في عملية التنمية الاقتصادية، من أهم العوامل التي يمكن أن نحكم بها على مدى نجاح السياسة المالية في ترشيد الاستثمار وتوجيه اصحاب رؤوس الأموال نحو القطاعات المرغوب بها، لما لذلك من

1 - مايكل ابدجمان، ترجمة محمد ابراهيم منصور، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، 1999، ص: 532، نقلا عن: رضوان سليم، دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية، في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد 08، 2008، ص: 100

2 - قدي عبد المجيد، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 111

3 - عبد الحميد عبد المطلب، مبادئ وسياسات الاستثمار، مرجع سابق، ص: 201

تأثير إيجابي على مستوى الاقتصاد الكلي، ذلك ان زيادة حجم الاستثمار وترشيده سيؤدي إلى تحسين تحسين متوسط الفرد وبالتالي زيادة مستوى الاستهلاك والادخار وتحقيق معدلات نمو مرتفعة.¹

كذلك حتى يكون للسياسة المالية فعالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر، ينبغي ألا تكون المزايا والحوافز ممنوحة لجميع المشروعات الاستثمارية على حد سواء وعلى نفس النوع ونفس المستوى أو الحجم، حيث تثبت التجربة أن قدرا أكبر من اللازم من الاستثمارات، وجه إلى مشروعات عجزت عن تحقيق زيادة هامة في الناتج ولا يمكن أن تبرر الأخطاء أو الخط العاثر، وجود هذا العدد المفرط من المشروعات المظهيرية فقد تم اختيار عدد كبير جدا من المشروعات الاستثمارية في بعض الدول إما على أساس أنها تحقق هبة سياسية، أو على أساس دراسات غير كافية لمعدل العائد المالي والاقتصادي المرجح تحقيقه،²

ولذلك فإن إطلاق الإعفاءات الضريبية والجمركية ومنحها لجميع المشروعات بلا تمييز ولا مفاضلة هو نوع من الإسراف الذي يحمل في طياته ضياعا اقتصاديا واجتماعيا يجب الحد منه، إذ يجب أن تتم المفاضلة والتمييز بين المشروعات وفقا لمعايير محدودة وموضوعية يضعها المخطط القومي بحيث تكون أداة الدولة ووسيلتها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية القومية بأقصى قدر من الرشد، دون إهدار موارد المجتمع الاقتصادية النادرة.³

إن دور السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر مهم جدا خاصة إذا عرفنا أن تأثيرها لا يقتصر على هذا النوع من الاستثمار فقط بل يتعداه إلى العديد من النواحي والمتغيرات الأخرى المرتبطة به، وعليه يمكن القول أخيرا أن السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام كلاهما له أهمية كبيرة، يدخلان في إطار السياسة المالية التي ينبغي أن تراعي التدابير والإجراءات المنضوية تحتها حجم وأولويات الاستثمار، توزيع الاستثمار القطاعي والإقليمي، جنسية الاستثمار وملكيته وإستراتيجيته الإنتاجية و المنافع التي قد تنجم عنه - دون إغفال السلبات المحتملة - وبذلك تحقيق هدف السياسة المالية الذي يرمي إلى ترشيد الاستثمار بمختلف أنواعه المحلي منه والأجنبي.

1 - أحمد يوسف، مرجع سابق، ص 181

2 - الوليد صالح عبد العزيز، مرجع سابق، ص: 283

3 - نفس المرجع، ص: 283

خلاصة الفصل الأول

من خلال دراستنا للفصل الأول الذي كان حول العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسة المالية نخلص إلى ما يلي:

- أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أهمية كبيرة في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث يمكنه أن يؤثر على معدل النمو الاقتصادي وعلى معدل التوظيف ونقل التكنولوجيا وغيرها، ونظرا لأهميته، فقد أضحى محل تنافس على جذب من طرف العديد من الدول خاصة المتقدمة منها،
- أن السياسة المالية لها مكانة أساسية ضمن العناصر المكونة لمناخ الاستثمار ذلك أنها تساهم من خلال أدائها في التأثير على جذب الاستثمار، وذلك بالموازاة مع العوامل الأخرى،
- تتجلى فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في مدى قدرتها على التأثير في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المجالات المرغوبة وفي الوقت والمكان المناسبين من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.
- ينبغي على الدول في إطار ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر أن تضع خطة واضحة المعالم تعتمد في أساسها على سياسة مالية فعالة تدور رحاها في محاولة تحسين مناخ الاستثمار من جهة وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ككل من جهة أخرى.

**الفصل الثاني: واقع السياسة المالية
وأثرها على الاستثمار الأجنبي
المباشر في الدول النامية**

تمهيد:

الواقع أن العالم اليوم مليء بالتغيرات السريعة وكثرة المستجدات في العديد من المجالات، حيث أصبحت مسايرة هذا الأمر ضروري من طرف الدول، أين أضحت الدول المتقدمة رائدة في ذلك من خلال تمكنها من مواجهة الصعوبات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية، إذ استطاعت أن تتموقع في مكان يسمح لها بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحفيز المستثمرين المحليين على توجيه استثماراتهم إلى الخارج أين تتوفر البيئة الاستثمارية الملائمة،

بينما أضحت الدول النامية متأخرة في مواكبة المستجدات والتغيرات العالمية، وهي في صراع دائم مع الوقت من أجل الوصول إلى مستويات جيدة من أدائها اقتصاديها، ذلك أنها حاولت أن تطبق العديد من الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية، من خلال برامج التعديل الهيكلي والإصلاحات الاقتصادية وانتهاء بالسياسات التي تستهدف الرفع من معدلات النمو عن طريق تنشيط الاستثمار، وكذا تحقيق التنمية الاقتصادية.

ونظرا للنتائج غير المرضية التي حلفتها بعض تلك السياسات المسطرة، ونظرا لما للاستثمار الأجنبي المباشر من أهمية في تحقيق الأهداف السابقة، فقد قامت الدول النامية بوضع سياسات تتعلق أساسا بالسياسة المالية من أجل الظفر بحصة من تدفقات هذا النوع من الاستثمار، نحاول في هذا المبحث التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع مناخ الاستثمار في الدول النامية

المبحث الثاني: طبيعة السياسة المالية في الدول النامية

المبحث الثالث: أثر السياسة المالية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

المبحث الأول: واقع مناخ الاستثمار في الدول النامية

يعتبر مناخ الاستثمار الجيد دعامة أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، فوجود مناخ استثمار ملائم يؤدي إلى تحقيق المزيد من الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية، وبذلك تسعى الكثير من الدول للوصول إلى مناخ استثماري جاذب يساهم في نهاية المطاف في تحقيق تنمية اقتصادية مناسبة في حدود إمكانيات الدولة.

وإذ نحن بصدد دراستنا للاستثمار الأجنبي المباشر، لا بد من التعرّيج أولاً على واقع مناخ الاستثمار في الدول النامية متطلباته وعوائقه ومدى جاذبيته، حتى يكون هذا المبحث كمدخل لمعرفة العلاقة بين السياسة المالية والاستثمار الأجنبي في الدول النامية في المبحث الثالث من هذا الفصل.

المطلب الأول: متطلبات مناخ الاستثمار

يضم مناخ الاستثمار العديد من العوامل والعناصر التي تشكله، هته العوامل تشكل عصبه واحده في بناء مناخ استثماري جاذب، حيث ينبغي أن يكون لكل عامل من هته العوامل دوره في هذا البناء:

1- الاستقرار الاقتصادي: ونعني به أن تكون كل متغيرات الاقتصاد الكلية مستقرة وعاكسة لوضوح السياسة الاقتصادية ككل، ولوضوح التوجهات الحكومية تجاه قضايا الاستثمار و انسجام السياسات الاقتصادية والاستثمارية مما يكسب المستثمر ثقة في مناخ الاستثمار، علاوة على ذلك لا بد أن¹ يتميز النظام الضريبي بالفعالية والواقعية، وأن يكون النظام المصرفي كفؤاً مع ضرورة توفر سوق مالية وإمكانية تحويل الأرباح ورؤوس الأموال إلى الخارج إضافة إلى توفير الضمانات اللازمة للاستثمار الأجنبي من جميع المخاطر التجارية وغير التجارية ، وغيرها من العوامل الأخرى كاستقرار العملة وعدم تدهورها.

2- الاستقرار السياسي: ونقصد به الاستقرار السياسي الداخلي والخارجي أي أن يكون الأمن الداخلي مستتباً ومستقراً وبدون وجود قلائل واضطرابات ومظاهرات وعصيان مدني والأمن

1 - دحماني سامية، تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، جوان 2001، ص: 75

الخارجي يقصد به عدم وجود مشاكل حدود بين الدول،¹ ولذلك فالمستثمر الأجنبي لا يتوجه إلى بلد يتميز بالانقلابات العسكرية والعمليات الإرهابية والحروب الأهلية أو عدم استقرار الحكومات، بل يتوجه على الأقل إلى البلد الذي يضمن الحفاظ على رؤوس الأموال والأرباح والوفاء بالضمانات والتعهدات حتى لو تغيرت الحكومات.

3- الاستقرار القانوني والمؤسسي: يعتبر الإطار القانوني عاملاً هاماً يراعيه المستثمر الأجنبي، ذلك

أنه يعبر عن الأرضية القانونية التي تنظم عملية الاستثمار، فمن خلاله يمكن أن يتخذ المستثمر قرار الاستثمار وبالتالي فهو يراعي فيه الاستقرار وعدم التمييز بين المستثمر المحلي والأجنبي، إضافة إلى ضمان عدم مصادرة الملكية أو التعويض السريع في حالة المصادرة، واللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة تسوية منازعات الاستثمار.² من جهة أخرى لا بد من توفر الإطار المؤسسي الذي يحتوي وينظم عملية الاستثمار من خلال الهيئات الإدارية التي تسمح بتوجيه المستثمرين وتسهيل إجراءات الحصول على الاستثمار والاستفادة من الامتيازات الممنوحة.

4- البنية التحتية الجيدة: وهي من بين أهم متطلبات مناخ الاستثمار الجيد، على اعتبار أن توفرها

مثلة في الهياكل القاعدية (التي تضمن توفر الخدمات الأساسية من شبكة طرق ومواصلات واتصالات سلكية ولاسلكية، موانئ ومطارات، الطاقة والمياه، وغيرها...) يساهم في تقليل التكاليف الأولية للاستثمار ويجعل المستثمر الأجنبي ينشط بكل حرية وبدون قلق في مكان الاستثمار.

الواقع أن وضعية وحالة البنية الأساسية تؤثر تأثيراً كبيراً على قرار الاستثمار لدى العديد من المستثمرين، وهي تشمل على إمدادات الكهرباء المتميزة بالكفاءة، شبكات النقل المصممة تصميمًا جيدًا (الطرق، الموانئ، المطارات والسكك الحديدية)، وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخطوط أنابيب النفط والغاز، حيث تلعب الدولة دوراً هاماً في توفير وتحسين نوعية هذه الخدمات أو زيادة اتساقها مع المعايير والمواصفات الدولية على اعتبار أن سوء نوعية وضعف كفاءة البنية الأساسية سيؤثر في تكاليف الانتاج وقدرة

1 - عبد الله عزات بركات، مناخ الاستثمار في الوطن العربي الواقع والعقبات والآفاق المستقبلية، أوراق عمل " قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة في مطلع القرن الحادي والعشرين التحديات الفرص الآفاق "، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الجزء الرابع، ط 1، 2009، ص: 458
2 - جويل بير غسمان، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، الإنجازات والمشكلات، في مجلة التمويل والتنمية، العدد 1، المجلد: 33، مارس 1996، ص: 36

المؤسسات على المنافسة، ومن جهة أخرى فإن التجهيز مكلف جدا وله أهمية استراتيجية، كما أن هناك العديد من التحاليل التي تربط بين النمو السريع في الناتج المحلي الإجمالي لشرق آسيا، وبين مستويات الاستثمار في البنية الأساسية، فالبلد النامي المتوسط يستثمراحوالي 4% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا في البنية الأساسية، وبالمقابل فإن اقتصاديات شرق آسيا ذات الأداء المرتفع استثمرت في ذلك ما بين 6% و8%¹.

ويعتبر توفير البنية التحتية ذات النوعية الجيدة شرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل إنه يعتبر أحد الشروط المسبقة الرئيسية لتمكين البلدان النامية من التعجيل بوتيرة تنميتها أو الحفاظ عليها وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي حددتها الأمم المتحدة.²

ووفقا لدراسة أجراها "Hamilton" و"Booz Allen" للاستثمارات تبين أن جودة البنية الاتصالية والكثافة المتزايدة لانتشار الهاتف تؤثر إيجابيا وبشكل مباشر على الاستثمارات الخارجية فضلا على أنها تحفز النمو الاقتصادي، ولقد أدرج مؤخرا اتخاذ مستوى تطور قطاع الاتصالات كأحد أهم مقاييس تقييم المناخ الاستثماري في دولة ما، على اعتبار أن هذا القطاع قد شهد ثورة اختصرت المسافات إلى ثوان ليس فقط داخل الدولة الواحدة وإنما على مستوى كوكبي الأرض.³

المطلب الثاني: مميزات مناخ الاستثمار في الدول النامية:

يرتبط مناخ الاستثمار بمجمل السياسات الاقتصادية الكلية التي تتخذها الدولة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة، ولذلك فالبيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الاقتصاد الكلي تعرف بأنها "تلك البيئة التي تتسم بعجز طفيف في الموازنة العامة وعجز محتمل في ميزان المدفوعات يمكن تمويله بواسطة التدفقات العادية من المؤسسات الأجنبية أو الاقتراض من أسواق المال العالمية، معدلات متدنية للتضخم، سعر صرف مستقر، بيئة سياسية ومؤسسية ثابتة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض

1 - زايري بلقاسم، السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3، السنة ص 66

2 - مؤتمر الأمم المتحد للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2008، ص: 20

3 - زايري بلقاسم، مرجع سابق، ص 69

التخطيط المالي والتجاري و الاستثماري كما وللسياسات والسلوكيات الحكومية تأثير واضح على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة".¹

ويختلف مناخ الاستثمار من دولة لأخرى حيث أن لكل دولة امكانياتها وسياستها الاستثمارية التي تصب في تحقيق أهداف سياستها الاقتصادية، ولذلك عندما نريد الحديث عن خصائص مناخ الاستثمار في الدول النامية، فإننا نقصد بذلك تلك الخصائص التي تجتمع في مجملها في هته الدول، والتي تتشابه في اقتصادياتها من حيث ما يميزها عن بقية الدول المتقدمة، إن من حيث درجة التقدم الاقتصادي وإن من حيث درجة تطور النظام الاقتصادي في ظل العولمة، ولذلك يمكننا أن نحصر خصائص مناخ الاستثمار في البلدان النامية في النقاط التالية:

أولاً: ضعف حجم الدخل القومي، نتيجة لصغر حجم الاستثمارات، حيث ان معدلات النمو الاقتصادي هي دائما منخفضة، كما ان الاستثمارات كانت تتجه الى النشاطات التي تدر اقصى ربح نقدي سريع ولا تتجه وفقا لمعايير تأخذ في اعتبارها تطور أى اقتصاد قومي ككل،²

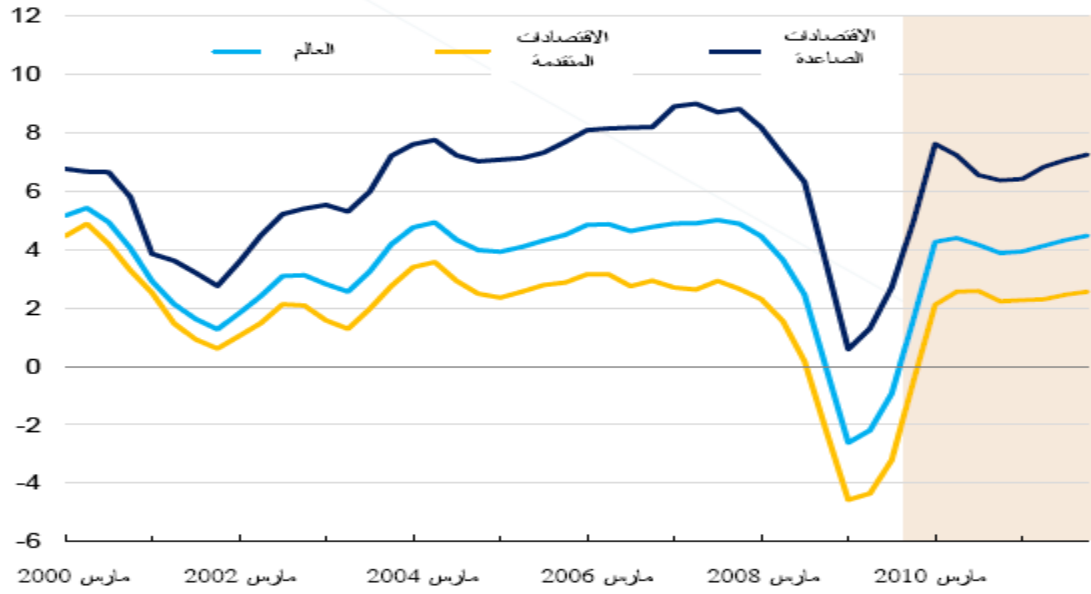
أما من حيث معدلات النمو فقد حافظت الدول النامية على معدلات نمو مرتفعة لاقتصادياتها خلال السنوات الأخيرة في مجموعها، حيث لم ينخفض هذا المعدل عن ما نسبته 5% منذ عام 2003 وإلى غاية عام 2008، أين بلغ ما نسبته 6.11%، بينما تراجع معدل نمو اقتصاديات الدول المتقدمة مجتمعة ليصل إلى 0.85% سنة 2008.³

1 - علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، تموز 2004، ص ص: 8-5، الموقع: www.arab-api.org نقلا عن حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء، عمان، 2011، ص ص: 302-301

2 - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، مرجع سابق، ص ص: 420-421

3 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008، ص ص: 29

شكل رقم (3) معدل النمو للناتج المحلي الحقيقي للاقتصاديات النامية والمتقدمة والعالم (2000-2010)



المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، مايو 2010

وقد كان التراجع في معدلات النمو السمة البارزة سنة 2009 في معظم الدول نتيجة لاشتداد تداعيات الأزمة المالية العالمية، الشيء الذي أثر على حجم النشاطات الاقتصادية عالمياً، فبينما حققت مجموعة اقتصاديات الدول المتقدمة معدل نمو سلبي بلغ 3.16% فإن مجموعة الدول النامية حققت نمواً موجباً بلغ 2.39%.

كما يظهر تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية لسنة 2009 أن هتة الدول قد حققت هي الأخرى معدلات نمو إيجابية فاقت نظيرتها للاقتصاد العالمي ومجموعة الدول المتقدمة خلال السنوات التسع الماضية، غير أنه يعتبر أقل من معدلات نمو مجموعة الدول النامية التي كانت معدلاتها أكبر عدا في عامي 2003، 2009.

ثانياً: انخفاض مستوى الدخل الفردي والذي يشير إلى انخفاض مستوى المعيشة إضافة إلى انعدام العدالة في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع،¹ وهذا ما توضحه البيانات فإذا ما أخذنا مثلاً الدول العربية فإن نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي قد شهد ارتفاعاً من 2096 دولار سنة 1995 إلى 2491 دولار سنة 2003، غير أنه مازال منخفضاً مقارنة مع نظيره على المستوى العالمي الذي يعادل 7804 دولار، و4054 دولار على صعيد الدول النامية،²

1 - مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص ص: 420-421

2 - نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة في الدول العربية: الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد 125، 2006، ص: 107

جدول رقم (3) نصيب الفرد من الدخل القومي في بعض الدول النامية والمتقدمة (بالدولار)

البلد	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ألمانيا	22980	25610	31010	35080	37410	39460	42670	42450
الولايات المتحدة	35940	38320	41980	44620	46240	46700	47580	46360
اليابان	33240	33420	36690	38940	38590	37770	38000	38080
البرازيل	3050	2960	3320	3960	4800	6100	7440	8040
الأردن	1880	2000	2280	2490	2750	3100	3660	3980
الكاميرون	590	670	810	910	980	1040	1140	1190

المصدر: بيانات البنك الدولي، في الموقع: www.data.albankaldawli.org

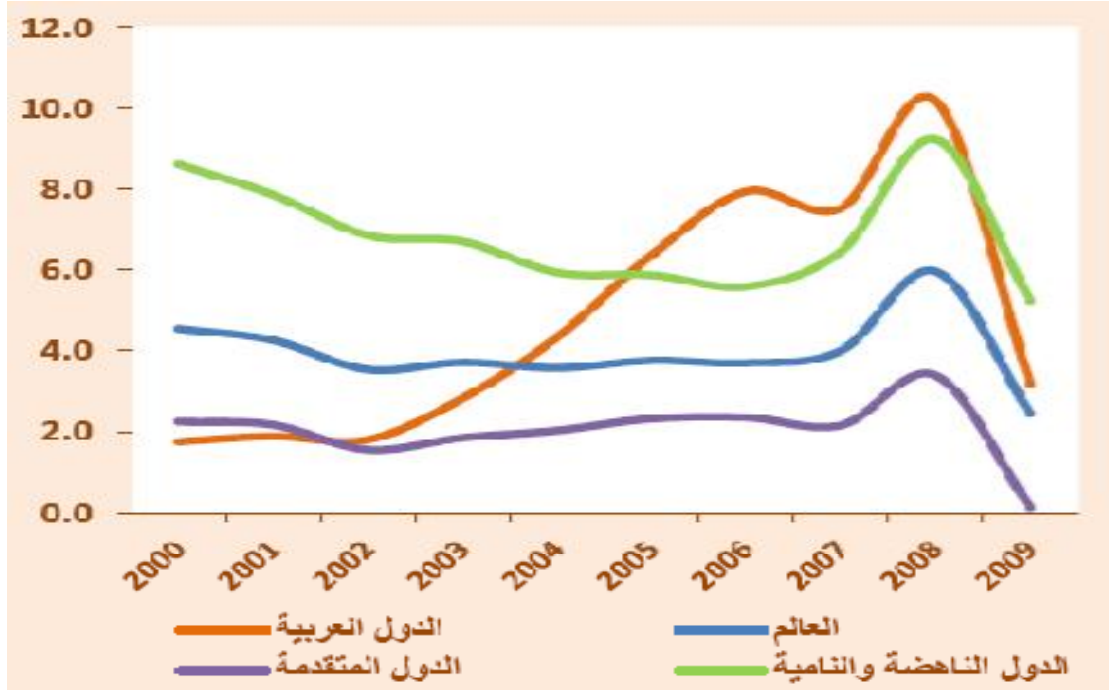
ويلاحظ من خلال الجدول أن البلدان النامية بعيدة كثيرا في مجال تحقيق الرفاهية لأفرادها إذا ما اعتمدنا على معيار الدخل الفردي مقارنة بالدول المتقدمة، ففي حين أن العديد من الدول النامية لم تصل إلى سقف 5000 دولار كقيمة دخل فردي كالدول الموجودة في الجدول أعلاه، نجد أن الدول المتقدمة تتخطى عتبة 20000 دولار كنصيب للدخل الفردي فيها، وبالتالي فإن انخفاض مستوى الدخل الفردي هي ميزة تتصف بها هذه الدول، وهي في الحقيقة انعكاس لضعف حجم الدخل القومي للدول النامية بصفة عامة.

ثالثا: ارتفاع معدلات التضخم حيث يعتبر من بين أهم مميزات مناخ الاستثمار في الدول النامية، ذلك أن التضخم ما هو إلا الارتفاع في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية والتضخم الصافي هو الحالة الخاصة التي تكون فيها كافة الأسعار للسلع وعوامل الإنتاج متزايدة بنفس المعدل، وقد أصبح التضخم يشهد استقرارا عبر السنوات وهي ظاهرة حديثة العهد بدأ يشهدها العالم خلال النصف الثاني من القرن العشرين، اين كانت الأسعار قبل منتصف القرن تميل إلى الارتفاع في بعض السنوات لكنها تنخفض في سنوات أخرى.¹

1 - قاسم عبد الرضا الدليجي، علي عبد العاطي الفرجاني، الاقتصاد الكلي - النظرية والتحليل - منشورات ELGA، مالطا، 2001، ص: 361

وإذا ما قارنا بين معدلات التضخم في الدول النامية والدول المتقدمة نجد أنها مرتفعة مما يعكس الاختلال الهيكلي في اقتصادات هذه الدول نتيجة لعدم مرونة أجهزتها الانتاجية وكذا عدم التناسب بين العرض والطلب الكلي.

شكل رقم (4): معدل التضخم في المجموعات الاقتصادية والعالم (2000-2009)



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، ص: 36

كما يلاحظ من خلال الشكل ارتفاع معدلات التضخم في معظم دول العالم سنة 2008 نتيجة لتأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات هذه الدول، لكنه تراجع عن هذا المستوى سنة 2009 نتيجة لتراجع الاسعار العالمية للسلع الأولية والأساسية والمحاصيل الزراعية والمعادن بدرجة ملحوظة مقارنة بأسعار 2008.

رابعاً: البيئة السياسية: من خلال الاطلاع على الواقع السياسي العام في الدول النامية يلاحظ أن هناك بعض الدول النامية تتميز بالاستقرار السياسي مما يشكل دعامة حقيقية لجذب وتشجيع الاستثمارات في حين ان هناك دولاً أخرى لازالت تعاني من التقلبات السياسية وانعدام الاستقرار السياسي سواء كان الداخلي أو الخارجي، الشيء الذي يؤثر على اقدام المستثمرين على اقامة مشاريع استثمارية،

وقد ورد في إحدى دراسات البنك الدولي التي شملت (400) شركة من (21) دولة متقدمة لدراسة العوامل التي يأخذها المستثمرون بالحسبان في اتخاذ القرارات الاستثمارية في الدول النامية أن 61% من المستثمرين يعتبرون أن المخاطر النابعة من أسباب سياسية تلعب دوراً هاماً في قرارات الاستثمار في البلدان النامية، ولذلك فإن مدى استقرار النظام السياسي والاجتماعي وطبيعة التغيرات السياسية التي يمكن حدوثها ومخاطر التأميم والتدخل الحكومي في النشاط في العمليات الاقتصادية تعتبر من أهم المتغيرات التي يأخذها المستثمرون بعين الاعتبار عند اتخاذ قرارات الاستثمار.¹

ولازالت العديد من الدول النامية تفتقد لإرادة سياسية حقيقية تساهم في تشجيع الاستثمارات، كما أنه لازال العديد من هذه الدول يعاني الصراعات الداخلية كالحروب الأهلية والصراعات الإقليمية كالحروب الإقليمية، الشيء الذي يؤثر على مناخ الاستثمار.

خامساً: أما من ناحية السياسات الاستثمارية و قوانين الاستثمار فما يميزها هو انعدام الاستقرار في التشريعات النازمة للاستثمار في بعض هذه الدول وكذا غياب الوضوح في نصوص قوانين وتشريعات الاستثمار مما يولد لدى المستثمرين عدم الثقة او الاطمئنان على استثماراته بسبب كثرة التعديلات التشريعية والاجتهادات وعدم ثباتها،²

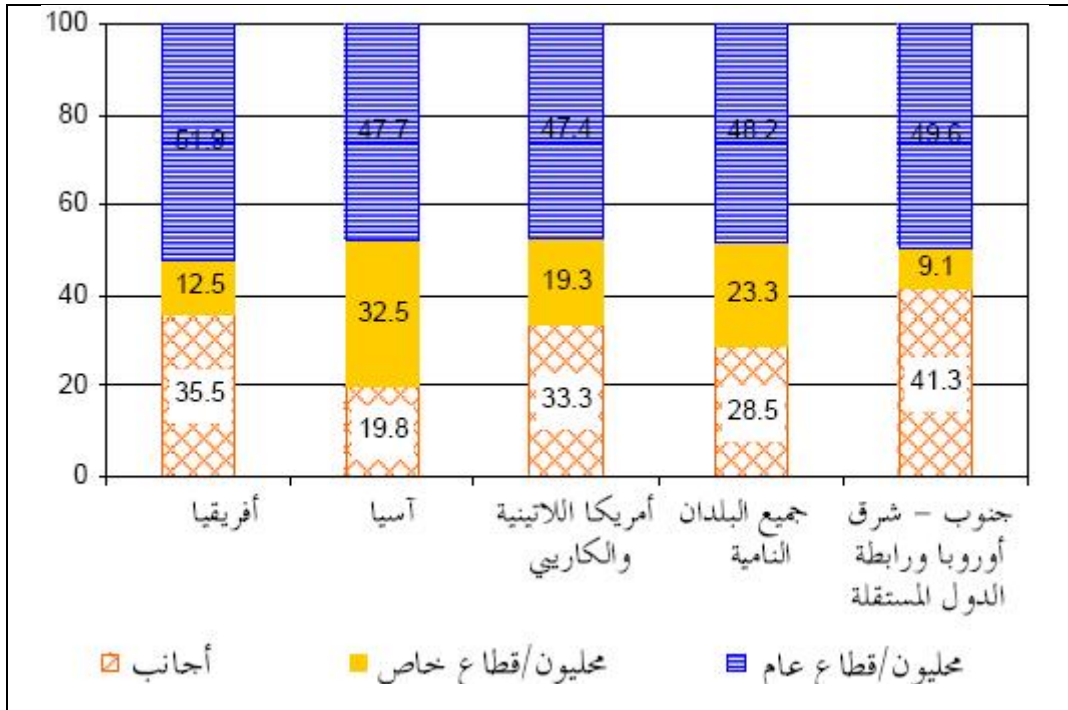
سادساً: تأخر الاستثمار في البنية التحتية ونقص درجة تطورها، الشيء الذي يؤثر على مناخ الاستثمار وينقص من جاذبيته، حيث لازالت العديد من الدول النامية تركز دون الوصول للمستوى المطلوب في بنيتها التحتية الأساسية، رغم أن العديد من هذه البلدان قامت بتخصيص مبالغ تدرج ضمن النفقات العامة التي تساهم في عملية تطوير البنية التحتية، لكن تبقى هذه التخصيصات غير كافية على اعتبار أن القطاع العام لا يمكنه ان يقوم بهذه الاستثمارات لوحده من جهة ومن جهة أخرى لا بد من كسر الاحتكار للاستثمار في هذا المجال وفتح الاستثمار للقطاع الخاص وللشركات الأجنبية من أجل الوصول الى المستوى المطلوب. وهذا هو التوجه الجديد الذي أقدمت عليه العديد من الدول النامية حيث قامت بفتح المجال وإعطاء فرص لمستثمري محليين خواص ومستثمرين أجانب الشيء الذي يساهم في تقليص النفقات العامة الموجه لهذا المجال.

1 - أحمد زكرياء صيام، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة -الأردن نموذجاً-، في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد الثالث، ديسمبر 2005، ص: 93

2 - عبد الله عزات بركات، مرجع سابق، ص: 461

وعلاوة على ذلك، فإن احتياجات البلدان النامية المستقبلية للاستثمار في البنية التحتية قد تتجاوز إلى حد بعيد المبالغ التي تستثمرها الحكومات والقطاع الخاص وغير ذلك من الجهات صاحبة المصلحة، مما يفضي إلى توفير جهة تمويل واسعة، وتشير تقديرات البنك الدولي، إلى أن البلدان النامية تستثمر في البنية التحتية حالياً نسبة سنوية تتراوح بين 3 و4 بالمائة من ناتجها المحلي الإجمالي، ومع ذلك فإنها تحتاج إلى استثمار ما تتراوح نسبته بين 7 و9 بالمائة من أجل تحقيق الأهداف الواسعة للنمو الاقتصادي والحد من الفقر.¹

شكل رقم (5) الأهمية النسبية للاستثمار المحلي (العام والخاص) والاستثمار الأجنبي في التزامات الاستثمار في صناعات البنية التحتية للاقتصادات النامية والانتقالية بحسب المنطقة (1996 - 2006)



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2008، ص: 27

ومن خلال الشكل نلاحظ الأهمية النسبية للقطاع العام في استثمارات البنية التحتية، رغم أن الاستثمار الأجنبي فيها أصبح له دور بارز من خلال النسبة المعتدلة التي تقارب 30 بالمائة في مجموع الدول النامية، وتعادل 35 بالمائة في أفريقيا و41.3 بالمائة في جنوب - شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة؛ وعلى

1 - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2008، ص: 20

الرغم من ذلك فإن ثمة حاجة ملحة لمزيد من هذه الاستثمارات من أجل سد فجوة التمويل الواسعة جدا، وثمة حاجة لمبالغ كبيرة من الاستثمار الاضافي بصرف النظر عن المصدر.

المطلب الثالث: مدى جاذبية مناخ الاستثمار في الدول النامية:

الواقع أن المكاسب التي يمكن أن تحققها الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر تتوقف على المناخ العام للاستثمار داخل هذه الدول، فإذا كان هذا المناخ مواتيا وملائما من حيث مكوناته كالسياسات الاقتصادية وعدم تعارضها وكذا الظروف الاجتماعية والسياسية، زادت المكاسب المحققة من وراء جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما إذا كان هناك تعارض وتناقض وعدم استقرار في سياسات الدولة، فإن العائد على من الاستثمار الأجنبي والمنافع المترتبة عليه تتضاءل بل وقد يصبح لها اثر عكسي يشكل عبئا على اقتصاديات الدول النامية.¹

وقد احتوى تقرير اللجنة الدولية للتنمية الصادر في بداية السبعينيات على مجموعة من المبادئ والتوجيهات، لعل أهمها ضرورة تشجيع القطاع الخاص المحلي على الاستثمار بإزالة كافة المعوقات التي تواجه هذا القطاع، واللجوء إلى المشروعات المشتركة للتغلب على الاتجاهات والمواقف العدائية التي تحملها حكومات الدول المضيفة تجاه المستثمرين الأجانب، مع توفير نظام دولي متعدد الاطراف يسمح بضمان الاستثمارات وتجنب مخاطر المصادرة أو التأميم، أو أية متغيرات سياسية اخرى، إضافة إلى ضرورة أن تسرع البلدان النامية في تطوير بيئتها التشريعية ونظامها الضريبي، وأسواق رأس المال المحلية بها وتحرير نظمها المالية والنقدية وتدعيم هياكل البنية الأساسية بها،²

ولقد طرأ تحسنا طفيفا على اقتصاديات بعض الدول النامية، وتحسن المناخ الاستثماري بدرجة كبيرة في بلدان اخرى، الأمر الذي جعلها محط أنظار بعض الشركات متعددة الجنسية الراغبة في توجيه استثماراتها إلى الخارج، وتمثل هذه الدول في دول جنوب شرق آسيا والصين وبعض دول امريكا اللاتينية، في حين

1 - علي عبد الوهاب إبراهيم نجاء، مرجع سابق، ص: 20
2 - عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، 2004، ص: 59

بقيت غالبية البلدان النامية في مناطق أخرى عديدة خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء دون المستوى الذي يؤهلها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أي صورة من الصور،¹

ومن أجل تقييم مناخ الاستثمار في الدول النامية ومعرفة مدى جاذبيته، يتم الاعتماد على مجموعة من العناصر الكمية والوصفية التي تؤثر وتتحكم في اتجاه الاستثمار من فترة لأخرى،* لذلك تسعى الدول لتحسين مناخ الاستثمار من وقت لآخر وبصفة أساسية.

والواقع أن المستثمر الأجنبي يرغب دوماً ويتجه إلى الاستثمار في دولة مضيضة يكون فيها مناخ الاستثمار ملائماً من جميع مكوناته سواء كانت السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، معتمداً في معرفة ذلك على الدراسات السنوية والتقارير الدولية التي تقوم بها هيئات ومراكز الأبحاث والمنظمات والتي تنشط في هذا المجال بناءً على المعطيات الإحصائية عن كل دولة وإخراجها في شكل مؤشرات ذات دلالة معنوية للمكون المدروس من مكونات مناخ الاستثمار.**

أولاً: **مخطر بيئة الأعمال (BERI):**² يركز هذا المؤشر الذي تقوم بإصداره الشركة الأمريكية BERI على المناخ السياسي والاقتصادي للبلدان الداخلة فيه والتي يتم تصنيفها وفقاً لخمسة عشر معياراً ترجح حسب درجة الأهمية (مجال الترجيح ما بين 0.5 و3)، وتمثل هذه المعايير في ما يلي:

الاستقرار السياسي، موقف الحكومة من الاستثمار الأجنبي وتحويل الرباح، الاتجاه نحو التأميم، التضخم النقدي، وضعية ميزان المدفوعات، العراقيل البيروقراطية، احترام العقود، مستوى النمو الاقتصادي، تكلفة العمل/الانتاجية، نوعية الخدمات المهنية، نوعية الهياكل القاعدية، طبيعة التسيير والأطراف المحلية، قروض قصيرة الأجل، قروض طويلة الأجل ورأس المال المختلط، وقابلية العملة للتحويل.

1 - نفس المرجع، ص: 60

** - يتم الاعتماد على هذه العناصر (استقرار سياسي، استقرار اقتصادي، حجم السوق،...) في بناء بعض المؤشرات التي تساعد على قياس مستوى المخاطر كمؤشر مخطر بيئة الأعمال BERI، مؤشر المخطر السياسي PRI، مؤشر المخطر الدولي، لمزيد من التفاصيل راجع:

- Peyrad Joaette, *la gestion financière internationale*, Paris, ED : VIBERT, 1999, P167-169.

- Joffre.P, *l'entreprise et l'exportation*, ED: vuibert-entreprise, Paris, 1997, p: 74

** - وعلى اعتبار أن هناك العديد من المؤشرات ذات الأهمية، فإننا سنسلط الضوء فقط على مؤشر مخطر بيئة الأعمال، مؤشر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مؤشر التنافسية العالمية ومؤشر التنافسية العربية، لما لها من ارتباط حقيقي بمدى جاذبية مناخ الاستثمار من خلال مكوناته التي تطرقنا لها سابقاً بما يخدم أهداف البحث في إطار الإجابة على الأسئلة المطروحة.

2 - دحماني سامية، مرجع سابق، ص: 80-81

ويتم تنقيط هته المعايير حسب كل بلد حيث يكون منحصرًا بين صفر (مخطر أعلى) وأربعة (مخطر منعدم) حيث يتم ترتيب البلدان حسب مجموع النقاط المحصل عليها إلى خمس مجموعات، وتكون نقاط المجموعة الأولى بين 86 و100 حيث يتميز أي بلد داخل هته المجموعة طبقًا للمؤشر بمناخ استثماري مناسب و محفز، أما المجموعة الثانية فينحصر مجموع نقاطها بين 70 و85 نقطة، حيث تتميز بمناخ أعمال ملائم نسبيًا. أما المجموعات الأخرى فهي إما بلدان ذات مخطر متوسط أو بلدان خطيرة بالنسبة لشركات الأجنبية أو بلدان ذات مناخ أعمال غير ملائم.

ثانياً: مؤشر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقوم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار على بناء مؤشر مركب للسياسات الاقتصادية وهو يقتصر على توصيف مناخ الاستثمار في الدول العربية فقط، ويقوم هذا المؤشر على معرفة مدى أن تكون بيئة الأعمال مستقرة ومحفزة وذات جاذبية، والتي تتميز بعدم وجود عجز في الموازنة العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغال فيه إضافة بنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري.¹

ويتكون المؤشر المركب للسياسات الاقتصادية من ثلاث مؤشرات أساسية فرعية هي:²

أ- مؤشر السياسة المالية: وتم فيه اعتماد عجز الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي،

ب- مؤشر السياسة النقدية: تم التعبير فيه عن معدل التضخم والذي يمكن ترجمته كأحد مؤشرات التوازن الداخلي في مقابلة تامة للعجز في الموازنة العامة ومعدل نمو الكتلة النقدية،

ج- مؤشر السياسة الخارجية: تم التعبير عنه بعجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والذي لا يعكس فقط حصيلة المعاملات الخارجية في الميزان التجاري للصادرات والواردات وإنما أيضا يعكس حصيلة موقف ميزان الخدمات الذي يشتمل على التحويلات والفوائد والارباح والتوزيعات.

1 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2002، الكويت، 2002، ص : 28
2 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1995، الكويت، 1995، ص ص : 29، 32

وبعد احتساب المؤشرات الجزئية، يتم حساب المؤشر المركب للسياسة الاقتصادية والذي يعادل متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة، فإذا كان المؤشر المركب أقل من 1 فيعني ذلك عدم تحسن مناخ الاستثمار، وإذا كان محصوراً بين 1 و2 فيعني ذلك تحسن مناخ الاستثمار، ويشير المؤشر المركب إلى التحسن الكبير في مناخ الاستثمار إذا كانت قيمته بين 2 و3.

وعلى اعتبار أن الدول العربية تصنف ضمن الدول النامية، فيمكننا أن نأخذ فكرة عن جاذبية مناخ الاستثمار في الدول النامية، بالاعتماد على المؤشر المركب للسياسة الاقتصادية من خلال الجدول التالي:

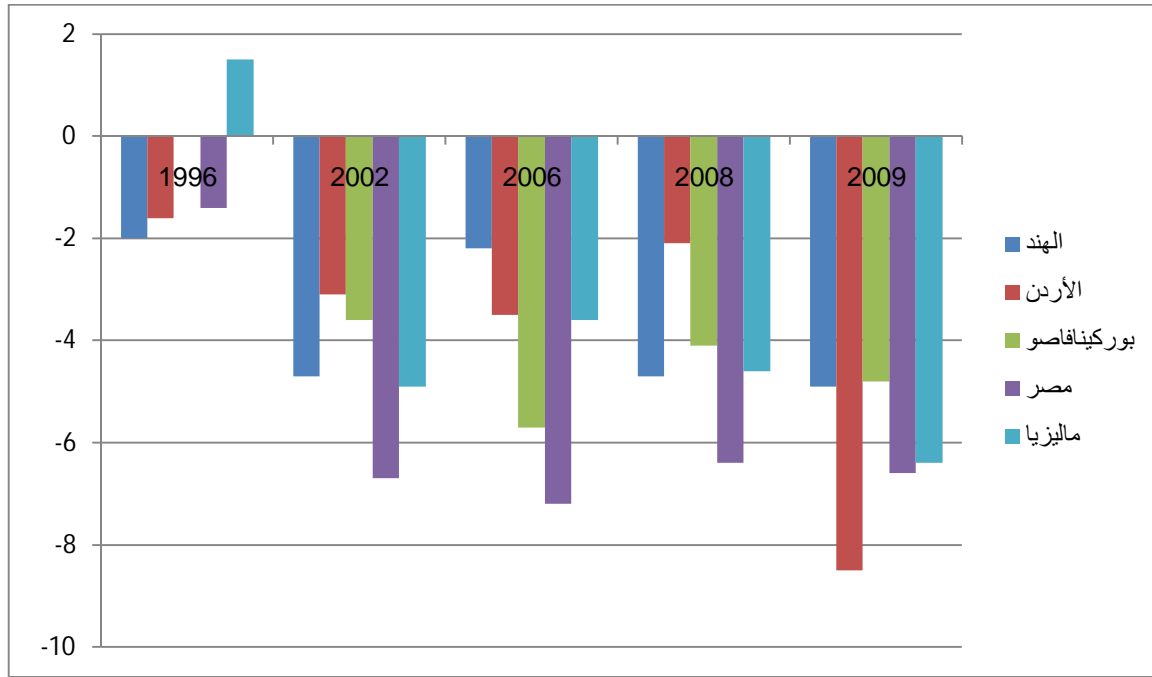
الجدول رقم (4) المؤشر المركب للسياسة الاقتصادية في الدول العربية لسنة 2009 (دول مختارة)

الدولة	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	درجة مؤشر السياسة النقدية
الأردن	0	(1)	0
مصر	(1)	1	1
تونس	(1)	1	1
الجزائر	(3)	0	0
جيبوتي	(2)	3	2
السعودية	(3)	3	1
الإمارات	0	2	2
المتوسط لكل الدول العربية	(0.37)	1.00	1.47
المؤشر المركب 2009 لكل الدول العربية	0.70		

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، ص: 233

وقد سجل مؤشر التوازن الداخلي تدهورا في 15 دولة عربية، حيث سجلت 14 دولة عربية عجزا في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال عام 2009، ويعزى هذا العجز إلى السياسات المالية التحفيزية التي اتبعتها معظم الدول العربية بضح تغذية رأسمالية في القطاعات الأكثر تأثرا بتداعيات الأزمة المالية خاصة القطاع المصرفي، بينما سجل هذا المؤشر تحسنا في أربع دول فقط هي قطر، لبنان، موريتانيا و مصر.

شكل رقم (6) عجز الموازنة العامة في بعض الدول النامية كنسبة من الناتج الداخلي الخام



المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي، في الموقع www.albankaldawli.org

ولازال العجز في الميزانية العامة يورق كاهل الدول النامية، بحيث أن العديد من هته الدول لم يستطع التحكم في الارتفاع المتزايد للنفقات العامة وتوجيهها إلى المشاريع الانتاجية مع فرض الرقابة الصارمة على تنفيذها من جهة، ومن جهة أخرى الرفع من الإيرادات العامة للميزانية، وهذا ما يظهر جليا من خلال الشكل أعلاه.

أما على مستوى مؤشر التوازن الخارجي، فقد سجلت سبع دول عربية استمرار تحقيق الفائض في الحساب الجاري، إلا أن جميعها سجل تراجعاً في نسبة هذا الفائض من الناتج المحلي الاجمالي، وذلك حسب تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2009.

ثالثاً: **مؤشر التنافسية العالمية**: يصدر هذا المؤشر ضمن تقرير التنافسية العالمية عن المنتدى الاقتصادي العالمي والذي تطور وأصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصدقية العالية لتنافسية الدول الذي يشتمل على العوامل الاقتصادية ذات العلاقة التنافسية على المستويين الكلي والجزئي، ويعتبر تقرير التنافسية العالمية بمنزلة أداة في يد صانعي السياسات في مختلف الدول لتحديد أولويات الإصلاح وخريطة تسلط الضوء على نقاط القوة والضعف، علاوة على أنه إطار عام للحوار بين الحكومات ومجتمع الأعمال ومؤسسات العمل المدني يعمل كحافز على انتهاج الإصلاحات الهادفة لزيادة الانتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم.¹

ويعتمد مؤشر التنافسية العالمية على ثلاثة أعمدة أو مرتكزات أساسية تتفرع بدورها إلى مكونات جزئية ، وبالتالي فإن مؤشر التنافسية العالمية الذي يتم على اساسه ترتيب الدول يتكون من المؤشرات الأساسية التالية:²

1- مؤشر المتطلبات الأساسية: ويتكون من أربعة مؤشرات جزئية تتمثل في المؤسسات، البنية التحتية، بيئة الاقتصاد الكلي و أخيراً الصحة والتعليم الابتدائي،

2- مؤشر معززات الكفاءة: ويتكون من ستة مؤشرات جزئية هي: التعليم العالي والتدريب، كفاءة سوق السلع، كفاءة سوق العمل، تنمية السوق المالية، الجاهزية التكنولوجية و حجم السوق،

3- مؤشر عوامل الابتكار والتقدم العلمي: وهو يتكون من مؤشرين فقط، يتعلق الأول بتطور الأعمال ويتعلق الثاني بالابداع أو الابتكار.

وقد رأينا أن نركز فقط على بعض هاته المؤشرات الجزئية ووضعناها في جدول يحتوي عليها لبعض الدول المتقدمة والدول النامية كما يلي:

1 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2009، الكويت، 2009، ص : 168
2 - world economic forum, the global competitiveness report 2010-2011, p p: 4 - 8

جدول رقم (5) مؤشر التنافسية العالمية في بعض الدول المتقدمة والنامية:

الدولة	الترتيب عالميا في مؤشر التنافسية (139 دولة)	البنية التحتية		بيئة الاقتصاد الكلي		تطور السوق المالية		حجم السوق	
		درجة المؤشر	الرتبة عالميا	درجة المؤشر	الرتبة عالميا	درجة المؤشر	الرتبة عالميا	درجة المؤشر	الرتبة عالميا
و.م.أ	04	5.65	15	4.39	87	4.67	31	6.93	1
ألمانيا	05	6.43	2	32,5	23	4.62	36	6.01	5
اليابان	06	5.69	11	4.12	105	4.61	39	11.6	3
بريطانيا	12	5.88	8	4.76	56	4.73	25	5.80	6
السعودية	21	5.07	28	5.35	22	4.83	22	4.97	22
البرازيل	58	4.02	62	4.00	111	4.44	50	5.60	10
الأردن	65	4.11	61	4.19	103	4.31	54	3.25	84
الكاميرون	111	2.42	126	4.81	53	3.25	123	3.11	91
باراغواي	120	2.46	125	4.28	93	3.80	97	3.00	97
باكستان	123	2.75	110	3.19	133	4.09	73	4.63	31

the Global Competitiveness Report 2010-2011، Source: World Economic Forum

ويلاحظ من خلال الجدول أن الدول النامية تعاني من عديد الاختلالات جعلتها متأخرة عن تحقيق النمو الاقتصادي والخروج من دائرة التخلف، حيث نجدتها مثلا في المراتب المتأخرة عند الحديث عن مؤشر البنية التحتية وكذا الوضع العام للاقتصاد الكلي إضافة إلى ما يرتبط بتطور الأسواق المالية، كل هذا ينتج عنه انخفاض التنافسية الاقتصادية لهذه الدول امام بقية دول العالم،

غير أن ما تجدر الإشارة إليه أن مؤشر التنافسية العالمية هو في الواقع يغطي العديد من المجالات التي يعتقد أن لها تأثيرا مباشرا على أداء الدول في الاقتصاد العالمي، وعليه فكما أن بعض الدول تتميز بالأداء الجيد في بعض الجوانب، يكون أداؤها متواضعا في جوانب أخرى.

رابعاً: مؤشر التنافسية العربية: يصدر هذا المؤشر ضمن تقرير دوري عن المعهد العربي للتخطيط يتم فيه دراسة تنافسية الاقتصادات العربية في الأسواق الدولية، حيث يستند هذا التقرير إلى مؤشر مركب لقياس مستوى التنافسية، يلخص بصفة شفافة أغلب العوامل التي يعتقد أنها تؤثر في تنافسية الاقتصادات العربية ويتكون هذا المؤشر من عشرة مؤشرات فرعية تعكس العوامل المؤثرة على الأداء التنافسي النسبي وذلك بمقارنة أداء أغلب الدول العربية مع جملة من دول المقارنة.*

ويتم التفريق بين التنافسية الجارية التي تركز على الأداء الجاري والعوامل التي تؤثر عليه مثل الأسواق ومناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها والتنافسية الكامنة التي تعني القدرات بعيدة الأثر على التنافسية، التي تشكل البنية التحتية التي تضمن استدامة القدرة التنافسية، ومن ثم استدامة النمو وتحقيق أهداف التنمية.



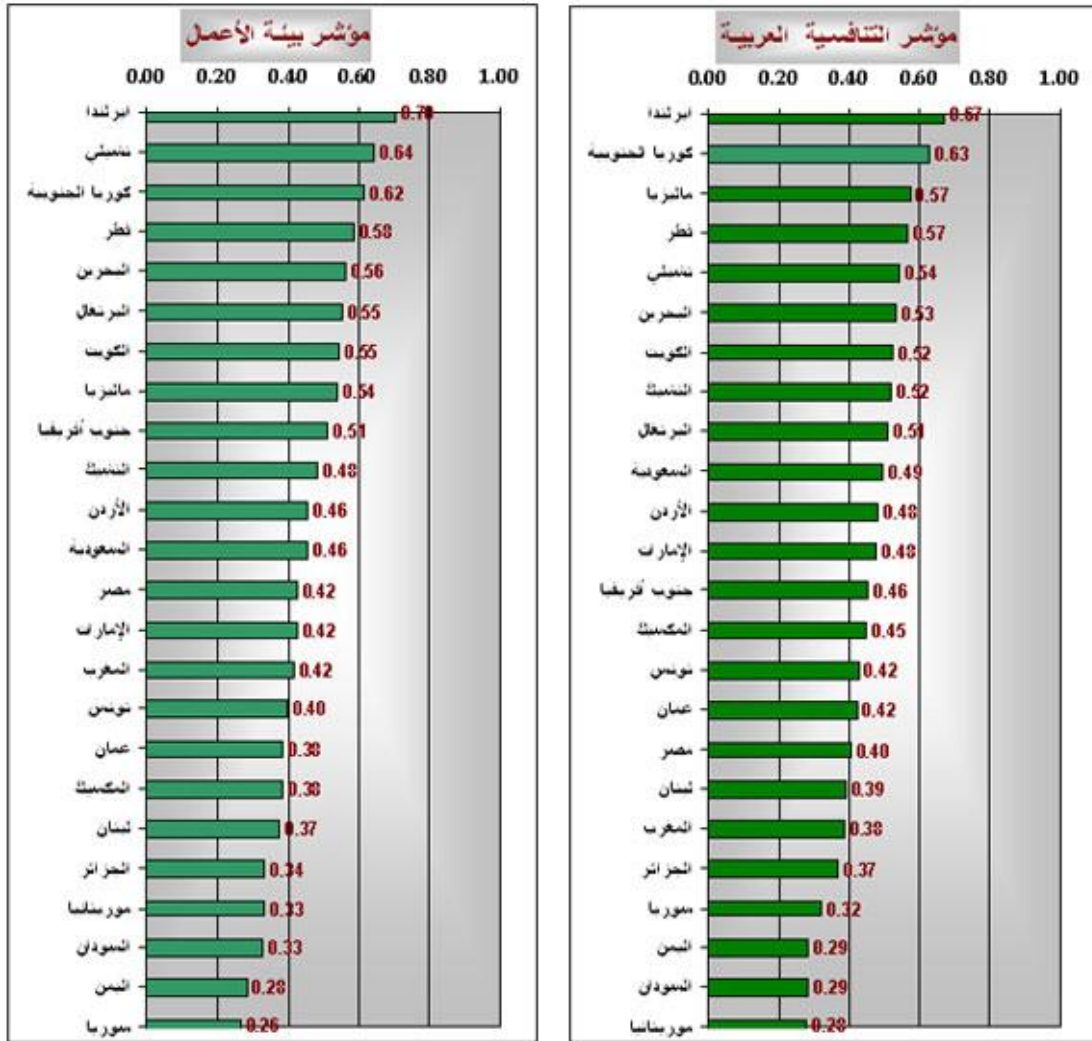
المصدر: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2009، في الموقع www.arab-api.org

وقد بلغ أداء الدول العربية على المستوى الإجمالي للتنافسية 0.34 مقابل 0.67 لدول المقارنة أي أن الفجوة التنافسية تبلغ حوالي 49% مقارنة مع فجوة بلغت نسبة 50% للتقرير السابق 2006، وبالرغم من هذا التحسن الطفيف إلا أن الفجوة مع دول المقارنة لا تزال واسعة وتدل على تواضع الأداء التنافسي للدول العربية إجمالاً.

*- وقد عرّف المعهد العربي للتخطيط التنافسية على أنها الأداء الحالي والكامن للاقتصاد في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض لمزاومة من قبل الاقتصاديات الأجنبية. ويتميز هذا التعريف للتنافسية عن غيره بأنه يحصرها في نطاق أنشطة محددة ذات صلة مباشرة بالتنافسية وفي الوقت نفسه يحقق الربط مع إطار نظري واضح من الاقتصاد الدولي والصناعي، وهو أكثر دلالة من حيث السياسات الاقتصادية التي يتعين إتباعها. انظر: تقرير التنافسية العربية 2003 في الموقع: www.arab-api.org

أما من ناحية مؤشر التنافسية الجارية فيشير تقرير التنافسية العربية إلى أن الفجوة التنافسية بين الدول العربية والدول المقارنة قد توسعت من 40% عام 2006 إلى 43% في 2009، وذلك بالرغم من التحسن في الوضع الاقتصادي للدول العربية نتيجة ارتفاع أسعار النفط حتى نهاية 2008، والذي نجم عنه ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في معظم الدول العربية في الفترة (2004-2007).

شكل رقم (8) مؤشر بيئة الأعمال ومؤشر التنافسية العربية لسنة 2009



المصدر: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية لسنة 2009، في الموقع www.arab-api.org

كما يشير التقرير ذاته إلى أن الأداء الاقتصادي الكلي من أهم نقاط القوة التي تفوقت فيها الدول العربية على دول المقارنة في مؤشر التنافسية الجارية، بينما تقلص الهوة ما بين الدول العربية ودول المقارنة في

كل من تدخل الحكومة والإنتاجية والبنية التحتية الأساسية؛ أما الفجوة فتتوسع لصالح دول المقارنة في مجالات الحاكمة وجاذبية الاستثمار الأجنبي وتكلفة القيام بالأعمال وديناميكية الأسواق والتخصص.

أما من حيث مؤشر بيئة الأعمال،* فيشير التقرير إلى تواضع مستوى بيئة الأعمال العربية نسبة للدول المقارنة حيث بلغ المؤشر في المتوسط للدول العربية 0.33 بينما بلغ لدول المقارنة 0.66؛ لكن الفجوة مع الدول المقارنة تقلصت مقارنة بمؤشر 2006.

نشير في الأخير إلى أنه من خلال كل هذه المؤشرات وغيرها يمكننا اكتشاف حجم التنافس بين الدول في العالم، حيث نجد أن كلا منها تحاول اختيار السياسات والمؤسسات التي تحفز النمو في الأجل الطويل وتزيد من مستويات المعيشة، طالما أن المنافسة بين الحكومات هي منافسة من أجل النمو الاقتصادي، فالسياسات الجيدة، والأسواق المفتوحة، والإنفاق الحكومي الجيد، ومعدلات الضريبة المنخفضة، وأسواق العمل المرنة ووجود نظام سياسي مستقر وقضائي كفء، إضافة إلى البنية التحتية و الإدارية والتكنولوجية الجيدة، كلها تساهم في النمو الاقتصادي وتؤدي إلى نتائج جيدة.¹

*- يتضمن مؤشر بيئة الأعمال والجاذبية مؤشرات فرعية تعكس مدى توفر مؤسسات فاعلة في بيئة شفافة ومستوى تدخل حكومي رشيد غير طارد للاستثمار الخاص وبنية تحتية متطورة وتكاليف منخفضة للقيام بالأعمال.

1 - طارق نوير، دور الحكومة الداعم للتنافسية حالة مصر، مركز معلومات اتخاذ القرار، القاهرة، 2002، ص: 25 في الموقع:

www.idsc.gov.eg

المبحث الثاني: طبيعة السياسة المالية في الدول النامية

بعدما عرجنا على مناخ الاستثمار في الدول النامية وتطرقنا إلى أهم الخصائص التي تميزه في هته الدول، سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على السياسة المالية في هته الدول من أجل معرفة أهدافها ومدى فعاليتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية.

المطلب الأول: أهداف السياسة المالية في الدول النامية

لقد قلنا سابقاً أن السياسة المالية تتمثل في تلك الإجراءات التي تتخذها الحكومة من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي وإحداث آثار مرغوبة أو تجنب آثار غير مرغوبة، وإذا ما أردنا أن نقارن بين السياسة المالية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية، نجد أن هناك اختلاف بينهما إن من ناحية درجة تأثيرها في مناخ الأعمال، وإن من ناحية الأهمية النسبية للأهداف التي تسعى لتحقيقها.

وترمي السياسة المالية في الدول المتقدمة إلى العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي كهدف أساسي، أما في البلدان النامية فتركز جل اهتمامات سياستها المالية على تمويل برامج التنمية الاقتصادية فضلاً عن تمويل الميزانية العامة للدولة.¹

ولا يمكن بأي حال أن نعتقد أن السياسة المالية في الدول النامية لا تولى أي اهتمام بالاستقرار الاقتصادي وغيره، بل قد يرجع سبب التركيز على تمويل برامج التنمية الاقتصادية إلى محاولة الرفع من الدخل الحقيقي للفرد في المتوسط عن طريق الاستزادة من الكفاية الإنتاجية في استخدام الموارد الطبيعية والبشرية والمعدات الرأسمالية الإنتاجية وكذا عن طريق توظيف الاستثمارات لزيادة موارد المجتمع الإنتاجية.²

فالدول المتقدمة يلعب فيها الاستثمار الخاص دوراً أساسياً، حيث تقوم الحكومة من خلال السياسة المالية بتهيئة البيئة المناسبة لتطوير الاستثمار الخاص ونموه من جهة، والعمل على التخفيف من حدة التقلبات التي قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي وسد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ في الاقتصاد من جهة أخرى.

1 - عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المصارف، الإسكندرية، 1980، ص: 42-45

2 - المرجع نفسه، ص: 45

كما استطاعت السياسة المالية في الدول المتقدمة أن تساهم بفعالية عالية في رفع مستوى التشغيل وتخفيف حدة البطالة وذلك بالاعتماد على سياسة عجز الميزانية وتخفيض الطلب الفعلي على الزيادة وهو ما أسفر عن رفع مستوى التشغيل والإنتاج.¹

ويختلف الوضع بالنسبة للدول النامية، حيث أن المشكلة الأساسية التي تواجه اقتصادياتها تتمثل في ضعف مستوى الجهاز الإنتاجي، الذي لا يتمتع بدرجة مرونة كافية، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة والتي يعتبر النوع المزمّن فيها أكثر انتشاراً من النوع الدوري،² كما أنها تتميز بسيطرة العمالة غير المؤهلة على بنية السكان النشطين وكذا سيطرة القطاع الزراعي والصناعات الاستخراجية على النشاط الاقتصادي، وتأخر البنى التحتية، إضافة إلى تفشي البيروقراطية وضيق الأسواق في اقتصادياتها.³

ولذلك فالدول النامية تتسم بسمتين أساسيتين مترابطتين هما: التخلف الاقتصادي والتبعية الاقتصادية، وهي تعتمد على الدول المتقدمة في تصريف فائض إنتاجها سواء الذي يزيد عن حاجتها الاستخدامية أو الجزء من الإنتاج الأولي والذي تعجز قدراتها الإنتاجية على تحويله إلى منتجات أخرى بسبب ضعف درجة تطور الصناعة التحويلية التي يمكن أن تقوم بذلك.⁴

وبشكل عام، فإن للسياسة المالية في الدول النامية العديد من الأهداف يمكن أن نبرز أهمها في النقاط

التالية:

أولاً: للسياسة المالية دور كبير في اقتصاديات البلدان النامية حيث ترمي إلى تعبئة الفائض الاقتصادي،

إذ تعتمد البلدان النامية في محاولة تحقيق ذلك، على الضرائب والقروض العامة، إضافة إلى التمويل بالعجز.

وإذا ما أردنا أن نركز على دور الضرائب في تعبئة الفائض الاقتصادي، فإن اختيار الضرائب كطريقة

لتمويل الاستثمار العام - إلى جانب جزء من الاستثمار الخاص - لتحقيق التغيرات الهيكلية التي تنتج معدلاً

1 - محمد البناء، اقتصاديات المالية العامة مدخل حديث، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص: 130

2 - المرجع نفسه، ص: 131

3 - عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، مرجع سابق، ص: 76

4 - فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتاب الحديث، اربد، الأردن، ص: 314

مرتفعاً لنمو الدخل القومي يجعل من قدرة النظام الضريبي على تعبئة الفائض الاقتصادي أحد المحددات الرئيسية لمعدل نمو الدخل القومي،¹

ويبقى المشكل بالنسبة للدول النامية في هدف سياساتها المالية الرامي إلى تعبئة الفائض الاقتصادي في صعوبة التحقيق، على اعتبار أن اقتصاديات البلدان النامية تتميز بجماد أجهزتها الإنتاجية وعدم مرونتها، وقلة المشروعات الاستثمارية، إضافة إلى ما يصاحب ذلك من اختلال في أنظمتها الضريبية،

مما يوحي بأن اعتماد البلدان النامية أساساً على السياسة المالية لتعبئة المدخرات اللازمة للقيام بنصيب الاستثمار العام في الاستثمار الكلي لا يمكن هذا الاقتصاد من تحقيق التغيرات الهيكلية.²

وإلى جانب تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية كهدف رئيسي أول للسياسة المالية في البلدان النامية تستهدف السياسة المالية فيها أيضاً تقليل التفاوت الشديد في توزيع الثروات والدخول ومستويات الاستهلاك بين الأفراد، كما تستخدم كأداة هامة لمواجهة ما قد يتعرض له من ضغوط تضخمية أو تقلبات اقتصادية.³

ثانياً: كما تحاول البلدان النامية من خلال السياسة المالية أن تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وذلك من خلال تحقيق حد أدنى من الاستقرار في مستويات التشغيل والإنتاج والأسعار، حيث يمكن تحقيق ذلك بالاعتماد على السياسات الحكومية لهته الدول والمتعلقة بالإفناق العام والضرائب والتي تترك آثارها الهامة على مستوى التوظيف والإنتاج والأسعار في المجتمع.

وتعاني البلدان النامية من اختلال هيكلها الإنتاجي الذي يتمثل بارتفاع الأهمية النسبية لقطاعات محدودة أو حتى نشاطات محدودة في تكوين الناتج القومي والتشغيل والصادرات.. وانخفاض الأهمية النسبية للقطاعات الأخرى في تكوين هذا الدخل،* مما يستدعي اتخاذ سياسات مالية فاعلة تسمح بإعادة توجيه

1 - مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص: 439

2 - المرجع نفسه، ص: 452

3 - عبد الحليم كراجه وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار صفاء عمان، ط 2، 2001، ص: 196

* - وبذلك فالاعتماد على سلعة واحدة كالنفط الخام في الدول النفطية، أو الاعتماد على إنتاج سلعتين أو ثلاث في الدول الزراعية لا يسمح بزيادة الإنتاج وتحقيق التطور بسبب ضعف مساهمة معظم القطاعات والنشاطات في الاقتصاد، انظر: فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص: 310-311

الاهتمام لجميع القطاعات، الشيء الذي يرمي إلى زيادة الإنتاج والرفع من حجم التشغيل وغيرها في اتجاه تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ثالثاً: كما تهدف السياسة المالية للدول النامية في بعض جوانبها إلى توفير البنية التحتية الملائمة بالاعتماد على سياسة الإنفاق العام، وهنا نتحدث أساساً على النفقات الاستثمارية على اعتبار أن البنية التحتية تساعد وتساهم في القيام بالنشاطات الاستثمارية والإنتاجية، سواء كانت خاصة أو حكومية، فالدول النامية تعاني من نقص واضح وشديد في مرافق البنية التحتية الأساسية سواء ما تعلق منها بالطرق والجسور والسدود والموانئ، أو ما تعلق منها بخدمات الماء والكهرباء والاتصالات وغيرها. ولذلك فتوفير هته الأساسيات من البنية التحتية عادة ما تقوم به الحكومات، حيث لا تتجه دائماً الاستثمارات الخاصة إلى النشاط في هذا المجال، وبالتالي تحاول معظم البلدان النامية عن طريق سياستها المالية واعتماداً على نفقاتها العامة أن تستهدف تطوير بنيتها التحتية بما يسمح للنشاطات الاقتصادية وبالذات الإنتاجية منها سواء كانت خاصة أو عامة، التطور والتوسع، الشيء الذي يدعم جاذبية مناخ الاستثمار.¹

وما ينبغي الإشارة إليه في ختام هذا المطلب هو أن أهمية السياسة المالية في الدول النامية تختلف من دولة لأخرى حسب أولويات كل دولة ومن وقت لآخر، وحسب الإمكانيات المتاحة.

إلا أنه يمكن القول بصفة عامة أن السياسة المالية في الدول النامية تستهدف تسريع النمو الاقتصادي وتوسيع مداه وتعبئة الفائض الاقتصادي، والإسهام في تكوين رأسمال بإقامة الاستثمارات الإنتاجية، وتوفير البنية التحتية، وتشجيع النشاطات الخاصة من أجل تحفيزها على التوسع في مساهمتها بدرجة أكبر في عمل الاقتصاد، وتطوره وتقليل التفاوت في التطور بين المناطق، إضافة إلى تقليل التفاوت في توزيع الدخل.²

المطلب الثاني: مدى فعالية السياسة المالية في الدول النامية

على اعتبار أن الدول النامية تتميز بسمتين أساسيتين هما التخلف الاقتصادي والتبعية الاقتصادية، فإن السياسة المالية تعتبر أكثر فعالية في تنشيط الاقتصاد وتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية، طالما أن السياسة

1 - فليح حسن خلف، المالية العامة، مرجع سابق، ص: 357

2 - المرجع نفسه، ص: 340

النقدية تبقى غير قادرة على تحقيق ذلك في ظل غياب أسواق حقيقية لرأس المال وفي ظل وجود أزمات ومشاكل اقتصادية تمس هيكل الاقتصاد.

من ناحية أخرى، تبرز أهمية السياسة المالية في مواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية عموماً بسبب ضخامة المسؤوليات التي يلقيها تدعيم التنمية على عاتق الحكومات في هذه الدول، وقصور الجهود الخاصة عند مواجهة التحديات الكبيرة التي تعترض تقدمها، مع ضعف الجهاز النقدي بها وعدم استجابة اقتصادياتها كثيراً لأدوات السياسة النقدية الكمية.¹

ولقد مرت الدول النامية بظروف اقتصادية صعبة عجلت بلجوتها إلى صندوق النقد الدولي و البنك الدولي من أجل الحصول على وصفا تسمح بإعادة اقتصادياتها إلى مجراها الطبيعي، وعلى أساس ذلك فرض على هذه الدول برامج سميت ببرامج التثبيت والتعديل الهيكلي، والتي ترمي إلى تعديل مستوى الطلب الكلي وخفضه بما يتناسب مع مستوى العرض الكلي والعودة إلى حالة التوازن الاقتصادي،

وبصورة عامة فإن السياسات "التصحيحية" تستند إلى ثلاثة جوانب هي: إدارة الطلب الكلي، وزيادة العرض الكلي، وتحويل هيكل الإنتاج إلى التصدير، وتهدف في مجملها إلى:²

- 1- تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويرمي ذلك إلى إعادة التوازن الداخلي والخارجي.
- 2- الوصول إلى معدلات عالية للنمو الاقتصادي، مما يضمن رفع معدل الدخل السنوي الحقيقي للفرد.
- 3- علاج التشوهات الموجودة في الاقتصاد القومي، خاصة تشوهات الأسعار (أسعار الفائدة، أسعار الصرف)، وتقليل عجز الموازنة العامة، وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات.
- 4- الكفاءة في استخدام موارد الصندوق، وحسن الأداء الاقتصادي، وبالتالي زيادة قدرة البلد المستفيد على سداد مديونيته الخارجية.

وقد كان لتطبيق برامج البنك وصندوق النقد الدوليين، العديد من الآثار السلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، حيث أن نجاح هذه البرامج لم يكن أمراً مرجحاً إذ منيت بالفشل في معظم الدول النامية، ويتضح جلياً أن اهتمام صندوق النقد الدولي في برامج ووصفاته المفروضة على الدول النامية ينصب

1 - عبد الحليم كراجه وآخرون، مرجع سابق، ص: 196
2 - فلاح خلف الربيعي، برامج صندوق النقد الدولي وأزمة التنمية في الدول النامية، في الموقع: www.ahewar.org

أيضا على اهتمامه بالموازنة العامة وتقليص الإنفاق العام كإجراءات مطلوبة من قبل الحكومات مقابل الاهتمام بزيادة الإيرادات العامة الموازنة.¹

وطالما أن هيكل السياسة المالية يختلف من دولة لأخرى حسب الأهداف والإمكانيات، فمن الجدير أن نقوم بمعرفة فعالية السياسة المالية في الدول النامية بالتطرق إلى السياسة الضريبية، سياسة الإنفاق العام، دون أن ننسى التعليق على عجز الموازنة العامة.

أولا - السياسة الضريبية في الدول النامية: لقد مرت الأنظمة الضريبية في الدول النامية بالعديد من الاختلالات نتيجة للظروف والأزمات الاقتصادية التي واجهتها والمرتبطة بطبيعة أنظمتها الاقتصادية التي كانت في مجملها تعتمد على النظام الاشتراكي،

ونتيجة لضعف الدخل القومي لمعظم الدول النامية فقد كان هيكل الإيرادات الضريبية يتميز بالانخفاض، حيث أن الاقطاعات الضريبية كانت منخفضة على اعتبار أن حجمها يتناسب طرديا مع مستوى التقدم الاقتصادي هذا من جهة، ومن جهة أخرى يرجع ضعف الاقطاعات الضريبية في الدول النامية إلى طبيعة الأنظمة الضريبية التي تواجه العديد من التحديات حيث تمثل أهمها في:²

أن معظم العمال في هذه الدول لا يتقاضون أجورا منتظمة ومرتفعة ويشغلون في مجال الزراعة أو في المشاريع الصغيرة غير الرسمية، كما أن الإدارة الضريبية تفتقر للكفاءات اللازمة التي تسمح بتحسين فعاليتها، إضافة إلى الطابع غير الرسمي الذي يتسم به هيكل الاقتصاد في العديد من هذه الدول.

وطالما أن الهيكل الاقتصادي للدول النامية يتميز بسيطرة بعض القطاعات عليه ممثلة في الصناعات الاستخراجية النفطية وغير النفطية أو القطاع الزراعي مع أهمية نسبية واضحة للتجارة الخارجية، فضلا عن وجود عديد المشكلات الاقتصادية كالبطالة، التضخم، ضعف الدخل.. الخ؛ فإن ذلك يجعل النظام الضريبي في الدول النامية يتميز بضعف نسبة الاقطاع الضريبي ومنه الحصيلة الضريبية، وكذا هيمنة الضرائب غير المباشرة متمثلة في الضرائب على السلع والخدمات وكذا الضرائب على التجارة الخارجية والتي تتمثل في

1 - عبد الله محسن طالب، تطورات سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين تجاه البلدان النامية، مجلة جامعة عدن للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد السابع، العدد 13، يناير- ابريل 2004، ص: 73.

2 - سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشموي، اقتصاديات الضرائب (سياسات- نظم - قضايا معاصرة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص: 283-284

الضرائب على الصادرات من المواد الأولية والضرائب على الواردات والضريبة على الصرف الأجنبي، إضافة إلى جمود الأنظمة الضريبية في هته الدول الناتج عن ضعف الإدارة الضريبية من جهة وضعف كفاءة الأجهزة الإنتاجية وانخفاض متوسط الدخل من جهة ثانية.¹

وتشير البيانات الإحصائية إلى أن مستوى الاقتطاعات الضريبية في البلدان الصناعية الكبرى (الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) يصل إلى حوالي ضعف المستوى المناظر في العينة الممثلة للبلدان النامية أي ما نسبته 38 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي لهاته الدول مقابل 18 بالمائة بالنسبة للدولة النامية.²

جدول رقم (6) هيكل الإيرادات العامة في الدول العربية (2005-2009) الوحدة (%)

2009	2008	2007	2006	2005	
60.8	75.2	72.0	73.4	71.9	الإيرادات النفطية
21.6	14.6	18.6	17.9	19.3	الإيرادات الضريبية
7.9	5.3	6.1	5.4	5.5	الضرائب على الدخل والإرباح
8.1	4.3	5.1	4.9	5.7	الضرائب على السلع والخدمات
2.3	1.9	1.8	2.2	2.9	رسوم ضريبية على التجارة الخارجية
3.4	3.1	5.7	5.4	5.4	ضرائب ورسوم أخرى
10.4	6.2	5.5	5.7	6.0	إيرادات غير ضريبية
7.2	4.1	3.9	3.0	2.8	إيرادات أخرى
100	100	100	100	100	إجمالي الإيرادات

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، ص: 366

وعلى خلاف الدول النامية فإن الدول المتقدمة لديها أنظمة ضريبية فعالة تسمح بممارسة سياستها الضريبية من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ككل، على اعتبار أنها تتميز بتطور قطاعها الصناعية

1 - قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص ص: 151-152

2 - سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشموي، مرجع سابق، ص: 286

والخدمية وتنوع مختلف أنشطتها الاقتصادية، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع حجم الاقتطاع الضريبي لاسيما ما تعلق بالضرائب المباشرة التي تغطي بوزن كبير ضمن الهيكل الضريبي العام.

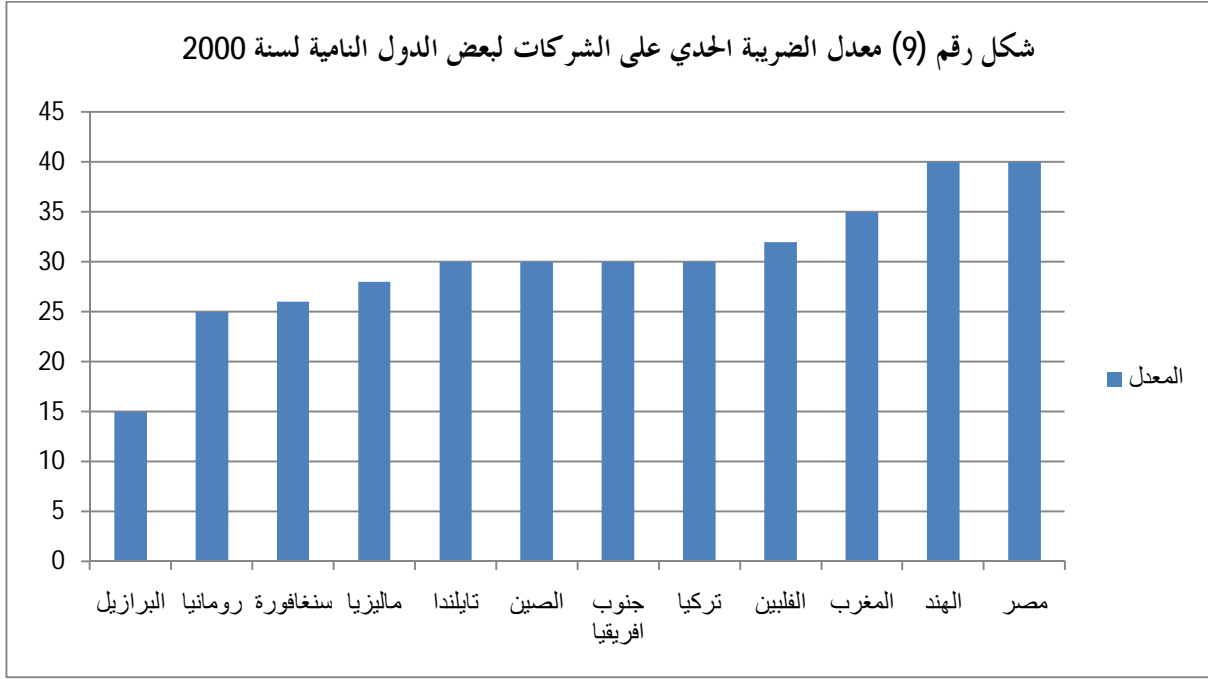
وتبقى الدول النامية تسعى جاهدة إلى تحقيق تطور كبير في سياساتها الضريبية، حيث كان ذلك من خلال الإصلاحات الضريبية التي قامت بها من أجل إعادة هيكلة أنظمتها الضريبية بما يتماشى والإصلاحات الهيكلية لاقتصادياتها، حيث تم من خلال ذلك:¹

- توسيع الأوعية الضريبية وتخفيض المعدلات بما يعمل على زيادة المردودية المالية ويقلص من محاولات التهرب الضريبي
- إدراج الضريبة على القيمة المضافة ضمن الهياكل الضريبية لما تتمتع به من مزايا كاتساع وعائها، حيادها وشفافيتها،
- تقليص الأهداف المراد تحقيقها عن طريق الضريبة حتى لا يقع هناك تعارض بين الأهداف في حد ذاتها،
- تعزيز مصداقية النظام الضريبي واستقراره، مما يسمح للمستثمرين باتخاذ قراراتهم المتعلقة بالتمويل والاستثمار على المدى الطويل.

وغالبا ما كانت الإصلاحات الضريبية في الماضي جزء من تصدّي الحكومات للأزمات المالية أو الاقتصادية، فمثلا خلال الأزمة المالية الآسيوية في أواخر التسعينيات، كانت سنغافورة من البلدان التي طبقت إصلاحات ضريبية واسعة لمواجهة الركود الاقتصادي، ذلك أنها قلصت تكلفة النشاط التجاري من خلال سلسلة من التخفيضات والمستردات والإعفاءات الضريبية التي طبقت خلال الأزمة، كما خفضت أيضا عدد المدفوعات بإلغاء رسم الدمغة على جميع المستندات،²

1 - قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص: 155

2 - البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ل 2010، ص: 43



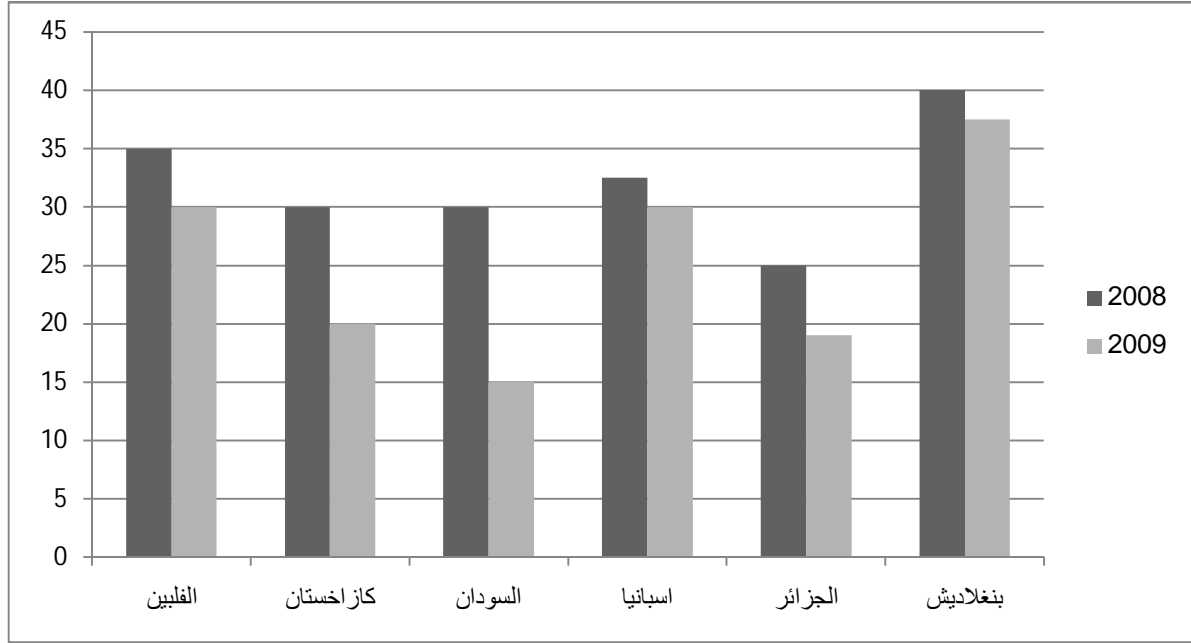
المصدر: world development indicators، world bank، 2002، نقلا عن: طارق نوير، دور الحكومة الداعم للتنافسية حالة مصر، مركز معلومات اتخاذ القرار، القاهرة، 2002، ص: 25 في الموقع: www.idsc.gov.eg

وحسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال فقد قام 45 بلدا بتسهيل دفع الضرائب في الفترة ما بين 2008 و 2009 وذلك نتيجة للإصلاحات التي أسهمت في تخفيف العبء الضريبي وتبسيط إجراءات الامتثال، وكذا تسهيل تقديم الإقرارات الضريبية وسداد الضريبة،

واعتمد حوالي 12 بلدا قوانين ضريبية جديدة أو عدّل جذريا القوانين القائمة وذلك بهدف تبسيط الإجراءات وتحديث الأنظمة الضريبية، وتصدرت تيمور ليشتي قائمة هذه البلدان التي طبقت إصلاحات في 2009/2008، حيث اعتمدت سريان قانون ضريبي جديد في جويلية 2008، مغيرا النظام الضريبي لمنشآت الأعمال، حيث خفض القانون سعر الضريبة على الأرباح من 30 في المائة إلى 10 في المائة، وسمح بشطب جميع الأصول القابلة للإهلاك في سنة الشراء، وألغى الضريبة الدنيا البديلة والاستقطاعات الضريبية على الفوائد.*

*- وتمثل هذه البلدان في: جيبوتي، إيران، كازاخستان، فيرغيز، مقدونيا، سلطنة عمان، سيراليون، السودان، تيمور ليشتي، تونغنا، أوزبكستان و فييتنام.

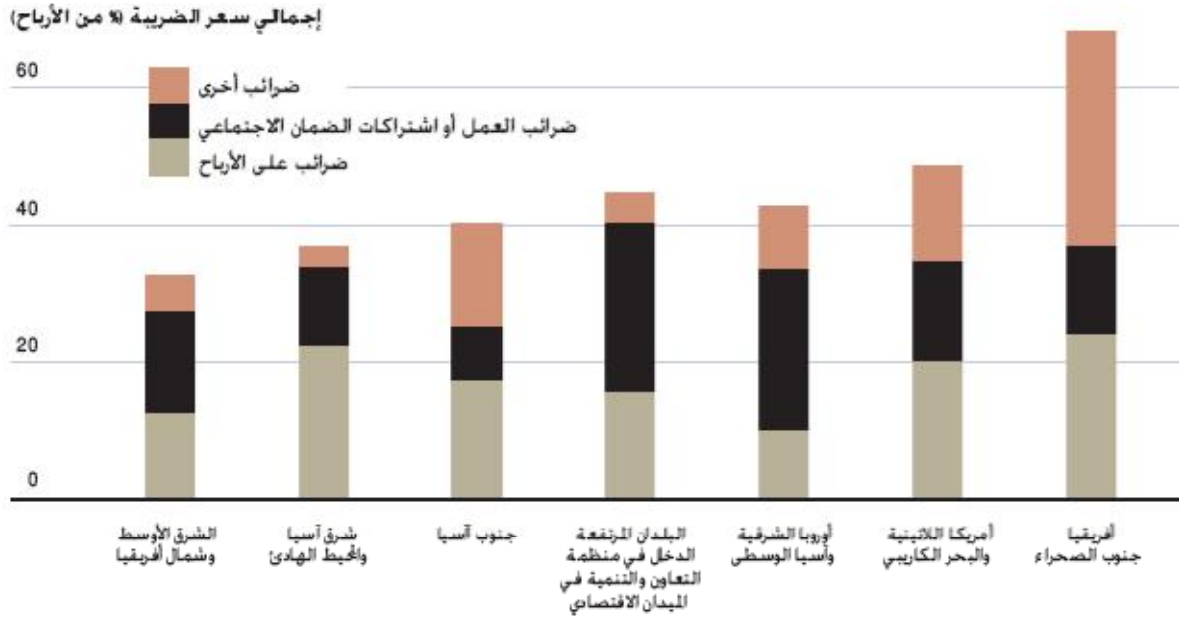
شكل رقم (10) معدل الضريبة على الأرباح في سنتي 2008 و 2009 في بعض الدول كنسبة مئوية



المصدر: تم إعداد الشكل بناء على تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010، ص: 45

ومن خلال الشكل نلاحظ أن معظم الدول النامية أدخلت تغييرات على أسعار ضريبة على أرباح الشركات، وهذا يشير إلى أنها تحاول أن تستهدف تشجيع الاستثمار سواء كان المحلي منه أو الأجنبي، ذلك أن الضريبة على أرباح الشركات تعتبر أهم ضريبة يعتمد عليها المستثمر سواء المحلي أو الأجنبي ويركز عليها عندما يريد اتخاذ قرار الاستثمار، لذلك عندما نستقرئ التغيرات الحاصلة في هذا المعدل لدى الدول النامية نجد أنها تصب في اتجاه تخفيف الأعباء الضريبية التي يتحملها المستثمر.

شكل رقم (11) إجمالي العبء الضريبي في بعض الأقاليم الاقتصادية



المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010، ص: 45

كما يظهر أيضا من خلال الشكل أن الضغط الضريبي لا زال مرتفعا في بعض الأقاليم الاقتصادية على غرار إقليم أفريقيا جنوب الصحراء وكذا إقليم شرق آسيا والمحيط الهادئ، في حين ينخفض في البلدان مرتفعة الدخل في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إضافة إلى بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويمكن ملاحظة بشدة الانخفاض الكبير في الضريبة على أرباح الشركات بالنسبة لدول أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى،

2- تطورات سياسة الإنفاق العام في الدول النامية:

تختلف تصنيفات النفقات العامة من دولة لأخرى حسب التوجهات والاعتمادات والأهداف التي تسعى كل دولة إلى تحقيقها،* كما أن النفقات العامة تتميز بظاهرة التزايد،

وقد ترجع أسباب تزايد النفقات العامة في الدول النامية إلى محاولة التوسع في إنشاء المشروعات العامة من خلال رغبتها في محاربة الاحتكارات الرأسمالية أو بناء المشروعات الضخمة العملاقة التي لا يستطيع أن

*- تمت الإشارة لها في الفصل الأول

يقوم بما القطاع الخاص، إضافة إلى منح إعانات الاستثمار للمشروعات الوطنية ، معالجة آثار الدورات الاقتصادية، إضافة على التوجهات الاجتماعية وما يلزمها من توفير الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة وغيرها، وما يهمننا في الحقيقة هو معرفة مدى تطور هته السياسة في الدول النامية وبالخصوص صنف النفقات الموجهة للاستثمار.

والنفقات الاستثمارية هي تلك النفقات التي تهدف إلى زيادة التكوين الرأسمالي للدولة، وتوسيع الطاقة الإنتاجية لها فهي تتعلق بالثروة القومية والمتمثلة في تنمية قدرة أجهزة الدولة على أداء الخدمات العامة التي تقدمها للمواطنين والقيام بالمشروعات الإنتاجية، ومثال هذه النفقات ما يتم إنفاقه على بناء السدود وإقامة الجسور فتح الطرق وبناء المراكز الصحية والتعليمية وكل ما يتعلق بالبنية التحتية وغيرها.¹

جدول رقم (7) هيكل النفقات العامة في الدول العربية (2005-2009) الوحدة (%)

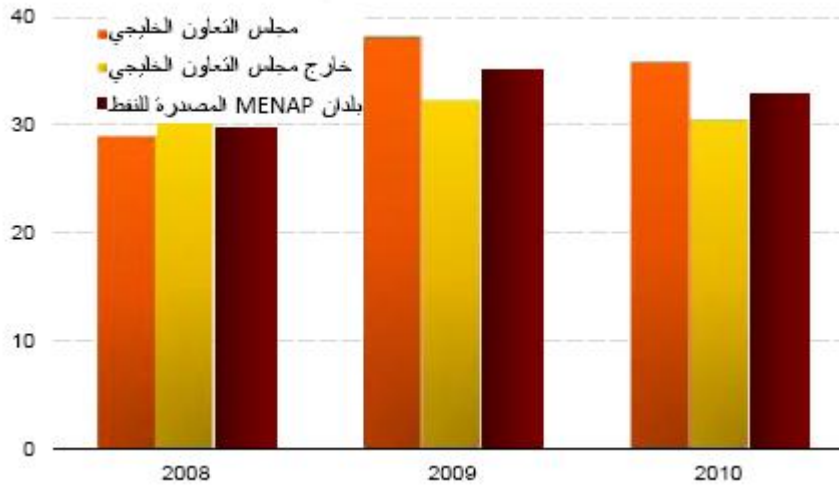
2009	2008	2007	2006	2005	
73.6	70.7	70.9	75.4	75.4	الإنفاق الجاري
25.9	28.9	28.0	23.6	22.7	الإنفاق الرأسمالي
0.5	0.4	1.0	1.0	2.0	صافي الإقراض الحكومي
100	100	100	100	100	إجمالي النفقات

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، ص: 368

ومن خلال الجدول نلاحظ أن الإنفاق الجاري لا زال يحتل أهمية نسبية كبيرة ضمن هيكل النفقات العامة للدول العربية كعينة من الدول النامية، كما أنه لم ينخفض لأقل من نسبة 70% خلال هذه الفترة، بينما نجد الإنفاق الجاري بقي منخفضاً إذ لم تصل نسبته 30% خلال هذه الفترة، وهذا يدل على أن الدول النامية تخصص اعتمادات مالية كبيرة لتسيير مرافقها العامة في حين بقيت النفقات الموجهة لتنشيط الاقتصاد وبناء المشروعات العامة وكذا الاهتمام بالبنية التحتية دون المستوى من التخصيص.

1 - جهاد سعيد خصاونة، مرجع سابق، ص: 48

شكل رقم (12) الإنفاق الحكومي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي لمجموعات بعض الدول (2008-2010)



المصدر: صندوق النقد الدولي، في آفاق الاقتصاد العالمي، ماي 2010.

3- فعالية السياسة المالية في الدول النامية:

لقد قامت الدول النامية باعتماد سياسات مالية توسعية محاولة بذلك تشجيع الإنتاج والاستثمار اعتمادا على سياسة الإنفاق العام والسياسة الضريبية،

وقد كان على الدول النامية أن تتبع بعض السياسات التي اتبعتها الدول المتقدمة والتي تستهدف تحديد وتوجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يمكنها من تحقيق الفوائد التي تعود على اقتصادياتها بالنفع، ومن بين أهمها:¹

- ترتيب أولويات المشروعات الاستثمارية حسب درجة أهميتها في الاقتصاد الوطني وذلك من خلال التمييز في منح الحوافز و الامتيازات حسب طبيعة النشاط (الصناعة، التجارة، السياحة، الخدمات....)،
- الاهتمام بالمشاريع الموجهة للتصدير أو إحلال الواردات قصد تدعيم ميزان المدفوعات وتوفير العملات الصعبة،

1 - أبو قحف عبد السلام، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص: 200

- تنمية المناطق المحرومة والنائية والأقل تقدما (المتخلفة) من خلال التميز في منح الحوافز والتسهيلات للمشاريع التي يمكن إقامتها في تلك المناطق،
- الاهتمام بالمشاريع كثيفة العمل قصد زيادة فرص العمالة، وبالمشروعات كثيفة رأس المال للحصول على التكنولوجيا.

لكن نظرا للظروف الاقتصادية التي مرت وتمر بها معظم الدول النامية، فنجد أن سياساتها المالية لم تركز كثيرا على استقطاب هذه الاستثمارات وترشيدها، بل حاولت فقط أن تستقطب هذه الاستثمارات دون التركيز على تلك الاهتمامات والتوجيهات بل كان ذلك التوجيه لهذه الاستثمارات أحيانا تابعا لأساس توفر الموارد الأولية كما في الدول النفطية ..

ولذلك، تركز السياسة المالية في الدول النامية على برامج التنمية الاقتصادية من خلال الإنفاق على تطوير البنية التحتية وتطوير القطاعات المختلفة من خلال برامج الدعم والمشاركة، وهذا لا يعني إغفال هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والسبب في ذلك يعزى إلى أن الدول النامية لا زالت في طريقها نحو التقدم للنهوض باقتصادياتها، حيث تفتقر إلى الكثير من مقومات الاقتصاد الحديث،¹

كما تواجه العديد من الدول النامية وكذا المتقدمة مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة، وهنا تظهر ضرورة استخدام السياسة المالية في استهداف تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة خاصة عندما يتجاوز حدا معيناً (خمسة بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي).

جدول رقم (8) العجز أو الفائض الكلي في الموازنة العامة للدول العربية (2005-2009)

2009	2008	2007	2006	2005	
2.528	250.491	115.198	149.071	98.891	عجز أو فائض في الموازنة (مليون دولار)
0.1	13.0	7.5	11.3	8.9	نسبته من الناتج المحلي الإجمالي (%)

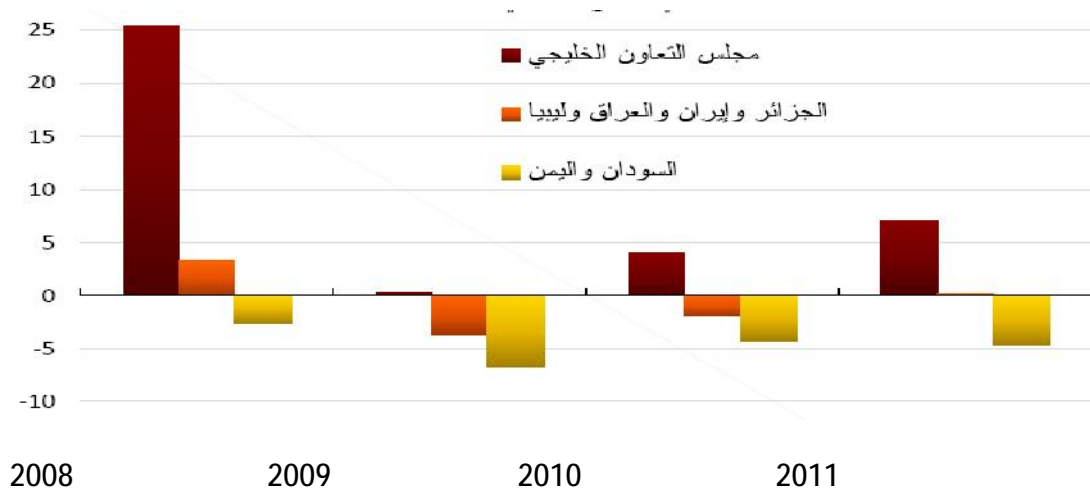
المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010، ص: 372

- حسين العمر، مرجع سابق، ص: 154¹

وكلما زاد عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي، دل ذلك على عدم أو ضعف كفاءة إدارة الاقتصاد القومي، وأيضا كان ذلك دليلا على أن الاقتصاد القومي طاردا للاستثمار والعكس صحيح.¹

ولقد حققت 14 دولة عربية عجزا في الموازنة العامة سنة 2009 مقابل 8 دول عربية سنة 2008، حيث أن الفائض في الموازنة العامة أصبح شبه مستمر في الدول العربية باستثناء الدول النفطية التي تحقق فائضا كدول الخليج العربي، ويأتي العجز في 14 دولة سنة 2009 كنتيجة للسياسات المالية التحفيزية التي اتبعتها معظم الدول العربية للتقليص من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، اين قامت معظم الدول العربية بضخ تغذية رأسمالية في القطاعات الأكثر تأثرا بتداعيات الأزمة، من أجل استعادة نشاطها من خلال تحفيز الطلب المحلي وتنفيذ المشاريع الاستثمارية المخطط لها.²

شكل رقم (13) العجز في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي لبعض الدول (2008-2011)



المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، حريف 2010،

1 - عبد الحميد عبد المطلب، مبادئ وسياسات الاستثمار، مرجع سابق ص: 205
2 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، مرجع سابق، ص: 33

وفي الثلاث سنوات الأخيرة، وحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي¹، فقد قدمت سياسة المالية العامة دعماً كبيراً لمواجهة الهبوط الاقتصادي للنشاط العالمي بسبب الأزمة العالمية، وفي نفس الوقت تسبب الهبوط الذي أصاب النشاط وكذا تدابير التنشيط المالي وإن كان بدرجة أقل، في زيادة عجز المالية العامة لدى الاقتصاديات المتقدمة إلى حوالي 9% من إجمالي الناتج المحلي،

أما بالنسبة للدول النامية فتختلف تحديات المالية العامة في عدد من اقتصادياتها مع وجود عدد من الاستثناءات، فقد دخل كثير من اقتصاديات الآسيوية الصاعدة هذه الأزمة بمستويات دين عام منخفضة ومن ثم فهي تستطيع الحفاظ على موقف ماليتها العامة التوسعي، بينما نجد هناك عدد آخر من الاقتصاديات الصاعدة الكبرى لا تتوافر لديه نفس مساحة الحركة على مستوى المالية العامة وينبغي أن يبدأ في سحب الدعم المالي بمجرد أن يكتسب التعافي الاقتصادي فعالية أكبر، كما ينصح التقرير بضرورة تعديل وجهة سياسة المالية العامة في بلدان الدخل المنخفض بحيث تركز على الاعتبارات متوسطة الأجل مع تحسن أوضاع الطلب الخاص والخارجي.²

المطلب الثالث: أثر السياسة المالية على التنمية في الدول النامية

انطلاقاً من كل السمات التي تتميز بها الدول النامية، إضافة إلى النتائج غير المرضية للتعديلات والتصحيحات الهيكلية،* فإن الدول النامية حاولت القيام بما يلي في ظل تطور العولمة وتسارعها:³

- توفير الحرية للاستثمار الأجنبي، وتوفير كافة الضمانات بما في ذلك تقديم التسهيلات والإعفاءات من خلال الضرائب المفروضة، وحرية تحويل الأرباح وضمانات عدم التأميم والمصادرة من أجل جذب الاستثمار الأجنبي في ظل حرية حركة رؤوس الأموال وعولمتها،

1- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، خريف 2010

2 - صندوق النقد الدولي، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، استعادة توازن النمو، في آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2010، ص: 09

*- نشير إلى أن السياسات المتضمنة في برامج التنشيط الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي طبقت في عديد الدول النامية، ليست في الأصل سياسات للتنمية، وإنما هي على أحسن الافتراضات سياسات قد تهيئ، وفقاً لمنظريتها، ظروفاً أفضل لحدوث التنمية من خلال الأسواق والمبادرات الخاصة، ولذلك كان الغرض المباشر من هذه البرامج زيادة قدرة هذه الدول على الوفاء بديونها المستحقة للدول المتقدمة، وفتح أسواق الدول النامية أمام منتجات واستثمارات الدول المتقدمة، وكذا الغرض الآخر المتمثل في النمو الاقتصادي، ولذلك ليس من الغريب أن تكون هذه البرامج انكماشية في المقام الأول تؤدي إلى الركود الاقتصادي أكثر مما تؤدي إلى النمو، حتى بعد فوات سنوات متعددة على تطبيقها. راجع: إبراهيم العيسوي، نموذج التنمية المستقلة: البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 13، العدد: 01، يناير 2011، ص: 17

3 - فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص: 318

- حرية رأس المال المحلي الخاص للاستثمار في معظم المجالات الاقتصادية وتوفير الدعم والتحفيز له. بمنحه التسهيلات والإعفاءات وتقديم الضمانات له،
- تقليص دور القطاع العام في القيام بالنشاطات الاقتصادية، وتفكيك مشروعاته من خلال تحويلها للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي أو الاثنين معا،
- اعتماد آلية السوق الحرة والتلقائية كأساس لعمل النشاطات الاقتصادية، والقيام بالفعاليات الاقتصادية بما في ذلك تحديد الأسعار وفقا للتفاعل بين العرض والطلب.

وتتميز السياسة المالية بإتباع وتنوع مجالات تأثيرها في الدول النامية بالذات، لذا يمكن عن طريق السياسة المالية التأثير على:¹

- 1- حجم الاستثمار بصورة عامة والاستثمار في السلع الرأسمالية بصورة خاصة وذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي والإعفاءات أو الامتيازات الضريبية التي تمنح لاستثمارات دون غيرها في مجالات معينة،
- 2- مدى وفرة وكفاءة المؤسسات الخدمية التي تزود المواطنين بما يحتاجونه من خدمات مختلفة، وبالتالي فإنها تلعب دورا هاما في تحديد مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة،
- 3- مدى وفرة فرص العمل للمواطنين وتأمين حصولهم على حد أدنى للدخل يحدد لهم مستوى معيشي مناسب،
- 4- التأثير على تنوع مصادر الدخل القومي بتنوع مجالات الاستثمار الفوائض المالية المتحققة وعدم الاعتماد على مصدر واحد أساسي للدخل القومي كما هو الحال في الدول العربية النفطية.

وقد توسعت الدول النامية في منح المزايا الضريبية وتخفيض معدلات الضرائب، غير أن تخفيض نسب الضرائب وتقديم الحوافز الضريبية للاستثمار والادخار الخاص رغبة في زيادة الطاقات الإنتاجية في المجتمع، قد يؤدي إلى انخفاض الحصيلة الضريبية في الأجل القصير، وسوف يصاحب ذلك تحقيق عجز في الموازنة العامة للدولة أو زيادة حدة العجز القائم طالما لم يقابل النقص في الحصيلة الضريبية بنقص مساوي أو أكبر منه في

1 - حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، مرجع سابق، ص ص: 219- 220

الإنفاق الحكومي، فإذا قامت الدولة بتخفيض حجم الإنفاق الحكومي، فقد يؤثر ذلك سلباً على برامج الإنفاق الحكومي وكفاءة الخدمة الحكومية المؤداة ومن ثم التأثير سلباً على رفاهية أفراد المجتمع.¹

ولحجم العبء الضريبي على منشآت الأعمال أهميته على الاستثمار والنمو، فحين تكون الضرائب مرتفعة والأرباح ذات الصلة منخفضة، يزيد الحافز لخروج منشآت الأعمال من القطاع الرسمي للاقتصاد، وتظهر دراسة حديثة أن ارتفاع أسعار الضرائب مرتبط بانخفاض الاستثمارات الخاصة وعدد منشآت الأعمال في القطاع الرسمي، حيث يرتبط ارتفاع سعر الضريبة على دخل الشركات الفعلي بواقع 10 نقاط مئوية بانخفاض "نسبة الاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي" بنحو نقطتين مئويتين، كما يرتبط هذا الارتفاع بهبوط معدل بدء النشاط التجاري بحوالي نقطة مئوية واحدة، وتشير بحوث أخرى إلى أن الزيادة بنسبة نقطة مئوية في سعر الضريبة على دخل الشركات القانوني من شأنها أن تخفض الأرباح المحلية للاستثمارات القائمة بنسبة 1.31 نقطة مئوية في المتوسط وتؤدي إلى زيادة متوسط "نسبة الدين إلى الأصول" مقدارها 18 نقطة مئوية وهذا من أسباب انخفاض الأرباح.*

وسوف يتضافر الأثر الإيجابي الناتج عن المعاملة الضريبية المحققة نسبياً للاستثمارات الخاصة مع الأثر الإيجابي الناتج عن ترشيد الإنفاق الحكومي، بأثر إيجابي مركب، يظهر بوضوح في الأجل الطويل مثل تخفيض حجم الفجوة بين الناتج الفعلي والناتج المحتمل والحد من الضغوط التضخمية بالإضافة إلى زيادة الحصيلة الضريبية (وليس انخفاضها كما يتوقع البعض) بالرغم من انخفاض سعر الضريبة وزيادة نطاق الإعفاءات الضريبية، وسوف تتوقف قوة هذا الأثر المركب على فاعلية وكفاءة السياسات الحكومية المطبقة ومدى التناسق بينها، ومدى النجاح في تحقيق معدلات تنمية اقتصادية فعّالة.²

وبالنسبة لتأثير السياسة المالية على الدول النامية، نجد على سبيل المثال نسبة إجمالي الاستثمار المحلي، حيث تشير التقديرات إلى انخفاض هذا المؤشر** خلال خمسة عشر سنة ماضية من 21.9% عام 1990 إلى 20.5% عام 2003، حيث تتفاوت هذه النسبة بين الدول العربية، إذ حققت قطر عام 2003 أعلى قيمة

1 - سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003-2004، ص: 168
* - بالإضافة إلى ذلك، تؤدي زيادة سعر الضريبة على دخل الشركات الفعلي بمعدل نقطة مئوية واحدة إلى انخفاض احتمال إنشاء شركة فرعية في بلد ما بنسبة 2.9 نقطة مئوية. انظر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2010، ص: 44
2 - سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص: 169
** - ويقصد به الإنفاق على الإضافات إلى الأصول الثابتة للاقتصاد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ويقاس نسبة الاستثمار إلى الإنتاج انظر: نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سابق ص: 107

مقدرة للاستثمار الإجمالي الثابت كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت هذه النسبة 31.5% ، تليها الجزائر بما نسبته 29.8%.

أما من حيث البنية التحتية فلا زالت الدول النامية تزرع دون تحقيق المستوى المطلوب رغم التخصيصات المالية في جانب نفقاتها العمومية ، ولا شك أن ضعف درجة توفر البنية التحتية في الدول النامية والتي تسهم في متطلبات الانخراط في العولمة الاقتصادية، وتلبية متطلباتها واستخدامها بالشكل الذي يحقق عائد اقتصادي منها يبرر الكلف التي يتم تحملها مقابل هذا الاستخدام، وبما يؤدي إلى تطوير الاقتصاد ونمو نشاطه.¹

وعلى هذا الأساس فقد قامت بعض الدول النامية بفتح المجال أمام البنية التحتية في بعض الفروع التي كانت محتكرة للدولة فقط، على أساس أن هذه الدول النامية لا تستطيع أن تغطي لوحدها الاستثمار في البنية التحتية بسبب نقص الموارد، وتزايد حجم النفقات المخصصة لذلك.

ويؤكد أستاذ اقتصاديات التنمية المعروف " إريك ثوربيك " أنه بالرغم من اعتقاده بأن للعولمة منافع محتملة لمن ينخرط فيها، إلا أنه يجب أن لا ينظر إلى العولمة على أنها بديل لإستراتيجية وطنية للتنمية، وأنه لا يكفي أن تقوم الحكومات بدور نشط في تحرير التجارة وحركات رؤوس الأموال و تفكيك القيود الإدارية على اقتصادياتها، ثم تنتظر أن توافق واشنطن عليها وأن تدفعها آليات السوق على طريق التنمية السريع، بل على الحكومات في رأيه القيام بدور نشط في مجال تصميم وتنفيذ سياسات وطنية للتنمية وكذلك لمواجهة الآثار السلبية للعولمة، خاصة في ما يتعلق بتوزيع الدخل.²

1 - فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص: 323

- إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص: 219

المبحث الثالث: أثر السياسة المالية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

لقد تطورت حركة رؤوس الأموال الدولية في ظل العولمة، إلى حد أن أصبحت الدول تتنافس على نصيبها من هذه التدفقات الدولية، واستطاعت الدول المتقدمة أن تحافظ على مكانتها في ذلك، على اعتبار أنها تتميز بالنمو الاقتصادي المرتفع إضافة إلى بيئة الاستثمار الجاذبة، حيث تعتبر كما اشرنا سابقا من أهم الأماكن المفضلة لدى الشركات متعددة الجنسيات حسب مؤشرات تقييم الاستثمار الدولية التي ذكرناها سابقا.

وبالنظر إلى تطور أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار مساهمته في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية، كانت الدول النامية بعيدة عن استقطاب حجم أكبر من هذا النوع من الاستثمارات، إن من ناحية تخوفها من آثاره، وإن من ناحية الإمكانيات التي ينبغي توفيرها، لكن بعد ما أثبتت الدراسات والتجارب الدولية هذه الأهمية، صارت الدول النامية تعمل جاهدة لاستقطابه بعدما عجزت الجهود الحكومية عن تحريك عجلة النمو الاقتصادي الداخلي بسبب المشكلات الهيكلية والخصائص غير الداعمة لمناخ الاستثمار التي تتميز بها اقتصادياتها والتي من بينها جمود أجهزتها الإنتاجية.

ولقد دخلت الدول النامية في عجلة العولمة وحاولت جاهدة أن تهيئ الأرضية المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية بداية من الإصلاحات الاقتصادية، ومرورا بالأطر التشريعية المتعلقة بقوانين الاستثمار وأخيرا اعتمادا على ما تمنحه من حوافز وامتيازات في إطار السياسات الاستثمارية المخططة.

وسوف نحاول في هذا المبحث أن نعالج الاتجاهات الحديثة لحصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، ثم هيكل وملامح أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، وأخيرا نتفقد سياسات تشجيع الاستثمار في الدول النامية وموقع السياسة المالية منها.

المطلب الأول: الاتجاهات الحديثة لحصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

لقد شهدت حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية العديد من التطورات منذ بداية السبعينات، نتيجة لتغير أوضاع الاقتصاد العالمي وتطور حركة رؤوس الأموال الدولية، إضافة إلى بروز الشركات المتعددة الجنسيات في إطار ما يعرف بالعولمة،*

وقد اعتمدت البلدان النامية في تمويل التنمية على القروض الخارجية في البداية ولم تكن تولي اهتماما بالاستثمار الأجنبي المباشر، لأن هذا النوع من الاستثمار ارتبط في تقاليد أنظمة البلدان النامية بالشركات متعددة الجنسية واعتبرت نوعا من السيطرة الأجنبية، فضلا عن سهولة الحصول على القروض الخارجية خلال عقد السبعينات بعد الزيادة الكبيرة في العوائد البترولية التي وجهت للإيداع لدى البنوك الدولية.¹

وعلى الرغم من التراجع الذي سجلته البلدان النامية في تدفق الاستثمار الأجنبي إليها في السبعينات والذي يرجع أسبابه إلى العديد من العوامل،** فإن عقد الثمانينات شهد تغيرا في مواقف البلدان النامية إزاء الاستثمار الأجنبي، ذلك أن أزمة المديونية في الثمانينات بيّنت خطر الاعتماد المفرط على القروض الأجنبية في تمويل التنمية للعبء الكبير المترتب على الدين نفسه وعدم قدرة بعض الدول المدينة على الوفاء بديونها،²

كما شهدت حقبة التسعينات تغيرات ضخمة في منظومة الاقتصاد العالمي، جعلت جميع بلدان العالم تعطي أهمية كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر، بل إن النظرة تجاه الشركات متعددة الجنسيات تغيرت كلية، في ظل ندرة رأس المال الداخلي بسبب ضعف مستويات الادخار، والافتقار إلى القدرات التكنولوجية وعدم المقدرة على المنافسة في اقتصاد عالمي مفتوح، كل ذلك غير من نظرة الدول النامية لهذا النوع من الاستثمار واعتبرته العديد من الدول على أنه المنقذ لها لما له من فوائد وأهمية على البلد المضيف.³

*- حيث أن هذه الشركات انتشرت على المستوى الدولي وبصفة خاصة في الدول النامية، بسبب تشجيع هذه الدول لتدفق الاستثمارات الأجنبية إليها نتيجة لافتقارها لرأس المال اللازم لبرامج التنمية، فضلا عن نقص الخبرات الفنية والإدارية، انظر: علي عبد الوهاب إبراهيم نجا، مرجع سابق، ص: 37

1 - هيل عجمي الجنابي، مناخ الاستثمار وحجم الاستثمار المباشر بين البلدان العربية، في مجلة المنارة للدراسات والبحوث، جامعة آل البيت، الأردن، المجلد 5، العدد 2000، ص: 186

**- من بين هذه العوامل: - ارتفاع نسب الاستدانة في الدول النامية، - تطبيق معظم الدول النامية لسياسات معادية للشركات الأجنبية وغيرها من التأميم والمصادرة، - ارتفاع درجة المخاطرة في الدول النامية، الشيء الذي جعل الشركات متعددة الجنسية تتجه للدول المتقدمة انظر: فارس فوضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، مارس 2004، ص ص: 120-121

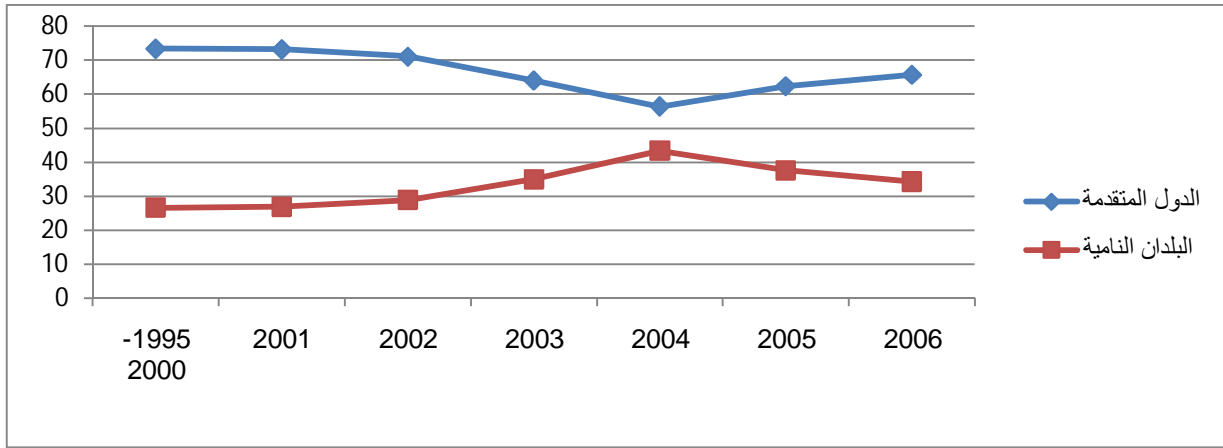
2 - هيل عجمي الجنابي، مناخ الاستثمار وحجم الاستثمار المباشر بين البلدان العربية، مرجع سابق ص: 186

3- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر، 2008، ص: 65

وقد حدثت زيادة معتبرة في صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص للدول النامية، أين نما التدفق السنوي للاستثمار له بنسبة تزيد على 38% خلال الفترة 1991-1995، إذ ارتفع من 25 مليار دولار عام 1990 إلى 80.3 مليار دولار سنة 1994، ليصل إلى 90 مليار دولار سنة 1995. بما نسبته 38% من تدفق الاستثمار المباشر العالمي مقابل 12% سنة 1990، الشيء الذي يوحي بتزايد الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول النامية.¹

وبناء على تقرير أفاق الاقتصاد العالمي لسنة 1995، فإن الزيادة الحاصلة في تدفق الاستثمار الأجنبي الخاص في فترة التسعينيات تعكس إلى حد ما الركود الاقتصادي في الدول الصناعية والهبوط المصاحب له في أسعار الفائدة وكذا زيادة عوائد الاستثمار في عدد من الدول النامية التي حققت معدلات نمو سريعة.²

شكل رقم (14) الاتجاه العام لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية والدول المتقدمة كنسبة من الاستثمار العالمي



المصدر: تم إعداد الشكل بناء على بيانات تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2007

وتشير الاتجاهات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي من خلال البيانات المتوفرة أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينمو بوتيرة أسرع من الاستثمارات الأخرى، مما يدل على زيادة تكامل الاقتصاد العالمي.³

1 - هيل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية- الحجم والاتجاه والمستقبل-، مجلة دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 32، 1999، ص: 22

2 - المرجع نفسه، ص: 24

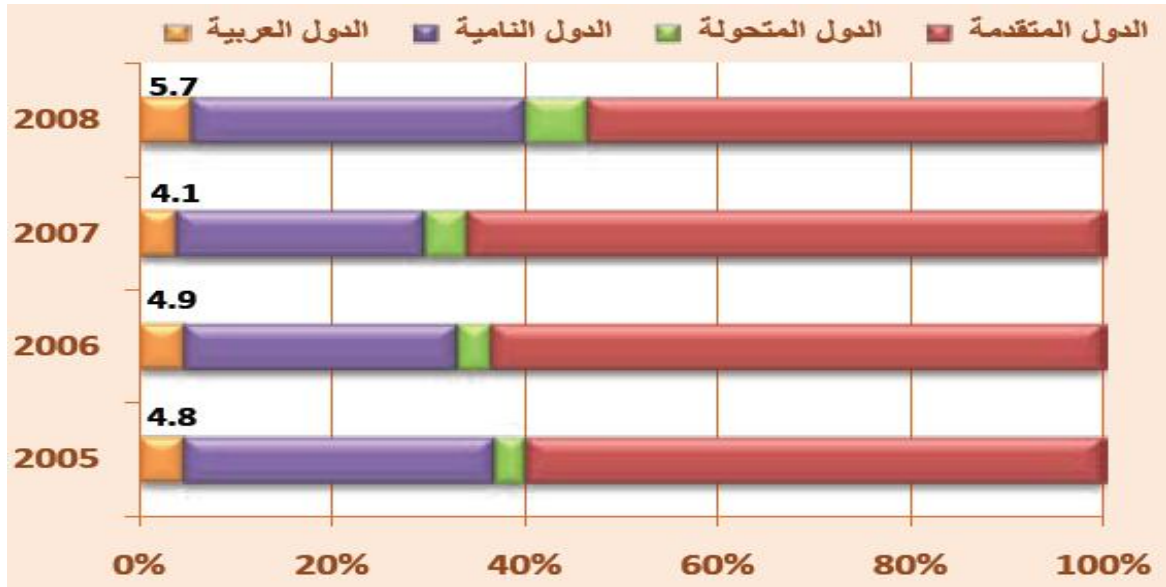
3 - مفتاح صالح وبن سميحة دلال، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية -دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، صيف-خريف 2008، ص 112

ويظهر جليا هذا التسارع بداية الألفية الثالثة، فمن خلال الشكل رقم (14) أعلاه يلاحظ أن الدول النامية تسير في طريق افتراس حصص معتبرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا، ذلك أن هذه التدفقات ارتفعت من 188 مليار دولار في الفترة (1995-2000) ليصل إلى 379 مليار دولار سنة 2006 محققا معدل نمو يعادل 101.5%، و إذا ما نظرنا للتغير بين 2005 و 2006 فنجد أن التدفقات إلى البلدان النامية قد أحرزت أعلى مستوى لها على الإطلاق حيث زادت هذه التدفقات بين السنتين بما نسبته 21%.

مع الإشارة إلى التراجع الذي سجل في السنوات ابتداء من 2004 في حصة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، رغم الارتفاع الذي سجلته في حصيلته، حيث استطاعت الدول المتقدمة أن تستقطب أكبر حجم منه في هذه الفترة.

وقد حدث نمو حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2006 في كل المجموعات الاقتصادية الثلاث في العالم والمتمثلة في اقتصاديات البلدان المتقدمة، اقتصاديات البلدان النامية والاقتصاديات الانتقالية في بلدان جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة.

شكل رقم (15): تطور حصة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية والمجموعات الاقتصادية كنسبة مئوية (2005-2008)



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، ص: 67

وقد كان من محركات الارتفاع في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر تزايد أرباح الشركات في جميع أنحاء العالم وما أسفر عنه ذلك من ارتفاع في أسعار الأسهم أدى إلى الزيادة في قيمة عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود، حيث ظلت عمليات الاندماج والشراء تمثل حصة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن الاستثمار التأسيس زاد هو الآخر خاصة في اقتصاديات البلدان النامية وفي الاقتصاديات الانتقالية، ونتيجة لارتفاع أرباح الشركات أصبحت الحصائل المعاد استثمارها عنصرا هاما من عناصر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، حيث مثلت حوالي 30% تقريبا من إجمالي التدفقات الوافدة على الصعيد العالمي سنة 2006، وقرابة 50% من تلك التدفقات في البلدان النامية وحدها.¹

جدول رقم (9): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة والدول النامية (2007-2009)

الوحدة: بليون دولار

التدفقات الخارجية						التدفقات الداخلة						المنطقة
2009		2008		2007		2009		2008		2007		السنوات
%		%		%		%		%		%		
100	1101	100	1929	100	2268	100	1114	100	1771	100	2100	العالم
74.5	821	81.5	1572	84.8	1924	50.8	566	57.5	1018	68.8	1444	الدول المتقدمة
20.8	229	15.4	296	12.9	292	42.9	478	35.6	630	26.9	565	الدول النامية
0.5	5	0.5	10	0.5	11	5.3	59	4.1	72	3.0	63	إفريقيا
4.3	47	4.3	82	2.5	56	10.5	117	10.3	183	7.8	164	أمريكا اللاتينية والكاريبي
2.1	23	2.0	38	1.2	47	1.6	68	5.1	90	7.3	78	غرب آسيا
13.9	153	8.6	166	7.9	178	20.9	233	15.9	282	12.3	259	جنوب و شرق وجنوب آسيا
4.6	51	3.1	61	2.3	52	6.3	70	6.9	123	4.3	91	جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة

p: 31، 2010، world investment report 2010. Source: unctad

وما يلاحظ عموماً على حصة تدفقات الاستثمار الأجنبي في العشر سنوات الأولى من بداية الألفية الثالثة هو ارتفاع الأهمية النسبية لهذه التدفقات المتجهة للدول النامية، حيث بلغت نسبة الدول النامية بما فيها دول جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الوارد حوالي 49.2% سنة 2009 والتي هي في الحقيقة تقارب نصف التدفقات العالمية بعدما كانت تعادل 26.9% سنة 2001 مما يشير إلى التطور الكبير وزيادة الاهتمام بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر،

لكن رغم هذا التطور، إلا أن هذه الفترة شهدت مجموعة من التقلبات في حصة الاستثمار الأجنبي المتدفقة إلى الدول النامية وهذا ما يظهر لنا من خلال الشكل رقم (16)

أ- **التدفقات الداخلة:** فيما يخص هذه التدفقات نجد من خلال الشكل أدناه أن هناك تطوراً ابتداءً من سنة 2000 و إلى غاية سنة 2004 أين وصلت فيها حصة الدول النامية ما نسبته 43.4% ليبدأ بعدها الانخفاض المستمر في هذه الحصة إلى غاية 2007 (مع الإشارة إلى أن هذا الانخفاض في النسبة قد لا يعني الانخفاض في حجم التدفقات الواردة).

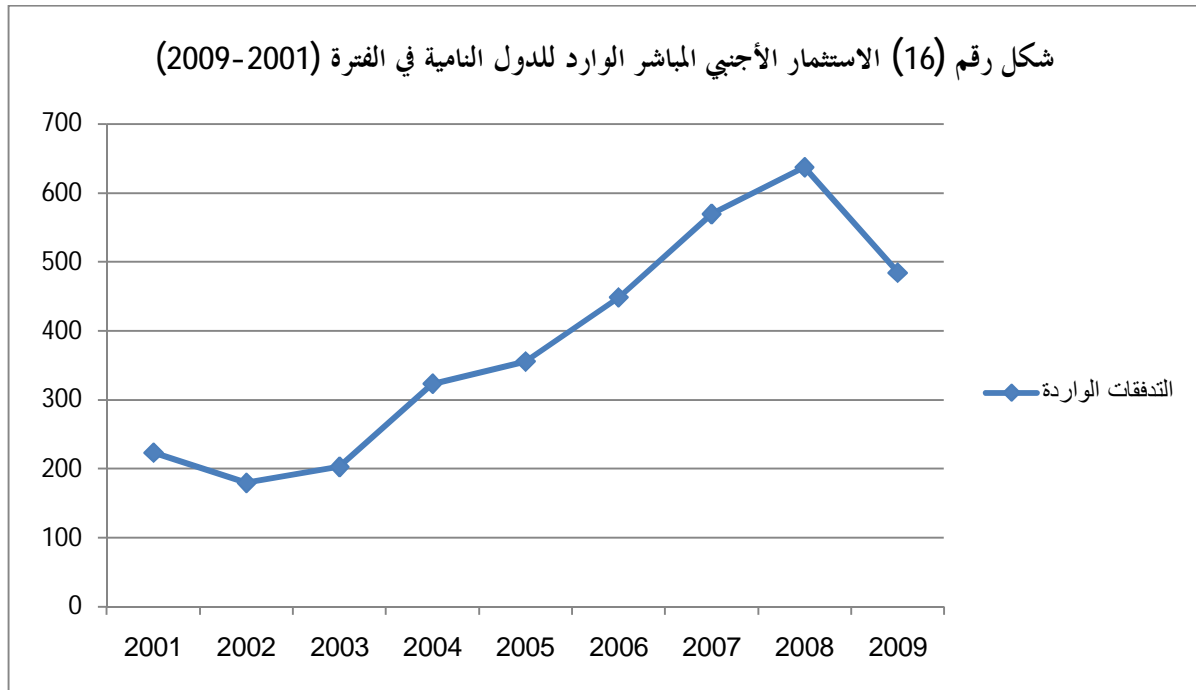
وقد أظهر تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2009 الصادر عن الأكتاد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي قد تراجعت بين سنتي 2007 و 2008 وذلك بمعدل سلبي بنسبة 15.6% ثم تراجعت بنسبة 37% سنة 2009، حيث بلغت ما قيمته 1114 مليار دولار مقارنة بسنة 2008 أين بلغت 1771 مليار دولار.

وقد كان لحدوث الأزمة المالية العالمية تأثيراً لافتاً على حجم هذه التدفقات الواردة ليس فقط على الدول النامية وإنما على تدفق الاستثمار العالمي ككل على الرغم من أن هذه الأزمة لم تكن لها آثاراً كبيرة على الدول النامية حسب بعض الخبراء،

ويشير ذات التقرير إلى أن البلدان النامية تحطت الأزمة المالية العالمية بشكل أفضل مما تخطتها البلدان المتقدمة، على اعتبار أن نظمها المالية كانت أقل ارتباطاً بالنظم المصرفية لدى الولايات المتحدة وأوروبا، كما ظل النمو الاقتصادي لدى البلدان النامية متيناً، تدعمه أسعار سلع أساسية آخذة في الارتفاع.

وهذا ما يبيّنه تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2010، حيث يشير إلى إن الأزمة العالمية قد غيرت توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث شهدت حصة الدول النامية و الاقتصاديات الانتقالية من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعاً ملحوظاً لتصل إلى 42.5% من الإجمالي العالمي في عام 2008. بما قيمته 753 مليار دولار، ويعزى هذا التغير في الاتجاه العام للتدفقات الوافدة إلى الانخفاض الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الدول المتقدمة والتي تقلصت في نفس السنة بنسبة 29.5% مقارنة بسنة 2008.¹

وقد كان هذا الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الدول المتقدمة - إضافة إلى أنها منشأ هذه الأزمة المالية - خاصة في سنة 2008، يعزى في معظمه إلى انخفاض قيمة عمليات اندماج الشركات وحيازتها عبر الحدود بنسبة 39% بعد خمسة سنوات من الارتفاع انتهت في عام 2007.²



المصدر: تم إعداد الشكل بناء على معطيات تقارير الاستثمار للسنوات 2007 و 2010

وقد حققت الدول النامية حصة تعادل ما نسبته 49.2% من الإجمالي العالمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2009، وهي أعلى حصة محققة مقارنة بالسنوات التي سبقتها رغم الانخفاض المسجل في

1 - Source: unctad, world investment report 2010, 2010, p:31

2 - الانكساد، تقرير الاستثمار العالمي 2009، ص: 6

حجم التدفق أين بلغ في تلك السنة ما قيمته 548 مليار دولار، والذي كان نتيجة لامتداد تداعيات الأزمة العالمية على الدول النامية على اعتبار ارتباطها بالدول المتقدمة، بينما سجلت الدول المتقدمة انخفاضا شديدا في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إليها، حيث تراجعت لتحقيق معدلا سلبيا وصل حوالي 60% بين سنة 2007 أين كان حجم التدفقات يعادل 1444 مليار دولار، وسنة 2009 حيث بلغ حجم التدفقات 566 مليار دولار، وهو أدنى حجم تدفقات سجل في الدول المتقدمة سنة 2009 مقارنة بما سبقها من السنوات.

و بالنسبة للدول النامية نجد مثلا أنه بعد عقد من النمو تقريبا، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا من ذروة بلغت 72 مليار دولار في عام 2008 إلى 59 مليار دولار في 2009، وذلك بسبب تقلص الطلب العالمي و انخفاض أسعار السلع الأساسية، وهذا الانخفاض في الاستثمار الأجنبي هو أمر غير جيد ولا سيما بالنسبة للمنطقة، حيث يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر نحو خمس إجمالي تكوين رأس المال الثابت، أين يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما لخلق فرص العمل والأنشطة ذات القيمة المضافة.¹

وكان من المتوقع أن يستمر الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2010، ويعزى هذا التراجع الحاد بصفة رئيسية إلى تضاعف تداعيات الأزمة المالية خلال العام وعلى رأسها؛ تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على السواء مما أدى إلى تراجع كافة أنواع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى رأسها؛ التدفقات الاستثمارية في أدوات حقوق الملكية جراء عدم كفاية الثقة وشدة التقلبات في أسواقها العالمية، صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود بما نسبته 66% نتيجة لانتهاج الشركات سياسات استثمارية حذرة وشح التمويل المصرفي، إضافة إلى تأجيل قرارات الاستثمار في المشاريع الجديدة أو التوسع في المشاريع القائمة، حيث تراجعت العوائد المعاد استثمارها أو القروض البنينة بين الشركات الأم والتابعة.²

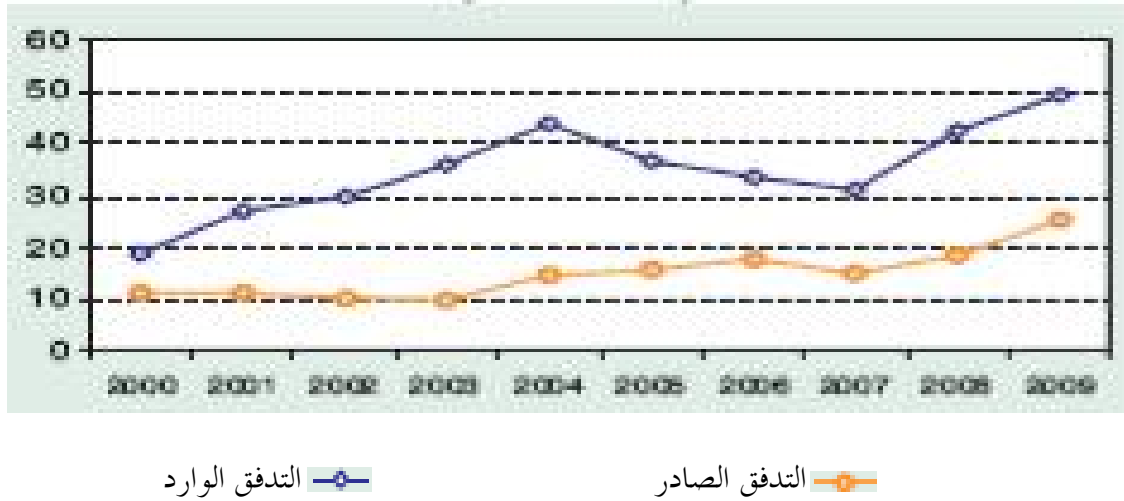
- **التدفقات الخارجة:** أما من ناحية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة فإن الاتجاه العام لها في تزايد مستمر، رغم بعض الانخفاضات الحاصلة في بداية الألفية أين انخفضت حصة التدفقات الصادرة

1 - Source: unctad, world investment report 2010, 2010, p:33

2 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2009، ص: 79

للدول النامية انخفاضاً طفيفاً بين السنوات 2001، 2002 و 2003 لتعاود بعدها الصعود بشكل متزايد ابتداءً من سنة 2003 وهذا ما يظهر من خلال الشكل.

شكل رقم (17) حصة اقتصاديات الدول النامية والمتحولة من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الوارد والصادر (2000-2009)



p: 03، 2010، world investment report 2010. Source: unctad

وارتفعت حصة البلدان النامية في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى 21 في المائة، بينما تلك التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية، واصلت اتجاهها التصاعدي إلى 5% ولو كان بسيطاً، وقد كانت التدفقات الخارجة من دول شمال، شرق وشمال شرق آسيا قد حققت أكبر حصة من هذه التدفقات حيث بلغت نسبتها 13.9% من التدفقات العالمية الصادرة و ما نسبته 54.6% من التدفقات الخارجة من الدول النامية.

وقد كانت التدفقات الصادرة من جنوب آسيا وشرقها وجنوب شرقها قد ارتفعت سنة 2008 بنسبة 8%، ويرجع ذلك بصفة رئيسة إلى الاستثمارات الكبيرة الصادرة عن الصين التي قطعت شوطاً لا بأس به بوصفها مصدرًا هاماً للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أصبح ترتيبها الثالث عشر في العالم والثالث بين

جميع الاقتصاديات النامية والانتقالية سنة 2008، وقد تحسن ترتيبها على المستوى العالمي حسب تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2010 حيث أصبحت في المركز السادس.¹ وبصفة عامة يمكن ملاحظة أن التدفقات العالمية الصادرة للاستثمار الأجنبي المباشر قد تميزت بالانخفاض ولم تكن بعيدة عن التأثير بتداعيات الأزمة العالمية مثلها مثل التدفقات العالمية الوافدة، حيث سجل الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا انخفاض بمعدل سلبي يعادل 51.45% أين كانت التدفقات بحجم 2268 مليار دولار سنة 2007 وأصبحت 1101 مليار دولار سنة 2009.

المطلب الثاني: هيكل وملامح أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

لقد حاولت الدول النامية أن تكون لها حصة كبيرة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية العالمية، لكن لازال هذا المسعى بعيد عن الواقع ولم يتحقق بالشكل المرغوب، ذلك أن المعادلة تحتوي على متغير الشركات متعددة الجنسيات وكذا متغير المناخ الاستثماري للبلد المضيف.

ومن المعروف أن الاستثمار الأجنبي، يتوجه نحو القطاعات والأنشطة التي تدر أعلى عائد متوقع حتى وإن كانت المخاطرة فيها مرتفعة، كما انه يفضل القطاع الصناعي في معظم الدول التي يدخلها لأنه يعدّ من صلب تخصصه،² وأصبح مؤخرا يتجه إلى قطاع الخدمات بشكل لافت كما سنبينه لاحقا.

لذلك سوف نتحدث في هذا المطلب عن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مركزين على هيكله وكذا مرجحين على ملامح أدائه خلال الفترة الأخيرة لمعرفة آفاقه المستقبلية.

أ - هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية:

لقد تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجة في جميع القطاعات الثلاثة والتي تتمثل في (القطاع الأولي، والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات) في 2009، حيث استمرت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في تخفيف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وليس فقط في الصناعات الحساسة لدورات

1 - انظر: الانكناذ، تقارير الاستثمار العالمي لسنة 2009 و2010
2 - مناور فريخ حداد، واقع الاستثمارات العربية وأفاق تطورها، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي الثاني "سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية مع إشارة خاصة للجزائر"، جامعة سكيكدة، 14-15 مارس 2004

الأعمال - مثل المواد الكيميائية وصناعة السيارات - ولكن أيضا في تلك التي كانت مرنة نسبيا في عام 2008 ، مثل المواد الصيدلانية والمنتجات الغذائية والمشروبات.¹

وبناء على تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2004، فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية تحولا كبيرا نحو قطاع الخدمات، على اعتبار أنه قطاع مليء بالفرص، حيث شكل ما نسبته 60% من رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على الصعيد العالمي وهو ما يعادل 4.4 مليار دولار، مقارنة بما كانت عليه منذ وقت مضى،

وقد كان الاستثمار الأجنبي المباشر متركزا عادة في التجارة والمالية سابقا، ثم ابتداء من سنة 1990 شهد تحولا نحو الصناعات الخدمية والتي من بينها الكهرباء، الاتصالات، وخدمات توفير المياه.. حيث ارتفعت قيمة إجمالي رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في قطاع الكهرباء والغاز والمياه فيما بين 1990 و 2002 مما قيمته 10 مليار دولار إلى 144 مليار دولار، كما ارتفعت القيمة المعادلة لذلك في قطاع الاتصالات والتخزين والنقل.. وقد عزى النمو المهم في الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات إلى النمو السريع في الطلب على هذه الخدمات وزيادة الاعتراف بأهميتها لكفاءة الصناعات في جميع القطاعات وزيادة إنتاجيتها وتحرير السياسات المتجهة إلى ذلك في عدة دول.²

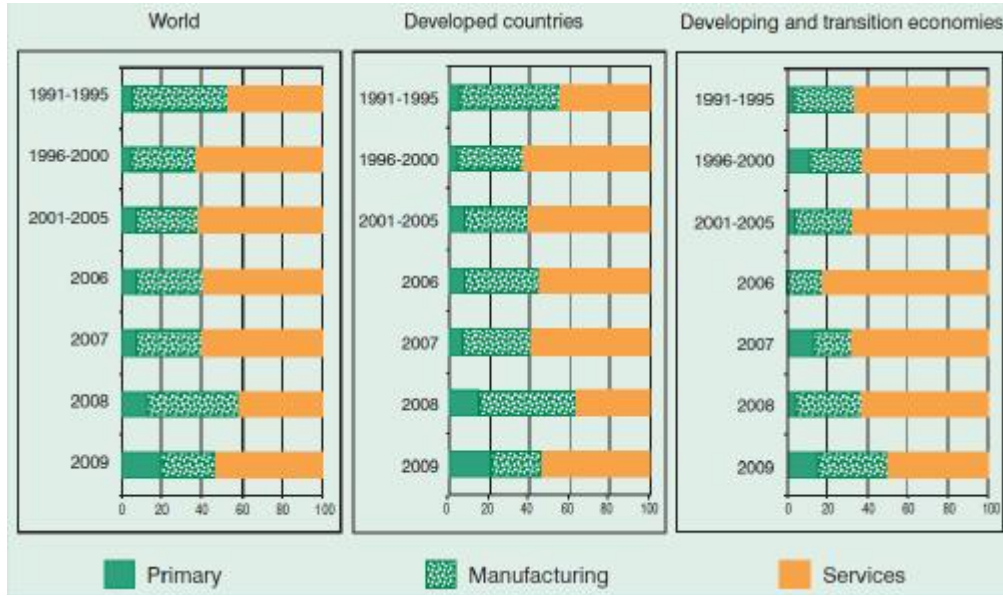
وقد استمر قطاع الخدمات في حيازته على أكبر حصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب قطاع الأولي، حيث أشار تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2010 إلى أن كان دائما هو الحائز على أكبر حصة في سنوات الألفين، إلا في سنة 2008 أين انخفضت حصته بشكل ملحوظ متأثرا بتداعيات الأزمة العالمية.

وقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر المتلقي في قطاع الخدمات وعلى رأسها قطاع الاتصالات، المهيمن على حصة الاستثمار المباشر من خلال جذب أكبر نسبة من عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود كما هو الحال في أفريقيا مع المعاملات مثل صفقة فودافون 2.4 مليار دولار في جنوب إفريقيا.

1 - انظر: الانكناد، تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2010، ص: 10
2 - مؤتمر الأمم المتحدة، الاستثمار الأجنبي المباشر: انتعاش في المستقبل القريب نتيجة للاستثمار في البلدان النامية وفي قطاع الخدمات، تقرير الاستثمار العالمي 2004، سبتمبر 2004، ص: 4

أما القطاع الأولي وقطاع الصناعة فقد انخفضا بشكل ملحوظ ولم يحققا حصص معتبرة بسبب الانهيار في أسعار السلع الأساسية ونضوب الموارد المالية الدولية، وهذا بغض النظر عن الاختلاف بين الدول أين نجد هناك بعض التفاوت.

شكل رقم (18) التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية والدول المتقدمة والعالم



p: 03، 2010، world investment report 2010.Source: unctad

كما يلاحظ أن القطاع الصناعي لم يحظ بحصة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية خلال فترة معتبرة مقارنة بقطاع الخدمات، وفي الواقع فإن الأمر نفسه يطرح لدى الدول المتقدمة لكن ليس بنفس الحدة، على اعتبار أن الدول المتقدمة تختلف هياكلها الإنتاجية عن الدول النامية من جهة ومن جهة أخرى فإن مناخ الاستثمار المناسب والإمكانيات المتعلقة بالاستثمار في القطاع الصناعي سواء كانت تكنولوجيا وغيرها من عوامل الإنتاج هي تعتبر متوفرة ومتاحة.

ولذلك فيبقى قطاع الخدمات هو المسيطر على تركيبة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، فحصة القطاع الصناعي في الدول النامية قد شهدت تدهورا سنتي 2006 و 2007 بينما عاودت حصته الارتفاع في سنة 2008 رغم تداعيات الأزمة المالية،

وإذا ما أخذنا على سبيل المثال التدفقات الموجهة إلى شمال إفريقيا نجد أنها تراجعت أيضا سنة 2009، على الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان على نحو أكثر تنوعا مما سبق مدعما بالاعتماد على برامج الخصخصة المطبقة من طرف هته الدول، ولذلك فإن الاستثمار الأجنبي في الصناعات التحويلية أصبحت تحت ضغط شديد، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى القطاع الأولي أصبحت هي الأخرى عند مستوى منخفض بسبب الانهيار في أسعار السلع الأساسية ونضوب الموارد المالية الدولية.

كما أن توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر من جانب الصناعة يظهر التركيز في صناعة التعدين من حيث القيمة، وقد استحوذ قطاع الصناعات التحويلية 41% من مجموع عدد من مشاريع الاستثمار التأسيسي خلال 2009-2003، بما في ذلك على سبيل المثال، المعادن 9% من المجموع ومعدات النقل 7% والمواد الغذائية والمشروبات 6%.

وبالنسبة للقطاع الأولي الذي يحتوي على الزراعة والصيد والأسماك وغيرها فنجد أن نسبته عالميا بقت منخفضة وخاصة في الدول النامية، ويلاحظ من خلال الشكل رقم (18) أنه يتجه للارتفاع حيث قاربت نسبته أن تصل إلى 20%.

ويشير تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009، إلى أن القطاع الصناعي استحوذ على ما نسبته 27.7% من إجمالي تدفقات الاستثمار المباشر الوافدة، في حين استحوذ قطاع الخدمات على ما نسبته 36.7% من الإجمالي، ومن الجدير بالذكر أن حصة القطاع الزراعي تبدو قليلة لعدم توافر بيانات للاستثمار الأجنبي المباشر موزعة قطاعيا من الدول الجاذبة للاستثمار في القطاع الزراعي.

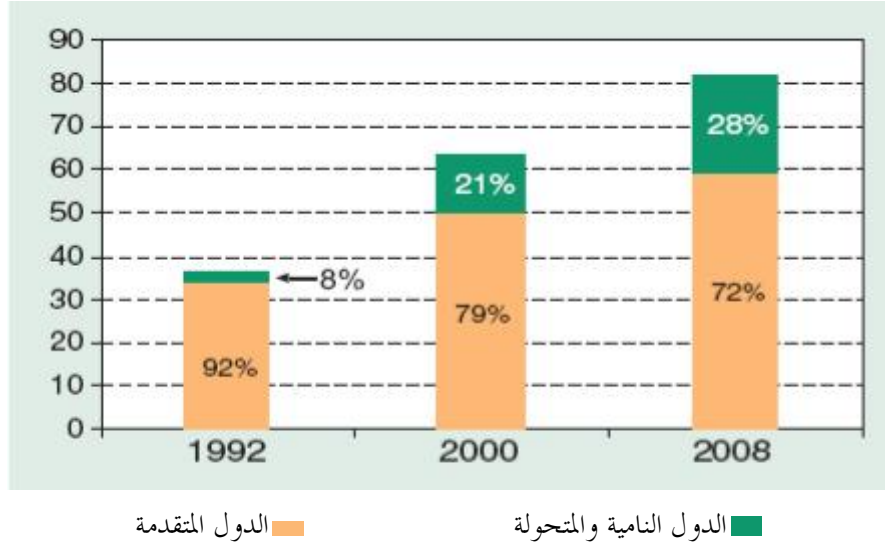
ب - ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية خلال الفترة (2000-2010)

من خلال الإطلاع على التقارير الدولية يمكن استخلاص أهم ملامح أداء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية في الآونة الأخيرة، حيث نجملها في النقاط التالية:¹

1 - انظر كل من: - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2009، ص ص: 76-78
- الانتكاد، تقارير الاستثمار العالمي للسنوات 2007، 2008، 2009 و 2010

- لقد اشتملت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر جميع القطاعات بنسب متفاوتة بين الدول، حيث تنوعت في بعضها وتركزت في قطاعات معينة في بعض الدول الأخرى التي لديها قطاعات أساسية بناء على المورد الأساسي الذي تعتمد عليه كالنفط والخدمات والزراعة،
 - ظهور قطاعات جديدة جاذبة للاستثمار المباشر منذ سنة 2000، فإلى جانب قطاع الصناعات التحويلية والصناعات الاستخراجية، هناك تحول ملحوظ في بعض الدول النامية نحو القطاع الخدماتي لاسيما قطاع المعلومات والاتصالات، والقطاع المصرفي والمالي، وقطاع النقل البحري والجوي وخدمات البناء والتشييد والخدمات التعليمية والصحية والثقافية والسياحية واللوجستية والبنية التحتية المرتبطة بهذه القطاعات.
 - من بين كل القطاعات استحوذ قطاع الخدمات على الحصة الأكبر من الاستثمار المباشر الوارد خلال الآونة الأخيرة، وقد يرجع ذلك إلى عوامل أهمها: تزايد نصيب الخدمات في الناتج المحلي لدى كافة الدول العربية تقريبا، قابلية معظم الخدمات للتبادل التجاري الدولي، سماح العديد من الدول العربية للمستثمر الأجنبي للاستثمار في العديد من فروع قطاع الخدمات في إطار تحرير تجارة الخدمات،
 - يتبين أن معظم الاستثمارات الوافدة مصدرها بالأساس الدول الصناعية المتقدمة والدول العربية النفطية ثم الدول النامية، ولازالت الصين من بين أهم الدول المصدرة لهذه الاستثمارات على غرار ظهور دول جديدة مصدرة للاستثمار كماليزيا، المكسيك، مصر ولبنان و.....،
 - تميز الاستثمارات المباشرة الوافدة بنوعين، منها ما يمثل استثمارات ضخمة للشركات عبر الوطنية وتتركز عادة في القطاعات الصناعية والخدمات المالية، ومنها ما يمثل استثمارات فردية أقل حجما يتركز معظمها في قطاعات السياحة والعقار والخدمات والتوجه إلى قطاعات الصناعة والزراعة وغيرها،
- وقد ارتفعت نسبة الشركات عبر الوطنية في الدول النامية مقارنة ببداية التسعينيات حيث أصبحت تمثل نسبة 28% في سنة 2008 كما يظهر من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (19) نسبة عدد الشركات عبر الوطنية في الدول المتقدمة واقتصاديات الدول النامية والمتحوّلة للسنوات 1992، 2000، 2008



p: 17، 2010، world investment report 2010. Source: unctad

- ارتفعت حصة الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً في الفترة (2000-2009) من ما يقل عن نسبة 20% إلى ما يقارب نسبة 50%، كما ارتفع الوزن النسبي للاستثمار المباشر في صورة الاندماجات والتملك عبر الحدود الدولية كنتيجة طبيعية لانتهاج العديد من الدول النامية برامج التحول إلى الملكية الخاصة (برامج الخصخصة) مقارنة بالاستثمار في المشاريع الجديدة،
- مع اتجاه الحكومات لإقرار المزيد من الحوافز والمزايا للاستثمار الخاص، وكذا تنفيذ العديد من برامج الخصخصة، والسماح للقطاع الخاص بدخول قطاعات جاذبة مثل مشاريع البنية التحتية وانتهاج أفضل الممارسات الاقتصادية والتشريعية ورعاية المستثمر خلال فترة ممارسة النشاط، أصبح للقطاع الخاص دوراً أكبر كمصدر وكمستضيف للاستثمارات في هذه الدول على حساب القطاع الحكومي،
- تغير النمط الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ظهرت بلدان جديدة باعتبارها اقتصاديات هامة كالاقتصادات مضيقة واقتصاديات منشأ، في حين زاد الاستثمار الأجنبي المباشر المنطلق من

بعض الدول النامية والانتقالية واعتبرت كاقترادات مستثمرة ضخمة، ونمو الاستثمار الأجنبي بين دول الجنوب، كلها تعتبر كمؤشرات على الاتجاه الحديث لهذا الاستثمار،

- بروز أهمية دور الاتفاقيات الإقليمية ومؤسسات العمل العربي المشترك في توليد فرص جديدة للاستثمار في المنطقة العربية وسهولة انسياب تدفق رؤوس الأموال والسلع والخدمات خاصة المؤسسات المتخصصة في تقديم التمويل اللازم لهذه المشاريع إضافة إلى توفير الضمانات لها ضد المخاطر التجارية وغير التجارية وخاصة في ظل بيئة اقتصادية عالمية تتسم بالتقلب وعدم اليقين أخذوا في الاعتبار تأثير الأزمة المالية الدولية والكساد الاقتصادي العالمي على أداء وسلوك مثل هذه النوعية من الاستثمارات.

المطلب الثالث: سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية وموقع السياسة المالية منها

ترغب الدول النامية من خلال إعطائها أهمية كبيرة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الاستفادة إلى أكبر حد من مزاياه وفوائده لماله من أهمية في إعطاء دفع للاقتصاد المحلي، وذلك بتحسين قدرته على التفاعل مع الاقتصاد العالمي والمشاركة في العملية الإنتاجية الدولية بحيث يكون هذا الاستثمار جزءاً أساسياً من الرفعة التي تنقل الاقتصاد إلى اقتصاد أكثر كفاءة، ومن هنا تبرز أهمية السياسة الاستثمارية للدولة وأهمية أن تكون هذه السياسة ذات فعالية تدرج ضمن السياسة الاقتصادية الكلية وضمن إستراتيجية التمويل الاقتصادي والالتحاق بركب الاقتصاد العالمي،¹

ولا غرو إن قلنا أن هناك العديد من العوامل - يمكن إدراجها تحت مجموعتين - المحددة لحجم وقيمة وشكل ونمط هذه التدفقات وهي أولاً: الظروف الاقتصادية الدولية والإقليمية والعالمية، وثانياً: سياسات الدول المضيفة للاستثمار.²

ولابد لنا أن نخرج ولو بالإشارة على الظروف الاقتصادية الدولية والإقليمية والعالمية التي جعلت الاستثمار الأجنبي المباشر في موضع شديد التأثير بمجموعة من العوامل والتي من بين أهمها: نمو الاقتصاد العالمي

1 - خالد حسين، أوراق عمل المنتدى العربي للتنمية والتشغيل، الدوحة، 2008، ص: 2

2- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2009، ص: 91

الذي يعتبر من أهم العوامل المؤثرة طرديا في توليد وانتعاش التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، الأسعار العالمية للسلع الأولية وعلى رأسها النفط والغاز والمعادن وبعض المحاصيل الزراعية والتي تؤثر طرديا هي الأخرى على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة لقطاعات الموارد الطبيعية، حجم التجارة العالمية على اعتبار وجود علاقة طردية بين نمو التجارة ونمو الاستثمار حيث أن الاستثمار يتبع التجارة في حركته حسب بعض الدراسات، حجم الائتمان المصرفي عالميا يؤثر هو الآخر على قدرة الشركات على الاستثمار في الخارج أو تمويل عملية الاندماج و التملك عبر الحدود الدولية، مدى جاذبية الفرص الاستثمارية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية،¹

أما الحديث عن سياسات الدول المضيفة للاستثمار، فهو الموضوع الذي سنركز عليه في هذا المطلب من أجل معرفة الإجراءات والتدابير المتخذة في إطار السياسة الاستثمارية وكذا السياسة المالية، والتي أوصلت الدول النامية إلى تحقيق النتائج المتعلقة بتدفقات الاستثمار المباشر إليها والتي أشرنا لها في المطلبين السابقين من هذا المبحث.

في الواقع، إن لسياسات الدول المضيفة وتشريعاتها وإجراءاتها ذات الصلة بالاستثمار والأعمال دورا مهما في حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حول العالم، وقد كانت هناك مخاوف من احتمال ارتفاع الحمائية الاستثمارية في بعض دول العالم، إلا أن الاتجاه العام في سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2008 و 2009 اتصف بزيادة الانفتاح، بما في ذلك تخفيض الحواجز التي تعترض هذا الاستثمار وتخفيض ضرائب الدخل المفروضة الشركات.

وبناء على تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2007، فإن الحكومات مازالت تعتمد على تدابير ترمي إلى تيسير الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لوحظ إدخال 147 تغييرا على السياسة العامة في 2006، بهدف جعل بيئة البلد المضيف ملائمة بدرجة أكبر لهذا الاستثمار، وقد كانت معظم هذه التغييرات قد قامت بها دول نامية، حيث تضمنت تحديدا اتخاذ تدابير ترمي إلى تخفيض ضريبة الدخل المفروضة على الشركات كما هو الحال في مصر وغانا وسنغافورة، كذا زيادة جهود الترويج كما في البرازيل والهند، كما قامت دول أخرى

بتحرير المزيد من الصناعات التي كانت محدّدة كتلك المتصلة بالخدمات المهنية في إيطاليا والاتصالات في الرأس الأخضر وبوتسوانا والأعمال المصرفية كدولة مالي والطاقة كبلغاريا وألبانيا.¹

وفي إطار السياسات الاستثمارية المتخذة سنة 2009 وإلى غاية 2010، رصد "الانكساد" انتهاج 48 دولة منها 10 دول عربية لإجراءات وسياسات تؤثر تأثيرا مباشرا على تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة هدفت إلى تحرير بعض القطاعات الاقتصادية التي كانت مغلقة أمام المستثمر الأجنبي كالقطاع المصرفي والنقل الجوي و/أو تسهيل شروط أحكام الاستثمار من خلال وضع أحكام تفضيلية في المناطق الاقتصادية الحرة أو منح حوافز استثمارية، كما رصد "الانكساد" أيضا انتهاج 67 دولة منها 13 دولة عربية لإجراءات وسياسات جديدة ذات تأثير غير مباشر على أداء تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة تمثلت في ضخ مبالغ ضخمة في بعض القطاعات الاقتصادية وتقديم حزمة مساعدات مالية حكومية جديدة أو الاستمرار في القائم منها في 23 دولة بغرض التغلب على الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية.²

لكن رغم ذلك فقد تم فرض بعض القيود الجديدة على الملكية الأجنبية أو اتخاذ تدابير تضمن حصة أكبر للحكومة من العائدات، حيث ارتبطت هذه القيود كثيرا بالصناعات الاستخراجية والصناعات التي تعتبر ذات أهمية إستراتيجية، فعلى سبيل المثال تشترط الجزائر نسبة 51% من الملكية كحد أدنى لحصة الحكومة في مشاريع النفط والغاز التي تملكها الدولة، كما أعادت بوليفيا بتوقيعها عقودا جديدة مع شركات عبر وطنية، ملكية احتياطيات النفط لشركة النفط الحكومية، وفي الاتحاد الروسي يخضع الاستثمار الأجنبي لقيود في قطاعات استراتيجية مثل صناعات الدفاع والصناعات الاستخراجية،

1 - الانكساد، تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2007، ص: 14

2 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2009، ص: 95

جدول رقم (10): التغيرات في اللوائح التنظيمية الوطنية (1998-2009)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	البيان
50	54	58	91	92	103	82	72	71	70	65	60	عدد البلدان التي أدخلت تغييرات
102	106	98	177	203	270	242	246	207	150	139	145	عدد التغيرات في اللوائح التنظيمية
71	83	74	142	162	234	218	234	193	147	130	136	رعاية أولى
31	23	24	35	41	36	24	12	14	03	09	09	رعاية ثانية

p: 77، 2010، world investment report 2010. Source: unctad

وفي سنة 2008، بينت الدراسة الاستقصائية السنوية التي قامت بها "الانكتاد" المتعلقة بالتغيرات في القوانين والأنظمة الوطنية المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر أنه قد تم أخذ ما يقارب 110 من التدابير الجديدة المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر من بينها 83 تدبير يمنح رعاية أولى للاستثمار الأجنبي المباشر، أما النسبة المئوية للتدابير التي تولي رعاية أقل للاستثمار الأجنبي المباشر فهي لم تتغير مقارنة بعام 2007.¹

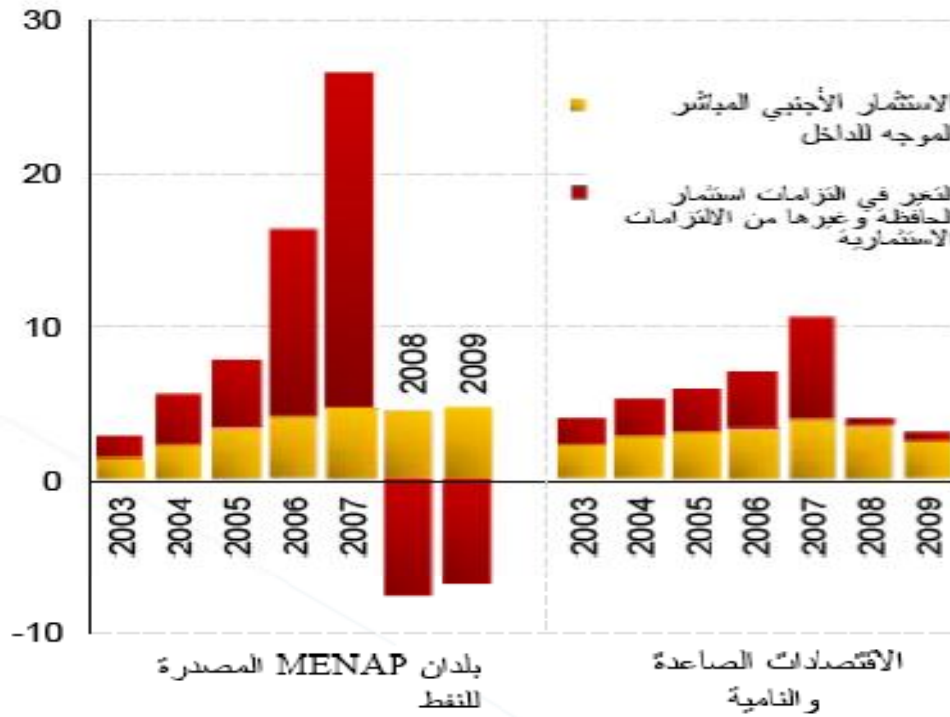
وإذ تختلف سياسات تشجيع الاستثمار من دولة لأخرى في الدول النامية، فإن معظمها يركز على السياسة المالية كوسيلة أو كمحفز لهذا الاستثمار، ولذلك فقد أعطت الدول النامية مكانة مهمة للسياسة المالية ضمن الإجراءات التي تسمح باستقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد.

وبغض النظر عن مدى جاذبية مناخ الاستثمار في الدول النامية على اعتبار أن ذلك يختلف من دولة لأخرى وحسب القطاعات، فإن الزيادات المحققة مؤخرا في تدفقات الاستثمار المباشر للدول النامية تنم عن مدى أهمية السياسات المالية المتخذة من طرف هذه الدول، أين قامت بتغيير منظوماتها الضريبية فيما يخص الضرائب المفروضة على الشركات وتطبيق حوافز عليها بما يمكن أن تؤثر على قرار استثمار الشركات عبر الوطنية، علاوة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمار وبالمجال الضريبي.

1 - الانكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2009، ص: 16

فكل السياسات المتخذة سواء من طرف البلدان النامية أو حتى الدول المتقدمة، هي في الواقع تدخل في صميم سياساتها المالية، ذلك أنها ركزت على الجانب الضريبي وجانب الإنفاق العام في استهدافها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تغيير اللوائح الضريبية في إطار منح التحفيزات والامتيازات، للتخفيف من الأعباء الضريبية على الشركات عبر الوطنية، وكذا من خلال توفير البنية الأساسية والأرضية القانونية الملائمة لاستقطاب هذا النوع من الاستثمار.

شكل رقم (20) التدفقات الرأسمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، مايو 2010

وفي الواقع، ينبغي على الدول النامية العمل على تكييف سياساتها المالية لترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر فيها من خلال وضع خطة مفصلة واضحة المعالم بجميع القطاعات الاقتصادية مع تحديد الاستثمار الأجنبي المباشر المطلوب لكل منها. بما يدعم عملية التنمية الاقتصادية ويحقق أهدافها التفصيلية، إضافة إلى ضرورة تقييم المشروعات التي يسهم فيها الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحيتين الاقتصادية والفنية للحكم

على مدى إسهامها في تحقيق الأهداف العامة للاقتصاد الوطني على أن تكون هذه الاستثمارات تحت نظر الدولة وخاضعة لقوانينها كغيرها من المشروعات الاستثمارية الوطنية.¹

فعلى سبيل المثال نجد أن دول المغرب العربي حققت تقدما كبيرا في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر منذ 2005 وحتى عام 2007، ولذلك فمن حيث الكمية، لم تعد هذه مشكلة لها، لأنها تتحسن باستمرار مع تحسن مناخ الاستثمار، وبالتالي ينبغي عليها حاليا العمل على اختيار نوعية الاستثمارات التي تعمل على الرفع من القدرة التنافسية لاقتصادياتها، ومعالجة العوائق التي تحول دون تحسن جاذبية مناخ الاستثمار كنقص المعلومة، عدم وجود تعاون بين القطاعين العام والخاص، وإشكالية الوساطة المالية (أسواق الصرف).²

ولقد أظهرت استطلاعات الرأي الخاصة بالمستثمرين والتي أشرف عليها البنك العالمي عددا من نقاط الضعف في بيئة الأعمال والتجارة في العديد من اقتصاديات العالم، وخصوصا الدول النامية حيث وجد أن البنية الأساسية تحتل المرتبة الثالثة بين أكبر القيود المعيقة للاستثمارات، كما يظهر ذلك من الجدول التالي:³

جدول رقم (11) ترتيب أهم القيود المعيقة للاستثمارات

الترتيب	القيود
1	التمويل (التكلفة والتوفير)
2	الضرائب (المستوى والادارة)
3	ضعف البنية الأساسية
3	عدم كفاية المهارات
4	تعقد اللوائح التنظيمية
4	النظام القانوني

المصدر: 1995.world bank نقلا عن زايري بلقاسم، مرجع سابق ص: 67

1 - علي عبد الوهاب إبراهيم نجا، مرجع سابق، ص: 21
 2 - فطيمة حفيظ، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (تونس، المغرب والجزائر) في ظل المتغيرات العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 50، ربيع 2010، ص 97
 3 - زايري بلقاسم، مرجع سابق ص: 67

من خلال هذا العرض نتوصل إلى أن الدول النامية مطالبة من جهة برفع حجم نفقاتها خاصة الموجهة إلى تحسين نوعية البنية التحتية وبالتالي تحسين مناخ الاستثمار في هذا الجانب، ومن جهة ثانية عليها أن تسعى إلى تحفيز المستثمرين الأجانب جباثيا وماليا الشيء الذي قد يؤثر على حجم تمويل النفقات العامة خاصة بالنسبة لدول التي ليس لديها مصادر أخرى للتمويل، الشيء الذي يستدعي أن تقوم هذه الدول بترشيد سياساتها المالية، مركزة في ذلك على تحقيق الأهداف المسطرة دون إغفال أهمية ودور تحسين جاذبية بيئاتها الاستثمارية.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا لهذا الفصل والذي جاء للإجابة عن السؤال المطروح حول واقع تأثير السياسات المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية تم استخلاص النقاط التالية:

- بناء على وضع الدول النامية في المؤشرات العالمية وجد إن مناخ الاستثمار في الدول النامية لازال يتميز بانخفاض جاذبيته كما أن التنافسية لا زالت دون المستوى المطلوب، على الرغم من التحسن الذي تم تحقيقه في بعض الدول،
- على الرغم من الظروف الاقتصادية العالمية وما صاحبها من ارتفاع للأسعار وتداعيات الأزمة المالية العالمية، إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي للدول النامية تميزت بالارتفاع في الثلاث سنوات الأخيرة، وبقي الاتجاه العام لها في تزايد،
- تبادت الكثير من الدول النامية في منح الحوافز الضريبية من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن ذلك لم يكن له أثر كبير في جذب هذا الاستثمار كما أن حجم الاستثمارات الأجنبية المحققة لم يكن لها أثر كبير على عملية التنمية الاقتصادية وكذا على معدلات النمو الاقتصادي، إذ لازالت معدلات النمو في بعض الدول دون المستوى المطلوب، كما أن الأهداف الأخرى المرتبطة بالجانب الاجتماعي لم تكن نتائجها مرضية،
- بغض النظر عن الاختلافات بين الدول النامية في إمكانياتها واقتصادياتها إلا أنها واصلت المسيرة في إطار سياساتها المالية من خلال إحداث تغييرات على اللوائح التنظيمية واتخاذ تدابير من شأنها أن تسمح باستقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، دون أن ننسى القيود التي لازالت تفرضها بعض الدول النامية على هذا الاستثمار في بعض القطاعات أو في حصص الملكية في هذا الاستثمار،
- في العديد من الدول النامية، لم يكن للسياسة المالية الأثر الفعلي في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أن سياسة الحوافز الضريبية مثلاً أصبحت غير مجدية في تحقيق ذلك طالما أنها أصبحت شيئاً طبيعياً لدى العديد من الدول، إضافة إلى أن السياسة المالية هي أحد المكونات التي تدخل ضمن منظومة العوامل المشكلة لمناخ الاستثمار.

الفصل الثالث: جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر

تمهيد:

دخلت اقتصاديات البلدان النامية في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، بناء على توصيات البنك وصندوق النقد الدوليين، حيث كانت معظم هذه الدول تعاني الاختلالات الهيكلية في اقتصادياتها، كنتيجة لمخلفات الاقتصاد الموجه، وقد أفرزت هذه الإصلاحات مجموعة من النتائج تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة وظروف كل دولة، ويعتبر الاقتصاد الجزائري من بين هذه الدول التي دخلت في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، وقد لا تعتبر النتائج التي تم تحقيقها كافية بالنسبة للجزائر، بالنظر إلى المؤهلات التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري.

وقد حاولت الجزائر أن تولى أهمية للتنمية الاقتصادية حيث قامت باتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير بغية استكمال مسار التنمية الذي بدأته، ولعل من أهم هذه التدابير محاولة تحسين بيئة الاستثمار وذلك بالضغط على العديد من العوامل التي تدعمها وتكونها، وكذا التحكم فيها للوصول إلى التوازنات الكبرى في الاقتصاد، محاولة بذلك توسيع حجم الاستثمارات، والتي يدخل ضمنها الاستثمار الأجنبي المباشر.

وطالما أن الاستثمار المباشر المحلي أو الأجنبي يتأثر بمناخ الاستثمار ومدى جاذبيته، سوف نحاول في هذا الفصل معرفة مدى جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال التسلسل في المباحث التالية:

المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري خصائص ومؤهلات

المبحث الثاني: تطور الأرضية التشريعية لمناخ الاستثمار في الجزائر - الضمانات والمعوقات

المبحث الثالث: الأوضاع الحالية لمناخ الاستثمار في الجزائر ومدى جاذبيته

المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري خصائص ومؤهلات

مرّ الاقتصاد الجزائري بمجموعة من التغيرات والتحويلات في توازناته الكلية والجزئية منذ الاستقلال، هذه التغيرات أملت الظروف والتحويلات التي شهدتها كل من الساحتين المحلية والدولية، حيث انتقل الاقتصاد الجزائري من تطبيق آليات الاقتصاد الموجه إلى الدخول في مرحلة تطبيق آليات اقتصاد السوق. وقد بيّن التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري العديد من الخصائص والمؤهلات التي تضاف إلى غيرها من الخصائص والمؤهلات الذاتية التي يتمتع بها هذا الاقتصاد، نستعرض في هذا المبحث التطورات المرحلية للاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية، خصائص الاقتصاد الجزائري، ثم نبين مؤهلاته التي يتمتع بها والتي تعتبر من الايجابيات التي تمكنه من تحقيق آفاق مستقبلية واعدة.

المطلب الأول: التطورات المرحلية للاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية

غداة استقلال الجزائر وخروجها من الاستعمار، لجأت إلى انتهاج النهج الاشتراكي من خلال إعطاء أولوية للمشروعات العامة حيث حدث تطور كبير في حجم هذه المؤسسات، كما أدى ذلك إلى زيادة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.

وقد مرت المؤسسات العمومية الجزائرية بمشاكل عويصة جراء الضعف الكبير في تقنيات التسيير، إضافة إلى ما أشارت إليه العديد الدراسات من أن معظم المؤسسات العمومية الجزائرية كانت تسيير بطريقة تقليدية وبيروقراطية أعاقت تطورها وتوسعها.¹

وبعد الأزمات العديدة التي عصفت بالاقتصاد الجزائري، كان على الدولة أن تبنت العديد من الإصلاحات الاقتصادية تحت إشراف هيئات دولية لإعادة البنية الأساسية للاقتصاد، حيث كرس ذلك التحول مبدأ التوجه نحو اقتصاد السوق الحر،² وهو ما جعل الجزائر تتبنى الصيغة الليبرالية لاقتصادها التي تتضح من خلال القوانين والتشريعات التي أصدرتها خلال مسيرة هذه الإصلاحات كقانون 90-10 المتعلق بالنقد

1- بوخدوني وهيب، التطهير المالي وخصوصية المؤسسات العمومية الجزائرية، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي الأول أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج في الاقتصاد العالمية، جامعة الجزائر، الأوراسي، ماي 2003

2- النشاشبي كريم وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، واشنطن، صندوق النقد الدولي، 1998، ص28.

والقرض وقانون 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات الذي تم إدخال عليه بعض التغييرات في إطار قوانين جديدة سنتطرق لها في حينها،

وقد خلفت الأزمات و الاختلالات التي كان يشهدها الاقتصاد الجزائري منذ مطلع الثمانينات العديد من النتائج ، كان من بين أهمها: تفاقم العجز في الميزانية العامة للدولة أين وصل إلى 13% من إجمالي الناتج المحلي الخام سنة 1988، علاوة على تراجع معدلات النمو بشكل كبير و كذا تفاقم أزمة الديون الخارجية حيث استمرت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات في الارتفاع من 35% إلى 78% في الفترة ما بين 1985-1988 وبداية تدهور أسعار النفط حيث كان سعر البرميل الواحد يعادل 21.7 دولار في نهاية الثمانينات ثم انخفض إلى 20 دولار في بداية التسعينات.¹

1- الاقتصاد الجزائري في عشرينية التسعينيات

قامت الدولة الجزائرية بالعديد من المحاولات في مطلع التسعينات لإصلاح الظروف الاقتصادية، إلا أن وضع الاقتصاد الكلي لم يتغير إلى الأحسن، حيث مع بداية 1991، أين عرفت الجزائر عدم الاستقرار السياسي، ظهرت اختلالات أخرى خاصة في سنة 1994، حيث وصل سعر البرميل من النفط إلى 14.19 دولار، الشيء الذي أدى إلى انخفاض الإيرادات البترولية من 12 مليار دولار في بداية التسعينات إلى حوالي 8.2 مليار دولار في عام 1994، كما تزايدت حدة الصراع المدني، إلى جانب ظهور أزمة في ميزان المدفوعات، مع انعدام إمكانية اللجوء إلى الأسواق المالية العالمية مع الانخفاض الكبير في احتياطي الجزائر من العملة الصعبة، حيث أصبحت لا تغطي أكثر من شهرين من حاجيات الاقتصاد من الاستيراد.²

1- راجع كل من:

- بدعيدة عبد الله، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فيفري 1999، ص:

358،

- النشاشيبي كريم وآخرون، مرجع سابق، ص: 12.

2- بدعيدة عبد الله، مرجع سابق، ص: 361.

ومع فشل المحاولات الإصلاحية التي قامت بها الحكومة الجزائرية نظرا للوضع المتدهور، لجأت الجزائر إلى تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي للأعوام 1990-1994 مدعوما من صندوق النقد والبنك الدوليين في إطار برنامجي التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي،*

وبذلك دخلت الجزائر في الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها معظم البلدان النامية، أين اضطرت إلى اتخاذ تدابير حازمة تجسدت في تطبيق برنامج شامل للتعديل الهيكلي** والذي حظي بدعم ومساندة صندوق النقد الدولي في مايو 1994،

وكان برنامج الإصلاح الاقتصادي منذ سنة 1994 يرمي إلى تحقيق مجموعة أهداف أهمها:¹

- رفع معدل النمو الاقتصادي بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة، ونقص البطالة تدريجيا،
- الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة في الجزائر، مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية،
- خفض التكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي في القطاعات السكانية الأكثر تضررا،
- استعادة قوة ميزان المدفوعات، مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطي النقد الأجنبي.

وللوصول إلى هذه الأهداف، قررت الجزائر تخفيف الضغوط الفورية الناتجة عن ارتفاع أعباء خدمة الدين، وتطبيق برنامج شامل لإعادة جدولة ما يزيد عن 17 مليار دولار على مدى سنوات البرنامج الأربع، خاصة وأنها وجدت نفسها أمام توقف شبه كلي عن تسديد ديونها إذ تجاوزت نسبة خدمة الديون 100% من مداخل الصادرات خلال الثلاثي الأول من سنة 1994² كما قامت السلطات الجزائرية أيضا من أجل

*- تعرف سياسات التثبيت الاقتصادي على أنها مجموعة السياسات والإجراءات التي يدعمها صندوق النقد الدولي التي تشمل سياسات مالية ونقدية خاصة ومؤثرة في جانب الطلب بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أما سياسات التكيف الهيكلي يشرف عليها البنك الدولي التي تعرف على أنها مجموعة الإجراءات الاقتصادية التي يفرضها البنك الدولي على الدول المدينة لتغيير مسارها الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة من الاستقرار الاقتصادي وتحقيق نمو اقتصادي مستمر والحد من الاختلالات المالية والنقدية الداخلية والخارجية انظر: مسعود الرضي، محمد الزعي، سياسات التكيف الهيكلي وأثرها على التنمية السياسية في الدول العربية " دراسة حالات مصر-اليمن-الجزائر- المغرب " في الفترة (1989-2003)، في مجلة اتحاد الجامعات العربية للأداب، المجلد 5، العدد 02، 2008، ص، ص:462، 470

*- برنامج التصحيح الهيكلي يتكون من عنصرين: الأول يحدد الإطار العام للأداء الاقتصادي من خلال برامج نقدية ومالية معينة، والثاني منهج الأداء على مستوى الوحدات الاقتصادية (رفع ثقافة تخصص الموارد والقدرة على المنافسة)، انظر في هذا الصدد: - بلقاسم العباس، برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية، المعهد العربي للتخطيط، اليمن، فيفري 2000، ص: 6.

1- النشا شبيبي كريم وآخرون، مرجع سابق، ص: 13.

2 - Bouzidi Abdelmagid, les années 90 de l'économie Algérienne, édition ENAG, Alger, 1999, P: 11

تحقيق هذه الأهداف، بإصدار عدة نصوص قانونية وإحداث عدة تعديلات إضافة إلى إدخال عدة إصلاحات تمثلت أساسا في:

- تحرير الأسعار سنة 1994،
- القيام بإصلاحات في النظام الضريبي سنة 1992، ما يتعلق منها في إحداث الضريبة على القيمة المضافة مثلا أو تبسيط أنواع الضرائب غير المباشرة،
- إصلاح المؤسسات العامة وتنمية القطاع الخاص وإصدار الأمر المتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية،¹
- تحرير التجارة الخارجية من خلال التقليل التدريجي للقيود والعراقيل الإدارية،
- إصدار المرسوم المتعلق بإنشاء بورصة القيم المنقولة،²
- إصدار القانون الخاص بالمنافسة،
- تم إصدار قانون الاستثمارات سنة 1993 بعد إصدار قانون النقد والقرض عام 1990.

وتمشيا مع هذه الإصلاحات، قامت الجزائر بتنفيذ برنامج لخصخصة المؤسسات العمومية ابتداء من سنة 1995، غير أن هذا البرنامج لم يكن له أثر فعلي كبير، نظرا لأن أغلبية المؤسسات المرشحة للخصخصة، تعتبر مؤسسات عاجزة، تم تطهيرها عدة مرات ولم تتمكن من تصحيح وضعيتها المالية³، كما أن عملية الخصخصة تتطلب نظام بنكي فعال، حيث قد يكون من الضروري توفير بنوك خاصة تساهم بشكل فعال في عملية تمويل المؤسسات.⁴

وقد تم في نهاية 1996 إنشاء ما يسمى بالشركات القابضة والتي في ظلها تسارعت عملية الخصخصة، كما تم إنشاء مجلس للخصخصة وكذا إنشاء وكالة للاستثمار بغرض مساعدة المستثمرين

1- الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26/08/1995 المتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية وقد ألغي بالأمر رقم 04/01 المؤرخ في

2001/08/20 المتعلق بنظام المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصصتها

2- المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ 23 ماي 1993 المتعلق ببورصة القيم المنقولة، الجريدة الرسمية، العدد 34، 1993.

3- سعدية قصاب، حدود الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 08، 2003، ص ص: 106-107.

4 - Lamiri Abdelhak, crise de l'économie Algérienne, les presses d'Alger, Alger, 1999, P: 154.

الخوائص المحليين والأجانب على تخطي العراقيل البيروقراطية والحصول على الحوافز والمزايا الاستثمارية كالإعفاءات من الضرائب.

وقد أظهر تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية نتائج إيجابية، وذلك من خلال¹:

- انخفاض معدل التضخم إلى 6% سنة 1997 حيث كان يعادل في سنة 1995 حوالي 29%،
- إنشاء نظام للأسعار يقوم على أساس آليات السوق مع إزالة القيود على الأسعار وإلغاء الدعم الاستهلاكي العام،
- بلوغ معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي 4.3% بعدما كان سالبا لفترة طويلة،
- انخفاض عجز الميزانية إلى 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 4.4% عام 1994 كما سجل القطاع النقدي بدوره نتيجة إيجابية على المستوى الكلي، حيث زادت الكتلة النقدية (M₂) ب 10.5 % مقابل 15.3% عام 1994،
- كما تحسن أيضا معدل خدمة الدين بالنسبة للصادرات حيث تغير من 47.1% سنة 1994 إلى 19.80% سنة 2000.

وفي الواقع، يلاحظ أن هذه النتائج إيجابية، تشير إلى تحسن مؤشرات توازن الاقتصاد الكلي للاقتصاد الجزائري، كما يلاحظ عليها أنها قد حققت من الناحية الاقتصادي، لكن من الناحية الاجتماعية، فإن برنامج الإصلاح الاقتصادي كان مكلفا وذلك من خلال تفشي ظاهرة البطالة، حيث ارتفعت إلى ما يعادل 30% سنة 1999 بعدما كانت تعادل 24.4% سنة 1994،²

ومن ناحية ثانية تفشت ظاهرة الفقر التي طالت حوالي 12 مليون نسمة وذلك نتيجة لغياب النمو الاقتصادي وانخفاض الناتج الوطني الخام بنسبة 45% للفرد الواحد من جهة ومن جهة أخرى، حيث أن مداخيل الأفراد فقدت حوالي 30% من قدرتها الشرائية على امتداد الفترة (90-97).³

1- أنظر كل من :

- بدعيدة عبد الله، مرجع سابق، ص: 366-367.

- النشاشيبي كريم وآخرون، مرجع سابق، ص: 125.

2- بوزيدي عبد المجيد، تسعينات الاقتصاد الجزائري، الجزائر الموقم للنشر، 1999، ص: 101.

3- أنظر : - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الأول من سنة 2000، الجزائر، الدورة 16، نوفمبر 2000، ص: 107-108.

- بوزيدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص: 115، 155.

وعموما، لا زال الإنعاش الاقتصادي تعترضه عدة عراقيل منها:¹

- توجه الرأسمال الخاص للمواطنين المقيمين وغير المقيمين نحو تمويل الدائرة التجارية،
 - ندرة موارد الميزانية المخصصة لتمويل النشاطات الاقتصادية العمومية والتقليص المعترف للنفقات،
 - التراجع المستمر للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بغض النظر عن الاستثمار في قطاع المحروقات،
 - التأخر المسجل في بعض الميادين مثل إصلاح المنظومة المصرفية، وعصرنة أجهزة الاتصالات وإعادة هيكلتها، وإعادة انتشار القطاع الاقتصادي،
 - وجود تداخل الاحتصاصات في الهياكل والمؤسسات المكلفة بأداء عمليات الخصخصة.
- ويعتبر تطبيق الجزائر لبرنامج الإصلاحات الاقتصادية تدعيما لمسعى توجيهها نحو اقتصاد السوق وقد أظهرت نتائج هذا التطبيق أن التجربة الجزائرية تختلف عن غيرها من التجارب في الدول النامية ذلك أن الاقتصاد الجزائري، يتميز بمجموعة من الخصائص السلبية التي تؤثر على عمليات التنمية فيه.

جدول رقم (12): معدلات نمو قطاعات الاقتصاد الوطني للفترة (1991-1998) الوحدة: نسبة مئوية

البيان	1991	1992	1993	1995	1996	1997	1998
الصناعات خارج المحروقات	0.7-	5.6-	1.3-	1.4-	8.7-	3,8-	8.4
المحروقات	0.9	1.1	0.8 -	4.4	6,3	6	4
الفلاحة	15.4	2	4.4-	15	23.9	13,5-	11.4
البناء والأشغال العمومية (بما فيه الأشغال العمومية البترولية)	7.9-	0.4	4 -	2.7	4.5	2,5	2.4
الخدمات	4.6-	2.3	3.7 -	3.3	3	2.4	5.4

Source: Ministre des finances, Rapport Sur l'Activité Economique et Financier en 1993, Algérie, Novembre 1994, p:17

De (1995 a 1998) : Ministre des finances, la situation économique et Financier en 1998, Algérie,

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقييم مسار الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، دراسات اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر، دار الخلدونية، العدد الأول، السادس الأول 1999، ص: 172.

ويتبين من خلال الجدول أن القطاعات لم تسجل معدلات نمو جيدة بل كانت في أغلبها معدلات سلبية، وقد سجل قطاع الصناعة مثلا معدلات نمو سلبية وصلت إلى - 5.6% حيث شهدت اغلب فروع هذا القطاع تدهورا أين سجلت معدلات نمو سلبية.

2- الاقتصاد الجزائري في العشرية الأولى من الألفية الثالثة

في العشرية الأولى من الألفية الثالثة عملت الجزائر على إدخال بعض التغييرات على قوانين الاستثمار وعلى التجارة الخارجية إضافة إلى تهيئة اقتصادها للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

كما قامت بالتوقيع على عديد الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالشراكة في العديد من المجالات والتي تسمح بمحاولة مواجهة تداعيات العولمة وآثار الأزمات المالية التي تحدث ويمكنها التأثير على الاقتصاد،

ومن أهم ما قامت به الجزائر هو الدخول في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وقد حققت الجزائر بناء على تطبيقه بعض النتائج الإيجابية التي أثرت على معدل النمو الاقتصادي فيها بالإيجاب، فحسب خبراء صندوق النقد الدولي، فإن المؤشرات الكلية تظل إيجابية غير إن الإشكال حسبهم يظل قائما في آليات التنفيذ حيث لم يتغير الكثير بخصوص الاعتماد شبه تام للجزائر على صادراتها من الغاز والبتروول على اعتبار انه يبقى محفوفا بمخاطر عدم الاستقرار نظرا لارتباط أسعار المحروقات بالوضع السياسي الدولي شديد التغير وكثير المفاجآت، فضلا عن خطري النضوب من جهة وظهور مصادر بديلة للطاقة من جهة أخرى.¹

وكان من أهم التوصيات المقدمة هي العمل على تقليص تبعية الجزائر لإنتاج المحروقات إضافة إلى ضرورة ترشيد النفقات العمومية وعدم جعلها عاملا يساهم في التضخم مع ضرورة أن يكون للنفقات العمومية أثر فعلي على نوعية الهياكل والبنى التحتية.²

وكان أن سجلت احتياطات صرف بنك الجزائر ارتفاعا هائلا خلال السداسي الأول سنة 2006 بقيمة 9.48 مليار دولار مقابل 13.07 مليار دولار على امتداد سنة 2005 حسب تقرير بنك الجزائر، وبذلك انتقل مخزون احتياطي الصرف من 56.18 دولار نهاية ديسمبر 2005 إلى 62.37 مليار دولار نهاية

1- جريدة العرب، العرب الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري في حاجة إلى ترشيد النفقات، 2007/11/23، ص: 12
2- المكان نفسه،

مارس 2006 ثم إلى 56.66 نهاية جوان 2006، وقد انتقلت خدمة الديون الخارجية من احتياطات الصرف من 0.47 سنة 2000 إلى 3.41 سنة 2005.¹

ويبدو أن الأزمة المالية العالمية لم تكبح انطلاقة التنمية في الجزائر، بعد التدابير الاحترازية التي اتخذتها الحكومة من أجل تحرير البلد من التبعية المالية الخارجية، والحفاظ على الموارد المدخرة خلال سنوات الازدهار المالي، فقد اتخذت الحكومة الجزائرية إجراءات اقتصادية حمائية منها الاحتفاظ ب 51% لمصلحتها في أي مشروع استثماري مع الأجانب، ومنح شركات الاستيراد والتصدير الأجنبية 30% من حصصها لمستثمرين جزائريين، وإلغاء القروض الاستهلاكية الممنوحة للمواطنين على اعتبار أنها كانت تخدم الشركات الأجنبية أكثر من الاقتصاد الوطني، كما فرضت على الشركات الأجنبية استثمار أجزاء كبيرة من أرباحها في الجزائر،² وما يلاحظ أن سنة 2005 عززت الاستقرار الاقتصادي بما سجلته من نتائج جيدة، فقد انخفض معدل السيولة (M2/PIB) إلى 55.1% مقابل 61% عام 2004 وهو اقل معدل منذ خمس سنوات، إلى جانب أن الموجودات الخارجية الصافية تمثل 55.6% من الناتج الداخلي الخام،³

ومن خلال مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة الإجمالية التي بلغت حوالي 47.5% سنة 2001، وكذا ارتفاع نسبة الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي لينتقل من ما نسبته 23.78% سنة 1994 إلى 28.84% سنة 2006، نخلص إلى أن الجزائر في هذه الحقبة حاولت أن تكمل المسار الذي ابتدأته منذ 1990 من خلال بناء اقتصاد يعتمد على آليات السوق، أين تحاول فيه الدولة الانسحاب تدريجيا من الإنتاج المباشر للموارد والخدمات، وكذا الوصول إلى الإطار التشريعي المناسب الذي يتضمن التشجيعات والضمانات للمستثمرين المحليين والأجانب،⁴

1- جريدة العرب، العرب الاقتصادي، مؤشرات مالية عن انتعاش الاقتصاد الجزائري، 15/01/2007، في الموقع: www.alarabonline.org

2- تقرير 2009، الجزائر تواصل تنفيذ مشاريع استثمارية ضخمة رغم الأزمة المالية العالمية، 26/12/2009، في الموقع: www.alrafidyn.com

3- جاري فاتح، مدى ملائمة برامج الإصلاح الاقتصادي بجيوليها لاقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2010/2009، ص: 300

4- مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، 2010/2009، ص: 144

المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد الجزائري¹

يعتبر الاقتصاد الجزائري من أهم الاقتصاديات الإفريقية بحكم طبيعة الموارد والثروات المادية التي يتميز بها وحجم الطاقات الإنسانية والكفاءات البشرية التي يتمتع بها، إضافة إلى مقدار الموارد المتاحة والإمكانيات التنافسية الممكنة، ومع هذا فإن توالي الاختيارات الاقتصادية المتناقضة أحيانا، والآثار السلبية للسياسات الاقتصادية غير الكفأة المرتبطة بها، قد أفرز أوضاعا اقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية تساهم في إضعاف كفاءته الاندماجية في الاقتصاد العالمي، وكذا في إضعاف حصته من حركة رؤوس الأموال الدولية فيما يتعلق باستقطابها، بحيث تحول الاقتصاد الجزائري إلى:

أولا : اقتصاد غير تخصصي يتميز بالتبعية

تتجلى السمة البارزة للاقتصاد الجزائري في وصفه على أنه اقتصاد مديونية، فابتداء من سنوات التسعينات، بدأت تظهر آثار الاستدانة الخارجية التي مارستها الجزائر خلال الثمانينات إلى الوجود، حيث بينت عدة مؤشرات ثقل حجم المديونية الخارجية الجزائرية، وتفاقم وضعيتها، الشيء الذي دفع الحكومة الجزائرية إلى اللجوء إلى إعادة الجدولة لديونها الخارجية مرتين.*

ويبدو جليا أن الاقتصاد الجزائري كان يعاني من الحلقة المفرغة للمديونية التي لم تنخفض إلى المستويات التي تقل فيها مخاطر المشروطة الخارجية، حيث يوضح الجدول التالي تطورات ومعدل خدمة الدين.

جدول رقم (13): تطور مؤشرات المديونية في الفترة (1990-2000)

2000	99	98	97	96	95	94	93	92	91	90	
47,23	58,90	64,80	66,50	73,50	76,10	69,9	52,1	62,8	65,30	47,90	الدين / الناتج الداخلي خ
19,8	39,05	47,50	30,30	38,90	38,80	47,10	82,20	76,50	73,90	66,40	معدل خدمة الدين (%)

Source: Media bank – le journal officiel de la banque d'Algérie, n51, 2001, P05.

1- صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر المنظمة العالمية للتجارة، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 29-30 أكتوبر 2001، ص ص: 149-150.
*- تمت إعادة الجدولة الأولى سنة 1991 والثانية كانت في أبريل 1994.

ومنذ سنة 1990، شهدت الجزائر ارتفاعا مستمرا في معدل خدمة الدين، حيث وصل إلى أعلى مستوى له في سنة 1993، ويلاحظ في معظم السنوات، أن هذا المعدل يفوق ما نسبته 30%. بمعنى أنه يبين أن الجزائر تدخل ضمن الدول المثقلة بالديون وذلك حسب معايير ثقل المديونية التي حددها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي،¹

وارتفاع هذا المعدل يشير إلى تقلص النشاط الاقتصادي الداخلي، لارتباطه بالمدخلات المستوردة، بل أن ارتفاع هذا المعدل يجعل جزءا كبيرا من ثمار جهود التنمية يوجه لتغطية أعباء الدين، في ظل سيطرة الدولار الأمريكي على بنيتها،²

تفاقم المديونية، جعل الاقتصاد الجزائري يتميز بأنه اقتصاد مديونية تركز معظم السياسات الاقتصادية فيه، على تسيير وإدارة أزمة المديونية، من خلال بعض التوازنات النقدية والمالية الظرفية، للإنعاش الاقتصادي، على حساب سياسات حل الأزمة والتحقيق حيث أدى هذا الوضع إلى فقدان للسيادة الاقتصادية، ومن ثم التأثير في طبيعة القرارات المتخذة.³

واستطاعت الجزائر بفضل الأسعار المرتفعة للنفط أن تتخلص من معظم ديونها وتقلصها إلى أدنى مستوياتها، حيث وصل حجم المديونية الخارجية إلى 9.45 مليار دولار نهاية جوان 2006 مقابل 16.4 مليار دولار نهاية ديسمبر 2005، وقد سددت الجزائر في ستة أشهر الأولى من سنة 2006 حوالي 6.54 مليار دولار منها 4.27 مليار دولار من الديون المستحقة لنادي باريس،⁴

1- راجع في ذلك: بوالونين عبد الحميد، تحليل أزمة المديونية في الدول النامية حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1994، ص41.

2- فدي عبد المجيد، الاقتصاد الجزائري والشراكة الأجنبية خارج قطاع المحروقات، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، العدد: 02، 2003، ص: 13

3- صالح صالحي، مرجع سابق، ص 149.

4- جريدة العرب، العرب الاقتصادي، مؤشرات مالية عن انتعاش الاقتصاد الجزائري، 2007/01/15، في الموقع:

www.alarabonline.org

الوحدة: مليار دولار

جدول رقم (14): تطور أهم مؤشرات المديونية للفترة (1999-2008)

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي المديونية	28.31	25.26	22.70	22.64	23.35	21.82	17.19	5.61	5.60	5.58
خدمة الدين	4.8	4.7	4.4	4.2	4.2	5.6	5.8	13.63	1.71	1.218
الدين/ن د خ	58.9	45.8	41	39.7	34.2	25.1	16	4.3	3.6	2.51

ن د خ: الناتج الداخلي الخام

المصدر: تقارير مختلفة لبنك الجزائر

ويتميز الاقتصاد الجزائري بالتبعية للخارج، وذلك بسبب اعتماده على قطاع المحروقات، الذي يقدم أكثر من 95% من الصادرات الجزائرية، ذلك أن الجهاز الإنتاجي الجزائري يتميز بضعفه وعدم قدرته على المنافسة من ناحية مدخلاته من السلع الوسيطة والمعدات الإنتاجية التي تستورد في أغلبها، وعدم مساهمته للتطورات الحديثة، مما تسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج.¹

ثانيا: اقتصاد ريعي غير منتج

يقوم على سياسة استنزافية للثروة البترولية والغازية لا تراعى محدودية الاحتياطات وضرورة استخلاصها، والكفاءة في تخصيص عائداتها، والعدالة في توزيع منافعها، حيث أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على العائدات النفطية بحوالي 95% من الصادرات، كما أن الجباية البترولية تمول الميزانية بحوالي 65% وهذا شيء غير إيجابي للاقتصاد الجزائري، طالما أن هذا الوضع يقوم على سياسة التوسع في التسويق الأولى على حساب إستراتيجية التصنيع المتنامي لهذه الثروة، مما يجعل الاقتصاد الجزائري رهين الإيرادات الريعية المتحققة في الأسواق الدولية، والتي تحدوها متغيرات قد تؤثر على السياسات الاقتصادية وعلى مجريات التنمية بشكل مباشر أو غير مباشر.

1- ناصر دادي عدون، متناوي محمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، العدد 03، 2004، ص:71

ثالثا: اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد

وأوضحت هذه الآليات تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته، وتحد من كفاءة السياسات والمؤسسات الاقتصادية وتعطل المنظومة القانونية والتشريعية الاقتصادية وتوجهها.

فقد ازدادت شبكات الاقتصاد الموازي وتنامت أحجام الثروات التي تتحرك في قنواته، وقد قدرت المداخيل المحققة داخل القطاع الموازي سنة 1989 بأكثر من 100 مليار دينار جزائري، وهو ما يمثل أكثر من 62% من إجمالي الإيرادات لسنة 1990،¹

جدول رقم (15) تقييم حجم الدخل غير المشروعة في الاقتصاد الجزائري (1990-2006) الوحدة: مليار دولار

السنوات	1990	1995	1998	2001	2003	2005	2006
الناتج الداخلي الخام	40.9	42.1	48.2	54.8	65.9	103	110.4
حجم الاقتصاد الخفي	9.20	9.47	10.84	12.33	14.82	23.17	24.84
الدخل غير المشروع	5.52	5.68	6.50	7.39	8.89	13.90	14.90

المصدر: عبد القادر خليل، محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة (1990-2006)، أطروحة دكتوراه، 2008/2007، جامعة الجزائر، ص: 476

وحسب تقديرات البنك الدولي فقد بلغ حجم الاقتصاد غير الرسمي نسبة 34.1% من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1999-2000،² وهي نسبة مرتفعة جدا تشير إلى عدم تمكن الدولة من السيطرة على هذا القطاع والتقليص من حجمه، الشيء الذي يدعوا الناشطين في إطار القانون إما التحايل أو العزوف عن النشاط بسبب الحسائر التي قد تلحق بهم.

وفي مجال العمل غير الرسمي -على سبيل المثال لا الحصر- يرى المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي* أن النشاط غير الرسمي يستقطب عددا كبيرا من طالبي العمل، كما أن التطور الفوضوي للعمل

1- قدي عبد المجيد، فعالية التمويل بالضريبة في ظل المتغيرات الدولية، دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 1995، ص: 274.
2 - [www.worldbank.org/document/papers/links/informel economy pdf](http://www.worldbank.org/document/papers/links/informel%20economy.pdf).

*- وحسب التقديرات فقد بلغ حجم التشغيل به قرابة 2 مليون شخص أي 40 بالمائة من الفئة العاملة وذلك لسنة 1997. راجع:
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول لسنة 2000، الدورة 16، نوفمبر 2000، ص: 102.

غير الرسمي يشكل خطرا اجتماعيا واقتصاديا باعتباره يزيد من عدد العمال الذين لا يخضعون لتنظيم العمل ولا يستفيدون من إجراءات الحماية ويولد منافسة غير شرعية على مستوى تكاليف الأجر.

ويبقى الموجه الأساسي للقطاع الموازي في سلوكه هو حجم الربوع الممكن تحقيقها الأمر الذي يؤثر على السياسات الاقتصادية، ويعمل على خلخلة الاقتصاد الوطني وعدم تنميته،¹

إضافة إلى ما سبق من الخصائص، يتميز الاقتصاد الجزائري بما يلي:²

- ضعف درجة الاندماج ما بين القطاعات،
- التنمية الضعيفة لنشاطات المقاولات من الباطن، إذ أن هناك تبعية قوية تجاه الأسواق الخارجية قصد ضمان التمويل بالمدخلات والتجهيزات،
- وحاجة الاقتصاد الجزائري الفعلية فيما يتعلق ب:

✓ الاستثمار والشراكة الأجنبية: بغرض اكتساب التكنولوجيا وتوسيع النسيج الصناعي وتنويعه

من خلال تطوير خدمات الدعم لاسيما ما يتعلق بالقدرات الهندسية،

✓ التمويل: نتيجة لسوء تسيير النظام المصرفي الذي يفتقد إلى الخبرة لتلبية حاجيات الاقتصاد

الصحي، إلى جانب معاناة البنوك من نقص السيولة.

ورغم كل هذه الخصائص السلبية التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري، إلا أن ثمة مؤهلات يتمتع بها،

حيث يمكن للدولة أن ترشد سياساتها في استخدامها واستغلالها من أجل إضفاء خصائص حسنة تميز بها اقتصادها ومناخ استثمارها.

المطلب الثالث: مؤهلات الاقتصاد الجزائري

رغم الخصائص السلبية التي يتصف بها الاقتصاد الجزائري، إلا أننا نجد في الواقع يحتوي على العديد

من العوامل الايجابية التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعتبر عوامل جذب للمستثمرين، ولذلك وبصفة

عامة فإن العناصر المحورية للنشاط الاقتصادي في الجزائر تتمثل فيما يلي:¹

1- صالح صالحي، مرجع سابق، ص: 150

2- دحماني سامية، مرجع سابق، ص: 193.

- 1- وجود تنظيم اقتصادي متجدد ومستقر، وهذا ما أسهم في خلق ضمانات شبه دائم،
- 2- استقرار الإطار الاقتصادي الكلي بفضل سياسات التعديل ووجود سوق مقرونة بطلب فعال،
- 3- وجود عملية نشيطة للتأهيل والتجديد والتوسع في الكفاية الإنتاجية من منظور أن الجزائر تصنف في خانة الأقطار الصناعية الجديدة.

وبالمقارنة مع الدول النامية، فإن الجزائر تتمتع بالكثير من المؤهلات والعوامل التنافسية ما يتيح لها من الفرص للنهوض بالاقتصاد وتحقيق التنمية، وذلك بمعية الشريك والمستثمر الأجنبي حيث تتمثل هذه المؤهلات في:

- تملك الجزائر لثروات طبيعية معتبرة على اختلاف أنواعها وشروط أسعارها التنافسية كالحديد والرصاص والزنك وغيرها، حيث يعتبر الحديد من أهم المعادن إنتاجا،
- تعتبر الجزائر بلد غني بالبتروول والغاز الطبيعي، وبذلك فهي تملك منبع وفير للطاقة وهي لازالت إلى الآن بالاستعانة بالشركات الأجنبية تكتشف منابع وآبار جديدة للبتروول والغاز وكان آخرها ما تم اكتشافه بولايي أدرار وإليزي،
- تبرع الجزائر على موقع جغرافي مميز - بمساحة تعتبر الأكبر إفريقيا - يتوسطها بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من بلدان أوروبا، وتمثل مدخلا لإفريقيا مما يجعلها مركزا أساسيا في عمليات المبادلات والتجارة الدولية،
- من ناحية الصناعة، تتمتع الجزائر بنسيج صناعي هام، حيث يتميز بجهاز إنتاجي عصري ويد عاملة مؤهلة وإمكانيات ثابتة لخلق الثروة في الاقتصاد الوطني، وهو يعتبر قاعدة صناعية حقيقية من خلال إنشاء معامل ومركبات صناعية في مجموع أنواع هذا القطاع كالحديد والصلب والتعدين، الصناعات الغذائية، المناجم، مواد البناء.²

1- لخضر عزي، التسويق المصرفي كرافد لتنشيط النظام المصرفي في الجزائر، في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 21، العدد 02، 2005، ص: 185

2- محاضرة لوزير الصناعة، الهاشمي جعبوب، المدرسة العليا للتجارة، يوم 20/01/2004.

هذا النسيج الصناعي هو عبارة عن قدرات اقتصادية كامنة، كون أغلب المؤسسات تشتغل دون طاقتها الإنتاجية بالنظر إلى عدم قدرتها على التحكم التكنولوجي من جهة وتشبعها بفائض العمالة من جهة أخرى.¹ والجدول التالي يوضح لنا معدل استعمال قدرات الإنتاج حسب كل فرع في القطاع الصناعي العمومي لسنة 2000:

جدول رقم(16): معدل استعمال قدرات الإنتاج لكل فرع من فروع القطاع الصناعي العمومي لسنة 2000

معدل استعمال قدرات الإنتاج	فروع النشاط
30	فرع الحديد والصلب
37	فرع الكهرباء والإلكترونيك
47	فرع الميكانيك
65	فرع الصناعات الغذائية
31	فرع النسيج والجلود
44	فرع الكيمياء والصيدلة والأسمدة
64	فرع مواد البناء والزجاج
24	فرع الخشب والورق
42.75	معدل استعمال القدرات للقطاع الصناعي ككل

المصدر: وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، سنة 2001.

وبملاحظة الجدول نجد أن هناك قدرات إنتاجية غير مستعملة تقدر بـ 57.25 وهذا ليس فقط خاص بسنة 2000 بل حتى السنوات التي سبقتها أو تلتها، ففي سنة 1996 مثلا فإن الإنتاج الصناعي كقيمة ساهم في الناتج الداخلي الخام بـ 334 مليار دينار، مع حوالي 50% كمعدل لاستخدام القدرات في القطاع الصناعي، مما يعني أن حوالي 40% أو 50% الباقية تعتبر كمكسب جدهام للمستثمر أو الشريك الأجنبي²

1- قدي عبد المجيد، الاقتصاد الجزائري والشراكة الأجنبية خارج قطاع المحروقات، مرجع سابق، ص17.

2 -Ourdi Abdennacer, Attractivité et promotion des investissements directs étrangers en Algérie, l'HAMATTAN, Paris, 1ère Ed, 1997, P:264.

- تحتوي الجزائر على ثروة هامة من الموارد البشرية، حيث تتميز بيد عاملة مؤهلة نسبيا ويغلب على التركيبة السكانية عنصر الشباب حيث تبلغ نسبته ما يقارب 70% من إجمالي السكان، فضلا على أن العديد من الطلاب يتخرجون سنويا ليتجهوا لسوق العمل، مما يوحى بتوفر اليد العاملة المؤهلة وغير المكلفة بالنسبة للشركات الأجنبية مقارنة بالعمال الأجانب حيث يمكن استغلالها بعد رسكلتها في النشاط، لكن ليس بالشكل الذي يؤدي إلى الإغراق الاجتماعي،
- يعتبر قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وكذا مجال الإعلام الآلي من القطاعات التي أصبح الطلب عليها كبيرا في السوق الجزائري، خاصة وأن الجزائر تسعى في هذا المجال إلى توفير وتحسين ظروف هذا القطاع الحيوي الذي يعتبر أساسيا وضروري لمناخ الاستثمار، وتجسيد ذلك فعلا من خلال منح ثلاث رخص للهاتف النقال كانت آخرها في سنة 2003 مما يسمح مجال للمنافسة في هذا القطاع،
- يعتبر السوق الجزائري سوقا مهما ضمن دول المغرب العربي بمعيار الناتج المحلي الخام، وعدد السكان أيضا، ذلك أن حجم هذا السوق يضم حوالي 36 مليون نسمة، وإن كان ذلك غير كافيا للتعبير عن حجم الطلب في السوق، بسبب ارتباطه بالقدرة الشرائية للأفراد،
- إضافة إلى ذلك، فإن الجزائر لها إرادة واضحة في الانفتاح على العالم الخارجي وجلب الاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال قانون الاستثمار المحفز، والذي يعتبر كإطار قانوني وكأرضية من أجل الاستفادة من كل هته المؤهلات التي تتمتع بها الجزائر وتميزها عن غيرها من البلدان النامية الأخرى، وهذا ما يجرنا إلى البحث في تطورات مناخ الاستثمار في الجزائر على غرار تطورات قوانين الاستثمار وكذا الأوضاع الاقتصادية.

المبحث الثاني: تطور الأرضية التشريعية لمناخ الاستثمار في الجزائر - الضمانات والمعوقات

بغض النظر عن المخططات التي وضعتها الجزائر غداة الاستقلال لتحقيق التنمية الاقتصادية، والتوازن الاقتصادي بين مختلف مناطق الوطن، فإن الجزائر قامت بوضع أرضية تشريعية للاستثمار تسمح بمواكبة التغيرات المحلية والتغيرات في الاقتصاد العالمي، هذه الأرضية هي في الواقع تدخل في إطار تحسين مناخ الاستثمار طالما أنها تحدد وتؤثر على العلاقات الناشئة بين مختلف الأعوان في العملية الاستثمارية وبين مختلف متغيرات الاقتصاد الكلي،

ولذلك حاولت الجزائر من خلال الضغط على مكونات مناخ الاستثمار التحسين من ظروفه وأوضاعه، بهدف الرفع من حجم الاستثمار المحلي وكذا استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث كانت في كل مرة تحاول التحسين من قانون الاستثمارات كما أنها قدمت ضمانات من أجل درء المخاطر المتوقعة، وعلى هذا سوف نحاول في هذا المبحث أن نستعرض تطور قوانين الاستثمار والضمانات الممنوحة للمستثمرين والمعوقات التي تواجههم في ظل العولمة.

المطلب الأول: تطور قوانين الاستثمار في الجزائر

شهد قانون الاستثمارات في الجزائر عدة تطورات وتغيرات تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية والظروف السياسية التي كانت تشهدها كل مرحلة خاصة في سنوات التسعينات حيث تعتبر سنة 1990 منحى آخر سعت فيها الدولة وانطلاقا منها، إلى إعطاء دور كبير للاستثمار في التنمية الاقتصادية، وخاصة ما يتعلق منه بالاستثمار الأجنبي المباشر لما قد يحدثه من نتائج إيجابية في الاقتصاد، وعلى هذا الأساس سوف نستعرض هذه التطورات على ثلاث مراحل، ما قبل التسعينات ثم آخر عشرية في الألفية الثانية وأخيرا العشرية التي تليها.

أولا: قوانين الاستثمار ما قبل 1990

منذ أن صدر أول نص قانوني يتعلق بالاستثمارات غداة الاستقلال وذلك في عام 1963، توالى إصدارات أخرى ابتغاء التحسين والفعالية، حيث كان قانون الاستثمارات لسنة 1963 موجه أساسا إلى

رؤوس الأموال الأجنبية والاستثمار الأجنبي، حيث أفاد المستثمرين الأجانب مجموعة من الضمانات العامة،* وكذا بعض الضمانات الخاصة،** والمؤسسات المعتمدة بالمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية؛

غير أن هذا القانون لم يعرف تطبيقا فعالا في الواقع، بسبب أن المستثمرين شككوا في مصداقيته، باعتبار أن الجزائر، كانت تقوم بتأميم الاستثمارات بين (1963-1964) حيث بينت الإدارة الجزائرية نيتها في عدم تطبيقه، مادامت لم تبادر بدراسة الملفات التي أودعت لديها.¹

وبعدما جاء قانون الاستثمارات 1966 ليحل محل قانون الاستثمارات لسنة 1963، وذلك بعد فشل هذا الأخير، وقد جاء هذا القانون الجديد² لتحديد دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية ومكانة وأشكاله، والضمانات الخاصة به، حيث جاء مختلفا عن سابقه من خلال المبادئ التي وضعت فيه.***

ورغم أن هذا القانون جاء مختلفا جذريا عن سابقه إلا أنه لم يجلب المستثمرين الأجانب و لم يعرف تطبيقا على الاستثمارات الأجنبية إلا ما تعلق باستثمارات الشركات المختلطة الاقتصاد و ذلك من سنة 1966 إلى غاية 1982، أين قنن المشرع الجزائري التعامل الذي سرت عليه الشركات الأجنبية.³

و منذ قانون الاستثمارات لسنة 1966 لم يصدر أي قانون آخر خاصة في الفترة السبعينات، إلا ما كان في إطار التراخيص وبعض الأوامر. بعدها في بداية الثمانينات أصدرت الجزائر قانون يتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها⁴ سنة 1982، حيث يوضح هذا القانون نسبة مشاركة الشركات الأجنبية التي لا يمكنها تجاوز 49% مع نقل التكنولوجيا وتكوين المستخدمين، مقابل نسبة مشاركة جزائرية ب 51% مع

*- تتمثل في: حرية الاستثمار للأشخاص الطبيعيين والمعنويين، حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات، المساواة أمام القانون خاصة المساواة الجبائية، الضمانات ضد نزع الملكية، راجع: المواد: 3،4، ومن القانون رقم (63-277) الصادر في 1963/07/26 المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 53، 63/8/2، ص 744 وما بعدها.

** - من بينها الحماية الجمركية، التذعيم الاقتصادي للإنتاج،... راجع: المواد 8، 9، 12، 14 و 19 من قانون (63-277) المتعلق بالاستثمارات من المرجع نفسه.

1 - عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 7.

2 - أمر رقم (66-284) المؤرخ في 1966/09/15 المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 80، 1966، ص 1029.

*** - يشير المبدأ الأول إلى أن الاستثمارات الخاصة لا تتجز بحرية في الجزائر، بمعنى أن مبادرة الاستثمار في القطاعات الحيوية ترجع إلى الدولة أو الهيئات التابعة لها. وتفرد الدولة بتدخلها في شركات الاقتصاد المختلط، كما أن للمستثمرين حق الاستثمار في القطاعات الأخرى، بعد الحصول على اعتماد مسبق من قبل السلطات الإدارية، أما المبدأ الثاني فيتمثل في منح الضمانات والامتيازات، حيث تتمثل الضمانات في المساواة أمام القانون لاسيما المساواة أمام القانون الجبائي، حق تحويل الأموال والأرباح الصافية، والضمان ضد التأميم. وتتمثل الامتيازات هي الأخرى في أنها جبائية تتعلق بالإعفاء التام أو الجزئي أو التناقصي من رسم الانتقال بعوض، والرسم العقاري (لمدة 10 سنوات) والرسم على الأرباح الصناعية والتجارية وغيرها....

انظر: المواد 2-5 من القانون رقم (66-277) المتضمن قانون الاستثمارات والمادة 20 من الأمر رقم (66-284) المؤرخ في 1966/09/15 المتضمن قانون الاستثمارات.

3- عليوش قربوع كمال، مرجع سابق، ص 9.

4- قانون رقم (82-13) المؤرخ في 1982/09/28 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها.

ضمان التسويق، وحسب هذا القانون فإنه يحدد في الاتفاق مجموعة من الأمور تتمثل في¹ موضوع النشاط، مدة الشركة، مبلغ رأس المال المكتتب، طرق تحويل التكنولوجيا..

ويقدم هذا القانون أيضا ضمانات للأطراف الأجنبية كالحق في المشاركة في أجهزة التسيير والقرار، ضمان حق تصدير الأرباح غير المعاد استثمارها..، كما تستفيد الشركات المختلطة الاقتصاد من امتيازات جبائية كالإعفاء من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة ثلاث سنوات، حيث ظهرت هذه الضمانات في القانون رقم (13-86) الذي يعدل ويتمم القانون رقم (82-13) المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وتسييرها.

وتبنت الجزائر في عام 1988 الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى ظهور المؤسسات الاقتصادية العمومية تعوض المؤسسات الاقتصادية الاشتراكية، حيث تكمن استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية في أنها أصبحت:²

- غير خاضعة للوصاية الوزارية والقانون العام،
 - غير خاضعة للرقابة الممارسة على المؤسسات الاشتراكية وإنما أصبحت الرقابة اقتصادية،
 - خاضعة للقانون التجاري ويكون تأسيسها في شكل أسهم أو الشركة ذات مسؤولية محدودة.
- وأصبح تأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد يخضع لبروتوكول يرم بين صناديق المساهمة والشركة الأجنبية، والعقد يرم بين المؤسسة العمومية الاقتصادية والشركة الأجنبية، وفي هذا المجال ألغيت بعض أحكام القانونين (13-82) و (86-13).

وتهدف الاستثمارات حسب هذا القانون إلى توفير مناصب شغل، تحقيق التكامل الاقتصادي، تطوير النشاطات المتعلقة بتحويل الموارد وتأدية الخدمات بهدف التصدير؛ إلا أن الظروف الاقتصادية والسياسية التي عرفتها البلاد في نهاية الثمانينات نتيجة لتدهور أسعار النفط سنة 1986 لم تسمح بتطبيق هذا القانون بصفة فعالة.

1 - Beniassad hocine, Algérie, **restriction et reformes économiques** (79-93), OPU, Alger, 1994, P51.
2- أنظر: - قانون رقم (01-88) المؤرخ في 1988/01/12 **المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية**، الجريدة الرسمية، العدد 2، ص 30.
- قانون رقم (03-88) المؤرخ في 1988/01/12 **المتعلق بصناديق المساهمة**، الجريدة الرسمية، العدد 2، 1988، ص 44.
- قانون رقم (04-88) المؤرخ في 1988/01/12 **المتعلق بإتمام وتعديل القانون التجاري**، الجريدة الرسمية، العدد 2، 1988، ص 47.

ثانيا: قوانين الاستثمار ما بين (1990-2000)

تعتبر سنة 1990 منعرجا هاما لتطور قوانين الاستثمار حيث تبينت بعدها الإرادة الواضحة للإدارة الجزائرية من أجل استقطاب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، حيث تم إصدار قانون (90-10) المتعلق بالنقد والقرض وفي سنة 1993 تم إصدار قانون لجذب المستثمرين، حيث طرأت عليه تعديلات في السنوات المتوالية أدت إلى إصدار قانون آخر للاستثمار سنة 2001.

1- قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض:

كان يهدف هذا القانون إلى تحقيق النقاط التالية:¹

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي والمصرفي،
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض،
- استرجاع قيمة الدينار الجزائري بوضع حد لمختلف الأنظمة الخاصة بالعملية في مختلف دوائر الصفقات،
- إدراج الاقتصاد في النظام المصرفي،
- تشجيع الاستثمارات الخارجية وتطهير الحالة المالية للقطاع العمومي،
- توضيح المهام المنوطة بالبنوك و المؤسسات المالية،
- وتوزيع مصادر تمويل الأعوان الاقتصاديين.

وقد نص قانون النقد والقرض على إلغاء كل الفوارق بين المستثمر المحلي والأجنبي* حيث أنه يهدف في مجمله إلى تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال، كما أنه ينص في المادة 183 منه على المستثمرين

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول إشكالية المنظومة المصرفية، نوفمبر 2000، ص22.
* - تبني مفهوم المقيم وغير المقيم كما جاء في المادتين 182 و 183 حيث يعتبر غير مقيم كل شخص طبيعي أو معنوي جزائري أو أجنبي يكون نشاطه الاقتصادي خارج الجزائر منذ سنتين على الأقل وفي بلد له علاقات دبلوماسية مع الجزائر، ويعتبر مقيم كل شخص طبيعي أو معنوي جزائري أو أجنبي يكون مركز نشاطه في الجزائر منذ سنتين على الأقل.
أنظر المواد: 181، 182 و 183 من القانون (90-10) المؤرخ في 1990/04/14.

غير المقيمين على إمكانية تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أنشطة اقتصادية مع مراعاة أولويات السياسة التنموية في الجزائر.

كما حدد القانون شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج سواء تعلق الأمر برأس المال، القسائم، الفوائد، وأرباح الشركات...¹

ولتحقيق تلك الأرباح كرس القانون (90-10) التوجه الليبرالي للاقتصاد الجزائري من خلال مجموعة من المبادئ تتمثل في:²

- حرية الاستثمار ما عدا القطاعات المخصصة للدولة والهيئات التابعة لها، إضافة إلى تحديد شروط تدخل الرأسمال الخاص،

- حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر، وذلك 60 يوم من تقديم الطلب.

- الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي توقع عليها الجزائر.

- تبسيط عملية قبول الاستثمار الخاضع للرأي بالمطابقة والذي يبت فيه مجلس النقد والقرض خلال شهرين مع إمكانية الطعن عند الرفض لدى الغرفة الإدارية.

وبذلك فقد وضع هذا القانون وكرس مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي، وفتح الطريق لكل أشكال المساهمة للرأسمال الأجنبي في التنمية الاقتصادية للجزائر، وشجع كل أشكال الشراكة بدون تخصيص.³

نشير إلى أن قانون النقد والقرض لم يحدد صراحة الامتيازات والحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب، حيث نص على الضمانات المتعلقة بالتحويل، وقد لوحظ بين سنة (1990-1993) انه تم دراسة 303 ملف وتمت الموافقة على 195 منها، حيث تشكل 102 ملف المشاريع الخاصة بالاستثمار الأجنبي والمباشر والباقي موزع بين أصحاب الامتياز والتجار بالجملة.⁴

1 - Talahite Fatiha, Les IDE en Algérie : tendances, contraintes et perspectives, l'HARMATTAN, Paris, 1ere Ed, 1997, P241.

2- انظر المواد: 183، 184، 185، 186 والمادة 02 من النظام رقم (90-30).

3- لعشب محفوظ، سلسلة القانون الاقتصادي، قوانين الإصلاحات الاقتصادية، النظام المصرفي...، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997، ص23.

4- قصاب سعدية، مرجع سابق، ص 104.

2- قانون الاستثمارات لسنة 1993: بمرسوم تشريعي¹ وبعد ثلاث سنوات من صدور قانون النقد والقرض، جاء قانون الاستثمار لسنة 1993 وهو يبين الإرادة الواضحة للدولة من أجل ترقية الاستثمارات، وكذا تحقيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، حيث أحدثت عدة تغييرات، وبذلك فهو يركز على ما يلي:²

- إنهاء التفرقة بين الاستثمار العمومي والخاص من جهة، والمستثمر المقيم وغير المقيم من جهة أخرى، مما يعني المعاملة المماثلة لكل المستثمرين على حد سواء،
- عدم فرض شكليات ثقيلة ومعقدة بهدف تسهيل الاستثمار وإجراءات الموافقة التي كانت من قبل، في الجزائر، حيث يتم الاقتصار على التصريح البسيط بدلا من إجراءات الموافقة التي كانت من قبل،
- تقديم وتسهيل الضمانات المشجعة على الاستثمار على المستوى الجبائي والجمركي حيث تقوم الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار المنشأة وفق هذا المرسوم بمساعدة المستثمرين ومنح المزايا المنصوص عليها في القانون.

ومن ناحية منح المزايا، فقد تم في هذا القانون التفرقة بين النظام العام والخاص والمناطق الحرة، كما أكد هذا القانون من ناحية أخرى على ضمانات التحويل لرأس المال والأرباح، وكذا الضمانات في حالة وجود نزاعات.

ويلاحظ أن هذا القانون فتح المجال لرؤوس الأموال الأجنبية حيث يرخص لها الاستثمار في كل القطاعات لإنتاج السلع والخدمات ما عدا القطاعات الإستراتيجية للدولة كقطاع المحروقات، حيث أنها فتحت مجال المساهمة والشراكة في هذه المشاريع نظرا لحاجة الدولة إلى الاستثمار في هذا القطاع.³

وقد أصبح مجال الاستثمار والامتيازات المرتبطة به أكثر وضوحا بعد صدور المرسوم التشريعي (93-)

(12) فهي تتعلق بما يلي:

1- مرسوم تشريعي رقم (93-12) المؤرخ في 05 أكتوبر سنة 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات.
2- لعشب محفوظ، مرجع سابق، ص 25.

3 -Taiahite Fatiha, Op-cit, P 244.

- الضمانات القانونية تتلخص في:
- ✓ المساواة بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين والأجانب والجزائريين بحيث يتمتعون ببعض الحقوق والالتزامات فيما يتصل بالاستثمار (المادة 38)
- ✓ لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة (المادة 39)
- ✓ يعرض أي نزاع بين المستثمر والأجنبي والدولة الجزائرية على المحاكم المختصة إلا إذا كانت هناك اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية (المادة 41)
- ميدان التطبيق: حيث تستبعد (المادة 1) من المرسوم المجالات المخصصة صراحة أو لفروعها، أو لأي شخص معنوي معين صراحة بموجب نص شرعي.
- أن تكون الاستثمارات موضوع تصريح بالاستثمار لدى وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها (المادة 4).

الامتيازات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات:

تدخل الامتيازات السابقة في إطار تحفيز الاستثمارات خارج قطاع المحروقات، بينما الامتيازات الممنوحة للاستثمار في قطاع المحروقات فحسب المادة 49 من القانون (93-12) فهي تتمثل في تلك التي جاء بها قانون (86-13) المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها المعدل والمتمم: حيث تبقى سارية المفعول على الاستثمارات في قطاع المحروقات فقط وتمثل في:

- الحق في تحويل الأرباح التي لم يجدد استثمارها،
- الإعفاء من دفع حقوق التحويل بالمقابل عن كل المشتريات العقارية الضرورية لعملها،
- الإعفاءات من الضريبة العقارية لمدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ شراء الملك المعني،
- الإعفاءات من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة 3 سنوات الأولى، وتخفيض 50 بالمائة في السنة الرابعة و25 بالمائة في السنة الخامسة،
- تخفيض الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية التي يعاد استثمارها إلى نسبة 20 بالمائة.

ثانيا: قوانين الاستثمار ما بين (2000-2010)

بغية تحقيق نتائج أفضل واستدراك النقائص التي صاحبت عدم تحقيق نتائج كبيرة من قانون الاستثمار السابق، أقدمت الجزائر على إضفاء عدة تغييرات على قانون الاستثمار محدثة بذلك ما يسمى بالجلس الوطني للاستثمار إضافة إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وكل ذلك يهدف إلى محاولة تحسين الإطار القانوني وتكييفه بما يسمح بالرفع من حجم الاستثمار المحلي وكذا استقطاب الاستثمار الأجنبي، وهنا سنشير إلى قانون الاستثمار لسنة 2001 وقانون الاستثمار لسنة 2006.

1- قانون الاستثمارات لسنة 2001:

جاء هذا القانون المتعلق بتطوير الاستثمار¹ من أجل إعطاء دفع جديد لمسيرة الاستثمارات في الجزائر، وذلك بعد النتائج السلبية التي خلفها قانون الاستثمارات لسنة 1993، حيث أن التجربة دلت على بعض النقائص والقصور فيه، طالما أنه لم يحقق ما كان منتظرا منه، رغم الضمانات والحوافز التي قدمت ضمنه. لذلك جاء قانون 2001 في ثوب جديد ليعزز الحوافز ويشجع على المزيد من الاستثمارات حيث اتسع مفهوم الاستثمار على ما كان عليه في السابق، إضافة إلى أنه اقتناء أصول في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات إنتاجية أو إعادة تأهيل وهيكله مؤسسة عامة فقد توسع ليشمل الاستثمارات ذات:²

- المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية،
 - استعادة نشاطات في إطار خصخصة جزئية أو كلية،
- وتضمنت بنود هذا القانون الكثير من الحوافز الإضافية، كما تميزت بتأكيد ما كان يمنحه القانون السابق وتوضيح بنوده بشكل قاطع، وارتكز القانون أيضا على مبادئ أساسية أهمها:³
- إقرار مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار وإلغاء أي نوع من التصريح المسبق، إذ يكفي أن يقوم المستثمر بالإعلام عن رغبته وتوجهاته، وذلك بتصريح عادي (المادة 4)،

1- الأمر رقم (03-01) المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.
2- المادة 2 من الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.
3- بغدادلي عبد المجيد، حوار مع الاقتصاد والأعمال في الاقتصاد والأعمال، لبنان، الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام، لبنان، عدد خاص، ديسمبر 2003، ص68.

- المساواة بين جميع المستثمرين في الحقوق والواجبات،
- تسهيل انطلاق العملية الاستثمارية من خلال إيجاد إطار يتولى التعاطي مع المستثمرين، وهو يتمثل حاليا بالشباك اللامركزي الوحيد،*
- تسهيل جميع الإجراءات المتعلقة بتقدم مراحل المشروع الاستثماري وصولا إلى مرحلة التشغيل والإنتاج.

وقد تم وفقا لهذا القانون إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) خلفا لوكالة دعم وترقية الاستثمارات ومتابعاتها (APSI) ، حيث تقوم بتقديم كل الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار للمهتمين، وتبلغهم بقرار قبول أو رفض منح المزايا و الحوافز المطلوبة في مدة أقصاها 30 يوما اعتبارا من تاريخ إيداع الطلب، إضافة إلى تطوير الاستثمارات و متابعتها عن طريق التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون.

وفي ما يخص الضمانات و الحوافز، فإن هذا القانون تضمن مجموعة من الحوافز الإضافية، زيادة على تلك الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام وأهمها:¹

- خفض الرسوم الجمركية على التجهيزات المستوردة للمشروع الاستثماري و الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للسلع و الخدمات الداخلة في الاستثمار.
- منح امتيازات خاصة بالنسبة للاستثمارات المنجزة في المناطق الأكثر حاجة للتنمية.
- وجوب التعويض العادل لأي مصادرة إدارية و الإقرار بمبدأ التحكيم لفض النزاعات.
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف المتعلقة بالإشغال المرتبطة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز المشروع بناء على تقييم من وكالة الاستثمار لقيمة هذه المنشآت.

إضافة إلى الإعفاء لمدة 10 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات و الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة و الرسم على النشاط المهني و الدفع الجزافي.**

** في السابق كان هناك شبك مركزي واستبدل لاحقا بالشباك اللامركزي الذي يتواجد في 6 ولايات من الوطن.

** راجع المواد: 8، 10، 11 و 18 من الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 2001/8/20 المتعلق بتطوير الاستثمار.

4- قانون الاستثمارات لسنة 2006:

بعد خمس سنوات من تطبيق قانون الاستثمار لسنة 2001 والذي كان تكييفاً لقانون الاستثمار الأول الصادر في سنة 1993، تبين للدولة ضرورة إدخال تغييرات على هذا القانون بما يتماشى وتحقيق هدف الرفع من حجم الاستثمار سواء المحلي منه أو الأجنبي، هذه التغييرات تهدف في الواقع وبصفة أساسية إلى محاولة إعطاء فرص أكبر للمستثمر عن طريق التفاوض أو عقد الاتفاقيات المباشرة بينه وبين الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بصفتها طرفاً ممثلاً للدولة، وذلك بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار.*

وقد جاء هذا القانون لمنح المزيد من المزايا للاستثمارات علاوة على المزايا التي حملها القانون السابق، حيث تطبق هذه المزايا على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز و/أو الرخصة باستثناء الاستثمارات التي يمكن للمجلس الوطني للاستثمار أن يستثنيها من الاستفادة من الامتيازات.

وتختلف هذه الامتيازات التي جاء بها هذا القانون الجديد حسب مرحلة الاستثمار في ما إذا كانت بعنوان الانجاز أو بعنوان الاستغلال حيث اشتملت على ما يلي:¹

1- مرحلة الانجاز: تستفيد الاستثمارات المشار إليها مما يلي:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار،
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة محلياً والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار،
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقننات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.
- الإعفاء من حقوق التسجيل والإعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.

*- يكلف المجلس الوطني للاستثمار برئاسة رئيس الحكومة، بالمسائل المتصلة باستراتيجية الاستثمارات، وسياسة دعم الاستثمارات كما يكلف بالموافقة على الاتفاقيات التي تنشأ بين المستثمر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، انظر المادة 12 من الأمر رقم 08-06 المؤرخ في 2006/7/15 المتعلق بتطوير الاستثمار.

1- انظر المواد من 07 إلى 11 من الأمر رقم 08-06 المؤرخ في 2006/7/15 المتعلق بتطوير الاستثمار.

2- مرحلة الاستغلال: تستفيد الاستثمارات ولمدة ثلاث سنوات وإلى غاية عشر سنوات حسب نظام الاستثمار بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر من:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات،
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

الشيء الآخر الذي يشير إليه قانون تطوير الاستثمار لسنة 2006، هو أن الاستثمارات تنجز في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة حيث تستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها كما تستفيد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني من مزايا تعد عن طريق التفاوض بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة، وهذا يعني إمكانية حصول المستثمر على المزيد من المزايا المتعلقة بالاستثمار حسب التشريع المعمول به وذلك بالتقدم لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من أجل عقد اتفاقية بينهما تحدد مسار وحجم هذه الامتيازات.

المطلب الثاني: الضمانات الممنوحة للمستثمرين

قامت الجزائر بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات مع عديد الدول من أجل ضمان وتأمين المستثمرين الأجانب ضد المخاطر المتوقعة التي قد تعترض طريقهم للقيام بالاستثمار، وذلك علاوة على كل الحوافز والامتيازات التي وضعتها من أجل توفير مناخ ملائم للاستثمار، سعيًا منها لاستقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر،

هذه الاتفاقيات التي وقعتها الجزائر يمكن تصنيفها إلى ثلاث أنواع و ذلك حسب طبيعة الطرف المتعاقد معه حيث أبرمت اتفاقيات أو معاهدات متعددة الأطراف، اتفاقيات ثنائية أو اتفاقيات جهوية، حيث أنها تتعلق في مجملها بحماية و تشجيع الاستثمارات وترقيتها.¹

1- عليوش قريوع كمال، مرجع سابق، ص 73.

أولاً: الاتفاقيات الثنائية

أبرمت الجزائر العديد من الاتفاقيات الثنائية، بعدما كانت ترفض ذلك لمدة طويلة خوفاً من تقييد سيادتها والمساس بمصالحها، حيث أن معظمها عقد بعد سنة 1990، أين قامت الجزائر بتوفير الجو الملائم للانفتاح على الاقتصاد العالمي،

ولغرض تشجيع و حماية الاستثمار الأجنبي المباشر، أبرمت الجزائر اتفاقيات ثنائية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1990، الاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللكسمبورغي في 1991،¹ وإيطاليا في 1991،² مع فرنسا في 1993،³ مع رومانيا⁴ والمملكة الأسبانية في 1994،⁵ وقد عقدت العديد منها في السنوات الأخيرة كالاتفاقيات الثنائية التي عقدت في سنة 2001 مع الجمهورية اليمنية⁶ وحكومة ماليزيا⁷، وفي سنة 2003 مع كل من حكومة نيجيريا⁸ وسلطنة عمان⁹ ودولة البحرين.

وبخصوص الضمانات التي تمنحها هته الاتفاقيات للمستثمرين، فهي تشمل في مجملها على:

1- الضمانات المالية:

وهي تتمثل في ضمان التحويل وحرية التحويل لكل الفوائد والأرباح غير الموزعة والصافية والعوائد الناجمة عن الحقوق المعنوية وكذا التعويضات المترتبة عن نزع الملكية في آجال تتحدد حسب كل اتفاقية ثنائية بين الجزائر والبلد المتعاقد، كما تمنح الضمانات المالية حق التعويض عن الحوادث التي يتعرض لها المستثمر على احد أقاليم إحدى الدول المتعاقدة وحق التعويض عن التأميم ونزع الملكية وما شابه ذلك، كما يدخل ضمن

- 1- مرسوم رئاسي رقم 91-345 المؤرخ في 1990/10/5 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر والاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللكسمبورغي المتعلق بتشجيع وحماية متبادلة للاستثمارات الموقع عليها بالجزائر يوم 24 أبريل 1991.
- 2- مرسوم رئاسي رقم 91-346 المؤرخ في 1991/1/2 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر وفرنسا المتعلق بالحماية المتبادلة للاستثمارات الموقع عليها بالجزائر يوم 18/5/1991.
- 3- مرسوم رئاسي رقم 94-01 المؤرخ في 1994/1/2 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر وفرنسا المتعلق بتشجيع وحماية متبادلة على الاستثمارات وتبادل الرسائل المتعلقة بها، الموقع عليها بالجزائر يوم 13/02/1993.
- 4- مرسوم رئاسي رقم 94-328 المؤرخ في 1994/10/22 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر وفرنسا المتعلق بتشجيع وحماية متبادلة على الاستثمارات الموقع عليها بالجزائر يوم 28/12/1994.
- 5- مرسوم رئاسي رقم 95-88 المؤرخ في 1995/03/25 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر ورومانيا المتعلق بتشجيع وحماية متبادلة للاستثمارات الموقع عليها بمدريد يوم 23/12/1994.
- 6- مرسوم رئاسي رقم 01-211 مؤرخ في 23 يوليو 2001 يتضمن التصديق على الاتفاق بين الجزائر واليمن حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات
- 7- مرسوم رئاسي رقم 01-212 مؤرخ في 23 يوليو 2001 يتضمن التصديق على الاتفاق بين الجزائر وحكومة ماليزيا حول ترقية وحماية الاستثمارات الموقع بالجزائر 27/01/2000
- 8- مرسوم رئاسي رقم 03-94 مؤرخ في 2003/3/3 يتضمن التصديق على الاتفاق بين الجزائر ونيجيريا الاتحادية حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات.
- 9- مرسوم رئاسي رقم 03-64 المؤرخ في 2003/2/8 يتضمن التصديق على الاتفاق بين الجزائر وسلطنة عمان لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب بالنسبة للضرائب على الدخل، الموقعة بالجزائر في أبريل 2000.

الضمانات المالية أن التعويض يجب أن يتم بصورة سريعة ومناسبة وفعلية ولا يجب أن يقل امتيازاً عن ما يستفيد به مستثمري الدولة المستضيفة.

2- الضمانات القانونية:

حيث تشير الاتفاقيات الثنائية إلى عدم جواز اتخاذ إجراءات غير مبررة أو تمييزية يمكن أن تعرقل قانونياً أو فعلياً، صيانة الاستثمارات والانتفاع بها أو تصفيتها، كما أن الدولة المتعاقدة لا تلجأ إلى التأميم أو نزع الملكية أو الحجز أو التدابير المماثلة لها إلا بشروط معينة تتمثل في ضرورة المنفعة العامة، عدم التمييز بين المستثمرين، وضرورة التعويض.

3- الضمانات القضائية:

نصت جميع الاتفاقيات الثنائية على إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي كضمان للمستثمر الأجنبي في حالة نشوب نزاع يتعلق بالاستثمار بين الدولة المضيفة والمستثمر، كما نصت الاتفاقيات على إمكانية الرجوع إلى المحاكم الوطنية التابعة للدولة المضيفة.

ثانياً: الاتفاقيات الإقليمية

أبرمت الجزائر في هذا الصدد اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي في 23 جويلية 1990،¹ وذلك بعد سنة ونصف من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

وبخصوص الضمانات في إطار هذه الاتفاقية، فهي تشمل على:

1- الضمانات المالية:

وتتمثل في حرية التحويل بدون آجال لرؤوس الأموال وعوائدها وأي مداخيل أخرى تتعلق بالاستثمار، كما توفر الضمانات المالية حق التعويض عن الأضرار التي قد تصيب الاستثمار حيث أن التعويض قد يكون نقدي أو عيني حسب الحالة.

1- مرسوم رئاسي رقم 90-420 المؤرخ في 22 ديسمبر 1990 المتضمن المصادقة على اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمارات بين دول المغرب العربي.

2- الضمانات القانونية:

وتتمثل في التعويض عن التأميم وضمانات الاستثمار، ولا يمكن تأميم أو انتزاع (استثمارات رعايا أي أحد من الأطراف إلا شروط معينة تتعلق بالمصلحة العامة للبلاد المضيضة أو أن تمس المستثمرين المحليين والمقاربة دون تمييز، كما يمكن ضمان تعويض (في حالة حدوث أضرار) من طرف هيئات دولية تجارية كما تنص عليه الاتفاقية.

3- الضمانات القضائية:

نصت الاتفاقية على حل النزاعات التي قد تنشأ بين الدولة المضيفة والمستثمر وذلك بعرضها على الهيئة القضائية لدول اتحاد المغرب العربي، أو محكمة الاستثمار العربية طبقاً للاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس أموال العرب في الدول العربية أو هيئات التوفيق والتحكيم الدولية المتخصصة بتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار التي تتمثل في المركز الدولي للفصل في المنازعات الخاصة بالاستثمارات.

كما تبنت الجزائر الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في المؤتمر 10 للقمّة العربية سنة 1980 بالأردن وذلك بهدف حماية المستثمر العربي والتنقل الحر لرؤوس الأموال العربية داخل الدول العربية كما تهدف إلى حل النزاعات بين الأطراف المتعاقدة بالطرق الودية أو عن طريق اللجوء إلى التحكيم الدولي أو إلى محكمة الاستثمار العربية إطار هذه الاتفاقية.

ثالثاً : الاتفاقيات متعددة الأطراف

انضمت الجزائر بالإضافة إلى الاتفاقيات الثنائية والإقليمية، إلى ميدان الاتفاقيات متعددة الأطراف، حيث صادقت على اتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار،¹ ودخلت في الاتفاقية الخاصة بتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى.²

فبالنسبة للاتفاقية الأخيرة ، فإن المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات أنشئ بغرض توفير وسائل الصلح والتحكيم للفصل في الخلافات المتعلقة بالاستثمارات التي قد تنشأ بين الدول المتعاقدة حيث ينص في قانونه على أن النزاع يفصل فيه حسب القواعد القانونية التي اختارها الأطراف، وعند عدم

1- أمر رقم 95-05 المؤرخ في 21 جانفي 1995 الذي يتضمن الموافقة على الاتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.
2- أمر رقم 95-04 المؤرخ في 21 جانفي 1995 الذي يتضمن الموافقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى.

الاتفاق بين الأطراف يطبق قانون الدولة المضيفة الطرف في الخلاف بما في ذلك القواعد المتعلقة بتنازع القوانين وكذلك مبادئ القانون الدولي.

أما بالنسبة للاتفاقية الدولية لإنشاء الوكالة لضمان الاستثمار فقد صادقت عليها الجزائر سنة 1995، وقد أنشئت هذه الوكالة تحت رعاية البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهي تهدف إلى تشجيع تدفق الاستثمار للأغراض الإنتاجية فيما بين الدول الأعضاء، وعلى وجه الخصوص إلى الدول النامية الأعضاء، حيث تقوم الوكالة بـ:

- إصدار ضمانات بما في ذلك التأمين وإعادة التأمين ضد المخاطر غير التجارية لصالح الاستثمارات في دولة العضو،

- القيام بأوجه النشاط المكتملة المناسبة التي تستهدف تشجيع تدفق الاستثمارات إلى الدول النامية الأعضاء،

- ممارسة أية صلاحيات ثانوية أخرى كلما كان ذلك ضروريا أو مرغوبا فيه لخدمة الهدف منها. كما تقوم الوكالة بتغطية مجموعة من المخاطر تتمثل أساسا في تحويل العملة، التأمين والإجراءات المماثلة، الإخلال بالعقد، الحروب والاضطرابات المدنية.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن الجزائر هي عضو في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التي تعتبر مؤسسة إقليمية عربية تهدف إلى توفير الضمان للاستثمارات والائتمان على الصادرات فيما بين الأقطار العربية وذلك ضد المخاطر غير التجارية التي تشمل التأمين والمصادرة ونزع الملكية، عدم القدرة على تحويل حقوق المستثمر أو المصدر، الحروب والفتن الأهلية...

كما تعمل المؤسسة على تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية عبر الدول العربية، وذلك بممارسة أوجه النشاط المكتملة لتوفير الضمان، وخاصة تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعه في الدول العربية.

وفي ظل كل هذه الاتفاقيات التي انضمت إليها الجزائر على المستوى الدولي، فهي بذلك تريد توفير الضمانات للمستثمرين الأجانب مما يعني السعي إلى توفير مناخ ملائم للاستثمار مما يعكس من جهة أخرى

تطورات قوانين الاستثمار لنفس الغرض، غير أن المتطلع إلى البيئة الاستثمارية في الجزائر يلاحظ أن هناك الكثير من العراقيل تواجه المستثمرين الأجانب لا زالت تحتاج إلى مراجعات واستدراكات وحلول.

المطلب الثالث: معوقات جذب الاستثمارات الأجنبية للجزائر

خطت الجزائر خطوات واسعة باتجاه رفع الأداء الاقتصادي اعتمادا على الاستثمارات المحلية والأجنبية أين تبنت سياسة الانفتاح والإصلاح الاقتصادي حيث شهد حجم الاستثمار عدة تطورات، ويعتبر توجهه الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق أمرا غير هين، حيث لازالت هناك العديد من العراقيل والمشكلات التي تقف في وجه نجاح بعض الاستثمارات والتي تؤثر بشكل أو بآخر على عمليات التنمية،

ومن خلال تقييم البنك الدولي لبيئة الاستثمار تم استنتاج عائقين أساسيين يميزان مناخ الأعمال من وجهة نظر المستثمرين وهما:¹

- صعوبة الدخول إلى أسواق العوامل خاصة ما تعلق منها بالعقار الصناعي والقروض،
 - مشكلة الحوكمة، وما يتعلق بقصور السياسة الاقتصادية انطلاقا من تفشي القطاع غير الرسمي، وانتشار ظاهرتي الفساد والمنافسة غير المشروعة، وصولا إلى ارتفاع معدلات الضرائب.
- وبناء على التقارير والمعطيات المتوفرة حول أهم المعوقات التي تقف حائلا أمام استقطاب الاستثمار الأجنبي للجزائر، يمكن تقسيمها أو تصنيفها إلى سياسية قانونية، اقتصادية وغيرها.

أولا: المعوقات السياسية والقانونية

إن للاستقرار السياسي والأمني دور بالغ الأهمية في تحسين مناخ الاستثمار، ويعتبر انعدامه من أكبر العراقيل التي تواجه المستثمرين، حيث يشكل في حد ذاته سببا أساسيا من أسباب ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر، فمرور الجزائر خلال العشرية الأخيرة بمرحلة عدم الاستقرار السياسي،* إضافة إلى سوء الوضع الأمني شكلا عاملين من عوامل طرد رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية باعتبارهما يؤثران على قرار الاستثمار.

1 - Banque Mondiale, Evaluation du climat d'investissement en Algérie, Région Moyen-Orient et Afrique du nord, septembre 2003, p 10

*- نجد في الفترة 90-2010 حوالي اثنا عشر حكومة

من ناحية أخرى، فإن الجزائر وعلى غرار غيرها من البلدان النامية، لازالت القرارات الاقتصادية فيها تتأثر متأثراً مباشراً بالمواقف السياسية، إضافة إلى التقلبات التي تطرأ على المستوى الاقتصادي.¹

وبالنظر إلى القوانين والتشريعات، نجد أنها هي الأخرى تتميز بعدم الاستقرار وذلك نظراً للتغييرات المستمرة التي تطرأ عليها² نتيجة عدم وضوح الأهداف والسياسات الاقتصادية الإستراتيجية للدولة، وكذا نقص التنسيق بين التنظيمات والتشريعات التي تحكم العمليات والنشاطات الاستثمارية، الأمر الذي يؤدي إلى تخوف المستثمرين، مما يجعله عائقاً من المعوقات التي تحول دون إقبال المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، على الاستثمار.

ثانياً: المعوقات الإدارية

تشكل العوائق الإدارية هي الأخرى مانعاً قوياً في وجه عمليات الاستثمار وتطويره، حيث أن الجزائر ورغم نوايا الإصلاح الاقتصادي والجهود المبذولة من أجل تبسيط الإجراءات الإدارية من خلال التعاون مع الهيئات الدولية وذلك بإعادة هيكلة اقتصادها وفتح باب الخصخصة للانطلاق نحو اقتصاد السوق، وكذا محاولة التحسين من قوانين الاستثمار ومناخه، إلا أن ذلك لم يشجع المستثمرين كثيراً على الاستثمار طالما أنهم يواجهون العراقيل الإدارية والتنظيمية نتيجة تعقيد الإجراءات.³

ويمكن ذكر أهم العراقيل الإدارية فيما يلي:

- تعقد وطول الإجراءات والوثائق المطلوبة لإنشاء مشروع حيث أن عملية تأسيس مؤسسة تتطلب المرور بـ 14 إجراء، يستغرق 24 يوماً وقد يكلف 21.5% من دخل الفرد مقارنة بتونس والتي لا تتعدى 10 إجراءات تستغرق 11 يوماً ولا تكلف سوى 9.3% من دخل الفرد،⁴
- كذلك فإن المدة الزمنية الطويلة التي يتطلبها ترقيم المؤسسات الجديدة في السجل التجاري نظراً لما تتطلبه العملية من وثائق عديدة تبتغى وقتاً طويلاً للحصول عليها،
- سوء التسيير الإداري الناجم عن عدم كفاءة اليد العاملة الإدارية التي تعتبر في كثير من الأحيان غير مؤهلة، وحتى ولو كانت كذلك فإنها من ناحية أخرى يتخلل التعامل معها بعض المضامين كالرشوة

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، الكويت، 1997، ص189.
2- قانون المالية لسنة 1993 تضمن 45 إجراء ضريبياً ما بين تعديل، إلغاء تمام، وتضمن قانون المالية لسنة 1995 أيضاً 49 إجراء ضريبياً. أنظر: قدي عبد المجيد، الاقتصاد الجزائري والشراكة الأجنبية خارج قطاع المحروقات، مرجع سابق، ص:24.
3- أبو زكي رؤوف، الجزائر: الفرص وحالة الانتظار، لبنان، الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام، عدد خاص، ديسمبر 2003، ص:11.
4- مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، مرجع سابق ص: 146

- والمحسوبة... التي تعتبر هاجسا يصعب عمليات التعامل مع الموظفين الإداريين ويضاف إلى ذلك انعدام التنسيق بين المصالح والإدارات فيما بينها،
- تعقد وطول الإجراءات الجمركية، على اعتبار أن عملية جمركة آلات ومعدات مستوردة تتطلب في المتوسط 12 يوما، إضافة إلى ضعف التنسيق بين الإدارات المعنية (إدارة الجمارك، إدارة الميناء، المكاتب الخاصة المكلفة بتسوية إجراءات العبور... الخ)¹
 - الافتقار إلى نظام معلوماتي وإلى قاعدة بيانات في مختلف المصالح في الإدارة الجزائرية، وتميز المعلومات المتاحة ببعدها عن المصدقية والواقعية نظرا لتغيرها وتبدلها، مما يشير إلى نقصان عام مهم يعتمد عليه المستثمر في بناء قراره الاستثماري.

ونظرا لتعدد هذه المعوقات، يبقى الأمر مرهونا وموقوفا على مدى قدرة الدولة على القيام بإصلاحات إدارية، حيث أن التجارب الاستثمارية سواء ما نجح منها أم ما تعثر أو ما لم ينجز أصلا من جميعها يواجه بعراقيل بيروقراطية يجب العمل على إزالتها كمدخل أساسي للنجاح.

ثالثا: المعوقات المالية

لا يزال النظام المصرفي الجزائري دون المستوى المطلوب، حيث يرى الخبير الدولي مالك ساري أن النظام البنكي الجزائري ما زال ضعيفا بالنظر إلى حجم الاقتصاد الذي تطمح إليه البلاد، حيث أن البيروقراطية لها حظ وافر في البنوك الجزائرية، والتي يسببها تحيز المتعاملين الاقتصاديين على الانسحاب من مشاريعهم الاستثمارية.²

ويعزى هذا الضعف إلى مجموعة من الأسباب كنقص الخبرة المهنية لدى المشرفين على البنوك الجزائرية، وكذا الاعتماد على الطرق التقليدية ورداءة الخدمات البنكية المقدمة وكذا البيروقراطية...

وفي تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وجد أن:³

- نقل صك بنكي من بنك لآخر في نفس المرتبة، عملية قد تأخذ على الأقل شهرا،
- وجود أخطاء في الحسابات،

1- وصاف سعدي، قويدري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 08، 2008، ص: 47

2- ساري مالك، الكادحون ورياح الإصلاحات، في جريدة السفير الأسبوعي، الجزائر، العدد 49، 2001/05/05، ص: 08.

3- انظر: دحماني سامية، مرجع سابق، ص 209.

- يستغرق الحصول على إجابة لبنك معين من مجلس النقد والقرض وقتا طويلا قد يصل إلى 12 شهرا. ويشير التقرير إلى أن أسباب ذلك ترجع إلى طبيعة البنوك الجزائرية المنتمية للقطاع العام وكذا محدودية مستوياتها المصرفية، وذلك رغم وجود عدد قليل من البنوك الأجنبية وكذا بعض البنوك الخاصة، وعموما، فإن العراقيل التي يتميز بها النظام المصرفي تتمثل في:¹
- ارتفاع نسبة المخاطرة لدى البنوك، لذلك فهي تضع شروطا متعددة تعيق المستثمرين كالضمانات الكبيرة التي تضعها لمواجهة المخاطر المحتملة (ضمانات قد تعادل مرتين قيمة المشروع)،
- نقص الضمانات من طرف البنك المركزي مجال تحويل الأرباح للخارج وكذا عدم قدرة البنوك على تمويل المشاريع بالعملة، وذلك نظرا لندرتها،
- يستغرق البنك وقتا طويلا (يقارب السنة) قبل منح القرض، في حين يتراوح هذا الأجل من 3 أو 4 أشهر في كل من تونس والمغرب،
- تعتبر عملية التوطين البنكي معقدة، فالجمارك لا تقوم بإرسال الوثائق مباشرة إلى بنك التوطين، فالمستورد هو الذي يقوم بذلك، وليس هناك إمكانية للقيام بعملية التوطين الالكترونية لعدم توفر البنوك على خطوط مهيأة لذلك،
- ضعف الهياكل القاعدية ورداءة نظام المعلومات البنكية، مع بطء أنظمة المدفوعات، وعدم فعالية ما هو متاح من صيغ تمويلية بديلة عن القروض البنكية،
- رداءة السوق المالي بسبب ضعف أداء بورصة الجزائر.

رابعاً: معوقات أخرى

- عدم توفر هيئات ومراكز للإعلام التجاري والاقتصادي وضعف كفاءة خدمات شبكات الاتصال،
- ضعف تسويق الفرص المتاحة للاستثمار في الجزائر ونقص كفاءة الترويج لها من طرف الهيئات المختصة لذلك كالغرف التجارية،

1- راجع:

- وصاف سعدي، قويدري محمد، مرجع سابق، ص: 46
- بوزيدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص: 119.
- قدي عبد المجيد، الاقتصاد الجزائري والشراكة...، مرجع سابق ص 24.

- عدم الاهتمام بالبنية الأساسية والخدمات والمرافق التي تسهل للمستثمرين إقامتهم إلى جانب استثماراتهم،
- مشكلة العقار: بقي ميدان العقار معقدا نظرا لوجود عدة مشاكل تتعلق به قد تؤدي بدورها إلى عدم استقرار المستثمرين الأجانب مما يعرقل نشاطهم، ويرتبط بالعقار الصناعي المعوقات التالية:¹
 - ✓ صعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة نشاط استثماري،
 - ✓ تعدد وتعقد الإجراءات الإدارية والقضائية،
 - ✓ جمود سوق العقار،
 - ✓ الارتفاع الفاحش في أسعار الأراضي بسبب جشع الوسطاء والمضاربين،
 - ✓ عدم مواثمة بعض المناطق الصناعية ومناطق النشاط للمعايير السياسية، نظرا لكونها أقيمت لأهداف سياسة واجتماعية وليست اقتصادية.
- وحسب وكالة ترقية ودعم الاستثمارات، يعتبر الحصول على قطعة أرض لإنجاز استثمار أهم قيد بالنسبة للمستثمرين، فهو يدوم على الأقل سنتين حسب بعض المستثمرين، وهذا بسبب تدخل عدة هيئات للموافقة على طلب الحيازة على العقار، وتمثل هذه الهيئات في:²
 - الأقسام الخاصة بالشبكات الوحيد لو وكالة (APSI)،
 - وكالة تطوير السكن الخاصة بترقية العقار،
 - الوكالة العقارية المحلية المسيرة لقوائم أراضي البلدية،
 - وكالة CALPI التي تتولى الرد على طلبات المستثمرين على المستوى الولائي.
- هذا التعدد في الهيئات المانحة للأراضي والعقار أدى إلى ضعف توفر عرض العقار وغياب المنافسة في السوق، وكذلك غياب مركز لاتخاذ القرارات،
- بالإضافة إلى صعوبات أخرى تتمثل في تأخر أو طول مدة دراسة ملف طلب قطعة الأرض عدم ضمان العدالة وتسوية الإجراءات وعدم وضوح التشريع الخاص بالعقار،

1- وصاف سعدي، قويدري محمد، مرجع سابق، ص:46

2 - Ministère de la participation et coordination des reformes, **rapport : note relative au processus de l'investissement**, 2001, p17.

ولهذا فإن الأزمة لا تمكن في نقص العقار بقدر ما تعتبر مشكلة فساد وضعف في التسيير والتنظيم وغياب الشفافية في توزيع الأراضي، حيث أظهرت التحقيقات المنجزة حول مسألة العقار في الجزائر إلى وجود عدد كبير من الأراضي غير المستغلة قدرت بما نسبته 30% من المساحة الكلية غير المتوفرة، كما بينت تقديرات وزارة الصناعة أن حجم العقار الصناعي المتاح يقدر بـ 180 مليون م² بينما بلغ حجم الطلبات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 80 مليون م²،¹

- السيطرة الواسعة للقطاع العام على النشاط الاقتصادي، بسبب تعثر إجراءات الخصخصة رغم القوانين التشريعية الصادرة بخصوص ذلك،
- محدودية المعلومات المتوفرة وصعوبة الحصول عليها، وعدم فعالية السلطة القضائية وبشكل خاص المحاكم المتخصصة في المسائل التجارية والاقتصادية.

1- مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، مرجع سابق ص: 146

المبحث الثالث: الأوضاع الحالية لمناخ الاستثمار بالجزائر ومدى جاذبيته

سعت الجزائر إلى الخروج من دائرة الدول التي تعاني الاختلالات في نظامها الاقتصادي، بناء على الإصلاحات والتدابير التي اتخذتها، وقد رأينا كيف تطورت الأرضية التشريعية للاستثمار بغية تحسين مناخ الاستثمار وتغطية جوانب القصور في الضمانات الممنوحة و المزايا المتعددة، سوف نحاول في هذا المبحث أن نقدم وصفا لبيئة الاستثمار في الجزائر ثم بعدها نقيم مدى جاذبية مناخ الاستثمار معتمدين في ذلك على بعض المؤشرات العالمية.

المطلب الأول: الوضع الحالي للمتغيرات المشكلة لمناخ الاستثمار

يرى البعض أن مناخ الاستثمار ينصرف إلى مجموعة سياسات الاستثمار، فهو الذي يعكس سياسات الاستثمار بالمعنى الواسع حيث يتضمن مناخ الاستثمار كل السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر على القرارات الاستثمارية. بما في ذلك السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى وهي السياسات المالية والنقدية والتجارية، بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية والبيئية والقانونية التي تؤثر على توجهات القرارات الاستثمارية في أي اقتصاد قومي.¹

وإذا ما أردنا أن نضع تقييما لمناخ الاستثمار في أي مكان معين لمعرفة مدى جاذبيته ومدى ملائمته للمستثمرين، ومن أجل أن يكون التقييم قريب من الواقعية لا بد من معرفة هذه السياسات والمكونات الأساسية لهذا المناخ إضافة إلى مسار هذه المكونات ودرجة التفاعل فيما بينها،

وبالنظر إلى التغيرات التي شهدتها ويشهدها الاقتصاد الجزائري، فإن الجزائر كانت تحاول مرارا التحسين من ظروف مناخ الاستثمار، طالما أنها أظهرت الإرادة الواضحة لذلك، من خلال تكريس حرية الاستثمار والسعي نحو الانفتاح على الاقتصاد العالمي.

وقد شهد الاقتصاد الجزائري بعض التحسن على المستوى الكلي منذ بداية التسعينات، وبعد دخول الجزائر سنة 1994 في مرحلة تطبيق برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي بدعم من صندوق النقد الدولي

1- عبد الحميد عبد المطلب، مبادئ وسياسات الاستثمار، مرجع سابق، ص: 197

والبنك الدولي، إلا أن ذلك لم يكن كافيا لإعطاء صورة واضحة عن البيئة الاستثمارية في الجزائر، نظرا للظروف التي كانت تعيشها الجزائر، خاصة من الناحيتين الأمنية والسياسية.

غير أنه في العشر سنوات الأخيرة، يتبين أن الجزائر شهدت تقدما ملحوظا في مجال التنمية، الأمر الذي يشير إلى تحقيق بعض التحسن في مناخ الاستثمار الجزائري، وباعتبار أن البيئة الاقتصادية الملائمة والجاذبة للاستثمار هي التي تتميز بتحقيق التوازن الداخلي (انخفاض العجز في ميزانية الدولة) وتحقيق التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات) وكذا انخفاض معدل التضخم وارتفاع معدل النمو الداخلي، يمكننا أن نستقرئ المتغيرات الاقتصادية الكلية التالية من أجل معرفة مدى التحسن في البيئة الاقتصادية الجزائرية:

أولا: الناتج المحلي الإجمالي

شهد معدل النمو الاقتصادي تطورا بعد ما قامت الجزائر بالإصلاحات الاقتصادية صدر التسعينات وبدا هذا النمو في الانتعاش، خاصة في بداية العقد الأول من الألفية الثالثة، أين شهد الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الجزائري تطورا ملحوظا، فبعدها كان هذا النمو لا يتعدى نسبة الواحد في المائة، وصل هذا المعدل إلى مستويات حسنة أين حقق على سبيل المثال في سنة 2003 ما يقارب نسبة 7% حيث حققت خمس قطاعات نموا إيجابيا كان أفضل من نتائج السنوات التي سبقت، إلا أن هذا النمو تراجع في السنوات الموالية وذلك جراء الانخفاض المسجل في نمو قطاعي المحروقات والفلاحة.

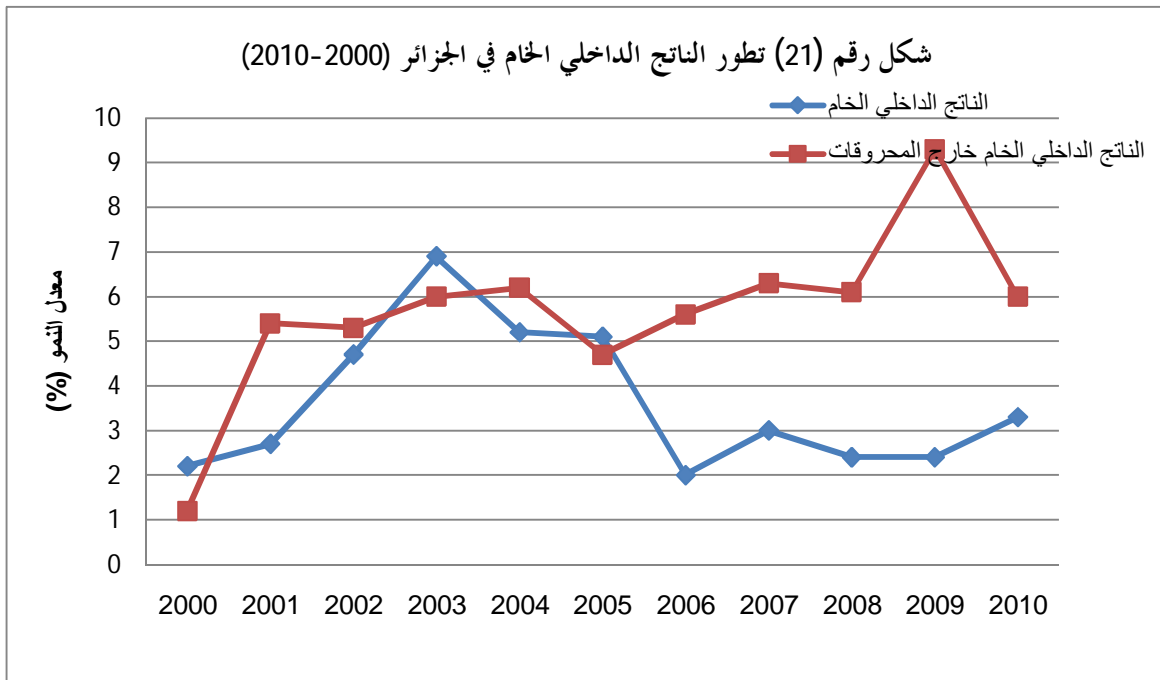
جدول رقم (17) تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر (2000-2010) الوحدة: مليار دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ن د خ	4123.9	4227.1	4521.8	5247.5	6135.9	7544.1	8463.5	9389.6	10993.8	11644.5	12049.5
معدل النمو (%)	2.2	2.7	4.7	6.9	5.2	5.1	2.0	3.0	2.4	2.4	3.3
معدل نمو ن د خ خارج المحروقات	1.2	5.4	5.3	6.0	6.2	4.7	5.6	6.3	6.1	9.3	6.0

Source: Banque d'Algérie, Rapports Evolution Economique et Monétaire en Algérie, 2004, 2007, 2011

يمكننا ملاحظة من خلال الجدول أن معدل النمو شهد ارتفاعا متزايدا بين سنتي 2000 و 2003، ثم بدأ هذا المعدل في التراجع أين وصل إلى 2% سنة 2006، ثم عاود الارتفاع بعدها بشكل متذبذب بين الارتفاع والانخفاض في السنوات الموالية وقد يرجع ذلك إلى التقلبات التي حصلت في بعض القطاعات التي حققت معدلات نمو سالبة على غرار قطاعي الفلاحة والمحروقات.

إضافة إلى ذلك، فإن معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات سجل ارتفاعا حيث وصل إلى ما نسبته 6.2% عام 2004، ثم 6.4% عام 2007، كما سجل معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات وخارج الفلاحة معدلا معتبرا وصل إلى 6.7% عام 2004، مما يشير إلى أن هناك تحسن كبير شهدته القطاعات الأخرى كقطاع الخدمات وقطاع الأشغال العمومية، وقد يكون لبرنامج الإنعاش الاقتصادي انعكاسه الإيجابي عليها.



المصدر: تم إعداد الشكل بناء على معطيات الجدول رقم (17)

ويمكننا القول أيضا أنه على الرغم هذه النتائج الإيجابية، إلا أن النمو الاقتصادي لا يزال هشاً وضعيفاً على اعتبار أنه لم يحقق استقراراً ولم يحافظ على نفس المستوى من النمو بغض النظر عن قيمة الناتج الداخلي الخام التي هي في تطور مستمر (فعلى سبيل المثال بين سنة 2000 وسنة 2006 ارتفع هذا الناتج بمعدل 127.68%) وبذلك فإن الاقتصاد الجزائري لا زال يعتمد على قطاع المحروقات بشكل أساسي

وهو القطاع الذي يتأثر بالعوامل الخارجية، إضافة إلى قطاع الفلاحة ولذلك فإن الجدول التالي يبين لنا أن هناك اختلال هيكلي في النتائج المتعلقة بكل قطاع على حدة، رغم النتائج الكلية الحسنة.

جدول رقم (18): معدلات نمو قطاعات الاقتصاد الوطني (2000-2010) الوحدة: نسبة مئوية

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
0.9	5	4.4	0.8	2.8	2.5	2.6	1.5	2.9	2	1.2	الصناعة خارج المحروقات
2.6-	6.0-	2.3-	0.9-	2.5-	5.8	3.3	8.8	3.7	1.6-	4.9	المحروقات
6.0	20.0	5.3-	5	4.9	1.9	3.1	19.7	1.3-	13.2	5-	الفلاحة
6.6	8.7	9.8	9.8	11.6	7.1	8	5.5	8.2	2.8	5.1	البناء والأشغال العمومية
6.9	8.8	7.8	6.8	6.5	6	7.7	4.2	5.3	3.8	3.1	الخدمات

Source: Banque d'Algérie, Rapports Evolution Economique et Monétaire en Algérie, 2004, 2007, 2011

ويلاحظ من خلال النتائج أن قطاع الصناعة خارج المحروقات حقق معدلات نمو موجبة إلا أنها لم تتعد نسبة 3% عدا سنة 2008 أين حقق القطاع نسبة 4.4%، و يبدو أنه حصل تراجع كبير في بعض فروع القطاع الصناعي،* حيث نجد أنه في سنة 2007 حقق القطاع معدل نمو منخفض بنسبة 0.8%، وبالمقارنة مع ما كان عليه قطاع الصناعة قبل سنة 2000، نجد أن حصته من القيمة المضافة الإجمالية انخفضت لتصل 5.6% سنة 2005 بعدما وصلت إلى 10% سنة 1998، بينما كانت نسبة نمو القطاع الصناعي 5.2% عام 2005 بعدما كانت تعادل نسبة 9.1% سنة 1998،¹ كما تراجع نمو هذا القطاع ليصل إلى 0.9% سنة 2010، حيث أن قطاع الصناعة خارج المحروقات يساهم بأضعف نسبة في حجم الناتج الداخلي الخام مقارنة بالقطاعات الأخرى، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الخلل الكبير الذي يعاني منه هذا القطاع، رغم الأهمية التي أولتها الحكومة له.

*- يلاحظ أن هناك أربعة قطاعات فقط من بين قطاعات النشاط الصناعي الإحدى عشر قد سجلت ارتفاعا في الإنتاج وهي، المناجم والمقالع (15.1%)، الطاقة (3.4%)، الخشب والورق (2.9%) وأخيرا الصناعات المعدنية والحديدية (1.3%)، إلا أنها تبقى معدلات متواضعة ومتباينة ولا تتميز بالاستمرارية. انظر: جاري فاتح، مرجع سابق، ص: 289

1 - Services du délégué a la planification, principaux résultats de l'activité économique et sociale en 2005, Algérie, 2006, p9.

كما يتضح من خلال الجدول أن قطاع الفلاحة هو الآخر شهد معدلات نمو سلبية في السنوات 2000، 2002 و2008، على الرغم من النتائج الجيدة في السنوات الأخرى على غرار تحقيق معدل نمو بنسبة 13.2% في سنة 2001 ومعدل نمو نسبة 19.7% في سنة 2003 وكذا معدل نمو نسبة 20% في سنة 2009، وبقيت حركية هذا القطاع متذبذبة رغم البرامج الفلاحية التي تم إطلاقها خلال هته السنوات.

وقد شهد قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات تحسنا ملحوظا في السنوات الأخيرة حققا على إثره معدلات نمو جيدة كانت متزايدة من سنة إلى أخرى تقريبا، حيث حقق قطاع البناء والأشغال العمومية معدل نمو وصل إلى 11.6% سنة 2006 لينخفض في السنتين الموالتين ليصل إلى 9.8% سنة 2008، ثم واصل تراجع له ليصل 6.6% سنة 2010، بينما حقق قطاع الخدمات أيضا أكبر معدل نمو له بنسبة 8.8% سنة 2009.

ثانيا: التوازن الداخلي:

عرفت الإيرادات العامة والنفقات العامة ارتفاعا ملحوظا خلال فترة الدراسة، فمن جهة حققت الدولة وفرة في الموارد المالية في ظل الارتفاع المتزايد لأسعر النفط في الأسواق الدولية وهذا أثر على الجباية البترولية وعلى غرارها الإيرادات العامة، ومن جهة أخرى انعكس نفس السبب على النفقات العامة، أين قامت الدولة بوضع برامج استثمارية عالية الإنفاق الحكومي من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: دعم تنمية الاقتصاد الوطني، التنمية الصناعية، مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، هذه البرامج تتمثل في:

برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004) بقيمة 6.9 مليار دولار، ثم جاء بعده برنامج دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009) بقيمة 150 مليار دولار، والبرنامج الأخير هو برنامج الاستثمارات العمومية (2004-2010) بقيمة 286 مليار دولار.¹

1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تقارير مناخ الاستثمار في الموقع www.andi.dz

الوحدة مليار دج

جدول رقم (19): فائض أو عجز الميزانية العامة في الجزائر (2000-2010)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإيرادات العامة	1138.9	1400.9	1570.3	1520.5	1599.3	1719.8	1835.5	1951.4	2895.2	3275.4	3032.3
النفقات العامة	1199.8	1471.7	1540.9	1730.9	1859.9	2015.1	2543.4	3194.9	4188.4	4199.7	4916.4
فائض أو عجز الميزانية	-60.9	-70.9	29.4	-210.4	-260.6	-385.3	-707.9	-1243.6	-1293.2	-924.3	-1884.1
ف أو ع كنسبة من ن د خ	9.8	4.05	0.23	8.36	7.11	11.88	12.91	11.80			

Source: Ministère des finances, DGPP, Direction du recueil des informations

نلاحظ من خلال الجدول أن رصيد الميزانية العامة للجزائر يتزايد عجزا من سنة إلى أخرى، مما يعبر عن الاتجاه العام المتزايد لهذا العجز فبعدما كان هذا العجز يشكل 60.9 مليار دينار سنة 2000، ارتفع ليسجل ما قيمته 1884.1 كرصيد سنة 2010، وقد يرجع السبب في ذلك إلى وتيرة التزايد المتسارع للنفقات العامة مقارنة بالتزايد المسجل في الإيرادات العامة، فقد كان معدل نمو النفقات العامة خلال هذه الفترة يعادل 309.76% وهو معدل ذا أهمية من ناحية التزايد مقارنة بمعدل نمو الإيرادات العامة لنفس الفترة الذي يعادل 166.24%.

وبصفة عامة يعزى أحد أسباب التزايد اللافت للنظر للنفقات العامة للدولة إلى البرامج التنموية التي دخلت فيها الجزائر -من أجل تحقيق العديد من الأهداف- على غرار برنامج الإنعاش الاقتصادي (1999-2004) وبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) حيث أدت هذه البرامج إلى الرفع من النفقات العمومية في شقيها سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز.

ثانيا: التضخم

يؤثر التضخم على حركة رؤوس الأموال انطلاقا من تأثيره المباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح، ولذلك فالتضخم يؤدي إلى إضعاف اقتصاد الدولة كما يؤدي إلى التقليل من جاذبية المناخ

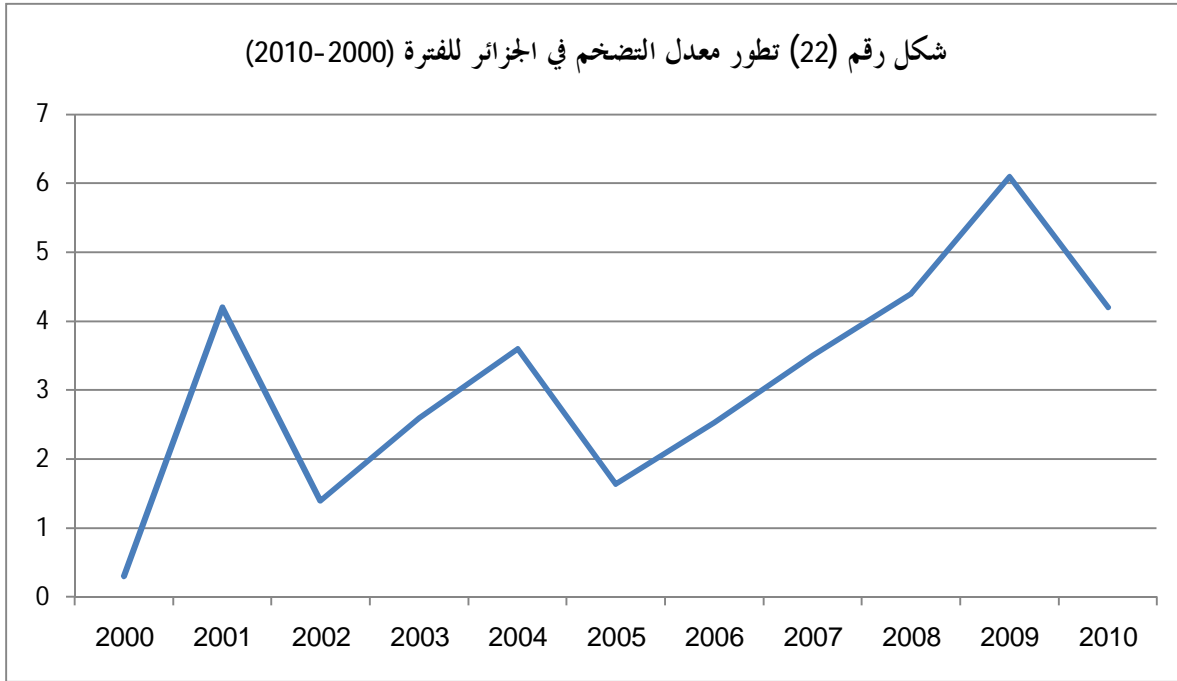
الاستثماري، ومن هذا المنطلق، للتضخم ارتباط سلبى مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث كلما ارتفع التضخم قل الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس بالعكس.

وبالنظر إلى مسيرة معدلات التضخم في الجزائر، نجد أن الارتفاع كان من سماتها في سنوات التسعينات أين وصل على سبيل المثال إلى 18.7% سنة 1996، وقد انخفض هذا المعدل ليحقق بذلك تحسنا كبيرا نتيجة إتباع الجزائر لسياسة مالية تقييدية وسياسة نقدية صارمة في إطار برنامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

جدول رقم (20): تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (2000-2010) الوحدة (%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التضخم	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	1.64	2,53	3.51	4.4	6.1	4.2

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصاء



المصدر: تم إعداد الشكل بناء على الجدول رقم (20)

ويظهر من خلال الشكل أن معدل التضخم وصل إلى أدنى مستوى له سنة 2000 بمعدل 0.3%¹ بعدما كان 2.6% في السنة السابقة، بينما عاود الارتفاع في سنة 2001 ليصل إلى 4.2% حيث يعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار عدة منتجات ومواد على غرار ارتفاع الاستهلاك النهائي للعائلات بمعدل 4.2%².

وحسب تقرير بنك الجزائر فإن هناك مجموعة عوامل هي التي تفسر وتحدد لنا التضخم في الجزائر وتمثل في: ³ زيادة المعروض من النقود، الأسعار الدولية للسلع الزراعية المستوردة (الحبوب والمنتجات الاستوائية) وأسعار الجملة للفواكه والخضروات.

بينما يرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن هناك ثلاث افتراضات قد تكون قد ساهمت في التسبب في التضخم وهي: ارتفاع الأجور، انجاز عمليات الدفع في إطار برنامج دعم الإنعاش وأخيرا عمليات الدفع التي قامت بها الخزينة لفائدة البنوك في إطار تطهيرها المالي وإعادة رسميتها.⁴

وفي رأينا فإن هذا الارتفاع المتنامي في التضخم خاصة في السنوات الأخيرة قد يعزى إلى عدة عوامل أهمها التضخم المستورد والناجم عن الارتفاع الشديد لأسعار بعض السلع على المستوى العالمي، ارتفاع الأجور الذي تم بدأ منح مخصصاته بأثر رجعي، البرامج التنموية التي خصصت لها الجزائر مبالغ ضخمة.

وبذلك فقد استمرت الضغوط التضخمية في عام 2010، ولكن بشكل أقل حدة من ذي قبل، حيث سجل للمرة الأولى منذ خمس سنوات، انخفاض متوسط معدل النمو السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك من 6.1% في عام 2009 إلى 4.1% في عام 2010.

وعموما يمكننا القول أن الانخفاض في معدلات التضخم شيء ايجابي يعكس مدى تحسن الوضع من هذه الناحية، كما يساهم في رفع القدرة الشرائية وكذا الرفع من قيمة عوائد الاستثمار، الشيء الذي قد يلفت انتباه المستثمرين الأجانب ويدفعهم إلى المجيء،

1- صنفت الجزائر سنة 2000 حسب صندوق النقد الدولي من البلدان ذات التضخم المنعدم، انظر: بن سميحة عزيزة، مكاتب السياسة المالية ضمن برامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 17، نوفمبر 2009، ص: 113

2 - Banque d'Algérie, Rapport 2001 Evaluation économique et monétaire en Algérie, Algérie, juillet, 2002, p p 22-23.

3 - Banque d'Algérie, Rapport 2010 Evaluation économique et monétaire en Algérie, Algérie, juillet, 2011, p 26,

4- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة 20، الجزائر، جوان 2002، ص: 6

ثالثا: التجارة الخارجية

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة للتجارة الخارجية، ذلك أنه يبين وضعية التوازن الخارجي من خلال الميزان التجاري انطلاقا من الصادرات ومدى تغطيتها للواردات، وقد وصلت وضعية التجارة الخارجية الجزائرية إلى أوضاع جيدة انطلاقا من النتائج المحققة في الفترة المدروسة، تم من خلالها استعادة سلامة ميزان المدفوعات، وإن كانت الصادرات تبقى رهينة التقلبات الخارجية المتعلقة بأسعار المحروقات.

جدول رقم (21) تطور رصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات في الفترة (2002-2010) الوحدة: مليار دولار

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
57.09	45.18	78.59	60.59	54.74	46.33	32.22	24.46	18.71	الصادرات
38.89	37.40	38.07	26.35	20.68	19.86	17.95	13.32	12.01	الواردات
18.20	7.78	40.52	34.24	34.06	26.47	14.27	11.14	6.70	الميزان التجاري
147	121	206	230	265	233	179	184	156	معدل التغطية (%)
15.58	3.86	36.99	29.55	17.73	16.94	9.25	7.47	3.66	ميزان المدفوعات

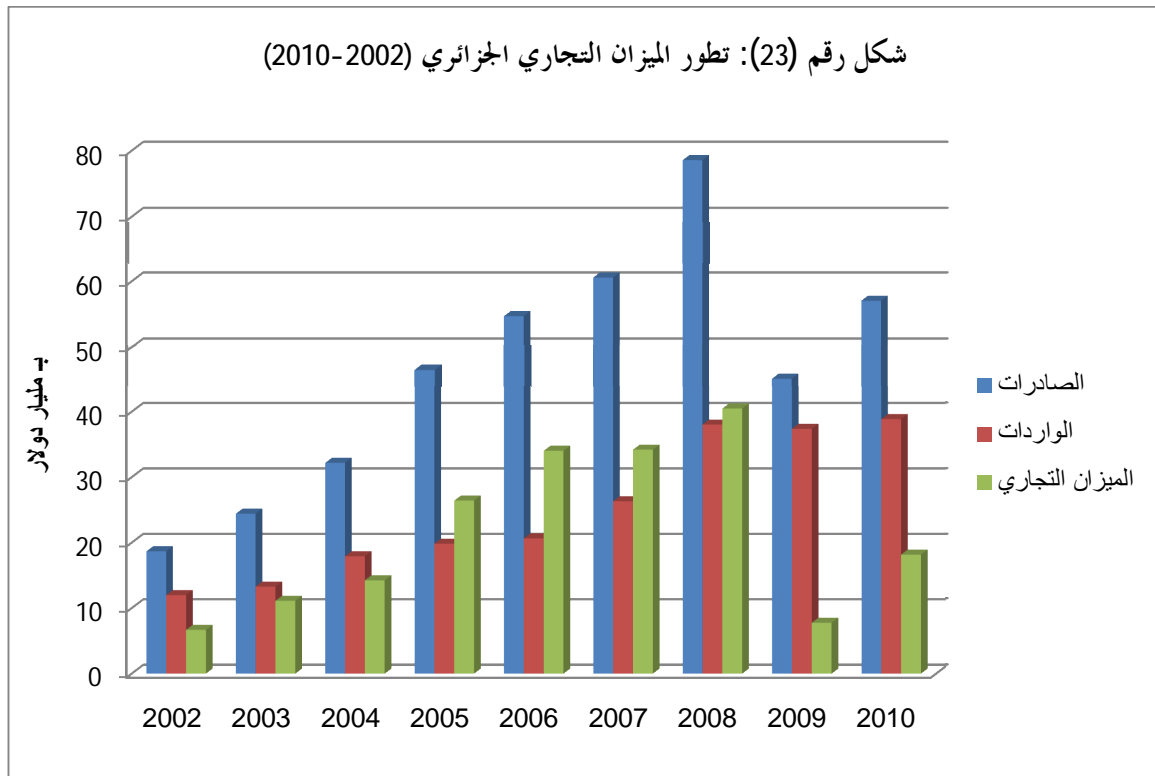
المصدر: إحصائيات بنك الجزائر في الموقع http://www.bank-of-algeria.dz/bulletin_statistique.htm

ويتبين لنا من خلال الجدول التطور المستمر لرصيد الميزان التجاري الجزائري الذي تزايد بشكل مستمر من سنة لأخرى بسبب ارتفاع حصة الصادرات التي كانت وتيرتها أسرع من الواردات، وقد ارتفع رصيد الميزان التجاري من 6.70 مليار دولار سنة 2002 إلى 40.52 مليار دولار سنة 2008 وهو ارتفاع بمعدل 504.7%، ويفسر هذا الارتفاع على أنه انعكاس لتأثير ارتفاع أسعار المحروقات على اعتبار أن المحروقات تشكل نسبة تفوق 97% من هيكل الصادرات، أين انتقلت حصتها من 19.10 مليار دولار سنة 2002 إلى 77.19 مليار دولار سنة 2008 مقابل ضعف حجم الصادرات خارج المحروقات التي لم تتجاوز في أي سنة من هذه السنوات قيمة 1.4 مليار دولار.

وبالنسبة للواردات فتمثل منها التجهيزات الصناعية أكبر نسبة بمعدل يفوق 35 بالمائة ثم يليه في المرتبة الثانية المواد نصف مصنعة بما يقارب نسبة 25 بالمائة ثم تأتي المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية بنسب تقارب

17 بالمائة لكل منهما، وقد عرفت الواردات ارتفاعا ملحوظا حيث انتقلت من 12.01 مليار دولار سنة 2002 إلى 38.89 مليار دولار سنة 2010.

ويظهر جليا أن معدل تغطية الواردات قد ارتفع عبر السنوات ليصل إلى 265% سنة 2006 ثم لعود بعدها للانخفاض في السنوات التي تليها، ويلاحظ أن معدل التغطية بلغ أدنى مستوياته سنة 2009 بنسبة 121%، أين حقق الميزان التجاري أدنى مستوى له برصيد قيمته 7.78 مليار دولار،



المصدر: تم إعداد الشكل بناء على الجدول رقم (21)

ويرجع سبب هذا التدهور الالاف للنظر سنة 2009 إلى الانخفاض المسجل في حجم الصادرات أين انخفضت إلى ما قيمته 45.18 مليار دولار، وبصفة أساسية كان الانخفاض في الصادرات من المحروقات بنسبة 42%، حيث كانت تعادل 77.94 مليار دولار سنة 2008 وصارت تعادل سنة 2009 ما قيمته

44.41 مليار دولار، هذا علاوة على الانخفاض الذي طرأ على الصادرات من المكونات الأخرى كالتخفيض المسجل في الصادرات من المواد الأولية بنسبة 49% والصادرات من المنتجات نصف مصنعة بنسبة 52%¹.

وفي رأينا تعود أسباب انخفاض الصادرات سنة 2009 بشكل أساسي إلى التراجع المسجل في أسعار النفط أين كانت سنة 2008 تعادل 99.97 دولار للبرميل الواحد وأصبح البرميل الواحد يباع ب 62.25 دولار سنة 2009 (ارتفع سنة 2010 ليصل في المتوسط إلى 80.15 دولار للبرميل)، إضافة إلى تزايد حدة الأزمة المالية الدولية وما صاحبها من تداعيات خلفت نوع من الركود في الاقتصاديات المتقدمة.

وقد انعكس بطبيعة الحال هذا الانخفاض في الميزان التجاري على رصيد ميزان المدفوعات أين وصل إلى 3.86 مليار دولار بعدما حقق نتائج إيجابية في السنوات السابقة عبرت عن التزايد المستمر في رصيده،

وتجدر بنا الإشارة إلى أنه رغم ارتباط ميزان المدفوعات بتقلبات أسعار المحروقات إلا أن هذه الأخيرة لم تمنع من تكوين احتياطات صرف دون الذهب حيث انتقلت من 6 مليار دولار سنة 2000 إلى 18 مليار دولار سنة 2001 ما يكفي لتغطية الواردات لأكثر من عام بعدما كانت في السابق لا تكفي لتغطية أكثر من ثلاثة أشهر، وقد وصلت احتياطات الصرف إلى مستويات قياسية حيث تحطت عتبة 143 مليار دولار سنة 2008 لتغطي حوالي 35 شهر واردات.²

جدول رقم (22): سعر صرف الدولار واليورو مقابل الدينار الجزائري

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
72,647	64,582	69,292	72,647	73,276	72,061	77,395	79.682	77.215	75.260	مقابل الدولار
101,166	93,959	95,180	90,352	89,635	87,327	79,296	73.082			مقابل اليورو

المصدر: إحصائيات صندوق النقد العربي، تقارير مختلفة

من جهة ثانية لا يمكن إغفال علاقة سعر الصرف بوضعية ميزان المدفوعات، والملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو شهد انخفاضا أين كان يعادل 73 دج سنة 2002، وأصبح يعادل 101 دج سنة 2009، بينما نلاحظ نوعا من الاستقرار بالنسبة لسعر صرفه بالدولار،

1 -Banque d'Algérie, Rapport 2010, op-cit, p176

2- جاري فاتح، مرجع سابق، ص: 304

وتبقى الإشكالية المطروحة دائما هي أن أكثر من 97% من صادرات الجزائر تتمثل في المحروقات وهي تصدر بالدولار، بينما يتم الاستيراد لأغلب السلع الضرورية باليورو مما قد يثر على حجم المبادلات في التجارة الخارجية.

خامسا: المديونية الخارجية

عانت الجزائر ولمدة طويلة من عبء المديونية الخارجية التي وصلت إلى مستويات قاسية كلفت الاقتصاد الجزائري الدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي من أجل إعادة جدولة هته الديون، لكن مع مطلع الألفية الثالثة انتقل الاقتصاد الجزائري إلى مرحلة جديدة أصبحت فيها هذه المديونية لا تمثل أية تهديد أو ضغط على الاقتصاد، بل بالعكس أصبح الاقتصاد في راحة وفي منأى عن أية آثار كان يتعرض لها في السابق بسبب الدين الخارجي، وهو ما يعكس السياسة المتبعة في تقليص المديونية الخارجية من خلال القرار الاستراتيجي القاضي بالتسديد المسبق للدين الخارجي.

الوحدة مليار دولار

جدول رقم (23) تطور المديونية الخارجية للفترة (2000-2010)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
3.679	3.921	4.282	4.889	5.062	16.484	21.411	23.203	22.540	22.441	25.088	الديون م. ط الأجل
1.778	1.492	1.303	0.717	0.541	0.707	0.410	0.150	0.102	0.260	0.173	الديون قصيرة الأجل
5.457	5.413	5.585	5.606	5.603	17.191	21.821	23.353	22.642	22.701	25.261	إجمالي الديون الخارجية
	3,9	3,3	4,2	4,8	16,7	16.4	18.7	21.7	23.5	24.8	الدين الخارجي/ PIB (%)
	1.000	1.218	1.431	13.314	5.846	5.6	4.2	4.2	4.4	4.7	خدمة الدين

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر في الموقع http://www.bank-of-algeria.dz/bulletin_statistique.htm

ويلاحظ من خلال الجدول أن المديونية الخارجية كانت تعادل 25.2 مليار دولار سنة 2000 وصارت في 2010 تعادل ما قيمته 5.45 مليار دولار، مما يعني أن المديونية تقلصت خلال عشر سنوات بقيمة 19.8 مليار دولار، وبذلك أصبحت نسبة الديون الخارجية في تناقص مستمر إلى أن وصلت إلى

نسبة 3.9% عام 2009 بعدما كانت تشكل نسبة عالية منه خصوصا في سنوات التسعينات (وصلت إلى 76% سنة 1995).

إضافة إلى ذلك، يمكننا ملاحظة التغير الحاصل في خدمة الديون حيث عملت الجزائر على التخلص من الدين الخارجي بإتباع سياسة سديدة، أصبحت على إثرها خدمة الدين الخارجي اقل من ملياري دولار كما يظهر ذلك في الجدول، إضافة إلى التحسن الواضح من خلال نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الداخلي الخام والتي تناقصت لتصل إلى 3.9% سنة 2009.

سادسا: المتغير السياسي

وبالموازاة مع تم تحقيقه بالنسبة للمتغيرات السابقة، يجدر بنا أن نشير إلى الناحية السياسية على اعتبار أن الاستقرار السياسي يعتبر عاملا مهما في نظر المستثمر الأجنبي، فبناء على الواقع السياسي بالجزائر وتطوراتها، يمكن جليا ملاحظة تحسن الوضع الأمني في الجزائر، بعد موجة العنف والصراع المدني التي ظهرت في أوائل التسعينات، والواقع الحالي يبين التحسن الكبير من الناحية الأمنية، حيث ساهم في ذلك تطبيق قانون الوثام المدني ثم المصالحة الوطنية والتي كان ضمن أولويات برنامج رئيس الجمهورية، وتعتبر الوضعية الأمنية التي تحسنت وبصفة خاصة في المدن والمناطق الصناعية، شيء يشجع المستثمر للإقبال على الاستثمار.¹

أما في مجال الاستقرار السياسي، يلاحظ أنه في نطاق بيئة اجتماعية سياسية صعبة، نجحت الجزائر في تحقيق انفتاح أساسي في العملية السياسية، بإهاء نظام الحزب الواحد، وتبني سياسات تشجع المبادئ الديمقراطية، مثل حرية الصحافة وحرية تكوين النقابات والجمعيات.²

ورغم أن عدم الاستقرار السياسي كان السمة البارزة في التسعينات نظرا لتغير الحكومات وتعدد برامجها، إلا أنه يمكن القول أن الوقائع والمؤشرات اليوم تشير إلى استقرار سياسي ولو نسبي ستشهده الجزائر في السنوات المقبلة.

من خلال كل المؤشرات المتعلقة بمتغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري التي رأيناها يتبين أن الجزائر، بإتباعها لسياسة إصلاحية منذ مطلع التسعينات، ومواصلتها لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية كبرنامج دعم

1 - Bahloul Mohamed, **20 ans de reformes..**, In ECONOMIA, Ariane communication, Paris, N°21, Juillet 2002, P56

2- البنك الدولي، الجزائر: **التقدم في مجال التنمية** ، في الموقع: www.albankaldawli.org

الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو، استطاعت تحقيق الكثير من المنجزات والكثير من التحسن في هذه المتغيرات، لاسيما في مجال خفض للمديونية الخارجية، وتكوين الاحتياطات النقدية وإعادة التوازنات المالية للاقتصاد، إضافة إلى ما تم تحقيقه في مجال الأمن والسياسة، وفي ظل استمرار هته النتائج إلى الأحسن، فإنها قد تؤدي إلى تهيئة المناخ الملائم للاستثمار، لكن يبقى السؤال مطروحا هل تحسن وضع الجزائر في المؤشرات العالمية لمناخ الاستثمار؟

المطلب الثاني: تقييم جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر اعتمادا على المؤشرات

بعد معرفتنا للأوضاع الحالية لمناخ الاستثمار من خلال الإطلاع على مختلف المتغيرات المشكلة لهذا المناخ، ومن أجل تقييمه وإعطاء صورة أوضح على مكانة الجزائر ومدى جاذبية مناخها، كان من المهم الاستناد على المؤشرات الدولية المعتمدة الصادرة عن جهات دولية متخصصة ومتعارف عليها ومهتمة بمناخ الاستثمار، ولذلك سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى أهم هته المؤشرات والتي ستسمح لنا بتقييم مناخ الاستثمار.

أولا: مؤشر سهولة أداء الأعمال

ويتم من خلاله تقييم مدى سهولة أداء الأعمال في البيئات الاقتصادية للدول المعنية بناء على الإصلاحات التي اتخذتها هته الدول والمطبقة تحت إطار القوانين والإجراءات الحكومية، مع التركيز على القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويصدر هذا المؤشر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية منذ عام 2004،

حيث يتكون هذا المؤشر* من عشرة مؤشرات فرعية هي:

بدء النشاط التجاري (المشروع)، استخراج تراخيص البناء، توظيف العاملين، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود، وتصفية النشاط التجاري (المشروع).

*- مؤشر سهولة أداء الأعمال هو مؤشر محدود النطاق، حيث أنه لا يأخذ بعين الاعتبار مدى قرب بلد ما من الأسواق الكبيرة، أو نوعية خدمات البنية الأساسية بهذا البلد، أو قوة النظام المالي أو تأمين الممتلكات ضد السرقة والنهب، أو أوضاع الاقتصاد الكلي، أو القوى الكامنة للمؤسسات.. أنظر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010، ص: 97

وحسب تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2010، فإن الجزائر قامت بأربعة إصلاحات - من بين المؤشرات العشرة - تكون قد ساهمت في تحسين سهولة أداء الأعمال في الجزائر، وتتعلق هذه الإصلاحات بالمؤشرات التالية: استخراج تراخيص البناء، تسجيل الملكية، دفع الضرائب، وتنفيذ العقود. وبالنظر إلى أهمية هذا المؤشر في تقييم مدى جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر، خاصة وأنه يبين لنا مدى تأثير الإجراءات الإدارية في الإدارة الجزائرية (منذ بداية المشروع وإلى غاية تصفيته) على سهولة أداء المشروع للأعمال في الجزائر، كان من الضروري أن نقارن الجزائر ببعض الدول التي تحوز على مستويات التنمية وتطلعاعها نفسها، وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (24) الترتيب العالمي للجزائر وبعض الدول ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال 2010 (183 دولة)

الدول	المؤشر المركب	تأسيس المشروع	استخراج التراخيص	توظيف العاملين	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمر	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	تنفيذ العقود	تصفية المشروع
الجزائر	136	148	110	122	160	135	73	168	122	123	51
المغرب	128	76	99	176	123	87	165	125	72	108	67
الأردن	100	125	92	51	106	127	119	26	71	124	96
ماليزيا	23	88	109	61	86	1	4	24	35	59	57

المصدر: تم إعداد الشكل بناء على تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2010

وسجل ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال سنة 2010 تراجعاً مقارنة بالسنتين 2006 و2007 التي كان فيها الترتيب على التوالي: 116 من 175 دولة و 125 من 178 دولة، ومن خلال الجدول يمكننا أيضاً ملاحظة هذا التأخر الكبير للجزائر ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال مقارنة بالمغرب والأردن وماليزيا، وهذا ليس فقط بالنسبة للمؤشر المركب ولكن تقريبا في كل المؤشرات الفرعية، حيث نجد أن الجزائر رتبت من بين 183 دولة ضمن الدول المتأخرة عدا المؤشر الفرعي المتعلق بحماية المستثمر والمؤشر الفرعي المتعلق بتصفية المشروع.

أضف إلى ذلك، نجد أن المغرب والأردن تحصلتا على رتب أفضل من الجزائر في 07 مؤشرات فرعية، علاوة على المؤشر المركب، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن الجزائر لازالت بعيدة في الجانب الإداري الذي يقدم الراحة للمستثمر ويجعله يتخلص من البيروقراطية الإدارية ويقدم على الاستثمار.

جدول رقم (25) موقع الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال لسنة 2010

المؤشر		تأسيس المشروع		تسجيل الملكية		الحصول على الائتمان		حماية المستثمر		توظيف العمالة		تصفية المشروع	
المؤشر الفرعي	عدد الإجراءات	عدد الأيام	عدد الإجراءات	عدد الأيام	قوة الحقوق القانونية	عمق المعلومات الائتمان	مؤشر قوة حماية المساهمين (0-10)	صعوبة التعيين (0-100)	تكلفة تسريح العمالة الزائدة	التكلفة كنسبة من الأموال	المدة بالسنوات	المؤشر الفرعي	عدد الإجراءات
الجزائر	14	24	11	47	3	2	5.3	44	17	7.0	2.5	الجزائر	22
المؤشر	استخراج التراخيص	تنفيذ العقود	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود								المؤشر الفرعي	عدد الإجراءات
المؤشر الفرعي	عدد الأيام	عدد الإجراءات	سعرها (% من الأرباح)	الوقت (بالساعات سنويا)	عدد مستندات التصدير	الوقت لإتمام التصدير	تكلفة التصدير بالدولار	عدد مستندات الاستيراد	الوقت لإتمام الاستيراد	تكلفة الاستيراد بالدولار	المؤشر الفرعي	عدد الإجراءات	
الجزائر	240	46	72.0	451	8	17	1.248	9	23	1.428	الجزائر	22	

Source: Doing Business 2010, www.doingbusiness.org

ويتبين لنا من خلال الجدول أن هناك حوالي 14 إجراء لازما لتأسيس مشروع استثماري في الجزائر، وهو ما يتطلب مدة 24 يوم، وبمقارنة ذلك مع المغرب نجد أنها لا تتعدى 6 إجراءات بمدة زمنية تقدر بـ 12 يوما، وفي ماليزيا يحتاج تأسيس مشروع إلى 9 إجراءات في مدة 11 يوما، بينما تحقق مصر أقل من ذلك بـ 6 إجراءات و 07 أيام، ونفس الشيء نجده بالنسبة للمؤشر الفرعي المتعلق باستخراج تراخيص البناء، أين نجد عدد الإجراءات من أجل الحصول على رخصة بناء في الجزائر يتطلب 22 إجراء بمدة تعادل 8 أشهر بينما نجد ذلك أفضل في الأردن بحوالي 19 إجراء خلال أقل من 3 أشهر، حتى أن المغرب يتطلب فيها الحصول على هذه الرخصة 19 إجراء خلال أقل من ستة أشهر ونصف،

وتدلنا هذه المقارنة إلى حجم الخطوات الطويلة التي يمر بها المستثمر من أجل تأسيس مشروعه، على الرغم من التغييرات التي أحدثتها الجزائر من أجل تسهيل استقطاب المستثمرين كآلية الشباك الوحيد،¹ علاوة على أن مدة ثمانية أشهر من أجل استخراج ترخيص بناء، تعني تحمل المستثمر لتكلفة وقت ضائع كان يمكن استغلاله لو كانت الإجراءات سريعة والمدة قصيرة.

الواقع أن الجزائر أدخلت الكثير من التغييرات على قانون الاستثمار وتنظيماته وحاولت تكييفها بما يسمح بتسهيل قيام المستثمر بتأسيس مشروعة وذلك من خلال تواصله مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، إضافة إلى المجلس الوطني للاستثمار (أشرنا إلى ذلك في المبحث الثاني من هذا الفصل)، إلا أن الواقع يشير إلى العقبات التي تعترض المستثمرين على اعتبار أن القرارات الإدارية لا زالت تتصف بالمركزية في كل مراحل الاستثمار تقريبا سواء تعلق الأمر بتسجيل المشروع أو الحصول على الترخيص أو حتى تسجيل الملكية فيما يتعلق بالعقارات أين يتطلب ذلك 11 إجراء في مدة 47 يوما، في الوقت الذي يتطلب فيه نفس العملية في الأردن 7 إجراءات في مدة 21 يوما، الشيء الذي يشير إلى أن مشكل العقار* مازال قائما وهو أكبر مشكل يواجهه المستثمر، إذ يعتبر من بين المخاطر التي تهدد استمرارية نشاطه.

نوه إلى أن الشيء نفسه ينطبق على المؤشرات الفرعية الأخرى كمؤشر دفع الضرائب، تنفيذ العقود أو تصفية المشروع، حيث نجد الجزائر متأخرة نوعا ما مقارنة بالدول الأخرى، وهذا يستدعي أن تقوم الجزائر بإعادة النظر في المنظومة الإدارية التي ترافق نشاط المستثمر على كل المستويات والهيئات، إن كان ذلك على مستوى المصارف، القضاء، الجمارك، وكالة الاستثمار، الإدارات العمومية.. والتنسيق بينها بما يسمح بتسهيل المعاملات للمستثمرين الأجانب أو المحليين.

نريد أن نشير هنا إلى أن بعض الدراسات النظرية والشواهد العلمية أشارت إلى أنه كلما تعقدت إجراءات تأسيس الأعمال في البلد، وطالت المدة وغابت المعلومات، إضافة إلى ضعف كل من تنفيذ العقود

1- حسب المادة 25 من قانون الاستثمار 03/01 فإن الشباك الوحيد يتأكد من الاتصال بالإدارات والهيئات المعنية من تخفيف وتبسيط إجراءات وشكليات تأسيس المؤسسات وإنجاز المشاريع، انظر الأمر رقم 03-01 في الجريدة الرسمية رقم 47، 2001/08/22، ص:8
*- حسب تقديرات وزارة الصناعة يقدر حجم العقار الصناعي المتاح ب 180 مليون م2 بينما حجم الطلبات المودعة لدى الوكالة الوطنية للاستثمار 80 مليون م2 مما يشير إلى أن الأزمة ليست في نقص العقار بقدر ما هي في مشكلة فساد وضعف في التسيير والتنظيم وغياب الشفافية في توزيع الأراضي، انظر: مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، 2009-2010، ص: 147

وسلطة المحكمة وقوانين العمل، كلما ارتفعت تكلفة أداء الأعمال وأدى ذلك إلى تردي بيئة الأعمال وبرزت ظواهر سلبية كتعميق البيروقراطية والرشوة وتفشي أنشطة السوق غير الرسمية، مما يعني التسبب في إضعاف الاستثمار المحلي وإحداث نوع من التراجع في جاذبية البلد في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.¹

ثانياً: مؤشر التنافسية العالمية:

كما أشرنا في الفصل الثاني إلى أن مؤشر التنافسية العالمية يعتبر من بين المؤشرات الهامة والفاعلة المعتمدة على المستوى الدولي التي تسمح بقياس القدرة التنافسية للدول، وإعطاء صورة أوضح لهته الدول عن نقاط الضعف ونقاط القوة في مناخ الأعمال، وبذلك فهو مؤشر يساعد الحكومات وأصحاب القرار على توجيه سياساتهم الاقتصادية بشكل فعال يرمي إلى تحقيق اقتصادياتهم إلى قدر أكبر من التنافسية على الصعيد العالمي في ظل الأزمات المتعددة والمتجددة.

وبالنسبة لترتيب الجزائر في هذا المؤشر فمن خلال الجدول أدناه، نلاحظ أن أحسن رتبة تم تحقيقها على المستوى العالمي هي المرتبة 83 من بين 134 دولة، وهذا في سنة 2008، حيث كانت قبل ذلك قد حققت المرتبة 99 في العام الذي سبقه،

جدول رقم (26) ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية

المؤشرات الفرعية الأساسية			الترتيب عالمياً	الترتيب عربياً	السنوات
عوامل الابتكار والتقدم العلمي	معززات الكفاءة	المتطلبات الأساسية			
126	113	61	134/99	13	2007
122	117	61	134/83	11	2008
108	107	80	139/86	11	2009
136	122	75	142/87	10	2010

المصدر: إعداد الباحث بناء على تقارير التنافسية العالمية للسنوات 2007، 2008، 2009، و 2010 في الموقع www.weforum.org

1- راجع: مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، مرجع سابق، ص: 146

أما على الصعيد العربي فإن الجزائر حازت على المرتبة 11 في السنوات الأخيرة بعدما كانت في المرتبة 13 عربيا في سنة 2007، ويظهر أن مرتبة الجزائر في مؤشر المتطلبات الأساسية شهدت تراجعا ملحوظا، فبعدها كانت في المرتبة 61 أصبحت في المرتبة 80 في سنة 2009، وعلى العكس من ذلك شهد مرتبة الجزائر في مؤشر معززات الكفاءة تحسنا أين كانت في المرتبة 113 في 2007 أصبحت في المرتبة 107 في عام 2009،

جدول رقم (27) ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية مقارنة بدول شمال إفريقيا (2010-2011)

البلدان	المؤشر العام		مؤشر المتطلبات الأساسية		مؤشر معززات الكفاءة		م. عوامل الابتكار والتقدم العلمي	
	المرتبة	النقطة	المرتبة	النقطة	المرتبة	النقطة	المرتبة	النقطة
الجزائر	86	4.0	80	4.3	107	3.5	108	3.0
مصر	81	4.0	89	4.2	82	3.8	68	3.5
ليبيا	100	3.7	88	4.2	127	3.2	135	2.6
المغرب	75	4.1	64	4.6	88	3.8	79	3.4
تونس	32	4.7	31	5.3	50	4.3	34	4.1

Source: world economic forum, The Africa competitiveness report 2011, p:07

وباستقراءنا للجدول رقم (27) والمقارنة بين الدول الخمسة، نجد أن تونس حققت أفضل المرتبات في المؤشر العام وكذا في المؤشرات الفرعية الثلاثة (المتطلبات الأساسية، معززات الكفاءة، عوامل الابتكار والتقدم العلمي)، يليها في ذلك المغرب ثم مصر، وبعدها تأتي الجزائر وأخيرا ليبيا.

واستنادا إلى تقرير التنافسية العالمية ل 2010-2011، فإن الجزائر تكون قد حققت أحسن مرتبة لها في ثلاثة مؤشرات فرعية من بين 12 مؤشرا فرعيا للتنافسية على المستوى العالمي وهي: المؤشر الفرعي المتعلق بحجم السوق بمرتبة 50، ثم يليه المؤشر الفرعي المتعلق ببيئة الاقتصاد الكلي بمرتبة 57 (على المستوى الإفريقي كانت ليبيا هي الأولى بمرتبة 7 ثم تليها المغرب بمرتبة 31 وكانت تونس هي الثالثة إفريقيا بمرتبة 38)، ثم

المؤشر الفرعي المتعلق بالتعليم الأولي والصحة بمرتبة 77 عالميا، وهذا المؤشر الفرعي الأخير هو الذي حققت فيه الجزائر ثالث رتبة على المستوى الإفريقي بعد كل من تونس وموريشيوس.¹

وفيما يخص مؤشر البنية التحتية، نجد أن كل من تونس، ناميبيا، وموريشيوس حققت أحسن الرتب على المستوى الإفريقي محققين الرتب 46، 54 و58 على التوالي عالميا، على اعتبار أن هذه الدول حققت أحسن بنية تحتية في النقل والمواصلات على مستوى الطرق البرية والموانئ، بينما كانت الجزائر التاسعة على المستوى الإفريقي أين حققت حسب هذا المؤشر الفرعي مرتبة 87 على المستوى العالمي، وهذا يشير إلى التقدم الملحوظ المتجه نحو تحسين البنية التحتية للاقتصاد الجزائر سواء في مجال النقل والمواصلات أو في مجال الاتصالات وغيرها.

بالإضافة إلى ذلك، يمكننا أيضا ملاحظة أن أكبر ثلاث عوامل تؤثر سلبيا على سهولة أداء الأعمال في دول شمال إفريقيا تتمثل في: الحصول على التمويل، الفساد، وفعالية الإدارة الحكومية، ويمثل الأوليان ما يقارب 15% من حجم التأثير بينما يمثل العامل الأخير ما يقارب 12% من حجم التأثير، وباستقراءنا لتقارير التنافسية الدولية نجد أن الجزائر تعاني من ثلاث عوامل تؤثر دائما بشكل ملحوظ على أداء الأعمال وهي: الحصول على التمويل، فعالية الإدارة الحكومية، والفساد، ويظهر من خلال الجدول التالي أن هذه العوامل هي التي تعتبر أكبر الإشكاليات التي تعرقل أداء الأعمال في السنوات الأربع الأخيرة وهذا ما يظهر من خلال الجدول التالي:

1 -World Economic Forum, the Africa Competitiveness Report 2011, the World Bank and the African Development Bank, 2011, P 9.

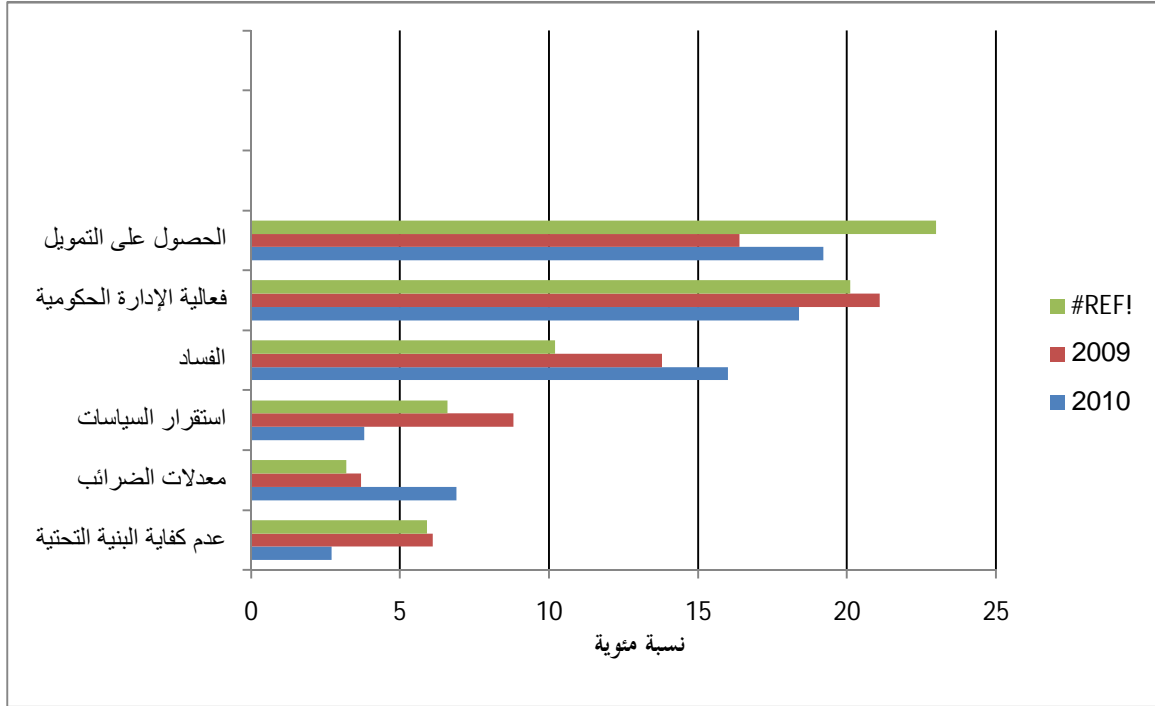
جدول رقم (28) أهم العوامل التي تعيق أداء الأعمال في الجزائر (2007-2010) الوحدة (%)

2010	2009	2008	2007	
19.2	16.4	23.0	20.6	الحصول على التمويل
18.4	21.1	20.1	18.2	فعالية الإدارة الحكومية
16.0	13.8	10.2	10.7	الفساد
3.8	8.8	6.6	8.3	استقرار السياسات
6.9	3.7	3.2	6.3	معدلات الضرائب
2.7	6.1	5.9	6.4	قصور البنية التحتية

Source: world economic forum, the global competitiveness reports: 2008, 2009, 2010, 2011

ويمكننا من خلال الجدول أن نستشف عديد الملاحظات التي تخص العوائق المؤثرة على أداء الأعمال في بيئة الاستثمار، فنلاحظ بداية أن الحصول على التمويل هو أكبر عامل يعرقل أداء الأعمال في الجزائر خلال السنوات الأخيرة عدا سنة 2009 التي وصلت فيها النسبة التي يعرقل فيها هذا العامل أداء الأعمال 16.4%، وهذا يشير في الواقع إلى قلة مصادر التمويل ومنح الاقتراض في الجزائر ويتبين ذلك من خلال ضعف الوساطة المالية المتعلقة بالقروض طويلة الأجل والتي تتم عن غياب كامل للدور الذي يمكن أن تلعبه السوق المالية في الجزائر،

شكل رقم (24) أهم العوامل التي تعيق أداء الأعمال بالجزائر (2008-2010)



المصدر: تم إعداد الشكل بناء على الجدول رقم (28)

يمكن أن نسجل أيضا مدى التأثير الذي تمارسه الإدارة الجزائرية على أداء الأعمال بالجزائر، ففي سنة 2010 مثلت الإدارة الجزائرية عائقا لأداء الأعمال بنسبة 16.4%، وهي نسبة كبيرة تشير إلى صعوبة تعامل المستثمر مع الإدارة الجزائرية وهي النتيجة نفسها التي أشرنا إليها آنفا في مؤشر سهول أداء الأعمال ومدى تأخر الجزائر في الجانب الإداري والتنظيمي،

أضف على ذلك عامل الفساد الذي أصبح ينخر جسد الاقتصاد الجزائري، أين وصل إلى أعلى مستوياته حسب التقارير المحلية والدولية، إذ لوحظ من خلال تقرير التنافسية العالمية أن هذا العامل له وزنه في عرقلة أداء الأعمال بالجزائر أين تصل نسبته في ذلك إلى 13.8% سنة 2009 ثم ارتفعت إلى 16% سنة 2010، بعدما كانت هذه النسبة تعادل 10.7% سنة 2007

ويبقى لاستقرار السياسات الاقتصادية ومعدلات الضرائب والقصور في توفير بنية تحتية جيدة عوامل تساهم هي الأخرى في عرقلة أداء الأعمال في الجزائر، إضافة إلى عوامل أخرى لا يمكن إغفال تأثيراتها كالتضخم، التشريعات الجبائية، تشريعات العملة الأجنبية وعدم استقرار الحكومة وغيرها.. كل هذه العوامل

تشير في الحقيقة إلى استنتاج نتيجة مؤلمة ينبغي الوقوف عندها ألا وهي ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري على المستوى العالمي.

ثالثاً: مؤشر التنافسية العربية

أشرنا في الفصل السابق من هذا البحث إلى أن مؤشر التنافسية العربية يصدر عن المعهد العربي للتخطيط وهو يتكون من مؤشرين أساسيين هما مؤشر التنافسية الكامنة ومؤشر التنافسية الجارية، هذا المؤشر الفرعي الأخير يعتبر مؤشراً مهماً قياساً بالأول عندما نريد تقييم بيئة الاستثمار، حيث أنه يحتوي على عامل الأداء الاقتصادي الكلي وكذا عامل بيئة الأعمال والجاذبية.*

جدول رقم (29) وضع الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العربية 2003، 2006 و2010

مؤشر التنافسية العربية	مؤشر التنافسية الكامنة	مؤشر التنافسية الجارية	تقرير التنافسية العربية لعام
0.36	0.30	0.42	2003
0.20	0.22	0.28	2006
0.22	0.36	0.21	2009

المصدر: تم إعداد الشكل بناء على تقارير التنافسية العربية في الموقع www.arab-api.org

ونسجل من خلال الجدول ضعف الأداء التنافسي للاقتصاد الجزائري من سنة لأخرى، فبعدما كان مؤشر التنافسية العربية للجزائر 0.36 سنة 2003 تراجع ليصل إلى 0.20 سنة 2006 ليرتفع بعدها ارتفاعاً طفيفاً إلى 0.22 عام 2009، وبالموازاة مع ذلك، نجد أن هناك تحسناً في مؤشر التنافسية الكامنة، يقابله تراجعاً ملحوظاً في مؤشر التنافسية الجارية.

لقد انتقل مؤشر التنافسية الجارية من 0.42 سنة 2003 منخفضاً إلى 0.21 سنة 2009، ويبدو أنه لم يتم تسجيل أي تحسن (إن وجد فهو مؤقت) على مستوى المؤشرات التي تتفرع منه كمؤشر الأداء الاقتصادي الكلي ومؤشر بيئة الأعمال والجاذبية.

*- بيئة الأعمال والجاذبية يحتوي على خمس عوامل هي: الحاكمية وفعالية المؤسسات، جاذبية الاستثمار، البنية التحتية الأساسية، تدخل الحكومة في الاقتصاد، وتكلفة القيام بالأعمال، وهي كلها عوامل مهمة في نظرنا تساهم في تقييم بيئة الأعمال والجاذبية

وحسب تقرير التنافسية العربية لسنة 2003، فإن الجزائر (إضافة إلى دول الخليج العربي وليبيا) تمتلك المراكز المتقدمة في مجال الاقتصاد الكلي، وذلك يعود لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي أين تزامن ذلك مع الفوائض التجارية المحققة، والراحة المالية في الميزانيات الحكومية، نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتوجه جزء من الفوائض المالية للاستثمار في الداخل، ويضاف إلى ذلك استقرار سعر العملة مع حدوث تخفيض اسمي ترافق مع انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى خاصة اليورو.

لكن يبقى معدل التضخم وعدم استقرار معدلات النمو يشكلان نقطة ضعف للجزائر في الأداء الاقتصادي الكلي، مما يدل على هشاشة الاستقرار الاقتصادي الكلي والذي يتوقع أن يتلاشى مع تكشف عمق الأزمة الاقتصادية التي يشهدها العالم.

نلاحظ كذلك أن مؤشر بيئة الأعمال والجاذبية يتضمن مؤشرات فرعية تعكس مدى توفر مؤسسات فاعلة في بيئة شفافة ومستوى تدخل حكومي رشيد غير طارد للاستثمار الخاص وبنية تحتية متطورة وتكاليف منخفضة للقيام بالأعمال، نجد وضع الجزائر ضمن مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد، الذي يفترض أنه كلما قل التدخل الحكومي تحسنت التنافسية، فقد احتلت الجزائر مركزا متقدما ضمن هذا المؤشر، ويشير ذلك إلى أن الحكومة الجزائرية تتدخل بموضوع المؤسسات والقدرة على المحاسبة التي تقود إلى تحسن أداء وفعالية الإنفاق الحكومي الذي يزيد عندها تنافسية الاقتصاد.

وبذلك فقد تحسن مؤشر بيئة الأعمال والجاذبية في الجزائر أين سجل 0.13 في عام 2006 ليصل إلى 0.34 في عام 2009، ولكن رغم ذلك تدل النتائج على التأخر الذي تشهده الجزائر في مجال ضعف الأداء المؤسساتي والحاكمية وجاذبية الاستثمار وتسهيل القيام بالأعمال إضافة إلى التأخر المسجل على مستوى البنية التحتية الأساسية، والتي تلعب دورا حاسماً في تخفيض تكلفة الإنتاج ورفع قدرة الاقتصاد التنافسية بالإضافة إلى الفوائد التي تساهم في تحقيقها بشكل غير مباشر للقطاعات من خلال تسهيل عمليات الربط مع الأسواق والعالم الخارجي كالنقل والاتصالات.

وعموما فإن الجزائر رتبت ضمن الخمس دول الأخيرة في مؤشر التنافسية العربية لسنة 2009، وبذلك يمكن القول أن تنافسية الاقتصاد الجزائري لازالت دون المستوى المطلوب، ولكي تقوم بجذب المستثمر

المحلي والأجنبي فإن هذا الأمر يتطلب بيئة مؤسسية مواتية وقطاع مالي عميق وسياسات اقتصادية قابلة للتنبؤ، بالإضافة إلى البنية التحتية وتوفر رأس المال البشري.

رابعا: مؤشر مدركات الفساد

يصدر هذا المؤشر عن منظمة الشفافية الدولية وهو مؤشر مركب ينظر في 13 استطلاعاً ومصدراً من استمارات واستفتاءات مختلفة ويعتمد على الدراسات الاستقصائية المتخصصة والمسوحات، والجدير ذكره هنا هو أن هذا المؤشر يقيس مستوى إدراك الفساد لا الفساد نفسه، بمعنى أنه يعكس الصورة التي يراها المستفتون عن البلد المصنف بالنسبة إلى الفساد الإداري والسياسي فيه، وبذلك فهذا المؤشر يقيم ويرتب الدول طبقاً لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين في الدولة.¹

وتعرف المنظمة الدولية للشفافية الفساد على أنه سوء استغلال الوظيفة العامة من أجل مصالح خاصة، سواء تعلق الأمر بالفساد الممارس في القطاع العام أو في القطاع الخاص، غير أن هذا المؤشر يركز على الفساد في القطاع العام.²

جدول رقم (30): ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد (منظمة الشفافية الدولية) للسنوات (2003-2009)

2010			2009			2008			2007			2006		2005		2003	
ت	ن	ر	ت	ن	ر	ت	ن	ر	ت	ن	ر	ن	ر	ن	ر	ن	ر
12	2.9	105	11	2.8	111	10	3.2	92	10	3	99	3.1	84	2.8	97	2.6	88

ر: الرتبة عالمياً، ن: عدد النقاط، ت: الترتيب عربياً، ت: الترتيب إقليمياً

المصدر: تقارير مختلفة لمنظمة الشفافية الدولية في الموقع: www.transparency.org

ويلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر الشفافية الدولية في الجزائر متذبذب ويتجه إلى الأسوأ، فبعدما كانت مرتبة الجزائر سنة 2003 هي 88 تأخرت لتصل إلى مرتبة 111 على المستوى العالمي وبذلك لم تستطع الجزائر التقليل والحد من ظاهرة الفساد، حسب آراء الخبراء المتخصصين ورجال الأعمال،

1- هشام يحيى، مراجعة لمؤشر مدركات الفساد لعام 2010، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، في الموقع: www.arabanticorruption.org
2 - Transparency International, Corruption Perceptions Index 2010 report, www.transparency.org, p 4

أضف إلى ذلك، فإن الجزائر لم تحقق مرتبة جيدة على المستوى العربي ولا حتى على المستوى الإقليمي، إذ نجد أن دولا كالمغرب وتونس والأردن مثلا كان ترتيبها أفضل من الجزائر، فبينما احتلت تونس المرتبة 63 في سنة 2007، تحصلت على المرتبة 59 عالميا والمرتبة 8 عربيا سنة 2010، ومقارنة بالجزائر فقد احتلت المرتبة 99 عالميا و 10 عربيا سنة 2007، تأخرت لتحصل على المرتبة 105 عالميا و 12 عربيا سنة 2010.

وفي الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر سنة 2003 وجد أن حوالي 34.3% من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7% من أرقام أعمالهم في شكل رشاوى من أجل الاستفادة من بعض المزايا والخدمات وكذا من أجل تسريع معاملاتهم.¹

الواقع أن وضع الجزائر في هذا المؤشر لا يبعث على الارتياح خصوصا في إطار ضرورة توفير البيئة الاستثمارية اللازمة للمستثمر المحلي والأجنبي، ولذلك لا بد على الجزائر بذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز آليات الحكم الراشد على أرض الواقع، وعدم الاكتفاء بسن القوانين والتشريعات فقط.²

خامسا: المؤشر المركب للسياسات الاقتصادية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار

تطرقنا في ما سبق إلى هذا المؤشر وعرفنا مكوناته وأهميته، وقد سجلت الجزائر ضمنه تطورا مستقرا في ترتيبها ضمن مجموعة الدول العربية، كما يظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

1 - world bank, pilot Algeria in investment climate assessment, June 2003 in

www.siteresource.worldbank.org/INTPSD/Resources/336195-1092412588748/Algeria-ICA-3pdf.

2- لقد تم إصدار القانون رقم 05/01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافئتهما المؤرخ في 2005/2/6، وكذلك إصدار القانون 06/10 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافئته المؤرخ في 2006/02/20، كما صادقت الجزائر سابقا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2003، وصادقت لاحقا على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافئته سنة 2006 أنظر كل من:

- الجريدة الرسمية، ج د ش، العدد 11، 2005/02/09، ص ص 3-8
- الجريدة الرسمية، ج د ش، العدد 14، 2006/03/08، ص ص 4-15
- الجريدة الرسمية، ج د ش، العدد 26، 2004/04/25، ص ص 12-39
- الجريدة الرسمية، ج د ش، العدد 24، 2006/04/16، ص ص 4-12

جدول رقم (31) المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر (2001-2009)

المؤشر المركب	درجة مؤشر السياسة النقدية	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	الدولة
1	3	0	0	2001
2	3	0	3	2002
1	0	3	0	2003
0.6	0	3	(1)	2004
2.3	1	3	3	2005
1.3	0	3	1	2006
2	0	3	3	2007
2.3	1	3	3	2008
(1)	0	0	(3)	2009

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقارير مختلفة

ويلاحظ من خلال الجدول أن وضع الجزائر في المؤشر المركب لمكونات السياسة الاقتصادية في الجزائر يشير إلى تحقيق تحسن في مناخ الاستثمار في السنوات 2002، 2006، 2007، بينما حققت الجزائر تحسنا كبيرا حسب هذا المؤشر في السنتين 2005 و2008، أما السنوات الأخرى فلم يتحقق فيها أي تحسن.

إن التحسن الكبير في هذا المؤشر والمحقق في السنتين 2005 و2008 كان نتيجة للتحسن الملحوظ المحقق في كل من مؤشر التوازن الداخلي فيما يتعلق بانخفاض العجز في الميزانية العامة كنسبة من الناتج الداخلي الخام، وكذا مؤشر التوازن الخارجي فيما يخص التحسن الملحوظ في رصيد الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الجزائري كنسبة من الناتج الداخلي الخام، بينما بقي مؤشر السياسة النقدية يوحى بعدم تحسنه نتيجة الارتفاع المسجل في معدل التضخم.

سادسا: مؤشرات المخاطر القطرية:

صنفت الجزائر ضمن مجموعة الدول التي تتميز بدرجة مخاطر معتدلة على مستوى مؤشر الانستيتوشنال إنفستور (Institutional Investor) للتقييم القطري، بينما صنفت ضمن مجموعة الدول ذات درجة مخاطرة مرتفعة بالمسبة لمؤشر وكالة دان أند برادستريت (Dun and Bradstreet) الذي يقيس المخاطر القطرية المتعلقة بعمليات التبادل التجاري الدولي، أما فيما يتعلق بمؤشر المخاطر القطرية كوفاس (COFACE) والذي يبين قدرة الدولة على السداد ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية بالاقتصاد المحلي، وبالأوضاع السياسية والاقتصادية فقد تم تحقيق بعض التحسن، أين انتقلت من درجة المضاربة (B) سنة 2005 إلى مجموعة الدرجة الاستثمارية (A4) سنة 2009،¹

جدول رقم (32) وضع الجزائر في مؤشرات المخاطر القطرية لسنتي 2008 و2009

المؤشرات		المؤشر المركب للمخاطر القطرية		مؤشر الانستيتوشنال انفستور للتقويم القطري		دان أند براد ستريت		الكوفاس	
		دولة 140	دولة 140	دولة 177	دولة 177	دولة 132	دولة 132	دولة 165	دولة 165
		Dec-2009	Dec-2008	Sep-2009	Mar-2009	Dec-2009	Dec-2008	Dec-2009	Dec-2008
الأردن		69.8	66.5	43.8	41.8	DB3d	DB3c	B	B
الجزائر		70.8	76.8	53.3	51.9	DB5a	DB5a	A4	A4
تونس		71.0	72.3	58.7	56.1	DB2c	DB2c	A4	A4
المغرب		73.3	74.8	53.7	52.3	DB3b	DB2d	A4	A4

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، ص: 265

أما فيما يتعلق بالمؤشر المركب للمخاطر القطرية الذي يصدر عن مجموعة (PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) والذي يتكون من ثلاث مؤشرات فرعية هي مؤشر تقييم المخاطر السياسية، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية، مؤشر تقييم المخاطر المالية فنجد أن الجزائر صنفت ضمن مجموعة

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، ص: 165-166

الدول ذات درجة المخاطرة المنخفضة، سنة 2009 وهو نفس التصنيف الذي حصله عليه في السنة التي سبقتها مع تسجيل بعض التراجع في رصيد المؤشر،¹

سابعاً: مؤشرات أخرى

من خلال الجدول أدناه يمكن ملاحظة وضع الجزائر ضمن بعض المؤشرات الدولية، فبالنسبة لمؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية يلاحظ التحسن في الترتيب أين كانت الجزائر في المرتبة 25 سنة 2007 وأصبحت في الترتيب 11 سنة 2008، وهذا الوضع يختلف بالنسبة لمؤشر جاهزية البنية الرقمية التي تراجع فيها ترتيب الجزائر لتصبح في المرتبة 113 سنة 2009 بعدما كانت في المرتبة 108 سنة 2008.

جدول رقم (33) ترتيب الجزائر في عدد من المؤشرات الدولية المختارة

مؤشر تنافسية السفر والسياحة		مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية		مؤشر جاهزية البنية الرقمية		مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية		
2009	2008	2010	2008	2009	2008	2009	2008	
133 دولة	124 دولة	192 دولة	192 دولة	133 دولة	134 دولة	30 دولة	30 دولة	
115	102	131	121	113	108	11	12	الجزائر

المصدر: www.doingbusiness.org, www.weforum.org, www.unpan.org www.atkearney.com

نقلا عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير الاستثمار لسنة 2009، ص: 266

كما يمكننا ملاحظة التراجع في ترتيب الجزائر بالنسبة لمؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية أين كانت في المرتبة 121 سنة 2008 وصارت في المرتبة 131 سنة 2010، إضافة إلى التأخر المسجل في مؤشر تنافسية السفر والسياحة، وضمن كل هذه المؤشرات المذكورة نجد أن الجزائر جد متأخرة مقارنة بدول عربية أخرى لا تفوق الجزائر من حيث الإمكانيات كالأردن وتونس والمغرب.

رغم النقص الكبير المسجل في بيئة الأعمال من خلال المؤشرات التي رأيناها، إلا أنه لا ينبغي إغفال الجهود التي قامت بها الجزائر خلال الفترة الأخيرة بهدف تحسين هذه البيئة، من خلال العمل على توفير بنية قاعدية مادية كانت أو بشرية ذات نوعية إضافة إلى السياسات المتخذة على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى المستوى السياسي والاجتماعي ، والتي من شأنها أن تساهم في توفير المناخ الملائم للاستثمار والتحسين من جاذبيته وكذا التحسين من تنافسية الاقتصاد الجزائري وتعزيز من مكانته على الصعيد العالمي.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال دراستنا لهذا الفصل والذي جاء للإجابة عن السؤال المطروح حول واقع تقييم مدى جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر، تم استخلاص النقاط التالية:

- حققت متغيرات الاقتصاد الكلي تحسنا ملحوظا خلال فترة الدراسة مقارنة بالسنوات السابقة، ويعتبر ذلك نتيجة للإصلاحات الاقتصادية والسياسات المتخذة في إطار محاولة الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن الإجراءات والتدابير المتخذة في إطار قوانين الاستثمار لازالت تتصف بنقص الفعالية على أرض الواقع،
- بناء على المؤشرات العالمية تأكد أن الجزائر حققت تقدما في البعض منها بينما بقيت متأخرة في البعض الآخر، غير أن هذا التقدم يبقى غير كاف بالنظر للمراتب المتأخرة التي حققتها الجزائر مقارنة بدول لا تمتلك أكثر مما تمتلك الجزائر من مؤهلات اقتصادية واجتماعية،
- نعتقد أن جاذبية مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر ليست كافية بالنظر إلى ضعف تنافسية هذا الاقتصاد وضعف مكانته على المستوى العالمي وبقائه مرتكزا على قطاع المحروقات المرتبط بالتقلبات العالمية، إضافة إلى العراقيل التي تشكل نقطة ضعف وتعتبر حاجزا أمام تحسن مناخ الاستثمار، وبذلك فإن هذا الأخير يحتاج إلى بذل المزيد من الجهود في الواقع العملي وليس الاكتفاء فقط بالتشريعات القانونية، إضافة إلى محاولة ترويض الفرص الاستثمارية.

**الفصل الرابع: تطور أداء السياسة
المالية والاستثمار الأجنبي المباشر
في الجزائر (2000-2010)**

تمهيد:

حاولنا في الفصل السابق معرفة مدى جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر، من خلال المؤشرات الدولية، ووجدنا أن الجزائر دخلت في مرحلة تهيئة مناخ الاستثمار بناء على الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها، هتة الإجراءات فيها ما يرتبط بالسياسة المالية بجانبها الانفاقي والضريبي، أين أقدمت الجزائر على إضفاء بعض التعديلات على قوانين الاستثمار فيما يتعلق بالامتيازات الضريبية وكذا أقدمت الجزائر على إقرار برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي.

وحتى الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من التطورات خلال الفترة محل الدراسة، كما تطورت السياسة المالية أيضا خلال نفس الفترة، ومن خلال سعيها لمعرفة واقع وأداء كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسة المالية خلال فترة الدراسة، يجدر بنا محاولة الإجابة على: ما الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي؟ وما هي التحديات التي تواجه السياسة المالية في الجزائر بناء على المميزات التي تتصف بها؟ هذا ما سنراه في هذا الفصل من خلال الباحث التالية:

المبحث الأول: واقع واتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

المبحث الثاني: تطور أداء السياسة المالية بالجزائر (2000-2010)

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه السياسة المالية بالجزائر

المبحث الأول: واقع واتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

يلعب الاستثمار بمختلف أنواعه أدوارا مهمة وفاعلة في التأثير على مسيرة النمو والتنمية الاقتصادية في أي دولة من الدول، إذ تلجأ الكثير من دول العالم في أوقات الركود والانكماش الاقتصادي إلى الاستثمار كأداة فعالة ودافعة لمختلف المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية في هذه الدول، وتعتبر الجزائر من بين هذه الدول التي أولت الاهتمام بالاستثمار ليساهم في تحقيق تلك الأهداف.

وكان من أهم ما قامت به الجزائر، إفساح المجال للاستثمار الأجنبي المباشر ليساهم هو الآخر في عملية التنمية الاقتصادية، إذ لا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حديث عهد بسنوات التسعينات، وإنما كان منذ سنوات الستينات، حيث تجسد في الشركات المختلطة الاقتصاد، غير أن تبني الإرادة الواضحة لاستقطابه من طرف الدولة الجزائرية كان منذ بداية التسعينات، أين قامت الجزائر بإصدار تشريعات تنص على حرية الاستثمار، وتكرس مبدأ الانفتاح الاقتصادي.

وقد جسدت دعوة الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ما تضمنته قوانين الاستثمار التي تم إصدارها لمواكبة الانفتاح الاقتصادي بما يسمح بجذب الاستثمار الأجنبي لتحقيق مساهمته في التنمية على اعتبار أن الاستثمار المحلي صار عاجزا عن تحقيق معدلات نمو كبيرة،

وتطورت قوانين الاستثمار في الجزائر وتطور معها تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وفي ظل التطورات والمتغيرات العالمية التي تواكب ظهور الأزمات المالية وما خلفته من آثار على اقتصاديات بعض الدول لا بد علينا البحث في الاتجاه العام لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وانطلاقا من أن موضوعنا يستهدف ترشيد هذا النوع من الاستثمار كان لزاما علينا أن نتطرق بشكل أساسي إلى توزيعه القطاعي والجغرافي، ولذلك من خلال ثلاثة مطالب نعرض في الأول منها على تطور حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة، ثم الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومدى مساهمته في النمو الاقتصادي في المطلب الثاني، ونختتم بالمطلب الثالث لنقوم بتحليل ودراسة التوزيع القطاعي والجغرافي لهذا الاستثمار في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر (2000-2010)

شهد مناخ الاستثمار في الجزائر العديد من التطورات أين حققت ضمنه الجزائر تحسنا ملحوظا على المستوى الكلي في العديد من المتغيرات الاقتصادية على غرار التطور الحاصل في حجم الناتج الداخلي الخام وغيره من المتغيرات، الشيء الذي يدعونا إلى معرفة مصدر هذا التحسن، وكانت الجزائر قد فتحت المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وأكدت على المساواة في المعاملة بينه وبين الاستثمار المحلي من خلال ما تضمنته قوانين الاستثمار.

وفي خضم تطرقنا لتطور حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوراتها خلال فترة الدراسة، سنحاول أن نستعرض بالموازاة مع ذلك حجم الاستثمار المحلي وتطوراته، وذلك من أجل أخذ فكرة على هذا الاستثمار قد تساعدنا في فهم التغيرات التي قد تحصل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وكان حجم الاستثمارات ضعيفا في العشرية الأخيرة من القرن العشرين، صاحبه ضعف معدلات النمو وانخفاض حجم الإنتاج وانتشار النشاطات غير الرسمية،¹ وكانت الاستثمارات الحقيقية الكلية متذبذبة قبل سنة 2000، وأصبحت بعدها تنمو بشكل منتظم نتيجة تحسن أسعار البترول،² وبالتالي سرعان ما تغيرت هذه النتيجة (ضعف حجم الاستثمار) وأصبح حجم الاستثمار يتجه إلى الارتفاع المستمر، ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (34) تطور الاستثمار الإجمالي والادخار في الجزائر (2000-2010) الوحدة: مليون دينار

الادخار/ن د خ	الادخار	الاستثمار/ن د خ	معدل التغير في الاستثمار	الاستثمار	
35.9	1481270.8	20.7	-	852628.7	2000
34.4	1453140.0	22.8	13.23	965462.5	2001
33.1	1494895.4	24.6	15.10	1111309.3	2002
38.1	2002980.0	24.1	13.84	1265164.5	2003
40.9	2512236.3	24.0	16.73	1476902.6	2004

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000، الدورة العامة 17، الجزائر مايو 2001، ص: 236

2- البشير عبد الكريم، مرجع سابق، ص: 123

47.2	3568431.6	22.4	14.53	1691640.3	2005
49.4	4208776.1	23.1	16.42	1969457.9	2006
51.4	4814657.5	26.3	25.01	2462124.4	2007
52.1	5776336.0	29.1	31.12	3228343.2	2008
40.3	4041403.8	38.0	18.06	3811419.1	2009
43.2	5210787.5	36.1	14.15	4350922.3	2010

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

ويظهر جليا أن الاستثمار قد تطور بشكل ملحوظ من خلال معدلات النمو الإيجابية المتزايدة من سنة لأخرى، الشيء الذي يعكس الصورة الحسنة التي يتجه إليها الاقتصاد، وقد لعب الاستثمار العمومي في هذا الارتفاع دورا مهما، تجسد في البرامج التنموية التي وضعتها الدولة والتي من أهمها: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000-2004)، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، حيث خصصت لهذه البرامج مبالغ ضخمة، ولذلك فخلال كل هته الفترة ارتفع حجم الاستثمار الإجمالي بحوالي أربعة أضعاف أي بنسبة 410.3% حيث كان يعادل 852628.7 مليون دينار سنة 2000 وأصبح يعادل 4350922.3 مليون دينار سنة 2010 .

إضافة إلى ذلك يلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الادخار إلى الناتج الداخلي الخام كانت في ارتفاع مستمر حيث كانت بنسبة 35.9% سنة 2000، وارتفعت إلى أن أصبحت تعادل 52.1% سنة 2008 في حين لم تتعد فيه نسبة الاستثمار 30% في كل تلك السنوات، ويظهر لنا معدل الادخار هذا أن الجزائر لا تستخدم إمكانياتها المالية بطريقة منتجة، في الوقت الذي يتعطش فيه اقتصادها للاستثمارات المنتجة وإلى النمو والتشغيل.¹

وفي سنة 2009 يظهر أن هناك ارتفاع في نسبة الاستثمار، حيث بلغت نسبته 38% لينخفض سنة 2010 إلى نسبة 36%، بينما نجد نسبة الادخار انخفضت إلى 40% سنة 2009، ثم عاودت الارتفاع لتصل 43%، وفي الواقع قد يشير ذلك إلى الاضطراب في فجوة الادخار/الاستثمار على الرغم من بعض التحسن

1- عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص: 432

المسجل، وقد يعزى ذلك أساسا إلى ارتفاع عوائد المحروقات مع حصول استقرار نقدي وتشجيع من القطاع المصرفي على الادخار.¹

وبقراءتنا لتطورات الاستثمارات المنجزة في الجزائر في الفترة (1999-2010) نجد أن هناك ارتفاع مستمر من سنة لأخرى للاستثمار المحلي والأجنبي كما يظهر ذلك من خلال الجدول أدناه

جدول رقم (35): تطور الاستثمارات المنجزة خلال الفترة (1999-2010) الوحدة: مليار دج

السداسي الأول 2010	2008	2007	2006	2005	2004	1999-2003	التعيين
1249	3596	2565	2360	979	908	2841	أ - الاستثمار المحلي
1057	2519	2000	1947	730	652	2348	1 - الاستثمارات الممولة من ميزانية التجهيز للدولة
	1077	565	413	249	256	493	2 - الاستثمارات المنجزة من قبل الوطنيين الخواص منها:
36.7	30	23	24	28	14	84	الاستثمارات المنجزة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
20.5	23	39	68	54	52	104	الاستثمارات المنجزة في قطاع الفلاحة
82.2	1024	503	321	167	190	305	الاستثمارات الممولة من قبل البنوك (خارج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والفلاحة)
126	1037	313	403	208	266	833	ب - الاستثمار الأجنبي
8	897	145	253	113	154	136	1 - الاستثمارات في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
117	140	168	150	95	112	697	2 - الاستثمارات في قطاع الطاقة والمناجم
1375	4633	2878	2763	1187	1174	3674	المجموع العام (أ+ب)

المصدر: - الجمهورية الجزائرية، مصالح الوزير الأول، حصيلة الانجازات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1999-2008،

- الجمهورية الجزائرية، مصالح الوزير الأول، حصيلة الانجازات الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الأول من سنة 2010

يتبين أيضا من خلال الجدول أن الاستثمار المحلي يغلب عليه الاستثمار العام إذ يلاحظ أنه يساهم بنسبة كبيرة فيه لم تقل عن 70% في هذه السنوات، بينما بقي الاستثمار الخاص ذا مكانة هزيلة على الرغم من محاولات الارتفاع وكذا الأطر التشريعية التي وفرت من أجل تشجيع المستثمرين الخواص، ويلاحظ كذلك أن الاستثمارات المنجزة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ضعيفة مقارنة بالاستثمارات الممولة من قبل البنوك أو تلك المنجزة في قطاع الفلاحة.

وقد قدر عدد المشاريع الاستثمارية المحلية المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الفترة (2010-2002) حوالي 67.280 مشروع بنسبة 99% من مجموع عدد المشاريع المصرح بها وهذا يشكل قيمة إجمالية تعادل 5.035 مليار دينار جزائري، ويمثل ذلك ما نسبته 74% من إجمالي قيمة الاستثمارات،

جدول رقم (36) المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة (2010-2002)

النسبة	عدد مناصب العمل	النسبة	المبلغ (مليون دينار)	النسبة	عدد المشاريع	مشاريع الاستثمار
92,11 %	866.563	74,83 %	5.035.015	99,22 %	67.280	الاستثمارات المحلية
2,95 %	27.717	12,53 %	843.135	0,36 %	245	الشراكة
4,95 %	46.552	12,64 %	850.613	0,42 %	283	الاستثمارات الأجنبية المباشرة
7,89 %	74.269	25,17 %	1.693.748	0,78 %	528	مجموع الاستثمارات الأجنبية
100 %	940.832	100 %	6.728.763	100 %	67.808	إجمالي الاستثمارات

المصدر: معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الموقع: www.andi.dz

وتمثل عدد مشاريع الاستثمارات الأجنبية ما يعادل 528 مشروع تمثل منها مشاريع الشراكة نسبة 46% والباقي أي نسبة 54% هو ما تمثله عدد مشاريع الاستثمارات الأجنبية، أما من حيث القيمة فنجد أنهما متقاربان، وإذا ما أردنا معرفة الحجم الحقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للجزائر، كان من الضروري أن نتطرق إلى قيمته عبر السنوات ومقارنتها بقيم بعض الدول، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (37) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ودول مختارة (2000-2010) الوحدة مليون دولار

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
2291	2761	2594	1662	1795	1081	882	634	1065	1108	280	الجزائر
1304	1952	2487	2805	2449	1654	895	2314	481	2808	422	المغرب
1704	2430	2829	2622	3544	1984	937	547	238	274	913	الأردن
9103	1430	7172	8595	6060	4065	4624	2473	3203	554	3788	ماليزيا

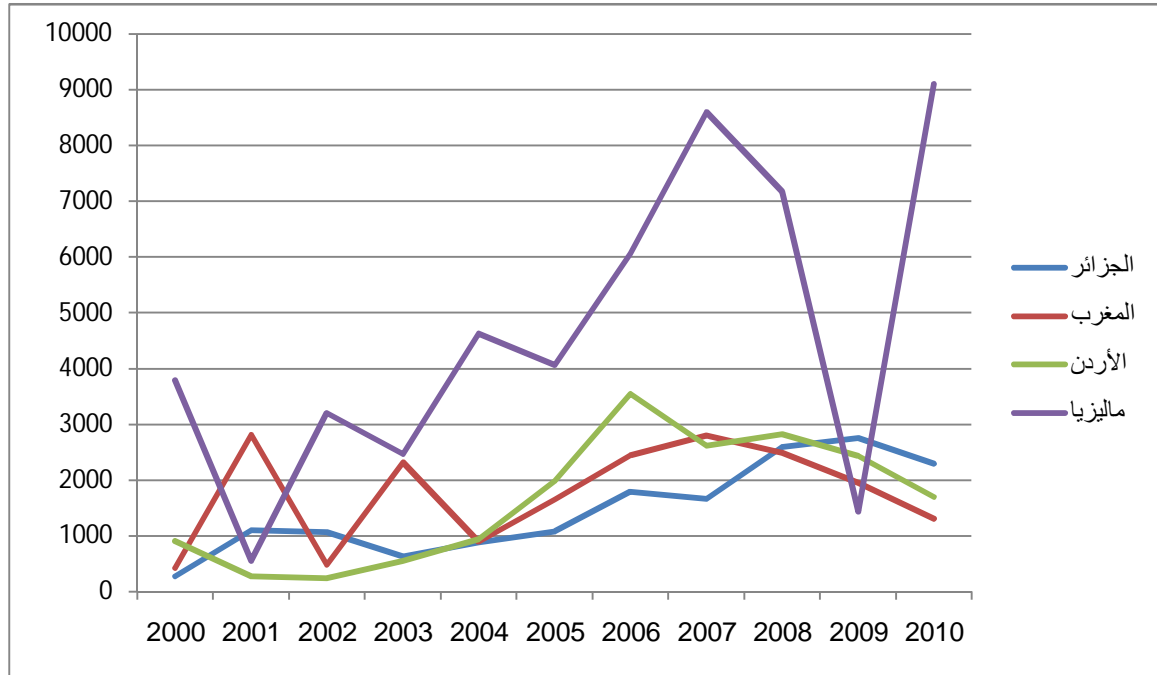
المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في الموقع، www.unctadstat.unctad.org

ويظهر لنا جليا أن حصيلة الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد هي في تطور مستمر من سنة لأخرى، حيث حققت قبل هذه السنوات مستويات ضعيفة من التدفق،* إذ لم تستطع أن تتعدى قيمة هذا الاستثمار المليار دولار، وينطبق نفس القول على السنوات الأولى من فترة الدراسة وهي السنوات 2000، 2003 و 2004 وفي سنة 2001 وابتداء من سنة 2005 ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر فوق المليار دولار.

وقد كانت بعض الارتفاعات في هذا التدفق نتيجة تسجيل بعض التدفقات الاستثنائية، التي تزامنت مع بيع الجزائر للرخصة الثانية من الهاتف النقال لشركة اوراسكوم سنة 2001، وفي سنة 2004 تم تسجيل قامت الجزائر أيضا ببيع الرخصة الثالثة من الهاتف النقال للشركة الكويتية للاتصالات.

*- ويعود ذلك بلا شك إلى العديد من العوامل، منها بداية تنفيذ الإصلاحات بالتعاون مع صندوق النقد الدولي عبر برامج التثبيت والتعديل الهيكلي، لمعالجة الاختلالات المختلفة - التي شكلت عائقا أمام المستثمرين الأجانب-، إلى جانب عدم توافر الأمن والاستقرار في تلك الفترة، وكذلك شبه العزلة التي فرضت على الجزائر من قبل الكثير من دول العالم وبالخصوص الدول الغربية، هي إذن عوامل جعلت من الجزائر بلد غير مستقرا لا اقتصاديا ولا أمنيا ولا سياسيا، بل يمتاز بالكثير من المخاطر في تلك الأونة الشيء الذي برر تقليص عمليات الشركات الأجنبية إلى أدنى حد ممكن والقطاع الوحيد الذي تواصلت فيه الاستثمارات الأجنبية هو قطاع النفط والغاز بما في ذلك صيانة المنشآت التي تمتلكها الشركات الحكومية الجزائرية والاستمرار في عمليات استكشاف النفط والتنقيب في إطار عقود مع الشركات الأجنبية. انظر فارس فوضيل، مرجع سابق، ص 293

شكل رقم (25) بيان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر وبعض الدول (2000-2010)



المصدر: تم إعداد الشكل بناء على الجدول رقم (37)

وخلال فترة الدراسة ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر بأكثر من سبع مرات أي بنسبة 718% حيث كان يعادل 280 مليون دولار سنة 2000، وأصبح بقيمة 2291 مليون دولار، غير أن هذا الارتفاع يبقى في مستوى ضعيف مقارنة بدول أخرى تتفوق على الجزائر أو تقاربها من حيث الإمكانيات ومستوى جاذبية بيئة الاستثمار.

وبالرجوع إلى الشكل رقم (25) أعلاه يلاحظ أن كل من المغرب والأردن وماليزيا حققت حجم تدفق استثمار أجنبي وارد أكبر مما حققتة الجزائر في السنوات من 2004 إلى 2008، ثم ابتداء من 2009 ارتفعت حصة الجزائر مقارنة بالمغرب والأردن، كما نلاحظ أن هناك تشابها بين الاتجاه العام لمنحني الجزائر والأردن ابتداء من سنة 2003 والتشابه مع المغرب ابتداء من سنة 2004، بينما حققت ماليزيا تدفقات عالية تفوق ما حققتة الجزائر، المغرب أو الأردن، على الرغم من تذبذبها بين الانخفاض والارتفاع.

جدول رقم (38) نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التدفقات الإجمالية للعالم

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
0.18	0.23	0.15	0.08	0.12	0.11	0.119	0.11	0.17	0.13	0.02	الجزائر
0.10	0.16	0.14	0.14	0.17	0.17	0.12	0.40	0.08	0.34	0.03	المغرب
0.14	0.21	0.16	0.13	0.24	0.20	0.13	0.10	0.04	0.03	0.07	الأردن
0.73	0.12	0.41	0.44	0.41	0.41	0.62	0.43	0.51	0.07	0.27	ماليزيا

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في الموقع، www.unctadstat.unctad.org

ويتضح جليا من خلال الجدول أعلاه ما يؤكد كلامنا في السابق حيث نجد أن الجزائر لم تحصل على حصيلة تفوق حصيلة ماليزيا في ثمانية سنوات، و ستة سنوات بالنسبة للأردن وكذا ثمانية سنوات بالنسبة للمغرب مما يشير إلى أن حصة الجزائر من إجمالي التدفقات العالمية ضعيف جدا ودون المستوى المطلوب تحقيقه خاصة إذا ما قارنا ذلك بدول كالمغرب والأردن.

ولأخذ رؤية أوضح على وضع الجزائر، سوف نحاول معرفة ذلك من خلال نسبة تدفقاتها مقارنة بالمجموعات الاقتصادية، وخاصة إفريقيا وشمال إفريقيا والاتحاد المغاربي كما يظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (39) تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد للجزائر كنسبة من العالم وبعض المجموعات الاقتصادية

الوحدة نسبة مئوية

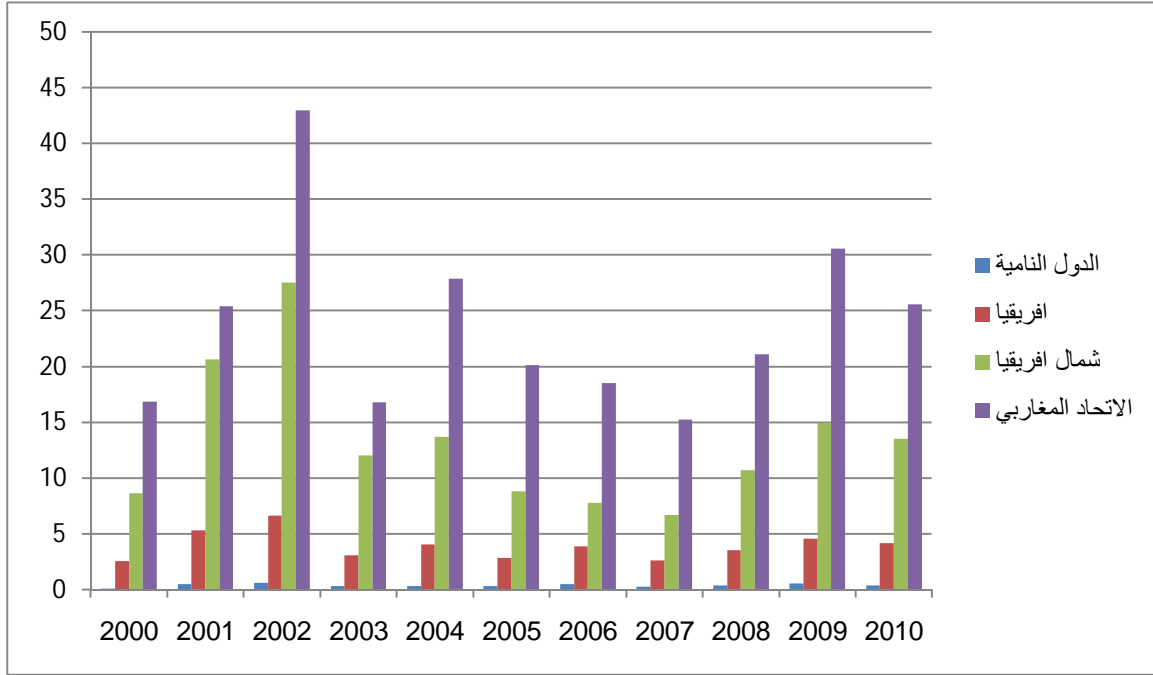
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
0.38	0.46	0.27	0.13	0.18	0.17	0.21	0.17	0.24	0.18	0.02	الدول المتقدمة
0.73	0.71	0.50	0.19	0.28	0.21	0.39	0.22	0.34	0.28	0.04	أوروبا
0.40	0.54	0.39	0.29	0.42	0.33	0.30	0.35	0.61	0.51	0.11	الدول النامية
4.16	4.59	3.53	2.63	3.88	2.83	4.06	3.10	6.62	5.30	2.55	أفريقيا
13.54	14.95	10.79	6.71	7.76	8.84	13.69	12.04	27.50	20.62	8.62	شمال إفريقيا
25.59	30.55	21.11	15.23	18.56	20.13	27.87	16.78	42.95	25.38	16.85	الاتحاد المغاربي

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في الموقع، www.unctadstat.unctad.org

وإذا كانت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للجزائر من العالم ضعيفة جدا، إذ لم تتعد في كل السنوات المعنية ما نسبته 0.23% وهي النسبة المحققة سنة 2009، على الرغم من الارتفاع الطفيف المحقق من

سنة لأخرى، فإننا نجد نفس النتيجة إذا ما قارنا ذلك بالدول المتقدمة ، أين نجد أن أكبر نسبة محققة هي في سنة 2009.

شكل رقم (26) تطور تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد للجزائر كنسبة من المجموعات الاقتصادية



المصدر: تم إعداد الشكل بناء على الجدول رقم (39)

ومقارنة بمجموعة الدول النامية فإن أكبر نسبة تم تحقيقها كانت في سنة 2002 بنسبة 0.61% حيث بدأت هذه النسبة تنخفض من سنة إلى أخرى إلى أن وصلت إلى 0.29% سنة 2007، كذلك نجد أن الجزائر حققت أعلى نسبة لها من التدفقات الواردة لدول شمال إفريقيا سنة 2000 بنسبة 27.5% وهي نسبة لا بأس بها إلا أنها لم تلبث أن بدأت في الانخفاض من سنة لأخرى إلى أن وصلت إلى ما نسبته 6.71% سنة 2007، وهي السنة التي حققت فيها الجزائر حجم تدفقات يعادل 1662 مليون دولار.

وحسب تقرير منظمة (OCDE) حول الاستثمار في العالم احتلت الجزائر المرتبة الرابعة في إفريقيا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2002، ويرجع التقرير أسباب ذلك إلى الاستثمار الكبير في قطاع المحروقات، الذي يهيمن عليه الشركات الأمريكية والفرنسية والبريطانية، وكذلك ما تعلق ببدأ دفع القسط

الأول من الرخصة الثانية للهاتف النقال لشركة "أوراسكوم" المصرية إضافة إلى خصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار "أسبات" الهندية.¹

أما بالنسبة للاتحاد المغاربي فنجد أن الجزائر حققت أكبر نسبة مقارنة به سنة 2002 بنسبة 42.95% كما يظهر ذلك من الشكل، وحققت أصغر نسبة سنة 2007 بنسبة 15.23% ثم عاودت بعدها الارتفاع لتصل نسبة 30% سنة 2009، وعموما فإن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للجزائر من إجمالي المتدفق للاتحاد المغاربي تبقى متذبذبة من سنة لأخرى، على اعتبار أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على ذلك منها ما يتعلق بالبلد ومنها ما يتعلق بالتطورات على صعيد الاقتصاد الدولي خصوصا الأزمات الاقتصادية التي قلصت من نشاط الشركات متعددة الجنسيات.

ومن خلال الجدول أدناه يمكننا ملاحظة الاتجاه العام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي إلى الجزائر خلال فترة الدراسة حيث أنه في تزايد مستمر، أين كان يعادل 420 مليون دولار وارتفع ليصل إلى ما يقارب 3.5 مليار دولار سنة 2010، على الرغم من بعض الانخفاضات التي شهدتها في السنوات 2000، 2003 و 2007 كما يظهر ذلك من معدل النمو،

جدول رقم (40) تطور صافي الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر للفترة (2000-2010)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
3470	2540	2280	1370	1760	1060	620	620	970	1180	420	أ ج م (مليون دولار)
37	11	66	-22	66	71	0	-36	-18	181	-	معدل النمو (%)
10.57	4.69	5.77	6.66	6.40	9.36	6.80	10.50	4.87	5.30		أ ج م ص / ن د خ

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على معطيات بنك الجزائر

وباستقراءنا لذات الجدول، يظهر لنا أن نسبة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الداخلي الخام، مضطربة من سنة لأخرى، وقد حققت أدنى نسبة لها سنة 2007 ب 4.69% وأعلى نسبة كانت سنة 2010 ب 10.5%، الشيء الذي يشير إلى أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج الداخلي الخام هي ضعيفة ومتذبذبة مقارنة بالاستثمار المحلي.

1- عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص: 427

ويلاحظ من خلال الجدول أن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر كان إيجابيا، خاصة ابتداء من 2005 - بعد الاستقرار الذي شهده في سنة 2004- أين بلغ حوالي 1060 مليون دولار، وقد كان معدل النمو للخمس سنوات الأخيرة مايقارب 100% حين انتقل الاستثمار المباشر الصافي من 1760 مليون دولار سنة 2006 إلى 3470 مليون دولار سنة 2010، بينما السنوات الخمس الأولى شهد فيها صافي الاستثمار الأجنبي المباشر معدل نمو يفوق 150% وقد ترجع أسباب هذا التطور خلال هذه العشرية إلى تحسن ظروف بيئة الاستثمار في السنوات الأخيرة، وذلك من خلال:¹

- تحسن أوضاع الاقتصاد على المستوى الكلي من خلال التحسن في معدل النمو الاقتصادي - وإن كان طفيفا- ، انخفاض معدلات التضخم والتخلص من المديونية الخارجية وأعبائها وكذا ارتفاع احتياطات الصرف،
- إضفاء العديد من التعديلات على قانون الاستثمار بما يسمح بتوفير الاستعدادات والضمانات اللازمة ضمن محيط الاستثمار، خاصة من خلال المزايا التحفيزية الجديدة وكذا عدد الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها،
- تحسن الأوضاع الأمنية بشكل كبير، وتحقيق نوع من الاستقرار السياسي ولو نسبيا ويظهر ذلك من خلال الإرادة السياسية القوية للسلطات الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر،
- العلاقات السياسية والاقتصادية المكثفة التي أقامتها الجزائر على مستوى السياسة الخارجية من أجل تحسين صورة الجزائر في الخارج وكذا الدعوة إلى الاستثمار فيها من خلال الالتقاء برجال الأعمال الأجانب.

تشير تقارير الاستثمار العالمي إلى التحسن الملحوظ في أداء الجزائر بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، حيث يبين مؤشر الأداء انتقال الجزائر من المرتبة 111 سنة 2002 إلى المرتبة 94 سنة 2004، على الرغم من التأخر المسجل بين 2004 و2006، وبالنسبة لمؤشر إمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد تحسن وضع الجزائر فيها أين انتقلت من المرتبة 81 سنة 2003 إلى المرتبة 75 سنة 2004، وبالرغم من هذا التحسن

1 - UNCTAD, Examen de la politique de l'investissement de l'Algérie, (en ligne) : www.unctad.org.

في المؤشرين إلا أن الجزائر صنفت في سنتي 2003 و2004 ضمن الدول ذات الأداء المنخفض وذات الإمكانيات المنخفضة.¹

في الواقع، رغم التطورات الإيجابية التي شهدتها الاستثمار المباشر خلال الفترة محل الدراسة إلا أنه لا يمكن الحكم على مدى الجذب الاستثماري للاقتصاد الجزائري، وعلى مدى فعالية قوانين الاستثمار والضمانات التحفيزية التي تمنحها، ذلك أن مناخ الاستثمار يتكون من مجموعة من العوامل، ولازال الكثير منها على الجزائر تسويته وتعديله، فضلا عن حل العراقيل التي لا زال الكثير منها حاجزا ومبررا للإحجام عن القدوم لدى المستثمرين الأجانب.

المطلب الثاني: الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر، ومساهمته في النمو الاقتصادي

إن الحديث عن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لا يتطلب منا الوقوف على تطور حصيلته فقط، بل يجرنا إلى الحديث عن مدى مساهمة هذا الاستثمار في تكوين راس المال الثابت وكذا مدى مساهمته في الناتج الداخلي الخام، وهذا يفيدنا في الواقع في معرفة مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للجزائر،

أولا: مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج الداخلي الخام

تعد نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الداخلي الخام من المؤشرات الدالة على أهمية هذا الاستثمار بالنسبة للاقتصاد الوطني الجزائري، وبداية يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للدول النامية بنسبة تقارب 4% في الناتج الداخلي الخام لهته الدول مجتمعة، حيث أن أدنى نسبة تم تحقيقها كانت سنة 2003 بنسبة 2.34% وأعلى نسبة تم تحقيقها كانت سنة 2007 بنسبة 3.85%، ويلاحظ من خلال الجدول أدناه أن ذات النسبة شهدت انخفاضاً في السنوات الأربع الأولى أين كانت سنة 2000 بمعدل 3.69% وانخفضت إلى نسبة 2.34% سنة 2003، ثم تراوحت بين الارتفاع والانخفاض في السنوات التي تليها.

أما بالنسبة لأفريقيا فنجد أن أعلى نسبة محققة كانت سنة 2007 بمعدل وصل إلى 4.89% بينما كانت أدنى نسبة هي 1.84% تم تحقيقها سنة 2000، وقد وصلت هذه النسبة أعلى مستوى لها بالنسبة

1- كريم نعمة، مكانة البلدان العربية في المؤشرات العالمية، كلية التجارة، جامعة فيليكو ترنفو، 2012/2/1، في الموقع: www.aman-palestine.org

لشمال إفريقيا سنة 2006 بنسبة 5.42%، حيث شهدت ارتفاعا ابتداء من سنة 2000 أين كانت بنسبة 1.24%.

جدول رقم (41) نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر ودول مختارة (2000-2010)

الوحدة %

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
2.60	2.99	3.81	3.85	3.42	3.08	3.21	2.34	2.47	3.14	3.69	الدول النامية
3.31	4.22	4.88	4.89	4.11	3.86	2.57	2.92	2.75	3.63	1.84	أفريقيا
2.62	3.22	3.96	4.99	5.42	3.30	2.06	1.97	1.56	2.09	1.24	شمال إفريقيا
1.43	1.96	1.52	1.24	1.53	1.05	1.03	0.93	1.87	2.01	0.51	الجزائر
1.43	2.15	2.80	3.73	3.73	2.78	1.57	4.65	1.19	7.44	1.14	المغرب
6.19	9.68	12.46	15.42	24.21	15.76	8.21	5.36	2.49	3.05	10.79	الأردن
3.85	0.75	3.24	4.62	3.87	2.95	3.71	2.24	3.18	0.60	4.04	ماليزيا

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في الموقع، www.unctadstat.unctad.org

ويلاحظ جليا أن هذه النسبة شهدت تغيرات طفيفة عبر السنوات بحيث لم تتعد هذه النسبة خلال كل هته العشرية نسبة 2%، مما يشير إلى النسبة القليلة التي يساهم بها الاستثمار الأجنبي في الناتج الداخلي الخام بالجزائر، ونجد هته النسبة ضعيفة مقارنة بالمغرب أين وصلت أعلى مستوى لها بنسبة 7.44%، والأردن التي وصلت فيها أعلى نسبة 24%، الشيء الذي يدعونا للقول أن الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر تبقى ضعيفة في مساهمتها في الناتج الداخلي الخام.

ثانيا: مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت

إن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التكوين الرأسمالي الثابت تمكننا من معرفة مدى اعتماد الاقتصاد الوطني على الاستثمار الأجنبي المباشر كما أنها تعكس قدرة الدولة على جذب واستقطاب هذه الاستثمارات إليها،¹ فما هو مستوى هته النسبة في الجزائر وما هي دلالاتها؟

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت في الدول النامية بنسب تفوق في الغالب نسبة 10%، حيث كانت أعلى نسبة تم تحقيقها عي 15.8% سنة 2000 أين بدأت هذه النسبة في التراجع لتصل إلى 9.5% سنة 2003، وعلى العموم في الخمس سنوات الأخيرة نجد أن هته النسبة

1- حسام الدين على فارس داوود، آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الصناعة التحويلية الأردني دراسة تطبيقية (1995-2006)، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، أيار 2010، ص: 89

تراوحت بين 10% و 13%، وهذا يعكس بطبيعة الحال تطور حجم الاستثمار المباشر الأجنبي المتدفق للدول النامية في السنوات الأخيرة أين بلغ نصيبه ما يفوق 35% من حجم الاستثمار العالمي حيث وصل إلى تدفق يعادل أو يفوق 650 مليون دولار، بعدما كان في السنوات الأولى منخفضا لم يتعد 300 مليار دولار.

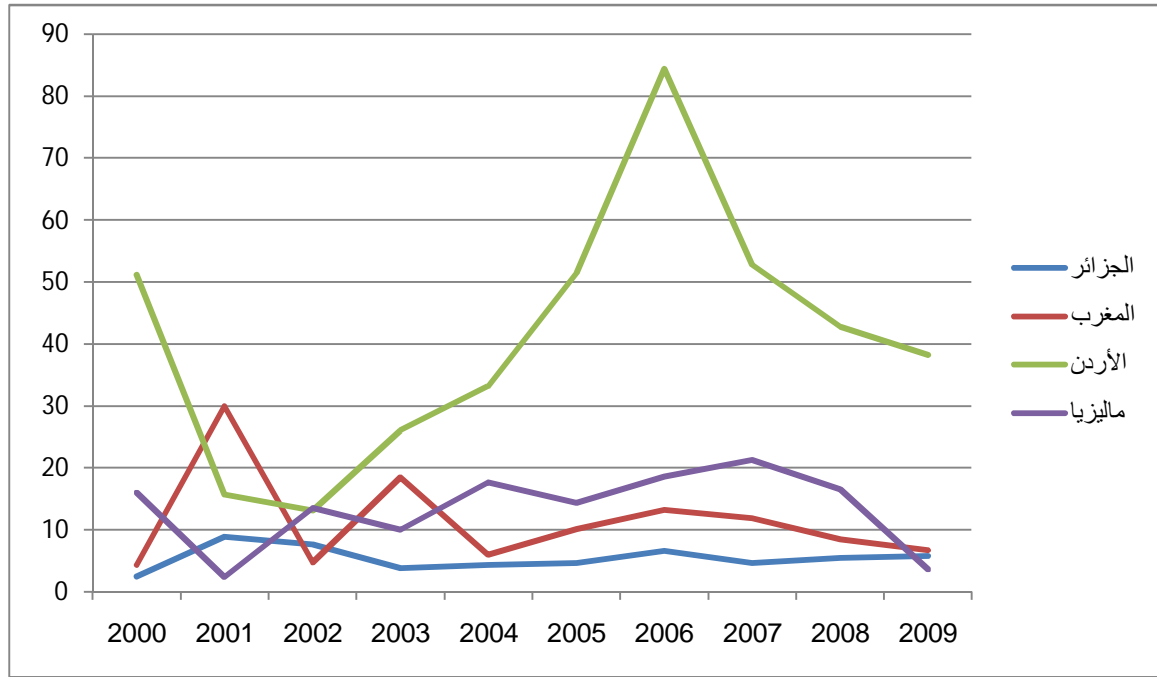
ويظهر من خلال الجدول أدناه أيضا أن نسبة الاستثمار المباشر الأجنبي إلى التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت بالنسبة لإفريقيا ودول شمال إفريقيا شهدت ارتفاعا في السنوات الأخيرة عنها في السنوات الأولى، الشيء الذي يشير إلى الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت، إذ نجد أن هذه النسبة وصلت إلى أعلى مستوى لها سنة 2007 بالنسبة لإفريقيا بنسبة 24,45% و بالنسبة لشمال إفريقيا وصلت إلى 26% سنة 2006، ويظهر جليا أن هذه النسبة بدأت في الانخفاض في السنتين الأخيرتين وقد يعزى ذلك لتأثر اقتصاديات هته الدول بتداعيات الأزمة المالية العالمية آنذاك.

جدول رقم (42) نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت (2000-2009) الوحدة %

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
10.17	13.35	14.05	12.93	11.86	12.52	9.55	10.41	13.48	15.86	الدول النامية
19.89	23.72	24.45	22.35	22.34	14.80	16.65	15.69	21.17	10.96	إفريقيا
13.31	16.75	22.20	26.16	16.58	10.35	9.82	7.62	11.19	6.62	شمال إفريقيا
5.77	5.46	4.71	6.63	4.68	4.30	3.88	7.64	8.86	2.47	الجزائر
6.73	8.46	11.93	13.26	10.09	5.98	18.50	4.72	29.96	4.39	المغرب
38.19	42.77	52.80	84.38	51.47	33.12	26.01	13.12	15.70	51.12	الأردن
3.67	16.50	21.30	18.65	14.36	17.69	10.01	13.53	2.38	15.97	ماليزيا

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في الموقع، www.unctadstat.unctad.org

شكل رقم (27) نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت (2000-2009)



المصدر: تم إعداد الشكل بناء الجدول رقم (42)

يظهر جليا من خلال الجدول والشكل أعلاه أن الجزائر حققت نسب متواضعة أمام كل من الأردن وماليزيا وإلى حد ما المغرب، حيث نجد أن أكبر نسبة حققتها الجزائر كانت سنة 2002 بنسبة 7.6% وهي أقل من أدنى نسبة تم تحقيقها في الأردن والتي تساوي 13% سنة 2002، وكذا أقل تقريبا من النسب الدنيا التي حققتها ماليزيا عدا سنتي 2001 و2009، ويظهر جليا أن الاستثمار الأجنبي له أهمية نسبية كبيرة في كل من ماليزيا والأردن إذ أنهما يعتمدان عليه بشكل كبير في تكوين رأس المال الثابت، أين وصل في بعض السنوات بالنسبة للأردن إلى أكثر من النصف بالمائة.

أضف إلى ذلك، كانت هذه النسبة ضعيفة جدا في سنوات التسعينيات، حيث لم تنجح الجزائر حقيقة في إفساح المجال أمام مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي الشيء الذي كان يعزى إلى مناخ الاستثمار الذي كان غير ملائما،¹ غير أنها تحسنت في السنوات الأخيرة لكن يبقى هذا التحسن ضعيفا ولا يعبر عن حجم الاهتمام الذي توليه الجزائر إلى جذب هذا النوع من الاستثمار في الواقع،

1- فارس فوضيل، مرجع سابق، ص: 300

بل قد يكون هذا الاهتمام محصورا فقط في تغيير القوانين والتشريعات الشيء الذي يشير إلى العوائق التي قد تعترض المستثمر الأجنبي على الرغم من التحسن الملحوظ في المتغيرات الكلية لبيئة الاستثمار.

المطلب الثالث: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر

تفيدنا دراسة التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في معرفة القطاعات التي يتركز فيها تدفق هذا الاستثمار، بمعنى القطاعات التي يفضل المستثمر الأجنبي أن يستثمر فيها ويتوجه إليها بشكل كبير، وفي الحقيقة فإن هذا العنصر أساسي في هته الدراسة لما له من أهمية تخدم أهداف البحث الرامية إلى معرفة القطاعات التي ينبغي أن نحفز المستثمر الأجنبي على الاستثمار فيها، وكذا القطاعات التي تساهم بشكل أكبر في النمو الاقتصادي وخلق الثروة والرفاهية في المجتمع.

الواقع، أن الاقتصاد الجزائري لازال يعتمد على المحروقات كقطاع أساسي يساهم بنسبة كبيرة في الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الجزائري، كما اشرنا إلى ذلك في الفصل الثالث، فهل يستحوذ هذا القطاع أيضا على حصة كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة؟ وما هي القطاعات الأكثر توجهها وتفضيلا بالنسبة للمستثمر الأجنبي؟

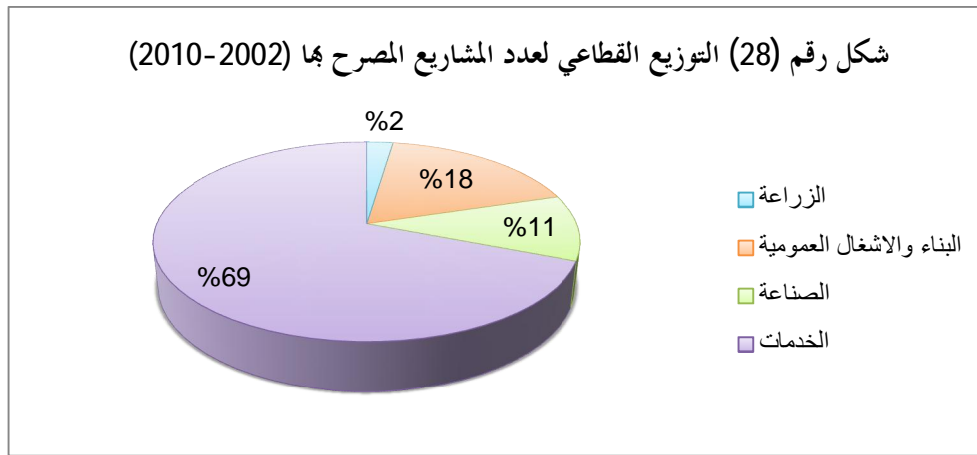
لايزال الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية محدودا، وذلك رغم الفرص والمؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع سواء الزراعة، الخدمات، السياحة، الصناعة وغيرها، حيث أنه منذ سنة 93 وإلى غاية 2003، فإن المشاريع الاستثمارية المجمعة لم تتعد 475 مشروع استثماري.

وبالنسبة لإجمالي المشاريع الاستثمارية (المحلية و الأجنبية) فقد تم التصريح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بحوالي 67808 مشروع استثماري خلال الفترة (2002-2010)، يعود النصيب الأكبر منها لقطاع الخدمات ب 46847 مشروع استثماري (وبشكل أساسي في قطاع النقل بنسبة تقارب 85%).

جدول رقم (43) المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب القطاعات خلال الفترة (2010-2002)

النسبة	عدد مناصب العمل	النسبة	المبلغ (مليون دينار)	النسبة	عدد المشاريع	قطاع النشاط
3,08 %	28.933	1,42 %	95.831	2,36 %	1.597	الزراعة
26,38 %	248.207	19,34 %	1.301.105	17,93 %	12.155	البناء والأشغال العمومية
25,96 %	244.225	38,62 %	2.598.459	10,63 %	7.209	الصناعة
44,58 %	362.847	40,62%	2.733.368	69,08 %	46.847	الخدمات
100 %	940.832	100 %	6.728.763	100 %	67.808	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، إحصائيات، في الموقع www.andi.dz
BTPH: قطاع البناء والأشغال العمومية



المصدر: تم إعداد الشكل بناء على الجدول رقم (43)

ويلاحظ من خلال الشكل أن قطاع الزراعة يحتل المركز الأخير في حصته من هته المشاريع الاستثمارية بنسبة 2%، بينما نجد أن قطاع الصناعة لا يزال ضعيفا إذ لم تتعد نسبته 11%، بتكلفة تقدر ب 2600 مليار دينار جزائري، وهذا يوحي بأن هذا القطاع لم يستطع أن يستقطب عددا كبيرا من المشاريع على الرغم من المبلغ الكبير الذي يمثل 38% من المجموع الإجمالي لكل القطاعات، وهو يأتي حسب المبلغ في المركز الثاني بعد قطاع الخدمات، كما يأتي قطاع البناء والأشغال العمومية بالمركز الثاني بعدد مشاريع يعادل 12155 مشروع استثماري بنسبة تقارب 18%.

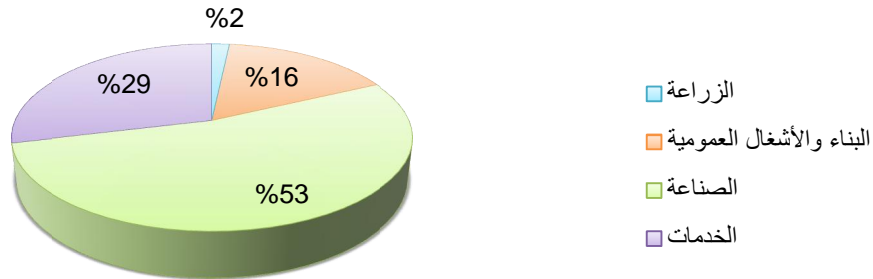
وبالنسبة لمشاريع الاستثمار الأجنبي نجد أنه حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فقد تم التصريح ب 528 مشروع استثماري خلال الفترة (2002-2010). بمبلغ مقداره يفوق 1600 مليار دينار جزائري

جدول رقم (44) التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمارات الأجنبية المصرح بها خلال الفترة (2002-2010)

النسبة	المبلغ (مليون دينار)	النسبة	عدد المشاريع	قطاع النشاط
0,40 %	6.854	1,70 %	9	الزراعة
2,72 %	46.107	16,29 %	86	البناء والأشغال العمومية
54,63 %	925.295	53,22 %	281	الصناعة
42,25%	627.877	28,79%	152	الخدمات
100 %	1.693.748	100 %	528	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، إحصائيات، في الموقع www.andi.dz

شكل رقم (29) التوزيع القطاعي لعدد المشاريع الاستثمارات الأجنبية (2000-2010)



المصدر: تم إعداد الشكل بناء على الجدول رقم (44)

ويتبين من خلال الشكل أعلاه أن الصناعة لها الحصة الكبيرة من المشاريع الاستثمارية بحوالي 281 مشروع استثماري بما يمثل أكبر من نسبة 53% من إجمالي عدد المشاريع وبقيمة تقدر ب 925295 مليون دينار بنسبة تقارب 55% من إجمالي قيمة مشاريع الاستثمارات الأجنبية ويليه قطاع الخدمات بحوالي 152 مشروع بما يمثل نسبة تقارب 29% من إجمالي عدد المشاريع المصرح بها، وبقيمة تقدر ب 627877 مليون دينار، أما المرتبة الثالثة فهي لقطاع البناء والأشغال العمومية حيث بلغ عدد المشاريع فيه حوالي 86 مشروع

استثماري بقيمة حوالي 46107 مليون دينار في حين بقي قطاع آخر مهم وهو قطاع الزراعة له مستوى ضعيف، ولم يستقطب عدد كبيرا من المشاريع الاستثمارية. و عرف قطاع الاتصال وتكنولوجيا الإعلام تحول نوعي في السنوات الأخيرة رغم المعدل الضعيف لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع مقارنة مع زيادة الطلب، فبالنسبة ل 30 مليون جزائري وفرت الجزائر حوالي 2.6 مليون خط ثابت بكثافة 06 بالمائة سنة 2002 و ب 10.2 بالمائة في سبتمبر 2003، في حين فإن هذا المعدل في الدول المتقدمة يصل إلى 120 بالمائة وفي الدول émergents يصل إلى 18.7 بالمائة،¹ وقد تم إصلاح هذا القطاع من خلال قانون البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية سنة 2000 والذي فتح المجال للهاتف النقال للمنافسة (الرخصة الثانية لشركة اوراسكوم والرخصة الثالثة لشركة الكويتية للاتصال).

كما تم فتح المجال لتوطن العديد من البنوك الأجنبية في الاقتصاد الجزائري، مثل سيتي بنك الأمريكي، بنك البركة، ABC بنك سويستي جنرال .. الخ، وبعض شركات التأمين مثل ترست انترناسيونال وشركة الريان للتأمين (استثمار قطري) وشركة هنا ستار.. الخ. وفي ميدان السياحة تشير الأرقام أن عدد المشاريع السياحية الجزائرية- العربية في سنة 2001 بلغت نحو 395 مشروعا بقيمة استثمارية 1.95 مليار دولار، أما المشاريع الجزائرية الأجنبية فبلغت سنة 2001 أكثر من 683 مشروعا إجمالية تصل إلى 2.85 مليار دولار.²

أما القطاعات الأخرى كالزراعة والصحة مثلا فهي لازالت دون المستوى حيث يجب العمل على تكثيف الشراكة فيها مع عدم الاكتفاء بالنوايا فقط، إضافة إلى تسويق الفرص المتوفرة عليها.

وبصفة عامة فإن الاستثمارات الموجهة للقطاعات خارج المحروقات هي محتشمة ودون طموحات الاقتصاد الجزائري بالنظر إلى الفرص الموجودة فيه ولعل السبب في ذلك يرجع إلى:³

- تردد المستثمرين الخواص الجزائريين في اقتحام مجال الاستثمار والمخاطرة في المشروعات: وهم بمثابة المؤشر بالنسبة للأجانب،

1- UNCTAD, Examen de la Politique de l'Investissement en Algérie, mars 2004,(enligne) : www.unctad.org

2- الاقتصاد والأعمال، نفس المرجع السابق ، 2002، ص 19.

3- حوار مع قدي عبد المجيد:جريدة الخبر الأسبوعي، العدد 273 ، من 22 إلى 2004/05/28، ص:07.

- التقييم المبالغ فيه للمخاطر في الجزائر من قبل بعض المؤسسات الأجنبية مثل (كوفاس) التي قيمت الاقتصاد الجزائري، وهذا التقييم المسجل يؤشر على عدم جاذبية الاقتصاد الجزائري، إذ رغم التحسن المسجل لكن رؤية المستثمر الأجنبي للمخاطرة في الجزائر لا تزال سلبية،
- تأثير سنوات عدم الاستقرار الأمني التي تركت آثارها، حيث رسمت تصورا سلبيا لدى الأجانب عن الوضع في الجزائر،
- عدم اهتمام السلطات الجزائرية بتسويق الفرص الاستثمارية خارج قطاع المحروقات.

جدول رقم (45) التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر (2000-2008)

الوحدة	الصناعة		الزراعة		الخدمات	
	10 ⁶ دج	(%)	10 ⁶ دج	(%)	10 ⁶ دج	(%)
2000	43043	83.1	158	0.3	8652	16.6
2001	19308	16.2	3	0	99508	83.7
2002	36109	88.9	691	1.7	3836	9.4
2003	54109	24.3	321	0.4	17733	24.3
2004	45888	70.3	0	0	108702	70.3
2005	35981	67.03	938	0.83	75999	67.03
2006	174088	31.3	33	0.01	79404	31.03
2007	117412	80.5	35	0.1	28303	19.4
2008	879959	98.03	4	0.01	17628	1.96

Source: Office national des statistiques, annuaire statistique de l'Algérie, numéros 21, 22, 24, 26

وبالنظر إلى الاتجاهات القطاعية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة (2000-2010) نجد أنها لم تتطور بشكل كبير في العديد من هذه القطاعات، بل بقي هذا التطور في تذبذب مستمر أين اقتصر على قطاع الصناعة والخدمات بشكل أساسي، بينما لم تعرف القطاعات الأخرى تطورات معتبرة.

جدول رقم (46) التوزيع القطاعي لعدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر ومساهماتها في مناصب العمل (2004-2008)

الخدمات		الزراعة		الصناعة		الوحدة
عدد مناصب العمل	عدد المشاريع	عدد مناصب العمل	عدد المشاريع	عدد مناصب العمل	عدد المشاريع	
2339	23	0	0	4392	82	2004
1714	14	294	4	6648	66	2005
21784	36	13	1	6999	63	2006
2915	51	8	1	10097	82	2007
3220	32	1	1	5702	69	2008

Source: - Office national des statistiques, annuaire statistique de l'Algérie (2004-2006), numéro 24, 2008

- Office national des statistiques, annuaire statistique de l'Algérie (2006-2008), numéro, 26, 2010

وحسب الجدول أعلاه فإن قطاع الصناعة كان له أكبر نسبة مساهمة في عدد مناصب العمل التي تم إنشاؤها ماعدا في سنة 2006، بينما نجد أن مساهمة قطاع الفلاحة ضعيفة جدا على الرغم من الامكانيات التي يتوفر عليها هذا القطاع، وهذا يعتبر انعكاس لعدد المشاريع الذي كان ضعيفا في معظم السنوات الشيء الذي يطرح العديد من التساؤلات حول توجه الاستثمار الأجنبي المباشر لهذا القطاع.

وقد التزمت سنة 2003 المؤسسات الأمريكية بتوظيف حوالي 5 مليار دولار خارج قطاع المحروقات خلال الخمس سنوات القادمة، ومن بين هذه الاستثمارات نذكر أن حجم العقود التي أبرمتها الشركات الجزائرية مع البترونا الفرنسية في آخر هذه السنة أكثر من مليار دولار أغلبيتها في مجالات المحروقات، الصناعة الصيدلية والكيميائية وصناعة المواد الغذائية وكذلك عودة شركة ميشلان الفرنسية لإنتاج العجلات المطاطية لفتح مصنعها الذي كان مغلقا لمواصلة عملية الإنتاج لتغطية الطلب المحلي وبغرض التصدير.¹

وحسب المؤشرات الدولية لا تزال الجزائر تصنف ضمن الدول التي لم تستغل قدراتها مقارنة بحجم الاستثمارات الأجنبية التي تتحصل عليها، حيث يبقى قطاع المحروقات القطاع الرئيس المستضيف

1- بلوج بولعيد، معوقات الاستثمار بالجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 4، الجزائر، جوان 2006، ص: 78

للاستثمارات في الجزائر تليه الاتصالات والصيدلة والخدمات بدرجة أقل، وتبقى القطاعات الصناعية بالخصوص، لا تتلقى إلا الجزء القليل جدا من اهتمام المستثمرين الأجانب الذين يعانون العراقيل الإدارية والبيروقراطية، ومشاكل الوصول للعقار، القروض المصرفية، عدم الاستقرار المؤسسي والقانوني، عدم فعالية العدالة، وغياب نظرة واضحة فيما يخص الاستثمار، مما يجعل الاستثمارات في الجزائر منحصرة في قطاعات محدودة جدا.¹

جدول رقم (47) التوزيع الجغرافي لعدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها خلال الفترة (2002-2010)

الإقليم	عدد المشاريع	المبلغ (مليون دج)
أوروبا	264	305.008
الاتحاد الأوروبي	220	264.602
آسيا	37	513.233
أمريكا	12	59.559
الدول العربية	208	802.097
إفريقيا	1	4.510
استراليا	1	2.974
متعددة الجنسيات	5	6.366
المجموع	528	1.693.748

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، إحصائيات، في الموقع www.andi.dz

وإلى غاية 2008 بقيت أوروبا تستحوذ على أكبر عدد من مشاريع الاستثمارات الأجنبية تأتي على رأسها فرنسا، وبالنسبة للدول الآسيوية تأتي الصين على رأس الدول المستثمرة في الجزائر، بينما تأتي تونس على رأس الدول العربية المستحوذة لأكبر عدد من المشاريع الاستثمارية في الجزائر.

1- زايري بلقاسم، البشير عبد الكريم، أثر المخاطر القطرية في الاستثمارات الأجنبية: حالة الجزائر (دراسة قياسية)، في مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 50، ربيع 2010، ص: 44

وعموما فإن التحليل الجيد للاتجاهات القطاعية والمكانية للاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب توفر بيانات ومعطيات تفصيلية بالنسبة لكل سنة على حدة (وهذا ما لم يكن متوفرا)، مع معرفة طبيعة المشاريع (التمييز بين الاستثمار في القطاع النفطي والقطاع غير النفطي كقطاع الصناعة مثلا) ومكوناتها وحجمها، إضافة إلى التفريق بين ما تم انجازه في الواقع وما لم يتم انجازه وصرح به فقط في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ولذلك يبقى غياب المعلومات في هذه الجوانب حاجزا أمام التعمق في التحليل من أجل الوصول إلى استنتاجات مفيدة.

المبحث الثاني: تطور أداء السياسة المالية بالجزائر (2000-2010)

لازال الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات بشكل أساسي، أين أشرنا إلى ذلك في الفصل الثاني عند تعريفنا على مميزات الاقتصاد الجزائري، وفي الواقع فإن اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير وواسع على هذا القطاع يجعله رهينا للتقلبات المتعلقة بأسعار النفط الدولية، وهو ما ينعكس حتما على السياسات التي تتخذها الدولة في إطار سياساتها المالية سواء تعلق الأمر بسياساتها الضريبية أو بسياسة الإنفاق العام،

وقد أدى وصول أسعار المحروقات إلى مستويات عالية في السنوات الأخيرة، إلى إعطاء السياسة المالية دفعا جديدا، أين ساهمت بشكل كبير في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية ومعدل البطالة وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، لذلك فقد شهدت السياسة المالية توسعا ملحوظا ترجع أسبابه إلى ثلاثة محددات متداخلة ومتكاملة تمثلت في المحدد الاقتصادي والبنوي والذي عبر عنه بجمالية تغيير الهيكل الاقتصادي، والمحدد الاجتماعي الذي يتمثل في الطلب على الخدمات العامة، والمحدد الأخير والأهم وهو المحدد المالي الذي تجسد في اليسر المالي الناتج عن قطاع المحروقات.¹

وقد مرت السياسة المالية بالجزائر بالعديد من التطورات، ابتداء من السنوات التي تلت الاستقلال وصولا إلى الفترة التي نحن بصدد دراستها، وخلال فترة الإصلاحات الاقتصادية والسنوات التي سبقتها لم يكن للسياسة المالية دورا مهما في التأثير على الاقتصاد نتيجة للأوضاع الصعبة التي كان يمر بها الاقتصاد

1 - شبيبي عبد الرحيم، بطاهر سمير، فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقارنة تحليلية وقياسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد الثاني، العدد الأول، يناير 2010، ص 40

الوطني، وكان يقتصر دور السياسة المالية على زيادة النفقات الاستثمارية من أجل الرفع من معدلات النمو والتخفيف من حدة البطالة وارتفاع التضخم، وكذا ضعف تمويل الدولة الذاتي للاقتصاد.

ورغم الإصلاحات الاقتصادية في المرحلة اللاحقة إلا أن الاقتصاد الجزائري لم يستطع التخلص من تبعية السياسة المالية للمحروقات، إذ بقيت الإيرادات العامة وكذا النفقات العامة تعتمد بشكل كبير على ما تم تحقيقه في النفط، الشيء الذي يظهر الاختلال في المالية العامة للجزائر وينعكس على أداء السياسة المالية فيها،

أما في العشرية الأولى من الألفية الثالثة، فقد تغير وضع السياسة المالية من حيث درجة التأثير، إذ أصبح لها دور كبير في تحقيق العديد من التوازنات الاقتصادية الكلية وهذا ما سببته من خلال دراستنا لتطور كل من السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام.

المطلب الأول: تطور أداء السياسة الضريبية (2000-2010)

الواقع أن الحديث عن تطور السياسة الضريبية في الجزائر، يوجب علينا التركيز على أهم الأحداث التي مر بها النظام الضريبي الجزائري، ذلك أن هذا الأخير شهد عدة تغيرات منذ الاستقلال، إلى يومنا هذا مرورا بالإصلاح الضريبي لسنة 1992،

وقد أدى الإصلاح الضريبي إلى إعادة صياغة الهيكل الضريبي الجزائري، وبالتالي فإن تغير النظام الضريبي تجسد بشكل كبير في تغير المعدلات الضريبية، إضافة إلى تأسيس ضرائب أخرى جديدة، وإلغاء بعض الضرائب التي كانت سائدة، كما شهد النظام الضريبي في ما بعد الإصلاح الضريبي العديد من التغييرات التي تدخل ضمن السياسة الضريبية التي كانت لها أهدافها وبالتالي سوف نعالج تطور السياسة الضريبية في فترة الدراسة دون أن ننسى التعرّيج على وضعها قبل هته الفترة.

أولاً: ما قبل سنة 2000

كان وضع السياسة الضريبية متدهورا قبل سنوات التسعينات، بحيث كانت هناك مجموعة من الاختلالات، التي تعود في أغلبها إلى السياسات المالية غير المناسبة،¹ خاصة وأن استمرار الاختلال في بنية الاقتصاد الوطني، ساهم في إبقاء هيكل الناتج الوطني الخام دائما مشوها بسيطرة المحروقات عليه - ترتبط بمتغيرات خارجية - مما اقتضى الاهتمام بالإصلاح، وعلى الرغم من التغييرات الطفيفة التي شهدتها النظام الضريبي سنة 1989، نظرا لاتصافه بمجموعة من النقائص و السلبيات و عدم مسيرته لوضع المؤسسات، إلا أن الإصلاح الضريبي بدأ تجسيده من خلال قانون المالية لسنة 1991،

وإلى غاية سنة 1992، تميزت السياسة الضريبية بكونها انكماشية بحيث تم إدخال ضرائب جديدة تمثلت في إنشاء الرسم على القيمة المضافة عوضا عن الرسم الإجمالي على الإنتاج و الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات، وذلك بثلاث معدلات هي 7%، 13% و 21%، كما تم تحديد معدل الضريبة على أرباح الشركات بـ 42%، مع خضوع الأرباح المعاد استثمارها لمعدل مخفض قدره 5% وكذا تم تعديل سلم الاقتطاع الضريبي على أرباح الأشخاص الطبيعيين، وإلى غاية هذا الحد كان توجه السياسة الضريبية يصب نحو البحث عن موارد مالية جديدة من خلال خلق أوعية ضريبية لمسايرة الوضع الاقتصادي الجديد،²

وقد بدأت السياسة الضريبية بعد ذلك بالتوسع من خلال ما حملته قانون الاستثمار لسنة 1993 من تخفيضات وإعفاءات كانت ترمي إلى تشجيع الاستثمار، هذا علاوة على تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات إلى 38% سنة 1994، ثم إعادة تخفيضها لتصل نسبة 30% سنة 1999، كما تم تعديل الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي، إذ تم توسيع الحد الأدنى للإعفاء في جدول الضريبة على الدخل الإجمالي ليصبح يعادل 60000 دج، ونخلص إلى أنه في هذه السنوات كانت النظرة الظرفية تغلب على المشروع الضريبي نظرا للتعديلات والتغييرات التي رافقت مرور كل سنة، إضافة إلى أن النظرة المالية كانت أكثر توجيهها للتدابير الضريبية أكثر من النظرة الاقتصادية.³

1 - قدي عبد المجيد، فعالية التمويل بالضريبة في ظل المتغيرات الدولية...، مرجع سابق، ص: 236.
2 - ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر و أثره على المؤسسة و التحريض الاستثماري، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، 97/96، ص: 236.

3 - قدي عبد المجيد، فعالية التمويل... مرجع سابق، ص: 200

ثانيا: في الفترة (2000-2010)

اتسمت السياسة المالية في العشرية الأولى من مطلع الألفية الثالثة بالتوسع هادفة إلى محاولة تنشيط الطلب الكلي وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي ويظهر ذلك من خلال التغييرات التي أحدثت في التدابير الضريبية للمكلفين بالضرائب من سنة لأخرى، علاوة على ما حملة قانون الاستثمار من تغييرات في سنة 2001 وسنة 2006، كنا قد أشرنا لها في الفصل السابق.

ففيما يخص الرسم على القيمة المضافة، فقد تم استبدال المعدلات الثلاث بمعدلين لهذا الرسم سنة 2000 حيث أصبحا: 17 % و 07 % كما تم توسيع وعاء هذه الضريبة حيث أصبح يخضع لها كذلك البائعون بالتجزئة، عمليات الإيجار، الخدمات السريعة، أعمال البحوث والدراسات¹ كما تم تخفيض معدل الدفع الجغرافي من 6 إلى 4 % سنة 2002 ثم إلى 3 % سنة 2003 ثم إلى 2 % سنة 2004 و المعدل العام للرسم على النشاط المهني تم تخفيضه ليصل إلى 2 %.

ومن خلال كل هاته المراحل نلاحظ أن النظام الضريبي الجزائري خطى خطوات هامة نحو ترشيد وعقلنة الجباية وذلك عن طريق توسيع الوعاء الضريبي ليمس عددا هائلا من المكلفين من جهة وكذلك لتخفيض الأعباء الضريبية عليهم من جهة أخرى.

وبالنظر إلى هيكل الإيرادات الضريبية من خلال الجدول الموالي نجده يؤكد حقيقة وجود ثنائية هيكلية حادة، تتعلق الأولى منها بسيطرة الجباية البترولية على الإيرادات التي تعود للدولة حيث أنها لم تنخفض عن ما نسبته 53% خلال فترة الدراسة، وتتعلق الثانية بسيطرة نسبة مساهمة الضرائب غير المباشرة في هيكل الإيرادات الضريبية مقارنة بالضرائب المباشرة التي تراوحت نسبة مساهمتها في المتوسط خلال فترة الدراسة ما نسبته 13%.

1 - Voir :

- Ministre de finance , DGI, le système Fiscal Algérien , 2000, P13

جدول رقم (48) تطور هيكل الإيرادات الضريبية في الجزائر الفترة (2000-2010) الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	الضرائب المباشرة	حقوق التسجيل والطابع	حقوق الرسم على رقم الأعمال	حقوق الجمارك	ضرائب غير مباشرة أخرى	إجمالي الجباية العادية	الجبائية البترولية	إجمالي جباية الدولة
2000	7.5	1.5	15.7	8.3	1.1	34.1	65.9	100
2001	7.7	1.3	14.3	8.1	3.1	34.6	65.4	100
2002	8.1	1.3	15.5	9.1	0.9	35.0	65.0	100
2003	9.0	1.4	16.8	10.2	2.8	40.2	59.8	100
2004	9.9	1.3	18.6	9.3	2.0	41.2	58.8	100
2005	10.8	1.3	20.0	9.2	1.3	42.5	57.5	100
2006	14.5	1.4	20.1	6.8	2.0	44.9	55.1	100
2007	14.7	1.6	19.7	7.5	1.1	44.7	55.3	100
2008	12.3	1.3	15.9	6.1	0.9	36.4	63.6	100
2009	14.9	1.2	15.3	5.6	0.9	37.8	62.2	100
2010	20.1	1.4	17.5	6.4	0.7	46.2	53.8	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات Ministère des finances, DGPP, Direction du recueil des informations

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أعلاه نوره في النقاط التالية:

- نسجل الانخفاض التدريجي لنسبة الجباية البترولية من سنة 2000 أين كانت تعادل نسبة 65% إلى أن تدرجت إلى ما نسبته 55% سنة 2007، ويرجع السبب في ذلك إلى تراجع معدلات نمو الجباية البترولية في هته السنوات، وفي نفس الوقت ارتفاع نصيب الجباية العادية،

- فيما يخص الجباية العادية، يمكن ملاحظة أنها شهدت تطورا ملحوظا ابتداء من سنة 2000 أين كانت تساوي 34 % من إجمالي جباية الدولة، وارتفعت تدريجيا لتصل إلى نسبة 44% سنة 2007، ورغم انخفاضها في السنتين الموالتين إلا أنها ارتفعت سنة 2010 لتصل 46%،
- على الرغم من التحسن في النسبة الهيكلية للجباية العادية، إلا أنها لم تحقق أهداف وغايات الإصلاح الضريبي الرامي إلى إحلالها محل الجباية البترولية، الشيء الذي يشير إلى عدم قدرة هذا الإصلاح على إيجاد أوعية ضريبية جديدة هامة ومستقرة تساهم في الرفع من الحصيلة الجبائية،
- نلاحظ أنه بالنسبة للضرائب المباشرة لا تزال مساهمتها منخفضة رغم ارتفاعها في السنوات الأخيرة، ونحن نعلم أن الضرائب المباشرة تحتوي على الضرائب على الدخل الإجمالي و الضرائب على أرباح الشركات، ومقارنة بالدول المتقدمة فإن نسبة هذا النوع من الضرائب مازال ضعيفا، على اعتبار أن أجهزتها الضريبية تعتمد على الضرائب المباشرة أكبر من اعتمادها على الضرائب غير المباشرة،
- فالضرائب على الدخل الإجمالي هي لم تتعد في الواقع ما نسبته 14.5% في المتوسط من إجمالي الجباية العادية للدولة خلال الفترة (2000-2010)، حيث تدل على أنها بعيدة من مستوى نفس النسبة في الدول المتقدمة والتي تصل إلى 25% من إجمالي الإيرادات الضريبية في نفس الفترة، بينما الضرائب على أرباح الشركات فهي الأخرى تصل في المتوسط في نفس الفترة إلى ما نسبته 35% من إجمالي الجباية العادية، في حين نجد أن هذه النسبة في الدول المتقدمة* تتراوح ما بين 8% و 10%، ويمكن تفسير ذلك حسب رأينا بانخفاض اعتماد هذه الدول المتقدمة على الضريبة على أرباح الشركات في تمويلها لميزانياتها بسبب انخفاض معدلات هذه الضريبة في معظم هذه الدول بعدما كانت عالية الالتزام في فترة سابقة.

إن الاتجاه العام للضرائب المباشرة خلال فترة الدراسة يتجه نحو الأحسن ولو كان ذلك بخطى بطيئة، بينما تتجه الضرائب المباشرة خلال نفس الفترة نحو الانخفاض تدريجيا مقارنة بالضرائب غير المباشرة، ويلاحظ أن الجباية العادية حققت معدلات نمو موجبة وهي تتزايد من سنة لأخرى ولو كانت متذبذبة، حيث كان أعلى معدل نمو حققته في سنة 2008 بـ 25% غير أنه ما لبث أن تراجع إلى مستوى أدنى سنة 2010 حيث تم تسجيل معدل نمو يقارب 10%، كما يظهر من خلال الجدول التالي:

*- المقارنة مع الدول المتقدمة ممثلة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ويمكن الرجوع لها في الجدول رقم (2) المبحث 3 من الفصل 1

جدول رقم (49) تطور الإيرادات الجبائية الفترة (2000-2010) الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	الجبائية العادية (10 ⁹ دج)	تطور إجمالي الجبائية العادية	الجبائية البترولية (10 ⁹ دج)	تطور الجبائية البترولية	إجمالي جبائية الدولة (10 ⁹ دج)	تطور إجمالي جبائية الدولة
2000	373.15	-	720	-	1093.15	-
2001	444.49	19.12	840.6	16.75	1285.09	17.56
2002	493.1	10.94	916.4	9.02	1409.5	9.68
2003	562.89	14.15	836.06	-8.77	1398.95	-0.75
2004	603.77	7.26	862.2	3.13	1465.97	4.79
2005	664.8	10.11	899	4.27	1563.8	6.67
2006	745.56	12.15	916	1.89	1661.56	6.25
2007	786.75	5.52	973	6.22	1759.75	5.91
2008	983.63	25.02	1715.4	76.30	2699.03	53.38
2009	1171.7	19.12	1927	12.34	3098.7	14.81
*2010	1287.4	9.87	1501.7	-22.07	2789.1	-9.99

Source: Ministère des finances, DGPP, Direction du recueil des informations

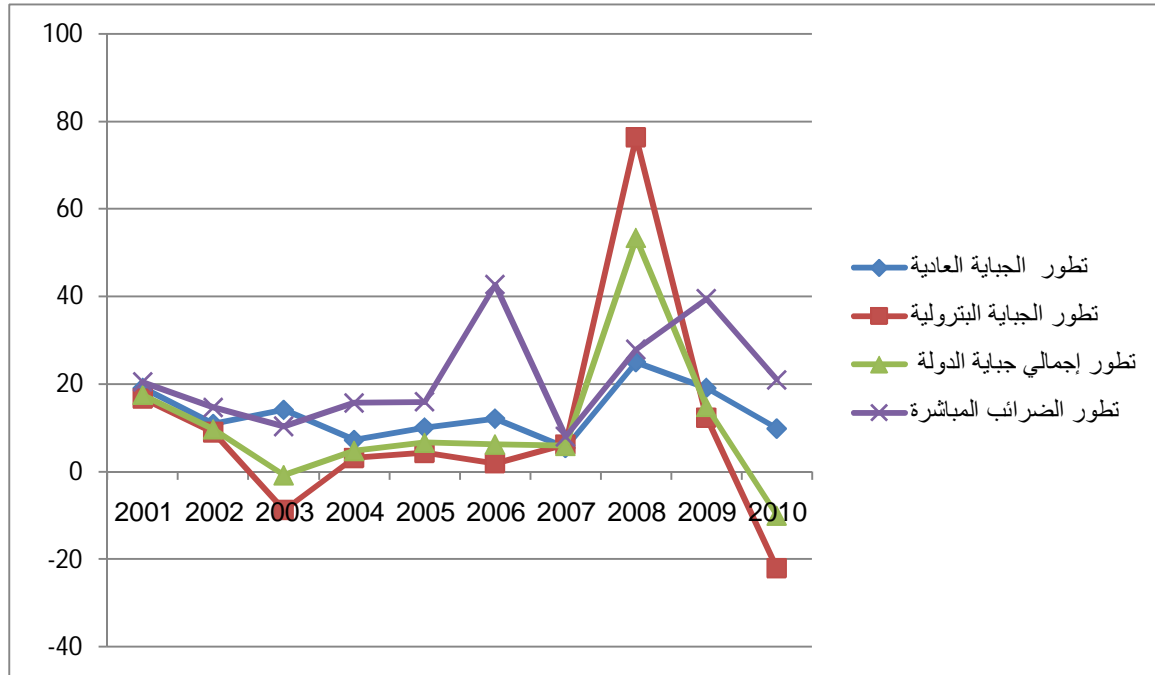
* سنة 2010 مأخوذة من تقرير بنك الجزائر، تقييم الوضعية الاقتصادية والنقدية للجزائر، جويلية 2011، ص: 167

ويظهر من خلال الشكل أدناه أن التطور النسبي لإجمالي جبائية الدولة يتغير بشكل طردي مع معدل نمو الجبائية البترولية، كما يظهر جليا معدل النمو السلبي الذي حققاه بشكل طردي في سنة 2003 وفي سنة 2010، وهذا يشير إلى مدى اعتماد جبائية الدولة على أوعية ضريبية غير مستقرة مما يعمل على عدم استقرار الإيرادات العامة العائدة للدولة،

كما يمكن من ناحية أخرى ملاحظة الانخفاض الواضح لمعدلات النمو النسبية لكل مكونات هيكل الإيرادات الجبائية الأساسية ابتداء من سنة 2009، بعدما شهدت في مجموعها ارتفاعا ملحوظا سنة 2008،

وقد يعزى ذلك إلى انعكاس تداعيات الأزمة المالية على قطاعات النشاط الاقتصادي مما أثر على حصيله الضرائب التي يتم تحصيلها.

شكل رقم (30) التطور النسبي للإيرادات الجبائية الفترة (2000-2010)



المصدر: تم إعداد الشكل بناء على الجدول رقم (48) والجدول رقم (49)

أما بالنسبة لتطور الضرائب المباشرة، فيمكننا أن نسجل التطور الملحوظ الذي حققته حيث انتقلت من ما قيمته 82.34 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى ما قيمته 559.7 مليار دينار جزائري سنة 2010 أي نمت بأكثر من خمسة أضعاف وبنسبة تقارب 580%، هذا الارتفاع كان نتيجة للارتفاع المسجل في كل من حصيله الضريبة على الدخل وحصيله الضريبة على أرباح الشركات، والذي ساهم أيضا في رفع حصيله الجباية العادية، أين نجد أن نسبة الضريبة على الدخل الإجمالي من إجمالي الجباية ارتفعت لتتقارب نسبة 19% سنة 2010، بعد ما كانت سنة 2000 تعادل نسبة 9%، ونفس الشيء بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات حيث نسجل ارتفاع نسبتها من إجمالي الجباية العادية لتصل إلى 52% سنة 2009 بعدما كانت في سنة 2000 تمثل ما نسبته 26%.

ويظهر لنا من خلال الجدول أدناه أن الضريبة على الدخل الإجمالي شهدت معدلات نمو موجبة، حيث تم تحقيق أكبر معدل نمو سنة 2010 بـ 34% بعدما شهد انخفاضا في السنتين السابقتين، أما الضريبة

على أرباح الشركات فقد شهدت معدلات نمو موجبة عدا سنة 2007، أين كان معدل النمو سلبا انخفضت على إثرها حصيلة الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 17%، بعدما حققت أعلى معدل نمو في سنة 2006 بنسبة تصل إلى 88%،

جدول رقم (50) معدلات تطور بعض أنواع الضرائب الفترة (2000-2010) الوحدة:نسبة مئوية

السنوات	الضرائب المباشرة (10 ⁹ دج)	تطور الضرائب المباشرة	الضريبة على الدخل (الأجور) (10 ⁹ دج)	تطور الضريبة على الدخل (الأجور)	الضريبة على أرباح الشركات (10 ⁹ دج)	تطور الضريبة على أرباح الشركات	الرسم على القيمة المضافة (10 ⁹ دج)	الرسم على القيمة المضافة
2000	82.34	-	34.31	-	32.19	-	120.24	-
2001	99.2	20.48	44.67	30.20	36.39	13.05	130.41	8.46
2002	113.77	14.69	51.63	15.58	42.87	17.81	156.74	20.19
2003	125.53	10.34	59.93	16.08	45.65	6.48	172.28	9.91
2004	145.23	15.69	74.88	24.95	49.03	7.40	210.23	22.03
2005	168.37	15.93	82.77	10.54	62.64	27.76	239.79	14.06
2006	240.29	42.72	94.96	14.73	118.32	88.89	259.21	8.10
2007	259.48	7.99	122.67	29.18	97.44	-17.65	307.39	18.59
2008	331.83	27.88	151.91	23.84	133.47	36.98	387.34	26.01
2009	462.78	39.46	180.43	18.77	229.03	71.60	434.54	12.19
2010*	559.7	20.94	242.4	34.35			447.4	2.96

Source: Ministère des finances, DGPP, Direction du recueil des informations

* سنة 2010 مأخوذة من تقرير بنك الجزائر. تقييم الوضعية الاقتصادية والنقدية للجزائر، جويلية 2011، ص: 167
وبالنظر إلى وضعية الرسم على القيمة المضافة، فنلاحظ أن معدل نموه شهد تذبذبا خلال الفترة المدروسة، ذلك انه وصل إلى أعلى معدل نمو سنة 2008 بـ 26%، لكن سرعان ما انخفض هذا المعدل في السنتين اللاحقتين ليصل إلى أدنى مستوى له سنة 2010 بـ 2.9%.

الواقع أن حديثنا عن السياسة الضريبية في الجزائر يعتبر ناقصا دون التعرّيج على مستوى الضغط الضريبي في الجزائر وتطوراتها و مدى تأثيره وتأثره بالتغيرات الحاصلة في التدابير الضريبية التي تم إحداثها خلال فترة الدراسة، ولا بد من التمييز بين الضغط الضريبي الإجمالي والضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات كما يظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (51): تطور الضغط الضريبي في الجزائر للفترة (2000-2010) الوحدة: (%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ض ض إجمالي	26.51	30.40	31.17	26.63	23.84	20.68	19.51	18.79	24.34	30.88	23.15
ض ض خارج المحروقات	14.88	15.97	16.19	16.64	15.77	15.79	16.09	14.91	16.15	16.92	16.36
(1)	44.55	58.22	62.04	44.74	37.17	26.81	23.59	23.79	34.32	61.98	35.92

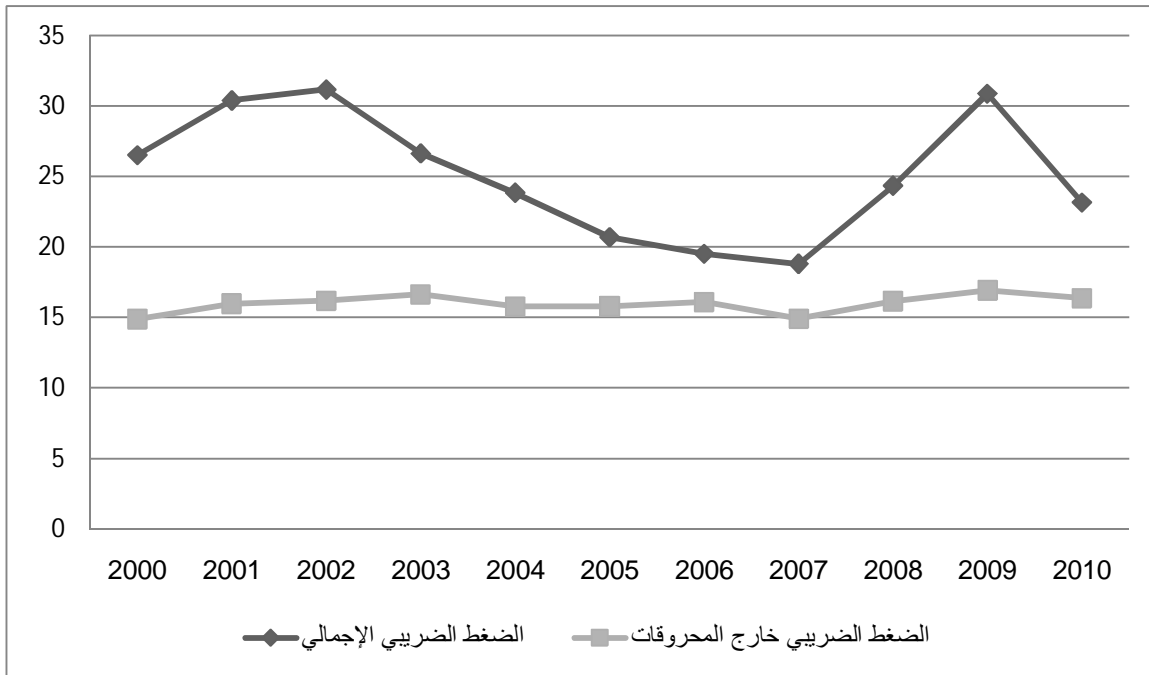
المصدر: نتائج محسوبة بناء على الجداول السابقة

الضغط الضريبي الإجمالي = (إجمالي الإيرادات الضريبية) / (الناتج الداخلي الخام)

الضغط الضريبي خارج المحروقات = (الإيرادات الضريبية خارج الجباية البترولية) / (الناتج الداخلي خارج المحروقات).

(1) = (الجباية البترولية / القيمة المضافة لقطاع المحروقات)

شكل رقم (31): تطور الضغط الضريبي في الجزائر للفترة (2000-2010)



المصدر: تم إعداد الشكل بناء على الجدول رقم (51)

ومن خلال الشكل نسجل الانخفاض المستمر ولمدة خمس سنوات للضغط الضريبي الإجمالي ابتداء من سنة 2002 و إلى غاية سنة 2007، أين تراجع من نسبة 31% ليصل إلى نسبة 18% سنة 2007، هذا التراجع قد يشير في الحقيقة إلى اتساع حصيللة المردودية الجبائية، على اعتبار أن هناك تخفيفا كبيرا طرأ على الأعباء الضريبية المفروضة على المكلفين بالضرائب وهو ما تجسد بشكل خاص في تخفيض معدلات الضرائب ومنح العديد من الامتيازات الضريبية.

ويلاحظ أن هذا المعدل قد ارتفع في السنتين الموالتين أين حقق نسب 24% و 30% لسنتي 2008 و 2009 على التوالي، غير أنه ما لبث أن انخفض ليصل إلى نسبة 23% سنة 2010، وفي الواقع بالنظر إلى المستوى الذي وضعه " كولان كلارك" بالنسبة لمعدل الضغط الضريبي حيث لا ينبغي أن يتجاوز حد 25%¹ فنجد أن هذا تحقق في حالة الجزائر في السنوات الستة الأخيرة عدا سنة 2009، على الرغم من إغفال -في حساباتنا- الإيرادات المتعلقة بالجباية المحلية وكذا الاقتطاعات المتعلقة بالضمان الاجتماعي والتي عند احتسابها في الضغط الضريبي الكلي سيصبح مستواه مرتفعا لا محالة.

في الحقيقة لكي نتفادى التضليل الذي قد يلحق بتحليلنا للضغط الضريبي الإجمالي، فإننا نستعين بنتائج معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات على اعتبار أنه يعطينا صورة أوضح - بخلاف الضغط الضريبي الإجمالي الذي تسيطر عليه المحروقات- ولذلك فقد شهد هذا المعدل تذبذبا خلال الفترة محل الدراسة انحصر بين نسبة 14% و 16% في هته السنوات، وشهد في الثلاث سنوات الأخيرة نوعا من الاستقرار في هذا المعدل حيث تزامن ارتفاع حصيللة الجباية العادية للدولة مع ارتفاع حصيللة الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، إلا أنه يمكن القول عموما أن الضغط الضريبي خارج المحروقات يبقى مستواه ضعيفا نظرا لضعف المردودية الضريبية حيث أنه تم إقرار تخفيضات وإعفاءات في الضرائب دون أن يوازي ذلك توسيعا في الأوعية الضريبية.

وفي اعتقادنا ترجع أسباب انخفاض الضغط الضريبي خارج المحروقات إلى مجموعة من العوامل أهمها:

- بالموازاة مع التحفيزات والإعفاءات الضريبية التي حملتها قوانين الاستثمار، لم يتم إيجاد أوعية ضريبية جديدة ولم يتم التوسع فيها،

1 - قدي عبد المجيد، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية...، مرجع سابق، ص: 217

- كما رأينا سابقا، ضعف مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام مما يحد من الحصيلة الضريبية التي قد تنجم عنها،
- تفشي ظاهرة التهرب الضريبي على غرار ضعف الثقة بين الممول والإدارة الضريبية، وكذا نقص الوعي الضريبي لدى الأفراد.

وبصورة عامة يمكننا القول أن السياسة الضريبية في الجزائر شهدت تطورات ملحوظة كانت تصب كلها في إطار التوسع، إذ ساهمت في الرفع من حصيلة الجباية الإجمالية للدولة على الرغم من عدم مساهمتها في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية رغم التدابير الضريبية المتخذة والتي تصب معظمها في محاولة تنشيط الاستثمار، خاصة ما تضمنته قوانين الاستثمار من تحفيزات، ونعتقد بأنه على المدى المتوسط يمكن أن تكون هناك نتائج أفضل.

المطلب الثاني: تطور أداء سياسة الإنفاق العام

تعتبر سياسة الإنفاق العام من أهم السياسات المنضوية تحت السياسة المالية إذ تمثل أهم أداة ثانية تعتمد عليها الدول في تحقيق أهداف سياستها المالية، ويمكن من خلال سياسة الإنفاق العام توجيه الاقتصاد وتحقيق أهداف تصب في زيادة الاستثمارات والرفع من معدل النمو الاقتصادي، وفي الواقع تقسم النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين حسب طبيعتها، قسم يخصص لضمان التسيير والنشاط العادي والطبيعي للدولة فيما يتعلق بمصالحها العمومية والإدارية ويطلق عليه نفقات التسيير، والقسم الآخر يخصص لتجهيز القطاعات الاقتصادية للدولة بما يسمح بالرفع من قيمة الناتج الداخلي الخام وهي تدخل تحت إطار الاستثمارات التي تقوم بها الدولة وإعانات الاستثمار الممنوحة من طرفها وكذا بعض نفقات الاستثمار الأخرى، ويطلق عليها نفقات التجهيز.

وقد مرت السياسة الإنفاقية في الجزائر بالعديد من التطورات قبل سنة 2000، ذلك أنها تميزت بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته، فيما يمكن وصفه بأنها حققت نوعا من التوسع، إذ كانت تسعى إلى تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي وتشجيع انسياب رؤوس الأموال الأجنبية، لكن كان مفروضا على الجزائر التقليل من النفقات، وهو ما كانت تحاول القيام به أثناء وفي أعقاب تطبيقها لبرنامج التثبيت والتكليف الهيكلي من

ضرورة إتباع سياسة مالية انكماشية وسياسة نقدية انكماشية، محاولة بذلك الحد من ارتفاع النفقات العامة وكذا العمل على ترشيدها، إضافة إلى ما يتعلق بالخفض التدريجي لدور الدولة،

وفي بداية الألفية الثانية وبعد التطور الملحوظ لأسعار النفط - نتيجة الاعتماد الكبير على عوائد المحروقات في تمويل النفقات العامة - أقدمت الجزائر على برامج تنموية ضخمة تصب في تحقيق الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو - كنا قد أشرنا إليها في المبحث الثالث من الفصل الثالث - مما يشير إلى أن سياسة الإنفاق المتبعة خلال فترة الدراسة كانت سياسة توسعية تهدف إلى تحفيز الطلب الداخلي من خلال رفع حجم الإنفاق الاستثماري الذي تم تخصيصه للاستثمار في إقامة المشاريع الكبرى المتعلقة بالبنية التحتية والهياكل القاعدية وغيرها.

ومن خلال استقراءنا للجدول أدناه المتعلق بتطور حجم الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة، يتبين لنا أن الإنفاق العام تطور بشكل لافت أين كان يعادل قيمة 1199.8 مليار دينار جزائري سنة 2000 وصار يعادل 4916.4 سنة 2010، أي أن النفقات العامة نمت بما يقارب نسبة 310% خلال عشر سنوات،

جدول رقم (52) تطور حجم الإنفاق العام في الجزائر الفترة (2000-2010) الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	الإنفاق العام	معدل النمو	نسبة الإنفاق العام إلى ن د خ (%)
2000	1199.8	-	29
2001	1471.7	22.66	35
2002	1540.9	4.70	34
2003	1730.9	12.33	33
2004	1859.9	7.45	30
2005	2015.1	8.34	27
2006	2543.4	26.21	30
2007	3194.9	25.61	34
2008	4188.4	31.09	38

42	0.26	4199.7	2009
41	17.06	4916.4	2010

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على معطيات Ministère des finances, DGPP

وقد شهدت النفقات العامة معدلات نمو موجبة خلال فترة الدراسة، حيث كان أدنى معدل نمو محقق سنة 2009 بمعدل 0.26% بينما تم تحقيق أكبر معدل نمو سنة 2008 بمعدل 31% وفي الفترة التي تم فيها تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) نمت النفقات العامة بنسبة 26% بينما نمت في فترة البرنامج الخاص بدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) بنسبة 108.4%، الشيء الذي يدل على التطور الملحوظ في حجم هذه النفقات، إذ تعتبر هذه البرامج من بين أهم أسباب ارتفاع النفقات العامة في الجزائر وهي تصب في إطار السياسة التوسعية الهادفة كما أشرنا إلى الرفع من النمو الاقتصادي.

وقد اتجهت نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام إلى الانخفاض ابتداء من سنة 2001 أين كانت تساوي 35%، وإلى غاية سنة 2005 أين أصبحت تساوي نسبة 27%، وبعدها مباشرة بدأت هته النسبة في الارتفاع التدريجي إلى أن وصلت إلى ما نسبته 42% سنة 2009، وقد يعزى هذا الارتفاع إلى مخصصات برنامج دعم النمو الاقتصادي التي تم إطلاقها في هذه الفترة.

ولمعرفة مدى التطور في النفقات العامة وكذا مدى أسبابها لا بد من الغوص في هيكل هذه النفقات من خلال البحث في تطور كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز وكذا مكوناتها وذلك من خلال الجدول أدناه.

ويظهر من خلال الجدول ذاته أن هناك اختلالا هيكليا في بنية النفقات العامة، ذلك أن نفقات التسيير لازالت تحتل مكانة كبيرة في هيكل النفقات العامة إذ أن نسبتها تتراوح بين 51% و 73% بحيث أنها تسيطر دائما على أكبر من حجم النفقات العامة في كل السنوات، وبالتالي فإن نفقات التجهيز لم تتعد في كل هته السنوات ما نسبته 48%، ورغم ذلك فנסجل أن الاتجاه العام يشير إلى التراجع التدريجي والبطيء للحصة نفقات التسيير بالمقارنة مع نفقات التجهيز، حيث كانت في سنة 2000 تستحوذ على ما نسبته 73% وبدأت في الانخفاض تدريجيا في السنوات التي تلتها إلى أن وصلت إلى نسبة 51% سنة 2007 ثم شهدت بعدها بعض الارتفاع في الحصة وصل إلى نسبة 57%،

جدول رقم (53) تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الجزائر الفترة (2000-2010) الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التسيير	معدل التطور النسبي	نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات	نفقات التجهيز	معدل التطور النسبي	نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات
2000	881.0	-	73.43	318.8	-	26.57
2001	1037.7	17.78	70.51	434.0	36.13	29.49
2002	1038.6	0.08	67.40	502.3	15.73	32.60
2003	1163.4	12	67.21	567.5	12.98	32.79
2004	1241.2	6.70	66.73	618.7	9.02	33.27
2005	1232.5	-0.70	61.16	872.5	41.02	43.30
2006	1452.0	17.80	57.09	1091.4	25.08	42.91
2007	1642.7	13.13	51.42	1552.2	42.22	48.58
2008	2290.4	39.42	54.68	1898.0	22.27	45.32
2009	2255.1	-1.54	53.70	1944.6	2.45	46.30
2010	2816.4	24.89	57.29	2100.0	7.99	42.71

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على معطيات Ministère des finances, DGPP

الواقع أن الانخفاض في حصة نفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة يقابله ارتفاع في حصة نفقات التجهيز، ويرجع ذلك إلى الارتفاع المسجل في معدلات النمو لنفقات التجهيز بخلاف نفقات التسيير التي شهدت معدلات نمو متذبذبة تخللتها معدلات نمو سلبية وأخرى قاربت الصفر.

شكل رقم (32) تطور معدلات نمو النفقات العامة في الجزائر (2000-2010)



المصدر: تم إعداد الشكل بناء على الجدول رقم (52) والجدول رقم (53)

ومن خلال الشكل نلاحظ أن معدل نمو النفقات العامة يتغير بالتوازي مع معدل نمو نفقات التشغيل مما يشير إلى سيطرة هذه الأخيرة على بنية الإنفاق العام، كذلك يمكن ملاحظة أن معدل نمو نفقات التجهيز كان أكبر من مثيله من نفقات التشغيل خلال سبع سنوات ابتداء من 2001 وإلى غاية 2007، إضافة إلى ذلك نسجل وصول معدل النمو إلى مستويات دنيا في الإنفاق العام وكذا نفقات التشغيل ونفقات التجهيز وذلك سنة 2009.

وبالنظر إلى هيكل نفقات التجهيز حسب القطاعات في الجدول أدناه نجد أن هته النفقات لم تتوجه كثيرا إلى قطاع الصناعة، إذ أن هذا الأخير يتلقى اقل مبلغ ضمن كل المبالغ المخصصة، علاوة على انخفاضها التدريجي ابتداء من سنة 2000، كما نلاحظ الارتفاع التدريجي في النفقات الموجهة لقطاع الفلاحة والري وكذا لقطاع البنية التحتية الاقتصادية والإدارية، وهذا يشير إلى محاولة الدولة الاستثمار في البنية التحتية من خلال إقامة المشاريع القاعدية، كما يشير ذلك إلى مدى ما تم تخصيصه في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو لهذا الغرض.

جدول رقم (54) تطور بنية نفقات التجهيز في الجزائر حسب القطاعات (2000-2010) الوحدة: مليار دج

السنوات	الصناعة	الفلاحة والري	دعم الخدمات المنتجة	البنية التحتية الاقتصادية والإدارية	أخرى	المجموع
2000	7.3	43.1	2.0	63.8	202.7	318.8
2001	6.4	59.6	7.5	84.6	275.9	434.0
2002	7.6	102.4	8.6	94.2	289.5	502.3
2003	5.9	83.5	12.4	102.3	363.4	567.5
2004	0.2	97.5	9.9	101.2	409.9	618.7
2005	0.1	138.5	12.1	185.2	536.6	872.5
2006	0.1	181.6	11.6	263.9	634.2	1091.4
2007	0,2	199.0	15.0	434.8	903.4	1552.2
2008	0.0	247.4	23.4	619.6	1007.6	1898.0
2009	0.1	282.3	17.2	484.2	1160.8	1944.6

Source: Ministère des finances, DGPP, Direction du recueil des informations

وبناء على البرامج التي اعتمدها الجزائر، يتبين لنا محاولة توجيه السياسة المالية من خلال سياسة النفقات العامة، وتحديد نفقات التجهيز التي لها أهمية خاصة في سبيل إحداث تنمية اقتصادية بدءا بالاستثمار في الهياكل الأساسية والبنية التحتية والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والتي تعتبر المقومات الأساسية لهذه التنمية، على اعتبار أنها تساعد على توفير الأجواء الملائمة والأرضية المناسبة لإقامة الاستثمارات.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه السياسة المالية بالجزائر

من خلال دراستنا لأداء السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام، يمكننا بداية استخلاص المميزات الأساسية التي تتصف بها السياسة المالية بالجزائر ثم بعدها نتطرق للتحديات التي تواجه هته السياسة عند أدائها عملها على مستوى الاقتصاد الكلي والتي تكون في غالب الأحيان حاجزا أمام تحقيقها نتائج مرضية، إن كانت هته التحديات على المستوى الداخلي وإن كانت على المستوى الخارجي، وذلك من خلال ما يلي:

المطلب الأول: المميزات الأساسية للسياسة المالية في الجزائر

بعد تطرقنا لتطور أداء السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة، كان من الأوجب على الباحث الإشارة إلى الخصائص الأساسية التي تميزت بها هته السياسة، بمعنى أهم المميزات التي تتصف بها، وبممكننا أن نستنتج هذه الخصائص بالاعتماد على سلوكيات أدوات السياسة المالية بالجزائر، فهناك ما يتعلق منها بالعجز الموازي وهناك ما يتعلق بالإنفاق العام وهناك ما يتعلق بالضرائب، وبصفة عامة يمكننا أن نشير إلى أهم مميزات السياسة المالية في فيما يلي:

أولاً: العجز المتنامي للميزانية العامة للدولة

قد لا يشكل العجز في الميزانية العامة للدولة أية مخاطر بالنسبة لبعض الدول بحث انه يمكن أن يصلح الأحوال الاقتصادية وخاصة في ظروف الكساد الدوري كما في البلدان المتقدمة، كما قد يكون مفيدا في البلدان النامية في دعم الجهود التي تبذل لتحقيق التنمية اقتصادية والاجتماعية شريطة ألا يتحول هذا العجز إلى صفة هيكلية عبر الزمن الاقتصاد الوطني، وعلى الرغم من الأدوار التي يمكن أن تلعبها سياسة التمويل بالعجز إلا أن الإفراط فيها قد يؤدي إلى مجموعة ضخمة من الآثار الضارة التي قد تمس بهيكل الاقتصاد.¹

وبالنظر إلى الموازنات العامة لمعظم الدول النامية نجدتها تتميز بالعجز المستمر والمتنامي (العجز الحقيقي وليس المحاسبي)، وتشير الوقائع على صعيد اقتصاديات هذه الدول إلى أن هذا العجز قد أدى في نهاية المطاف

1 - رمزي زكي، انفجار العجز علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التنموي، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2000، ص 139

إلى وقوع هته الدول تحت مظلة رحمة المؤسسات المالية الدولية لمعالجة هذا العجز اعتماد على الميكانيزمات التي فرضتها عليها و التي أدت إلى نتائج كانت في معظمها غير مرضية.

وبالنظر إلى وضع الجزائر بالنسبة لهذا المؤشر، نجد أنها كغيرها من البلدان النامية التي أصبح فيها عجز الميزانية العامة أمرا مألوفاً، استمر لعدة سنوات على الرغم من الفوائض التي تم تحقيقها في بعض السنوات، إذ يمكننا من خلال الجدول أدناه ملاحظة هذا العجز المستمر والمتزايد خلال فترة الدراسة، وبذلك نسجل الملاحظات التالية:

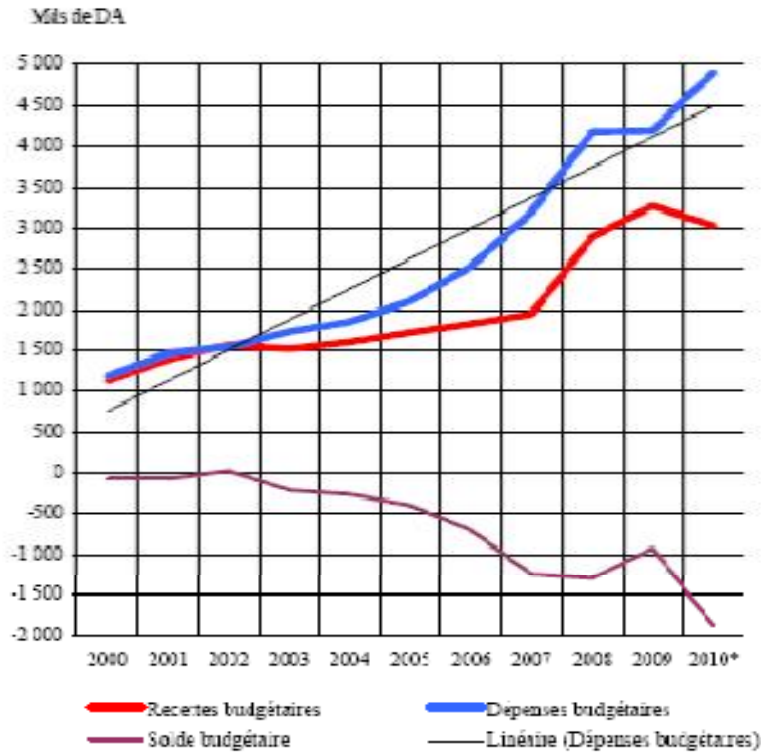
- يظهر جليا أن العشرية الأولى من الألفية الثالثة تميزت باستمرار عجز ميزانية الدولة، وهو ما يشكل امتدادا لاتجاه هذا العجز بالنسبة للسنوات السالفة، وقد تم تحقيق فائض طفيف سنة 2002 بقيمة 29.4 مليار دينار جزائري نتيجة انخفاض النفقات العامة وارتفاع طفيف في الإيرادات العامة عن سنة 2001، غير أن باقي السنوات كلها شهدت عجزا أين ارتفع من 60.9 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 1884 مليار دينار جزائري سنة 2010، وقد يرجع هذا الارتفاع اللافت للنظر إلى التوسع في النفقات العامة من سنة لأخرى كما يظهر ذلك من خلال التمثيل البياني أدناه،
- أيضا في خلال كل هته السنوات تم تسجيل انخفاض في حجم العجز بمعدل 28% سنة 2009، حيث وصل إلى 924 مليار دينار جزائري بعدما كان العجز يعادل 1293 مليار دينار سنة 2008، لكن ما لبث أن عاود هذا العجز الارتفاع سنة 2010 ليصل إلى 1884 مليار دينار جزائري،
- أهم ما يمكن ملاحظته من الجدول هو نسبة عجز الميزانية إلى الناتج الداخلي الخام، حيث أن هذه النسبة هي في ارتفاع مستمر أين كانت سنة 2000 تعادل 1.5% وأصبحت سنة 2010 تعادل نسبة 15.6% وهي أعلى نسبة تم تحقيقها خلال هته الفترة، فإلى غاية سنة 2005 لم تكن هذه النسبة تتعدى 5% لكن ابتداء من سنة 2006 ارتفعت هذه النسبة بشكل ملحوظ أين فاقت معدل 13% سنة 2007، ورغم الانخفاض المسجل في السنتين اللاحقتين إلا أنها عودت الارتفاع لتصل إلى نسبة تفوق 15%.

جدول رقم (55) تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر الفترة (2000-2010) الوحدة: مليار دينار جزائري

نسبة العجز إلى ن د خ (%)	الناتج الداخلي الخام	عجز الموازنة	السنوات
-1.5	4123.5	-60.9	2000
-1.7	4227.1	-70.9	2001
0.7	4522.7	29.4	2002
-4.0	5252.3	-210.4	2003
-4.2	6149.1	-260.6	2004
-5.1	7561.9	-385.3	2005
-8.3	8514.8	-707.9	2006
-13.3	9366.5	-1243.6	2007
-11.7	11090.0	-1293.2	2008
-9.2	10034.2	-924.3	2009
-15.6	12049.4	-1884.1	2010

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على معطيات Ministère des finances, DGPP

شكل رقم (33) تطور عجز الميزانية العامة للجزائر (2000-2010)



Source: Ministère des finances, DGPP, Direction du recueil des informations

والواقع أن اتجاه العجز في الميزانية العامة للدولة في الجزائر نحو التفاقم - الذي يعكس الاختلال الهيكلي الذي تمر به المالية العامة الجزائرية وسياساتها الاقتصادية - قد كان مترامنا مع ظهور أزمة التنمية في الجزائر من جهة ومقترنا بالصدمات الخارجية الكثيرة (كصدمات تقلبات أسعار الصرف والهبوط النظام النقدي الدولي وانخفاض الطلب العالمي على المواد الخام المصدرة من طرفها، وصدمة ارتفاع أسعار الواردات المتضخم المستورد) وارتفاع أسعار الفائدة في أسواق النقد الدولية، وتدهور شروط التبادل التجاري...) التي تلقتها نتيجة الوضع الضعيف وغير المتكافئ الذي احتلته - وما تزال - في الاقتصاد العالمي من جهة أخرى.

وعلى الرغم من الجهود التنموية التي بذلتها وتبذلها الجزائر، إلا أن ما يبدو هو أنها لم تنجح في تغيير علاقات التبعية التي تربطها بالاقتصاديات المتقدمة خاصة في مجال اعتمادها على المحروقات وبالتالي اختلال هيكل الصادرات وكذا في مجال الواردات من السلع والخدمات.

الواقع أن العجز في الميزانية العامة للدولة سببه الظاهر هو نمو الإنفاق العام بمعدلات أكبر من معدلات نمو الإيرادات العامة، والأسباب الحقيقية التي قد تكون أسهمت في تفاقم هذا العجز متعددة يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- سياسة الخصخصة التي انتهجت تحت ضغوط برنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، حيث كانت هذه السياسة مسؤولة إلى حد ما عن خسارة موارد مالية مهمة كانت تدخل إلى ميزانية الدولة ومن ثم أسهم اختفائها في زيادة عجز الموازنة،
- العامل الثاني هو الإعفاءات الضريبية السخية التي أقرها النظام الضريبي الجزائري إضافة إلى ما تضمنته قوانين الاستثمار من تحفيزات للمستثمرين المحليين والأجانب على السواء، وهو ما يؤدي إلى فقدان ميزانية الدولة إلى موارد ضخمة ويسهم بشكل أو بآخر في تباطؤ نمو الإيرادات الجبائية للدولة،
- التوسع المستمر في الإنفاق العام من خلال البرامج التنموية التي أقرتها الحكومة الجزائرية والمتعلقة بالإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي، والتي وضعت بهدف تنشيط الاقتصاد الوطني، إضافة إلى زيادة المخصصات المتعلقة بالرواتب والأجور فضلا عن توسيع حجم العاملة في القطاع العام.

ثانيا: تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية

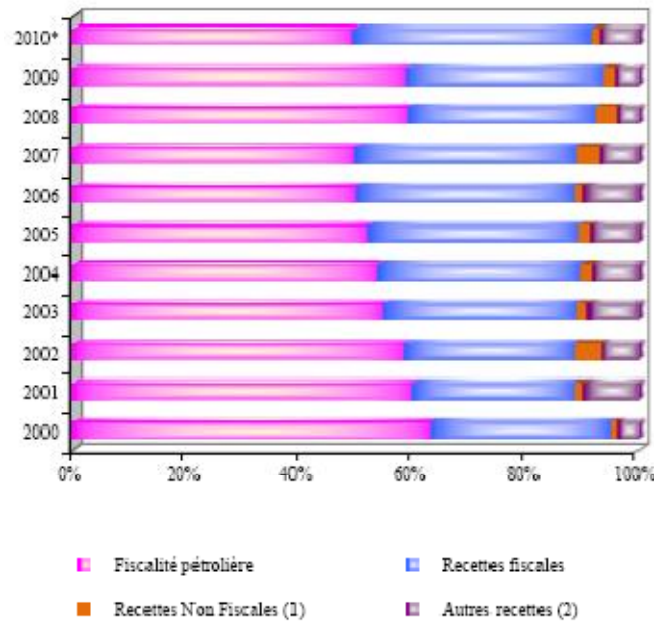
كثيرا ما تعتمد الدول النامية على النفقات العامة من أجل تنشيط الطلب الكلي، وقد برّر " كينز" تدخل الدولة عن طريق النفقات العامة، أين أشار إلى ضرورة تدخل الدولة واستخدام الموازنة العامة كوسيلة أساسية لهذا التدخل على أساس أن الطلب الكلي الفعال يتدهور من فترة لأخرى بسبب تدهور الميل للاستثمار مسببا في ذلك الأزمات الاقتصادية، وأن الدولة من خلال إنفاقها العام كفيلة بمواجهة هذا التدهور لضمان تحقيق التوظيف الكامل وتجنب مشكلات البطالة وعدم الاستقرار الاقتصادي،¹

إن اعتماد الجزائر على التدخل عن طريق الإنفاق العام قد لا يؤدي مبتغاه ولا يحقق الأهداف المرجوة في كثير من الأحيان علاوة على المخاطر المحتملة، ويعزى ذلك إلى ارتباط النفقات العامة في الجزائر بعوائد

1- رمزي زكي، مرجع سابق، ص 73

قطاع المحروقات الذي يخضع للتقلبات الدولية، ولاشك أن هناك الكثير من المخاطر المتوقعة التي قد تنجم عن اعتماد الجزائر على تمويل نفقاتها العامة بما يفوق أحيانا نسبة 60% من الإيرادات المرتبطة بالمحروقات كما يظهر ذلك من خلال الشكل اللاحق، هذا الخطر يتجسد في كون أن الجزائر لا تتحكم في هته الأسعار ثم أنها تعتبر عضو في منظمة الدول المصدرة للبتروول وأخيرا ضعف المكانة التي يحتلها الاقتصاد الجزائري في الأسواق العالمية.

شكل رقم (34) تطور هيكل الإيرادات العامة (2000-2010)



Source: Ministère des finances, DGPP, Direction du recueil des informations

وقد كانت الجزائر في التسعينيات تعتمد على السعر المرجعي للنفط في ميزانيتها ب 19 دولار، ثم ما لبثت أن ارتفعت أسعار النفط في الألفية الثالثة لتصل إلى مستويات مرتفعة أين وصل سعره إلى 96 دولار للبرميل، حينها غيرت الجزائر السعر المرجعي المعتمد في بناء ميزانيتها العامة ورفعته ليصبح 37 دولار، وما كانت الحكومة الجزائرية لتقدم على هذه الخطوة لولا العائدات المرتفعة المحققة من المحروقات، مما يشير إلى ارتباط ما تخصصه الدولة من نفقات بما يتم تحقيقه من عوائد النفط الجزائري.

وما يمكن تسجيله من خلال الجدول التالي أدناه هو أن الجباية العادية لم تغط النفقات العامة إلا في حدود 32% وعلى العكس من ذلك فقد شهدت هذه النسبة تراجعاً ابتداءً من 2006، حيث وصلت إلى أدنى مستوياتها سنة 2008 بنسبة 23%، مما يشير بصفة عامة إلى الاختلال الذي تشهده المالية العامة على اعتبار أن حصة التمويل الأكبر للنفقات العامة تعتمد على مصدر الجباية غير العادية، وقد يعود أحد الأسباب في ذلك إلى جمود الجهاز الإنتاجي وضعف استخدام قدراته الإنتاجية الشيء الذي يقلل من العائدات الجبائية الناتجة عنه.

جدول رقم (56) تطور تغطية الإيرادات الجبائية للنفقات العامة (2000-2010)

السنوات	نسبة تغطية الجباية العادية للنفقات العامة (%)	نسبة تغطية الجباية العادية لنفقات التسيير (%)	نسبة تغطية الجباية العادية للنفقات التجهيز (%)
2000	31.10	42.35	117.04
2001	30.20	42.83	102.41
2002	32.00	47.47	98.16
2003	32.52	48.38	99.18
2004	32.46	48.64	97.58
2005	32.99	53.93	76.19
2006	29.31	51.34	68.31
2007	24.62	47.89	50.68
2008	23.48	42.94	51.82
2009	27.89	51.95	60.25
2010	26.18	45.71	61.30

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على معطيات الجدول رقم (49) والجدول رقم (52)

أما بالنسبة للنفقات الجارية فنلاحظ أن الجباية العادية لم تستطع أن تغطي نصفها على الأقل في السنوات الخمس الأولى من فترة الدراسة وكانت أكبر نسبة تغطية قد تحققت هي في سنة 2005 بـ 53% على الرغم من ارتفاع حجم الجباية العادية من سنة لأخرى، الشيء الذي يشير إلى أن معدل نمو الجباية العادية ينمو بأقل من معدل النفقات الجارية التي تتطور بشكل ملحوظ من سنة لأخرى،

أما ما يتعلق بنفقات التجهيز فنجد نسبة تغطيتها تنخفض من سنة لأخرى، فبعد ما كانت بنسبة 117% سنة 2000 تراجعت لتصبح 50% سنة 2007، ويفسر ذلك بالارتفاع الملحوظ في نفقات التجهيز أين حاولت الدولة أن تولي نوع من الاهتمام بهذا النوع من النفقات من أجل تشجيع الاستثمار وهو ما تم تجسيده من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو، وبذلك فإنه في هته السنوات نجد أن معدل نمو نفقات التجهيز كان متسارع أكبر من معدل نمو الجباية العادية، لكن يظهر أن ذلك يظهر أنه في الثلاث سنوات الأخيرة بدأت نسبة التغطية لهذه النفقات تنمو.

من جهة ثانية يظهر لنا جليا من خلال الشكل التالي أن سلوك واتجاه الإنفاق العام يتحرك بالتوازي مع أسعار النفط على الرغم من التقلبات التي شهدتها، هذا الاتجاه لم يتغير منذ أمد بعيد وإلى غاية الفترة التي نحن فيها،

شكل رقم (35) تطور تغير الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الخام من الحروقات في الجزائر الفترة (1968-2003)



Source: IMF, Country Report No 05/50, 2005, p 6. نقلا عن: شيبي عبد الرحيم، بطاهر سمير، مرجع سابق، ص: 49

إن اعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد النفطية كمصدر رئيسي كان له أثر واضح على السير الحسن للسياسة المالية بالجزائر وخاصة الهيكل الضريبي، مما ترتب عنه آثارا على الاقتصاد الكلي جعلت من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية، كما كان له تأثيرا مباشرا على إدارة الإنفاق العام في الجزائر.

من خلال ما سبق نعتقد أن السياسة المالية في الجزائر لا زالت تتسم بتبعيتها للإيرادات النفطية، ذلك أنها تعتمد على إنفاق عام يمول في جزء كبير منه بما يتحقق من التقلبات الدولية الخاصة بالنفط، وهو ما يجعل الاقتصاد الجزائري معرضا للمخاطر المحتملة التي قد تنجم عن هذه التبعية من جهة، وبالتالي نسبية فعالية أدواتها وبالتالي التأثير على تحقيق الأهداف المرجوة من جهة أخرى.

ثالثا: تعدد وتغير تشريعات النظام الضريبي الجزائري

قامت الجزائر في تسعينات الألفية الثالثة بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية بناء على الوضع غير المريح الذي كان يعاينه الاقتصاد الوطني وذلك من أجل تغيير منهج تسيير هذا الاقتصاد والتحول إلى الاعتماد على آليات اقتصاد السوق، وكان من أهم هذه الإصلاحات هو الإصلاح الضريبي الذي تبنته الجزائر سنة 1992،

وكان من بين أهم ما تم إقراره في هذا الإصلاح هو اعتماد الرسم على القيمة المضافة TVA والضريبة على الدخل الإجمالي IRG والضريبة على أرباح الشركات IBS، وغيرها من الإصلاحات، حيث كان الإصلاح الضريبي يهدف إلى إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

والشيء الملاحظ هو أنه لم تشهد التشريعات الضريبية أية استقرار، بل تميزت بالتغير المستمر عبر معظم السنوات، حيث لم تمر سنة تقريبا إلا ويكون فيها بعض التغييرات في الإجراءات الضريبية قد تمس المعدلات، الوعاء وغيرها،

حاولت السلطات العمومية وضع نظام ضريبي بسيط يسهل التعامل به، و عليه خلال هذه الفترة صدرت عدة تعديلات، فقانون المالية لسنة 2001 تضمن 38 إجراء ضريبيا ما بين تعديل وإلغاء وإتمام، أما قانون المالية لسنة 2002 تضمن 32 إجراء ضريبيا، و قانون المالية لسنة 2003 تضمن هو أيضا

68 إجراء ضريبيا،¹ وهكذا تقريبا نجد نفس الأمر في كل السنوات وإلى غاية 2009، التي حمل فيها قانون المالية حوالي 50 إجراء ضريبيا، وسنة 2010 التي حمل فيها قانون المالية حوالي 57 إجراء ضريبيا.

رابعا: غياب التنسيق الهادف بين أدوات السياسة المالية

وهذا يعتبر من السمات التي تتصف بها السياسة المالية في الجزائر، حيث أنها لا تحتمل في طياتها التنسيق بين أدواتها في كثير من الإجراءات التي يتم اتخاذها وهذا لا يعني وجود تعارض بينها، لكن أن تقوم الدولة بمنح إعفاءات ومزايا ضريبية وبالتالي التخلي عن حق الدولة في تلك الأموال من جهة، وتقوم بمحاولة إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل الميزانية والتي لم تستطع أن تحققه من جهة أخرى، وبذلك نرى بأن أدوات السياسة المالية تفتقد إلى التنسيق المركز والهادف لتحقيق أهداف السياسة المالية وبالتالي السياسة الاقتصادية ككل.

جدول رقم (57) معامل مرونة كل من الإيرادات العامة وإجمالي الضرائب إلى النفقات العامة في الجزائر (2001-2010)

السنة	التغير في النفقات العامة	التغير في الإيرادات العامة	التغير في إجمالي جباية الدولة	المرونة بالنسبة للإجمالي الجباية	المرونة بالنسبة للإيرادات
2001	22.66	23	17.56	0.8	1.0
2002	4.7	12.09	9.68	2.1	2.6
2003	12.33	-3.17	-0.75	-0.1	-0.3
2004	7.45	5.18	4.79	0.6	0.7
2005	8.34	7.53	6.67	0.8	0.9
2006	26.21	6.73	6.25	0.2	0.3
2007	25.61	6.31	5.91	0.2	0.2
2008	31.09	48.37	53.38	1.7	1.6

1- ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2، 2003، ص 30

57.0	50.5	14.81	13.13	0.26	2009
-0.6	-0.4	-9.99	-7.42	17.06	2010

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على الجداول السابقة

ونلاحظ من خلال الجدول أن مرونة الإيرادات العامة الناتجة عن تغير النفقات العامة كانت أصغر من الواحد الصحيح في معظم السنوات ماعدا في السنوات 2002، 2008 و2009، وهذا يشير إلى أن معدل التغير في الإيرادات العامة كان أصغر من معدل التغير في النفقات العامة للدولة، بمعنى أن النفقات العامة تتطور أسرع من تطور الإيرادات العامة، ونفس الشيء ينطبق على إجمالي جباية الدولة.

كذلك نفس الشيء يقال بالنسبة لعجز الموازنة العامة للدولة، بحيث نجد أنه في تزايد مستمر، لكن هل يعكس هذا وجود تنسيق بين الأهداف المرجوة منه والأهداف المرجوة من سياسة الانفاق العام والتي تمول فيها النفقات بالجباية البترولية بنسبة كبيرة جدا كما أشرنا، وكذا الأهداف المرجوة من السياسة الضريبية التي تتميز بالتغير في تدابيرها وعدم تمتعها بالاستقرار؟ الشيء الذي يشير إلى تعدد وتعقد التشريعات والقوانين الناظمة لعمل أدوات السياسة المالية وامكانيات التنسيق لها. بينها.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه السياسة المالية في الجزائر

الواقع أن السياسة المالية في الجزائر كغيرها من السياسات الأخرى لا تعمل في محيط منعزل عن ما يحدث في المحيط الإقليمي والدولي، وتستطيع الحكومة إقرار سياسة مالية معينة خلال فترة زمنية معينة، لكن لا يجب عند وضع هذه السياسة إغفال العوامل التي قد تعيق عملها وقد تحول دون تحقيقها لأهدافها، وينبغي علينا التطرق لهذه التحديات مبرزين ضرورة العمل على إعادة صياغة السياسة المالية وتطويرها مع الأخذ بعين الاعتبار هذه التحديات.

ويمكننا إجمالاً تقسيم هذه التحديات التي تواجه السياسة المالية إلى جزأين، جزء منها يرتبط بالتحديات على المستوى الداخلي والمرتبطة بالاقتصاد الجزائري في حد ذاته، والجزء الآخر يرتبط بالتحديات التي قد تؤثر على السياسة المالية والتي لها علاقة بالمحيط الخارجي.

أولاً- التحديات على الصعيد الداخلي: تتعدد التحديات التي تواجه السياسة المالية على الصعيد الداخلي والتي ترتبط أساسا بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ونذكر أهم التحديات في ما يلي:

أ-الاختلال الهيكلي (البنوي): تواجه السياسة المالية تحدي التخلص من الاختلال الهيكلي بين القطاعات، طالما أن الاقتصاد الجزائري يلاحظ عليه عدم وجود توازن بين القطاعات الاقتصادية إذ أن نسب مساهمتها في الناتج الداخلي الخام تختلف وتبقى ضعيفة، وتميل المساهمة الأكبر إلى قطاع معين يتمثل في قطاع المحروقات، سيطرة هذا الأخير انعكست أيضا وبشكل لافت على هيكل الصادرات الجزائرية، حيث يساهم بنسبة كبيرة جدا تصل إلى 97% من حجم هذه الصادرات، مما ينم عن الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه هيكل الصادرات الجزائرية،

ب - إحلال الجباية العادية: لا شك أن هيكل الإيرادات الضريبية تساهم فيه الجباية البترولية بنسبة مرتفعة، وكان أحد أهم أهداف الإصلاح الضريبي الذي أقدمت عليه الجزائر إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، والواقع أن هذا يعتبر تحديا للسياسة المالية، إذ لم تستطع إلى حد الآن المضي قدما في تحقيق نتائج مرضية في هذا المجال طالما أن أقل نسبة للجباية البترولية من إجمالي الحصيلة الضريبية تم تحقيقها في فترة الدراسة هي نسبة 53%، وذلك على الرغم من الارتفاع المسجل في حصيلة الجباية العادية، وتبقي بذلك المالية العامة الجزائرية تعاني خلافا يؤثر وينعكس على الأهداف المسطرة في إطار السياسة الاقتصادية الكلية،

ج- ترشيد الإنفاق العام: بالنظر إلى تطورات الإنفاق العام، نجد أنه ينمو بشكل ملحوظ ويلاحظ أيضا الاهتمام بنفقات التجهيز في الفترة الأخيرة وهو شيء إيجابي يشير إلى التوجه الذي يصب نحو تشجيع الاستثمارات، إلا أن ذلك لم يمنع من بقاء قيمة نفقات التسيير مرتفعة ضمن هيكل النفقات، الواقع أن السياسة المالية تواجه تحدي ترشيد الإنفاق العام بما يؤدي إلى تحديد الأهداف الإنمائية المسطرة بدقة وتحقيق الحكم الراشد الذي يقوم على تخصيصها وصرفها، ولا يفوتنا أن ننوه إلى أن اعتماد الجزائر لبرامج تنمية كبرنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو يتطلب سياسة مالية مدروسة ومتينة وشاملة تراعي التنسيق بين قوانين عمل وأداء وأهداف أدوات السياسة المالية.

ثانيا- التحديات على الصعيد الخارجي: وتتمثل في تلك المتغيرات التي قد تؤثر بشكل أو بآخر على أداء السياسة المالية من أجل تحقيق أهدافها المسطرة، ونرى أن من بين أهمها ما يلي:

أ- التنافسية الدولية: الواقع أن العالم الاقتصادي اليوم يشهد الكثير من التطورات في ظل ما يعرف بالعمولة، وأضححت الدول المتخلفة ومنها الجزائر تتأثر بكل الصدمات والأزمات التي قد تحدث على الصعيد العالمي نظرا لتبعية هته البلدان لهذه الدول، وفي الحقيقة فإن الاقتصاد الجزائري يعاني الكثير من الاختلالات على الصعيدين الكلي والجزئي الشيء الذي جعل منه اقتصادا تابعا وضعيفا ضمن هذا الكل من الاقتصاديات، وقد أدى ذلك إلى أن جعل منه اقتصادا غير منافسا إذ لا يحتل مكانة كبيرة بين اقتصاديات الدول المتخلفة علاوة على اقتصاديات الدول المتقدمة.*

وحسب تقرير البنك الدولي فإن البلدان النامية تواجه ثلاثة مخاطر رئيسية في الأمد القصير: توترات الأسواق المالية، التدفقات الرأسمالية الكبيرة والمتقلبة، وارتفاع أسعار الغذاء،¹ الشيء الذي من شأنه أن يحدث اضطرابات مالية واسعة النطاق، مما قد يؤثر على المالية العامة للاقتصاد الجزائري ويؤثر أساسا على أداء السياسة المالية بسبب المخاطر غير المتوقعة، ولذلك طالما أن تنافسية الاقتصاد الجزائري غير قوية، فلا يمكنه بأي حال من الأحوال أن يربأ عن الصدمات والأزمات التي تؤثر على سياسته الإنفاقية وسياسته الضريبية اللتين تدخلان في السياسة المالية بشكل عام وبالتالي السياسة الاقتصادية،

ب- التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية: تعتبر التكتلات الإقليمية والعالمية من أهم المظاهر التي أفرزتها العمولة، ذلك أنها تسمح بتنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول المنضوية تحتها، والواقع أن تعامل الجزائر مع دولة ما يختلف عن تعاملها مع كتلت اقتصادي، وبذلك فإن التكتل الاقتصادي الإقليمي أو العالمي يفرض على الجزائر شروطا تمس بسياستها الاقتصادية وبشكل أدق سياستها المالية،

إن توقيع الجزائر لاتفاق الشراكة الأوروبيةمتوسطة فرض عليها في الواقع إعادة النظر في سياستها المالية، خاصة ما يتعلق بنظامها الضريبي فيما يخص الرسوم الجمركية و بعض أنواع الضرائب، و الاقتصاد الجزائري يمر بوضع لا يسمح له بفرض شروطه بقوة على أي تكتل اقتصادي، وفي اعتقادنا فإن عقد شراكة مع أي تكتل اقتصادي يعتبر تحديا للسياسة المالية الجزائرية التي ينبغي اتخاذها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن دخول أو انضمام الجزائر لأي تكتل اقتصادي يفرض عليها أيضا مواجهة تحدي تنسيق السياسة الاقتصادية بين هته الدول، وبشكل أكثر دقة، تنسيق سياساتها المالية في مجال الإنفاق الحكومي وكذا في مجال

* - بناء على تقرير التنافسية العالمية لسنة 2009 فقد صنفت الجزائر في المرتبة 83 من بين 133 دولة، ثم تراجعت للمرتبة 86 سنة 2010 من بين 139 دولة، راجع تقارير التنافسية الدولية ل 2009 و 2010.

1 - انظر www.albankaldawli.org

الضرائب فيما يعرف بالتنسيق الضريبي، دون أن ننسى التنافس الضريبي القوي الذي تمارسه العديد من الدول من أجل الظفر بحصة كبيرة من الاستثمارات الأجنبية.

ج- المنظمة العالمية للتجارة: تحاول الجزائر جاهدة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة حيث أبدت استعدادها من خلال محاولة تطبيق الشروط المفروضة عليها من دول هذه المنظمة، وفي الواقع فإن تطبيق هذه الشروط يفرض على الجزائر إعادة مراجعة سياستها المالية في مجال الضرائب وخاصة في المجالات المحددة ضمن بنود التعاملات في هذه المنظمة،

إن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يفرض على صانعي السياسة المالية الجزائرية الالتزام بالعديد من المبادئ الضريبية والالتزام بالعديد من الضوابط التي وردت في اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، إضافة إلى الالتزام بالضوابط المتعلقة بالتعريف الجمركية، وبذلك يعتبر الانضمام لهذه المنظمة تحديا كبيرا خصوصا بالنسبة للسياسة المالية التي ينبغي تطويرها واتخاذ التدابير الموائمة لانضمام الجزائر لها - المنظمة-.

خلاصة الفصل

من خلال تحليلنا لتطور أداء كل من السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يمكننا أن نخلص إلى ما يلي:

- إن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في شكله الكمي شيء يبعث على الارتياح ولكن، قد لا يعني ذلك الكثير بالنسبة للاقتصاد الجزائري، ذلك أنه لا ينبغي أن يقاس هذا الاستثمار بمستواه الكمي بقدر ما يجب أن يقاس بمدى أهميته للاقتصاد الجزائري من ناحية مستوى مساهمته في زيادة إنتاج الاقتصاد وكذا في التكوين الرأسمالي للأصول الثابتة، والتي وجدنا أنها ضعيفة،
- وجدنا أن السياسة الضريبية في الجزائر حققت العديد من التطورات غير أنها لم تستطع أن تحقق هدف إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية' كما أن السياسة الإنفاقية في الجزائر لازالت تعتمد على قطاع المحروقات بشكل كبير في تمويل برامج التنمية الاقتصادية، وهو يشكل خطرا طالما أن هذا القطاع مرهون بالتغيرات العالمية، وبذلك فإن السياسة المالية بفي أدائها ضعيفا في تحقيق الأهداف المنشودة،
- تواجه السياسة المالية في الجزائر العديد من التحديات والتي قد تعترض أداء عملها بشكل جيد، حيث وجدنا أن هناك تحديات داخلية وتحديات خارجية يجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ الحكومة للسياسة المالية في إطار التدابير المتعلقة بتشجيع الاستثمار واستقطابه.

**الفصل الخامس: فعالية السياسة المالية
وأثرها في ترشيد الاستثمار الأجنبي
المباشر في الجزائر**

تمهيد:

شهدت السياسة المالية في الجزائر عدة تطورات في السنوات الأخيرة سواء ما تعلق منها بسياسة الإنفاق العام أو ما ارتبط بالسياسة الضريبية وتزامن مع ذلك تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر أيضا في السنوات الأخيرة، وهذا ما تطرقنا له في الفصل السابق، سنحاول في هذا الفصل أن نركز على موضوعنا الأساسي الذي يتجلى في فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وفي ظل كل التدابير المتخذة ضمن السياسة المالية لتشجيع الاستثمار وتهيئة البيئة الملائمة له، مع التطور المسجل في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، تبقى التساؤلات مطروحة هل ساهمت السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر؟ وهل كان لها أي أثر على ترشيد هذا الاستثمار؟ وضمن أدوات السياسة المالية ما هي الأداة الأكثر تأثيرا على جذبها؟ وهل يمكن تكييف السياسة المالية من أجل ترشيد هذا الاستثمار في المستقبل؟

سنحاول الإجابة على تلك الأسئلة في هذا الفصل من خلال التطرق إلى مدى تأثير السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في المبحث الأول، ثم نحاول اختبار هذا الأثر بالاعتماد على بناء نموذج قياسي للمتغيرين في المبحث الثاني، ونختتم الفصل بالمبحث الثالث الذي نحاول فيه اقتراح مراحل عملية للسياسة المالية تسمح بترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول: تأثير السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الواقع أن الحكم على فعالية السياسة المالية في الجزائر يتطلب منا بشكل ضروري معرفة مدى قدرة هته السياسة على ترشيد الإنفاق العام ومدى قدرتها على ترشيد وتوجيه الاستثمارات نحو الأمكنة والقطاعات التي تساهم في التنمية الاقتصادية، فهل كان للسياسة المالية التي اتبعتها الجزائر تأثيرها الفعال على ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

إن البحث عن الآثار التي تمارسها السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن ندرسها في المرحلة الأولى من خلال ارتباط تأثير مكوناتها عليه، وعليه سنقوم في بداية هذا المبحث بمعرفة مدى تأثير السياسة الضريبية التي اتبعتها الجزائر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دون إغفال اختبار تطور هذا الاستثمار بالموازاة مع زيادة الحوافز الضريبية، ثم في مرحلة ثانية سنحاول معرفة مدى تأثير سياسة الإنفاق العام المتبعة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المرحلة الثانية، وذلك كله من الناحية الوصفية، لترك الدراسة القياسية للمبحث الثاني والذي نحاول من خلاله معرفة حجم التأثير الذي يمكن أن تمارسه السياسة المالية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

المطلب الأول: فعالية السياسة الضريبية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر

الواقع، أن السياسة الضريبية المتبعة من طرف الدولة تحمل الكثير من التدابير والإجراءات، وباستقراءنا لها نجد أنها تستهدف رأس المال الخاص المحلي والأجنبي، وهي تدخل في إطار سياسة التحريض الضريبي الذي يبحث المستثمرين على الاستثمار، مما يتطلب خسارة الدولة لمبالغ مالية هامة أملا في تعويضها لاحقا من خلال توسيع الأوعية الضريبية عند تنشيط وتوسيع الاستثمارات، وهذا ما حملته التدابير المنضوية تحت قوانين الاستثمار علاوة على تشريعات النظام الضريبي.

وقامت الجزائر بالانفتاح على الاقتصاد العالمي وسارت في اتجاه التحول إلى اقتصاد السوق انطلاقا مما كرسه ضمن قوانينها المتعلقة بالاستثمار أين سمحت بدخول المستثمر الأجنبي للاستثمار في الجزائر، حيث ارتأت ضرورة الاستعانة به لإحداث التنمية والوصول إلى معدلات نمو مقبولة، وقد تجسد ذلك فعلا وبشكل

حقيقي في قانون الاستثمار رقم 93/12 الصادر سنة 1993،* حيث اعتبر كأرضية تشريعية وتنظيمية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، إذ تم من خلاله منح العديد من الضمانات والحماية للمستثمر الأجنبي علاوة على توفير مبدأ المساواة بين المستثمر المحلي والمستثمر الأجنبي.

وقد أحتوى هذا القانون - كما رأينا سابقا من هذا البحث** - العديد من الامتيازات الضريبية التي كانت تصب في محاولة تحفيز المستثمر على الاستثمار في الجزائر، إضافة إلى ذلك أقر النظام الضريبي العديد من الإصلاحات تمخض عنها العديد من التدابير والإجراءات التي تساعد على الرفع من المردودية الضريبية ولو على المدى المتوسط والطويل، حيث حمل هو الآخر العديد من الامتيازات الضريبية.

وقد توالى التغييرات التي أحدثت على قانون الاستثمار وكذا التغييرات التي أحدثت على النظام الضريبي سواء إلى غاية نهاية التسعينات أو إلى غاية نهاية العشرية الأولى من الألفية الثالثة، هذه التغييرات كانت تصب كلها في محاولة تنشيط الاقتصاد وتشجيع المستثمرين المحليين والأجانب على الاستثمار،

وحدث التغيير الثاني في قانون الاستثمار سنة 2001، ثم تلاه تغييرا آخر سنة 2006، وباستقراءنا لهذه التغييرات نجد أنها حملت في طياتها نوعا من التوسع يدخل في إطار السياسة الضريبية التوسعية، إذ أن كل قانون يحمل ضمن إجراءاته تخفيفا وامتيازات ضريبية أخرى تحاول الحكومة من خلالها لفت نظر المستثمرين لتشجيعهم على الاستثمار هذا من جهة، ومن جهة أخرى كانت هذه التغييرات مقصودة ويمكن اعتبارها تصحيحية أعاد واضعو قانون الاستثمار تصحيحها وتعديلها لاستدراك اختلالات معينة أو الوصول لأهداف محددة.

إن الحديث عن ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر اعتمادا على السياسة الضريبية يجرنا للحديث عن ما تضمنته هذه السياسة من تدابير تؤدي إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الزمان والمكان والنشاطات أو القطاعات المرغوبة أو كما أشرنا إلى ذلك سابقا في الفصل الأول من هذا البحث، وعليه لا بد أن نشير بداية إلى ما حملته قانون الاستثمار لسنة 1993، من تدابير تساعد على ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم نتبع بعدها ما جاء في قوانين الاستثمار خلال فترة الدراسة.

* - تم قبل ذلك إصدار قانون النقد والقرض الذي أقر حرية انتقال رؤوس الأموال وكذا فتح المجال لكل أشكال مساهمة راس المال الأجنبي مع مراعاة أولويات السياسة التنموية في الجزائر، من خلال تدعيم الصناعة المحلية وتوفير التكنولوجيا والمهارات الفنية إضافة إلى توفير مناصب العميل وتأهيل العمالة. راجع قانون النقد والقرض رقم 10/90 المؤرخ في 4 أبريل 1990

** - راجع المبحث الثاني من الفصل الثالث بالنسبة لامتيازات قوانين الاستثمار

1- قانون ترقية الاستثمار لسنة 1993

باستقراءنا لقانون الاستثمار لسنة 1993 نجد أنه حمل في محتواه بذور ترشيد الاستثمار من خلال التمييز بين ثلاثة أنظمة خاصة بالاستثمار حيث أن كل نظام له الامتيازات الضريبية الخاصة به حيث نجد أن هذه الأنظمة ميز بينها على أساس مبدأ المكان، بمعنى درجة التنمية التي وصل إليها هذا المكان، إضافة إلى الأمكنة المخصصة بالأساس لتنشيط حركية الاستثمار،

وكان النظام الأول يسمى **بالنظام العام**¹ وهو نظام شامل بطبيعته لكل الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز و/أو الرخصة، وقد حمل هذا النظام العديد من الامتيازات الضريبية التي تحفز على الاستثمار، كنا قد أشرنا إليها سابقا،

أما النظام الثاني فهو **نظام المناطق الخاصة**² وهو نظام يتعلق بالاستثمارات التي يتم إنجازها في المناطق الواجب ترقيتها أو في مناطق التوسع الاقتصادي، وهنا لا بد أن نتوقف عند حدود كل واحدة منهما وذلك من أجل تحديد الأهمية التفضيلية التي على أساسها منح المشرع امتيازات الضريبية لهذه المناطق الخاصة.

أ- المناطق الواجب ترقيتها: هي تلك المناطق التي يشرف على تحديدها كل من السلطة المكلفة بالتهيئة العمرانية والسلطة المكلفة بالجماعات المحلية وكذا السلطة المكلفة بالمالية وهي تتميز عادة بالمميزات التالية:³

1. مميزات ديموغرافية: وتتمثل في:

- إجمالي عدد السكان المقيمين في الولاية،
- السكان الريفيون،
- نسبة البطالة وحجمها.

2. مميزات مادية تتعلق بالموقع الجغرافي: وتتمثل في:

1 - المادة 1 من المرسوم التشريعي رقم 93/12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بالاستثمار
2 - المواد 3، 4 و 6 من المرسوم التنفيذي رقم (94-321) المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 المتضمن شروط تعيين المناطق الخاصة وضبط حدودها.
3 - راجع المادة 1 من المرسوم التنفيذي رقم (91-321) المؤرخ في 14 سبتمبر 1991 المتضمن كفايات تحديد المناطق الواجب ترقيتها.

- الجنوب والسهوب والهضاب العليا
- المناطق الجبلية في الشمال،
- المناطق الحدودية.

3. المميزات الاجتماعية الاقتصادية: وتمثل في:

- نسبة التمدرس،
- نسبة الكهرباء الريفية،
- التجهيز لجلب مياه الشرب،
- نسبة الاستجابة للتغطية الصحية،
- نسبة شغل كل مسكن.

4. مميزات مالية: وتمثل في

- الموارد المحلية لكل بلدية،
- الاستثمارات بالدينار لكل 1000 ساكن في الولاية.

ب- مناطق التوسع الاقتصادي:¹ وهي تتكون من تلك الفضاءات الجيو اقتصادية التي تنطوي على خصائص مشتركة من التجانس الاقتصادي والاجتماعي أو تكامله وتزخر بطاقات من الموارد الطبيعية والبشرية أو الهياكل القاعدية المطلوب حشدها ورفع شأنها أو الكفيلة بتسهيل إقامة الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات وتطويرها، ويتم تعيين منطقة التوسع الاقتصادي على كل الولاية أو بعضها أو مجموعة منها أو مجموعة بلديات، وتحديد قائمة هذه المناطق على أساس:

- المستوى المطلوب للتغطية في مجال المرافق والمنشآت الأساسية القاعدية اللازمة لإقامة الاستثمارات اعتمادا على المؤشرات التالية: الموارد المائية، التطهير، وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية، التزويد بالطاقة،
- أي مؤشر آخر أو أداة قد توجه اختيار موقع الاستثمارات وتسهل الإسراع في إنجازها واستغلالها حسب شروط المردودية المقبولة، لاسيما دراسة المقترحات التابعة من الأشغال

¹ - المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم (94-321) المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 المتضمن شروط تعيين المناطق الخاصة وضبط حدودها

التحضيرية أو من عناصر الصيغ النهائية للخطط الوطنية والجهوية في التهيئة العمرانية وكذلك كل أداة رسمية أخرى لتطبيق السياسة الوطنية في مجال التهيئة العمرانية.

وآخر نظام في قانون الاستثمار لسنة 1993 هو نظام المناطق الحرة وهو يخص تلك الاستثمارات التي تقام في المناطق خارج الإقليم الضريبي والجمركي وتكون موجهة بالأساس إلى التصدير، وتنجز هذه الاستثمارات في هذه المناطق الحرة انطلاقا من تقديم حصص من رأس المال بعملة قابلة للتحويل الحر ومسعرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يتأكد من استيرادها في مناطق من التراب الوطني، حيث تتم عمليات الاستيراد أو التصدير أو التخزين أو التحويل أو إعادة التصدير وفق إجراءات جمركية مبسطة.

الواقع أن هذا التصنيف الذي جاء به قانون الاستثمار لسنة 1993، يحمل في أهدافه عملية توجيه الاستثمارات من خلال التمييز بينها، على أساس مستويات التنمية، وإن كان في اعتقادنا أن هذا التمييز يبقى عام ولا يقدم الكثير من التدقيق في عملية توجيه الاستثمارات ولا يمكن معرفة نتائجه إلا من خلال الإحصائيات التي تبقى مغيبة، ومن جهة أخرى فإن هذا القانون لا يميز كثيرا بين أنواع أنشطة الاستثمارات فيما يخص منح الامتيازات الضريبية، هذه الأخيرة تم منحها فقط حسب أنظمة الاستثمار المحددة ضمن قانون الاستثمار.

وبالنظر إلى النتائج غير المرضية التي حققت بعد قانون الاستثمار لسنة 1993، بحيث لم تتحقق الأهداف التوجيهية للاستثمارات أين سجل تركيز معظمها فقط في المناطق والمدن الكبرى، إضافة إلى ضعف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المحقق آنذاك، كما أن نظام المناطق الحرة لم يحقق أية نتائج تستحق الذكر، قامت الحكومة الجزائرية بإجراء مجموعة من التعديلات والتصحيحات على هذا القانون، وأخرجت صيغة جديدة منه مطلع الألفية الثالثة، وذلك من خلال قانون الاستثمار لسنة 2001.

2- قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001

جاء هذا القانون ليطبق على كل الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز و/أو الرخصة، وتمثل هذه الاستثمارات عادة في: أولا اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، ثانيا: المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية، وثالثا:

استعادة النشاطات في إطار خصخصة جزئية أو كلية،¹ كما تم من خلال هذا القانون السماح وفتح مجال الاستثمار حتى للمستثمرين الخواص وطينين كانوا أو أجنب للاستثمار في النشاطات المخصصة للدولة والموصوفة بأنها إستراتيجية.

وقد احتوى هذا القانون العديد من الامتيازات الضريبية كقانون الاستثمار الذي سبقه، غير أنه حمل إضافة إلى ذلك نوعا آخر من الأنظمة تم تسميته بالنظام الاستثنائي، وهو يخص فقط الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة،* وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة، وتحمي الموارد الطبيعية، وتدّخر الطاقة وتفضي إلى تنمية مستدامة، وحسب هذا القانون فإن المجلس الوطني للاستثمار هو الذي يحدد على ضوء أهداف هيئة الإقليم، المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي.

والملاحظ أن الحكومة الجزائرية أعادت مراجعة سياستها الضريبية فيما يخص الامتيازات الممنوحة، بعد ما سجل قصور في النتائج المحققة، ولذلك فقد تم استدراك العديد من التعديلات بين قانون الاستثمار الصادر سنة 1993 وقانون الاستثمار الصادر سنة 2001، ويمكن إجمالها في النقاط التالية:

- يلاحظ أنه قد تم تقليص عدد الامتيازات الضريبية الممنوحة في النظام العام بعنوان إنجازها وتم الاكتفاء بثلاث امتيازات فقط تتمثل في: تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، وثانيا الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، وأخيرا الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني،
- نسجل زيادة عدد الامتيازات الممنوحة في النظام الاستثنائي وتغيير بعضها - عما كانت عليه في القانون السابق - فتم بعنوان الانجاز رفع تخفيض خاص بالحق الثابت في مجال التسجيل حيث أصبح يحتسب بنسبة 2% بعدما كان في السابق يحتسب بنسبة 5%، كما تم إلغاء

1 - أمر رقم (03-01) المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار

* - نود الإشارة إلى أن المزايا التي سنذكرها بالنسبة للنظام الاستثنائي هي تخص فقط الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، أما الاستثمارات الأخرى في ذات النظام فتحدد بإبرام اتفاقية بين الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمستثمر، راجع المادتين 11 و 12 من أمر رقم (03-01) المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار

تطبيق النسبة المخفضة في مجال الرسوم الجمركية على السلع التي تكون موضوع تنازل وتحويل طبقا للتشريع المعمول به، والاكتفاء بتطبيق هذه النسبة المخفضة فقط على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، مما يشير إلى أن الوعاء الملغى من هذا الامتياز كان محل استغلال وتلاعب من طرف بعض المستثمرين الذين يستوردون تلك السلع بهدف إعادة بيعها لتحقيق أغراضهم الربحية دون أن يؤدي ذلك إلى التحسين في تأسيس و إنجاز المشاريع،

- أما بعنوان الاستغلال فنلاحظ أن المشرع قام بتحديد مدة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات ومن الدفع الجزائي ومن الرسم على النشاط المهني ب 10 سنوات بدلا من حصرها من 5 إلى 10 سنوات، كما أضاف إلى ذلك الإعفاء لمدة 10 سنوات من الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، حيث لم تكن معفاة في القانون السابق،

- أيضا، تم تحديد مدة الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ب 10 سنوات بعدما كانت محصورة بين 5 و 10 سنوات، كما تم خلال مرحلة الاستغلال منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن و/أو تسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز و آجال الاهتلاك،

- نسجل أيضا أنه لم تتم الإشارة في هذا القانون في مرحلة الاستغلال من النظام الاستثنائي إلى التخفيض من الأرباح المعاد استثمارها، أو إلى الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات ومن الدفع الجزائي ومن الرسم على النشاط المهني في حالة التصدير، إضافة إلى تكفل الدولة جزئيا أو كليا بمساهمات أرباب العمل في النظام القانوني للضمان الاجتماعي برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة 5 سنوات قابلة للتمديد بناء على قرار الوكالة.

ما يمكن ملاحظته من خلال التعديلات والتصحيحات هو أنه رغم التوسع في منح المزايا الضريبية إلا أن هذه التعديلات لم يرافقها التعمق في عملية ترشيد الاستثمار الأجنبي، إذ تم الاكتفاء فقط بتخصيص امتيازات للأمكنة التي لها أهمية حسب النظام الاستثنائي، وتمييزها عن النظام العام دون أن تحتوي هذه السياسة إستراتيجية لتوجيه الاستثمار إلى قطاعات أو أنشطة دون غيرها خاصة وأن معظم الاستثمارات توجه إلى القطاع النفطي - الذي بقيت الامتيازات الخاصة به مستقرة منذ تأسيسها كما أشرنا إلى ذلك سابقا من هذا

البحث إلى أن طرأت عليها بعض التغييرات سنتي 2005 و2006* - في حين كان يفترض أن يحمل هذا القانون هذا النوع من الترشيح الموجه.

3- قانون تطوير الاستثمار لسنة 2006

جاء هذا القانون بعد خمس سنوات من قانون تطوير الاستثمار السابق، وهو يعتبر متمما ومعدلا له أين يمس بعض الجوانب فيه وذلك بداية من استثناء تطبيق المزايا التي تضمنها على الاستثمارات التي تكون في شكل المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.

أما التعديلات الأخرى التي تتعلق بالامتيازات الضريبية والتي استخرجناها بالمقارنة بقانون تطوير الاستثمار لسنة 2001، فسوردها في النقاط التالية:

- نلاحظ انه تم في إطار النظام العام منح الإعفاء الكلي من الحقوق الجمركية وليس الإعفاء بنسبة مخفضة فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، أما بعنوان الاستغلال فقد تم منح الإعفاء من الضرائب على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث سنوات، وهذا الإعفاء لم يكن موجودا في القانون السابق، مما يشير إلى التوسع في الامتيازات في هذا النظام،
- كذلك نسجل بالنسبة للنظام الاستثنائي بعنوان الانجاز فيما يخص الاستثمارات التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة التوسع في الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بحيث تم حذف عبارة (وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة)، إضافة إلى ذلك تم منح الإعفاء الكلي من الحقوق الجمركية وليس الإعفاء بنسبة مخفضة فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،

*- لقد جاء قانون المحروقات الصادر في أبريل من سنة 2005 ليضع حوافز إضافية لتسهيل وصول المستثمرين الأجانب في التنقيب على النفط، كما يحرر القانون واردات البترول وتسويق النفط إضافة إلى إحداث تغييرات كبيرة في الضرائب على المحروقات، راجع قانون المحروقات المؤرخ في 28 ابريل 2005 ويحمل رقم (07-05) وقد أدخلت تعديلات هامة على ذات القانون سنة 2006، خاصة من حيث الضرائب المفروضة على المستثمرين الأجانب والتي تتجه إلى منح المزيد من الحماية لقطاع النفط والغاز انظر: Algerie Document de Instrument Européen D Voisinage et de Partenariat, Stratégie 2007-2013, Programme Indicatif National 2007-2010, en cite: www.ec.europa.eu/index-fr.htm

- أما بعنوان الاستغلال بالنسبة للنظام الاستثنائي، فبعدما تمت إضافة الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة إلى قائمة الضرائب المعفاة من الدفع لمدة عشرة سنوات، تم حذفها من الإعفاء وكذا تم حذف الدفع الجزائي* وتم الاكتفاء فقط بالضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني،
- تم تحديد الامتيازات الخاصة بالاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالاقتصاد الوطني والتي يتم التفاوض عليها بين المستثمر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أين يمكن أن تمنح بشكل كلي أو جزئي وتمثل في:

أ. في مرحلة الانجاز الإعفاء لمدة أقصاها خمس سنوات من الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على الاقتناءات سواء عن طريق الاستيراد أو من السوق المحلية للسلع والخدمات الضرورية لإنجاز الاستثمار، من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج وكذا الإشهار القانوني الذي يجب أن يطبق عليها، من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في راس المال، من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج،

ب. في مرحلة الاستغلال ولمدة أقصاها 10 سنوات الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

ومن خلال كل هته التعديلات، يمكن تسجيل نفس الملاحظات المسجلة على القانون السابق حيث لم تستطع السياسة الضريبية ممارسة الدور المنوط بها في ترشيد الاستثمار، أين لم يتم التمييز ضمن هذا القانون بين المشاريع الكبرى والمشاريع الصغيرة ولم يتم إعطاء أولوية وأهمية في ذات القانون لبعض القطاعات بخلاف غيرها، ولذلك فنجد أن الحكومة الجزائرية لم تحاول تطبيق جميع أنواع الامتيازات الضريبية فكان يمكن على سبيل المثال تم إغفال آلية المعاملة التمييزية بين القطاعات المستثمر فيها بحسب أهميتها للاقتصاد الوطني،

الواقع، ثمة نقطة أساسية لا بد من الإشارة إليها وهي تتعلق بالتوجهات التي سعت قوانين الاستثمار الوصول إليها، وفي اعتقادنا فإن هذه التوجهات تدخل في إطار ترشيد الاستثمار بشكل عام سواء كان محلي

* - تم إلغاء ضريبة الدفع الجزائي نهائيا بحلول سنة 2006

أو أجنبي، ويتبن ذلك من خلال محاولة التمييز بين الأمكنة المستثمر فيها، إذ تم التفرقة كما اشرنا لذلك سابقا بين النظام العام والنظام الاستثنائي ونظام المناطق الحرة، لكن ما يتعلق بنوع أنشطة أو قطاعات الاستثمار، فنعتقد أن هته القوانين لم تحمل في طياتها بعمق ما يدعوا إلى تشجيع الاستثمار في قطاعات معينة وتمييزها عن القطاعات الأخرى، بمعنى لم تحمل أيضا امتيازات نسبية للقطاعات ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن التمييز الوحيد والواضح الذي وجدناه هو ما يتعلق بالامتيازات الضريبية الموجهة لقطاع المحروقات والتي أفرد لها المشرع قانونها الخاص، والامتيازات في القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات والتي رأيناها سلفا ونعتقد بأنها كانت شاملة؛

4 - الامتيازات الضريبية في قوانين المالية للفترة (2000-2010):

حملت قوانين المالية خلال هته الفترة العديد من الامتيازات الضريبية التي تصب في إطار تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، ونذكر من بين أهمها ما يلي:¹

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لفائدة العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس مجموعة الشركات وإلغاء شرط التحديد المرخص به لحسم الأعباء (قانون المالية لسنة 2005)
- الإعفاء المؤقت من الضريبة على أرباح الشركات لمدة (05) سنوات، اعتبارا من بداية النشاط لفائدة شركات رأس المال الخطر (قانون المالية لسنة 2005) وذلك من أجل تطوير هذه الأدوات المالية على مستوى المؤسسات،
- تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات بنسبة 50% على الاستثمارات المتواجدة في ولايات أدرار، إليزي، تندوف، وتمنراست لمدة خمس سنوات (المادة 16 من قانون المالية لسنة 2005)،
- الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني والضريبة على أرباح الشركات بالنسبة لعمليات بيع السلع والخدمات الموجهة للتصدير، كما تم أيضا إلغاء الدفع الجزائي، (قانون المالية لسنة 2006)،

1 - انظر: قوانين المالية للفترة (2000-2010)، أو بوابة الوزير الأول، التدابير المتخذة لفائدة التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، ديسمبر 2010، في الموقع www.premier-ministre.gov.dz

- تعديل الاقتطاعات المرخص بها لتحديد الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات (قانون المالية لسنة 2007)،
- تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، حسب الحالة، لفائدة المؤسسات التي تستحدث مناصب شغل جديدة وتحافظ عليها، ويطبق هذا الإجراء لمدة أربع سنوات ابتداء من بداية جانفي 2007، (قانون المالية لسنة 2007)،
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لفائدة العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس مجموعة الشركات وإلغاء شرط التحديد المرخص به لحسم الأعباء (قانون المالية لسنة 2007)،
- تدابير لفائدة المؤسسات التي تستحدث مناصب شغل وتحافظ عليها وتمثل في تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، مع الإشارة إلى أن التخفيض حدد بنسبة 50% من مبلغ الأجر بعنوان مناصب الشغل المستحدثة والتي تم الحفاظ عليها، في حدود 5% من الربح الخاضع للضريبة، دون أن يتجاوز هذا التخفيض مليون دينار جزائري (قانون المالية لسنة 2007)،
- تكفل صندوق ترقية الصادرات بالنفقات المرتبطة بدراسة الأسواق الخارجية، والمشاركة في المعارض، البحث عن أسواق خارجية، ومصاريف النقل عند التصدير (جزء) من المنتجات سريعة التلف (قانون المالية التكميلي لسنة 2007)،
- تقليص النسبة العادية للضريبة على أرباح الشركات من 25% إلى 19% بالنسبة لبعض النشاطات الإنتاجية والسياحية (قانون المالية التكميلي لسنة 2008)،
- بخصوص قطاع الفلاحة، تعفى آلات الحصاد والدرس المصنعة بالجزائر من الرسم على القيمة المضافة (قانون المالية التكميلي لسنة 2009) كما تعفى من الرسم أيضا صفقات السياسات الجديدة والجرارات المستعملة للزراعة دون سواها، وكذا المركبات الأخرى غير الخاضعة للتسجيل (المادة 13 من قانون المالية التكميلي لسنة 2010)
- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات من 3 سنوات إلى 05 سنوات لفائدة المؤسسات التي تستحدث أكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط (قانون المالية

التكميلي لسنة 2009)، الترخيص بالتسوية الجمركية عند استيراد تجهيزات الإنتاج المحددة (المادة 54 من قانون المالية التكميلي لسنة 2010)،

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات بالنسبة للمؤسسات السياحية التي ينشئها المقاولون الوطنيون أو الأجانب، باستثناء وكالات السياحة والأسفار وكذا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة، كما يمنح الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني بالنسبة للنشاطات السياحية والفندقية والحموية (قانون المالية التكميلي لسنة 2009)،

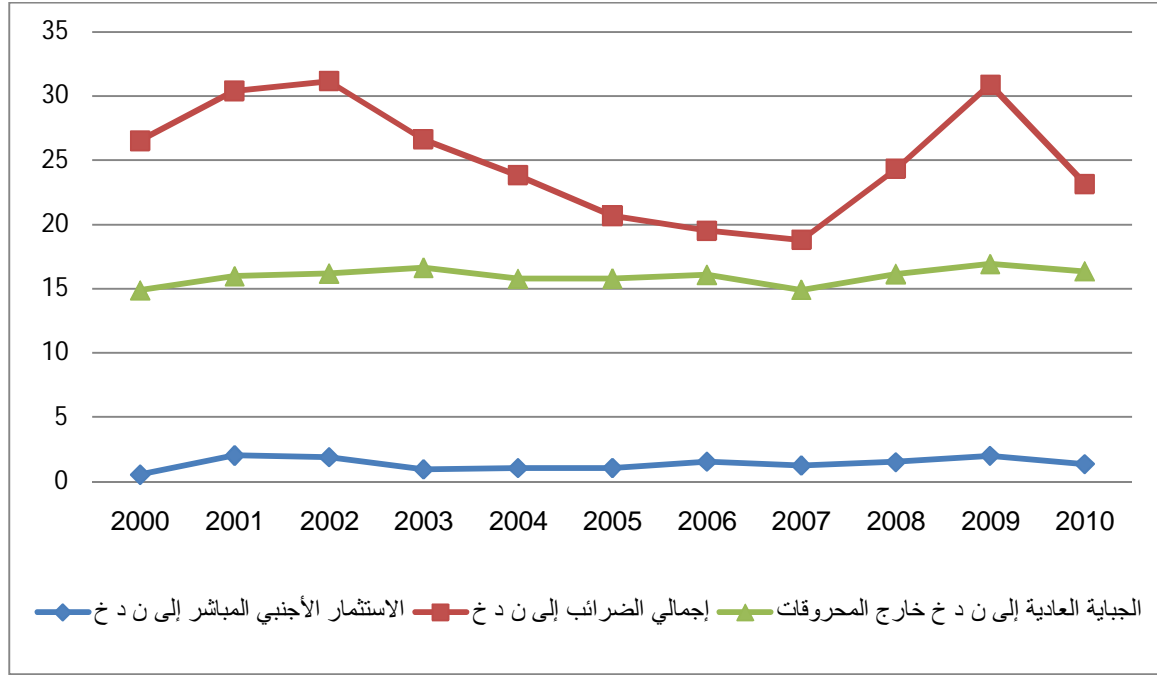
- إمكانية تقسيم مبلغ حقوق التسجيل، وكذا الرسم على الشهر العقاري، المستحقة عند إعداد عقود منح الامتياز على أملاك الدولة في إطار تطوير الاستثمار (المادة 28 من قانون المالية التكميلي لسنة 2010)،

ما يمكننا التماسه واستنباطه من خلال كل هذه الامتيازات الممنوحة خلال فترة الدراسة هي أن السياسة الضريبية اتسمت بالتوسع، أين تم على سبيل المثال التخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات وكذا الرسم على النشاط المهني علاوة على الإعفاءات المؤقتة والدائمة التي أقرت لهذه الضرائب في بعض القطاعات كالزراعة والخدمات.

لقد تطرقنا إلى هذه التغييرات في قوانين الاستثمار وكذا الامتيازات التي حملتها، حيث أن هذه الامتيازات تعبر عن سلوك وتوجهات السياسة الضريبية في الجزائر - هذا بالإضافة للتغيرات الحاصلة في النظام الضريبي ككل - وما نود معرفته هو التالي: هل ساهمت هذه السياسة الضريبية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وترشيده؟

علينا أن نعرف مدى استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر للتغير الحاصل في السياسة الضريبية، بمعنى معرفة درجة حساسية الاستثمار الأجنبي المباشر للتغير الذي يحصل في الضرائب، وهذا يفيدنا في تقديم فكرة حول التأثير الذي يمكن أن تمارسه الضرائب على الاستثمار الأجنبي المباشر،

شكل رقم (36) تطور نسبة كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب إلى الناتج الداخلي الخام (2001-2010)



المصدر: تم إعداد الشكل بناء على الجداول السابقة

ومن خلال الشكل يتبين لنا مدى التوازي الحاصل بين منحى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الداخلي الخام والجباية العادية إلى الناتج الداخلي الخام وذلك في معظم السنوات، وهذا يشير إلى أن الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تتغير بالتزامن مع تغير العبء الضريبي خارج المحروقات

في الحقيقة لا يمكننا أن نعرف العبء الضريبي الذي يتحمله كل عون اقتصادي بالاعتماد على معدل الضغط الضريبي الكلي، وبالتالي فإن النتائج يمكن أن تكون مضللة وهي تعطينا صورة عن الوضع الكلي للاقتصاد، وفي الواقع فإن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد غالبا ما يتجسد في شكل شركات متعددة الجنسيات والتي يتم فرض الضرائب عليها بناء على ما أقره التشريع الضريبي وقوانين الاستثمار،

ونظرا لنقص المعلومات المتعلقة بالعبء الضريبي الذي تتحمله هذه الشركات بشكل عام، فيمكننا اللجوء إلى احتساب العبء الضريبي الذي يتحمله قطاع الشركات وأشباه الشركات، والذي تعتبر فيه فروع الشركات الأجنبية كجزء منه يدخل في أشباه الشركات، مع العلم أن العبء الضريبي لهذا القطاع لا يتمثل فقط في ما تتحمله فروع الشركات الأجنبية بل يضاف إلى ذلك ما تتحمله كل الشركات المقيمة التي لها وظيفة إنتاج السلع والخدمات المسوقة غير المالية، إضافة إلى أشباه الشركات.

جدول رقم (58) العبء الضريبي لقطاع الشركات وأشباه الشركات الفترة (2009-2000)

العبء الضريبي لقطاع الشركات وأشباه الشركات (%)	السنوات
57.96	2000
54.85	2001
50.31	2002
52.51	2003
53.10	2004
55.64	2005
56.12	2006
52.63	2007
58.66	2008
52.99	2009

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصاء، في الموقع: www.ons.dz

ويلاحظ من خلال الجدول أن العبء الضريبي لقطاع الشركات وأشباه الشركات جد مرتفع وتمثل بذلك الأعباء الضريبية ما يفوق في المتوسط أكثر من نصف القيمة المضافة الخاصة بهذا القطاع ووصلت أعلى نسبة للضغط الضريبي لهذا القطاع إلى ما يقارب 59% سنة 2009.

يظهر لنا الجدول التالي درجة حساسية الاستثمار الأجنبي المباشر للتغير في الضرائب حيث يتم قسمة التغير النسبي في الاستثمار الأجنبي المباشر على التغير النسبي في الضرائب، فإذا كان الحاصل أكبر من الواحد الصحيح، فهذا يشير إلى أن التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر كان أكبر من التغير الحاصل في الضرائب. بمعنى أن هناك حساسية بينهما، وإذا كان الحاصل أقل من الواحد الصحيح فهذا يدل على أن التغير النسبي في

الاستثمار الأجنبي المباشر كان أقل من التغير النسبي في الضرائب. بمعنى توجد حساسية ضعيفة بينهما، وأخيرا إذا كان الحاصل يساوي الصفر فهذا يعني انعدام الحساسية بينهما إطلاقا.

جدول رقم (59) معامل حساسية الاستثمار الأجنبي المباشر لتغيرات بعض أنواع الضرائب (2001-2010)

السنوات	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (%)	تطور الضغط الضريبي الكلي (%)	معامل الحساسية
2001	305.99	14.67	20.85
2002	-0.81	2.53	-0.32
2003	-42.18	-14.57	2.90
2004	29.53	-10.48	-2.82
2005	24.63	-13.26	-1.86
2006	64.62	-5.66	-11.42
2007	-11.69	-3.69	3.17
2008	45.47	29.54	1.54
2009	19.73	26.87	0.73
2010	-19.03	-25.03	0.76

معامل الحساسية = معدل تغير الاستثمار الأجنبي المباشر مقسوما على معدل تطور الضغط الضريبي الكلي

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على الجداول السابقة

ويلاحظ من خلال الجدول أنه توجد حساسية بين التغيرات الحاصلة في الاستثمار الأجنبي المباشر والتغيرات الحاصلة في الضغط الضريبي الكلي في معظم السنوات ماعدا سنوات 2002، 2009 و 2010 - التي كانت فيها الحساسية ضعيفة - وبذلك فإن السنوات التي توجد بها حساسية تعني أن التغيرات التي تحصل في الاستثمار الأجنبي المباشر تستجيب بنسبة أكبر من تلك النسبة المعينة التي قد يتغير بها الضغط الضريبي كما نلاحظ أنه في السنوات 2004، 2005 و 2006 كان هناك تأثير عكسي للتغيرات الحاصلة في الضغط

الضريبي على التغيرات الحاصلة في الاستثمار الأجنبي المباشر، بمعنى أن ارتفاع الضغط الضريبي بنسبة معينة في تلك السنوات أدى إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة أكبر منها.

الواقع أن معرفة مدى فعالية السياسة الضريبية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وترشيده يتطلب منا معرفة حجم تكاليف الحوافز الضريبية التي جاء بها قانون الاستثمار والتي جاء بها التشريع الضريبي ككل عبر السنوات، ومعرفة التغيرات الحاصلة في تكاليف هذه الحوافز بالنسبة لكل نوع من أنواع التحفيزات، ثم معرفة مكاسب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لكل قطاع، نشاط، إقليم أو بالنسبة لكل منطقة ولو على شاكلة ما جاء به قانون الاستثمار من أنظمة،

ولكن تبقى صعوبة الحصول على هذه المعلومات في الجزائر تعترض الوصول إلى التحليل الجيد والنتائج التي تجيب على الإشكالات المطروحة، ولا يمكننا أن نجزم حتما بأن التطور الحسن الذي وصل إليه تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يعزى بالضرورة إلى ما تم إقراره من تعديلات وتصحيحات على قوانين الاستثمار، وخاصة في الجوانب التي تمس السياسة الضريبية، وذلك على الرغم من أن هذا الاستثمار تطور بنسبة 67.6% في الفترة التي رافقت تطبيق التعديلات الجديدة على قانون الاستثمار وهي فترة (2006-2010) وذلك مقارنة بالفترة (2001-2005) التي طبق فيها قانون الاستثمار لسنة 2001 والتي تطور فيها حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر بشكل ضعيف حيث تم تسجيل نسبة تطور سلبية تعادل 2.4%، ونشير كذلك إلى أن هذا الاستثمار تطور بين متوسط التدفق في نفس الفترتين بنسبة 132.7%.

وفي اعتقادنا فإنه على صانعي السياسة المالية في الجزائر إعادة مراجعة السياسة الضريبية ومحاولة استغلال جميع أنواع الامتيازات الضريبية بما يسمح بتنشيط وتوسيع وتوجيه الاستثمارات، كما أن هذه الامتيازات لا بد أن تمنح وفقا للأهمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الاستثمارات وذلك للتقليل من التكاليف التي تتحملها الدولة دون إغفال التنسيق الضريبي مع الدول الأجنبية والذي قد يكون له الأثر في تنشيط الاستثمارات.

المطلب الثاني: فعالية سياسة الإنفاق العام في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر

كما أشرنا إلى ذلك سابقا، تعتبر سياسة الإنفاق العام أداة مهمة ضمن أدوات السياسة المالية على اعتبار أنها تسمح بتنشيط الاستثمار، وكثيرا ما تعتمد عليها الدولة في تحقيق ذلك، وخاصة إذا كانت الدولة تمر بمرحلة الركود الاقتصادي، إذ أن الإنفاق العام يعتبر أكثر فعالية في الفكر الكينيزي في مثل هذه الحالات، وتسعى الجزائر جاهدة إلى توفير البيئة الملائمة للاستثمار والتي تسمح بتحريك عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك بالاعتماد على سياسة الإنفاق العام، وقد كانت الجزائر في وقت مضى ملزمة بالالتزام بالتخفيض من التزايد المتسارع للنفقات العامة في إطار برامج التثبيت والتكيف الهيكلي، ومع بداية الألفية الثالثة أخذت النفقات العامة منحى آخر كما رأينا في الفصل السابق، حيث أولت الدولة اهتماما كبيرا بالسياسة الإنفاقية في ظل البجوحة المالية التي نتجت عن تحسن أسعار النفط،

هذا الاهتمام بالنفقات العامة يظهر من محاولة تحقيق معدلات كبيرة من النمو الاقتصادي من خلال تنشيط الاستثمار وفي إطار إعطاء أهمية لنفقات التجهيز في ذلك، وقد رأينا في السابق أن هناك تحسن على مستوى هذه الأخيرة، كما يظهر هذا الاهتمام أيضا من خلال البرامج التنموية التي تم إطلاقها في هذه الفترة والتي تتعلق ببرنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو،

ونجد أن ما حملة القانون المتعلق بالمناطق الواجب ترقيتها مجموعة من الامتيازات تصب في إطار سياسة الإنفاق العام،¹ حيث يتم تقديم أعمال المساعدة المقدمة من طرف الدولة للبلديات المطلوب ترقيتها في مخططات التنمية وبرامجها، وذلك من خلال إحداث أنشطة تتولد عنها مناصب عمل من خلال:

- دعم اقتناء أراضي تتخذ مواقع لاستقبال تلك الأنشطة،
- مساهمة ميزانية الدولة في التكفل بالأشغال المرتبطة بشبكات جلب مياه الشرب والتطهير ومد الطرقات وإيصال الطاقة،
- المساعدة في إنجاز منشآت أساسية للإنتاج (ورشات، حظائر، محال)،
- تطوير المنشآت المرافقة والتجهيزية اللازمة لتوسيع تلك الأنشطة وإقرار السكان،
- إدراج مخصصات نوعية في البرامج الإنمائية للبلديات التي تعاني تخلفا اقتصاديا كبيرا.

1 - المادة 1 من المرسوم التنفيذي رقم (91-321) المؤرخ في 14 سبتمبر 1991 المتضمن كفايات تحديد المناطق الواجب ترقيتها.

كما قامت الدولة بإنشاء ما يسمى بالصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية (CNED) ومهمته زيادة نجاعة نفقات التجهيز وتحسين عمليات التقييم والانجاز والمتابعة للمشاريع الكبرى للمنشآت القاعدية الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة بقطاعات عدة، وتنويع موارد تمويل المشاريع الكبرى وجعل تمويلها مواتيا إلى أقصى حد،¹

وعلى إثر ذلك وإضافة لما حملته النفقات العامة بشكل عام من مخصصات، وكذا برنامج الاستثمارات العمومية، سوف نركز هنا في تحليلنا على النفقات المتعلقة بنفقات التجهيز فقط والتي لها علاقة بتهيئة البيئة الاستثمارية وسوف نغفل نفقات التسيير، حيث تعتبر نفقات التجهيز كاستثمارات عمومية تقوم بها الدولة، ومن أهمها ما يتم استثماره في البنية التحتية ونحن نعرف أن بعض الدراسات أوضحت أن الاستثمار في البنية التحتية له أهمية كبيرة في تنشيط القطاع الخاص،* ولذلك فإن توفير البنية التحتية التي تشتمل على أهم المرافق الاقتصادية يدخل في توفير الظروف الجيدة للقيام بالأعمال،

إن توفر بنية تحتية عالية الكفاءة تعتبر من بين الأساسيات التي يركز عليها المستثمر الأجنبي عند تأسيسه لمشروعه وكذا عند دخوله مرحلة الاستغلال، ذلك أن الدول التي حققت أحجاما لا بأس بها من الاستثمار الأجنبي ركزت على تحسين بنيتها القاعدية بمختلف أنواعها، ولذلك لا بد أن نعرض على المستوى الذي وصلت إليه البنية التحتية في الجزائر حيث سيفيدنا ذلك في تقييم مدى تأثير تحسينها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وحمل برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)** مخصصات مالية موجهة لتحقيق مجموعة من الأهداف من بين أهمها دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية، أين تم توجيهها إلى عديد القطاعات حيث تم التركيز على الهياكل القاعدية بالدرجة الأولى كما يظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

1 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول تنفيذ البرنامج الوطني في مجال الحكامة، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، الجزائر، نوفمبر 2008، ص 161

* - لقد توصل الاقتصادي بارو (Barro) إلى أن إنفاق الدولة على مشاريع البنية التحتية وتحسين وضعيتها وخدماتها يعتبر من أهم محددات قرار الاستثمار لدى العديد من المستثمرين على اعتبار أنه يعظم من إنتاجية رأس المال الخاص، مما يجعل من هذه النفقات عامل إنتاج خارجي لهذه الاستثمارات الخاصة راجع:

Zekane Ahmed, dépenses publique productives croissance a long terme et politique économique essai d'analyse économique appliqué au cas de l'Algérie, thèse de doctorat, université d'Alger, 2002-2003, p 25

** - في اعتقادنا فإن هذا البرنامج يتبنى النظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال، إذ انه في حالة الركود الاقتصادي وبافتراض حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال والذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي ورفع مستوى التشغيل، مما ينتج عنه رفع معدل النمو الاقتصادي وتقليص حجم البطالة.

جدول رقم (60) التوزيع السنوي القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الوحدة مليار دج

القطاعات	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ	الحصة النسبية
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	40%
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	39%
دعم الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12%
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	9%
المجموع	213.1	178.3	113.2	20.5	525	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

ويظهر جليا من خلال الجدول تركيز أكبر حصة من البرنامج في الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية وذلك بنسبة تصل إلى 40%، حيث حظي بما قيمته 210.5 مليار دينار جزائري، ويليه مباشرة بنسبة تقاربها تعادل 38% موجه للتنمية المحلية والبشرية بقيمة تعادل 204.2 مليار دينار جزائري، وتظهر لنا النسبة الأولى مدى اهتمام واضعو السياسة الإنفاقية بتنمية وتطوير القطاع المتعلق بالأشغال الكبرى والهياكل القاعدية،

ضمن هذا القطاع المذكور أخيرا، نجد أن الهياكل القاعدية تشكل منه حصة تقارب نسبة 68% من قيمته الإجمالية، وهذا يشير إلى الأهمية الكبيرة التي توليها الدولة لهذا القطاع من خلال محاولة تدارك التأخر والنقص التي يتصف بها، ذلك أن تطويره يساهم في تحسين صورة البيئة الاستثمارية ويسمح بتوفير الأرضية الملائمة لإقامة الاستثمارات،

الواقع أن اعتماد الجزائر لبرنامج الإنعاش الاقتصادي يعبر بوضوح عن رغبة الدولة بانتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع العامة الكبرى، حيث ساهمت هذه السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا، كإخفاض معدل البطالة ليصل إلى 15.26% سنة 2005 ووصول معدل التضخم لنسبة 1.64% سنة 2005 وتحقيق معدل نمو بنسبة 5.1% سنة 2005.¹

1 - شبيبي عبد الرحيم، بطاهر سمير، فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقارنة تحليلية وقياسية، مرجع سابق، ص46

ثم حاولت الدولة دائما في إطار سياستها الإنفاقية، الوصول إلى الأهداف المرجوة حيث مباشرة بعد انتهاء البرنامج السابق تم إقرار برنامج آخر لدعم النمو الاقتصادي يسري على فترة خمس سنوات (2005-2009) بقيمة إجمالية تعادل 4203 مليار دينار جزائري، وكان من بين الأهداف التي تصب في تسهيل وتمهينة بيئة الاستثمار هو تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية، حيث تم توزيعه على القطاعات حسب الجدول التالي:

جدول رقم (61) التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

القطاع	المبالغ (مليار دينار جزائري)	الحصة النسبية (%)
السكن	1908.5	45.5
تطوير المنشآت القاعدية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.9
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: بوابة الوزير الأول، في الموقع www.premier-ministre.gov.dz

ويلاحظ أن الدولة من خلال هذا البرنامج سعت إلى دعم النمو الاقتصادي بالتركيز على القطاعات الموجودة في الجدول أين خصصت أكبر نسبة لتحسين مستوى معيشة السكان، لتأتي ثاني نسبة لتطوير المنشآت القاعدية بنسبة 40.5%، وذلك بقيمة تعادل 1703.1 مليار دينار جزائري وهي قيمة تفوق ما تم تخصيصه في البرنامج السابق، حيث كان لقطاع النفط فيها أكبر حصة كما يبينه الجدول التالي:

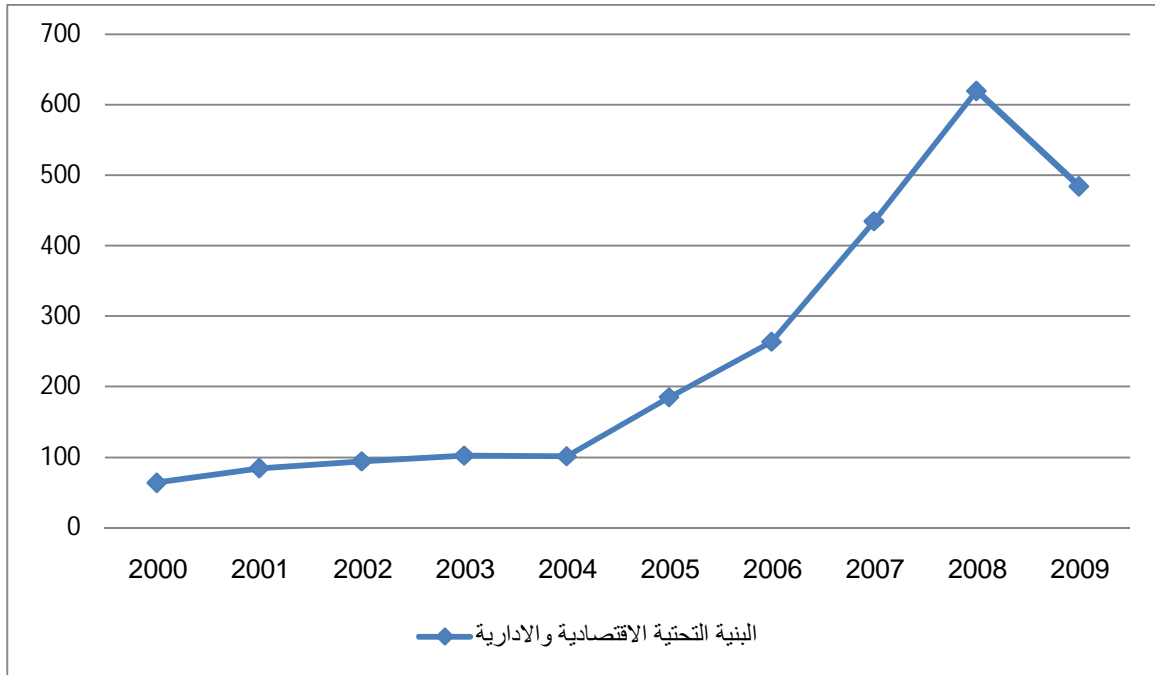
جدول رقم (62) التوزيع القطاعي لبرنامج تطوير المنشآت القاعدية

القطاعات	المبالغ (مليار دينار جزائري)	الحصة النسبية (%)
النقل	700	41.10
الأشغال العمومية	600	35.23
الماء (السدود والتحويلات)	393	23.08
هيئة الإقليم	10.1	0.59
المجموع	1703.1	100

المصدر: نفس المرجع السابق

وبشكل عام وفي إطار سياسة الإنفاق العام وضمن ما تم تخصيصه في ميزانية الدولة ضمن نفقات التجهيز نجد أن الإنفاق على البنية التحتية تطور بشكل ملحوظ من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة كما يظهر ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (37) تطور مخصصات البنية التحتية (2009-2000)



المصدر: تم إعداد الشكل بناء على الجدول رقم (54)

وإذا ما أردنا معرفة مدى تحسن وتطور البنية التحتية بالنسبة للاقتصاد الجزائري من خلال الجهود المبذولة في تهيئتها، علينا أن نعرف مدى مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، فعلى سبيل المثال نجد أن اقتصاديات شرق آسيا ذات الأداء المرتفع استثمرت ما بين 6% و 8% في بنيتها الأساسية كنسبة من الناتج الداخلي الخام، حيث بلغت هذه النسبة في كوريا 8% في عديد السنوات ووصلت إلى ما يفوق 10% في تاوان في بعض السنوات،¹ أما بالنسبة للجزائر فيظهر من خلال الجدول التالي أن هذه النسبة كانت منخفضة إلى غاية سنة 2005 حيث لم تتجاوز 3% في تلك السنوات، بينما نسجل بداية ارتفاع هته النسبة ابتداء من سنة 2006 أين كانت تساوي 3.10% وارتفعت بشكل تدريجي لتصل إلى 5.5% سنة 2008 ثم انخفضت إلى 4.8% سنة 2009،

جدول رقم (63) تطور نسبة كل من نفقات التجهيز والبنية التحتية من الناتج الداخلي الخام (2000-2009)

السنوات	البنية التحتية الاقتصادية والإدارية	الناتج الداخلي الخام	نفقات التجهيز كنسبة من ن د خ	البنية التحتية كنسبة من ن د خ	البنية التحتية كنسبة من إجمالي النفقات
2000	63.8	4123.5	7.73	1.55	5.32
2001	84.6	4227.1	10.27	2.00	5.75
2002	94.2	4522.7	11.11	2.08	6.11
2003	102.3	5252.3	10.80	1.95	5.91
2004	101.2	6149.1	10.06	1.65	5.44
2005	185.2	7561.9	11.54	2.45	9.19
2006	263.9	8514.8	12.82	3.10	10.38
2007	434.8	9366.5	16.57	4.64	13.61
2008	619.6	11090	17.11	5.59	14.79
2009	484.2	10034.2	19.38	4.83	11.53

المصدر: إعداد الباحث بناء على الجداول السابقة

1 - زايري بلقاسم، بلحسن هواري، تحليل المحيط الاقتصادي لبيئة الأعمال وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17/18 أبريل 2006، ص 572.

وعموما يلاحظ أن هناك اهتمام متزايد بنفقات التجهيز حيث ارتفعت نسبتها من الناتج الداخلي الخام إلى 19% سنة 2009 - وكانت تمثل فيه البنية التحتية 11.5% من إجمالي نفقات التجهيز في نفس السنة-، بعدما كانت سنة 2000 تساوي 7% و تراوحت في نفس السنة نسبة البنية التحتية 5% من إجمالي نفقات التجهيز.

أما على المستوى الجزئي التفصيلي فيما يخص البنية التحتية فيمكن تسجيل ما يلي:¹

فقد حققت الجزائر تقدما في تعزيز المنشآت القاعدية وتطويرها، فبالنسبة للمنشآت الأساسية للطرق والموانئ والمطارات، وفي إطار تنفيذ البرنامج الخماسي (2005-2009) في قطاع الأشغال العمومية فقد تم تسليم 1920 كلم في المجموع من الطرق السريعة واستكمال الطريق العابر للصحراء مع تسليم شطره الأخير الذي يمتد على طول 415 كلم إلى غاية الحدود مع النيجر، إضافة إلى تحديث وتعزيز الطرق الوطنية المهيكلة التي تربط شمال البلاد بولاية إيليزي شرقا وولاية بشار غربا، وكذا الطريق المؤدية إلى تندوف في الجنوب الغربي،

تعزيز شبكة الطرق الوطنية وتحسينها وذلك من خلال صيانة أكثر من 41 ألف كلم من الطرق وتحديث أزيد من 26 ألف كلم من الدروب، وإنجاز أكثر من 1250 منشأة فنية، إضافة إلى تعزيز قدرات شبكة الطرق وتحسين الأمن عبرها،

- سجل تطور ملحوظ في قطاع النقل بالسكك الحديدية أين شهدت سنة 2009 استغلال حوالي 450 كلم من خطوط السكك الحديدية التي تربط بين عديد الولايات، كما تم إعادة تنشيط أكثر من 800 كلم من خطوط السكك الحديدية غير المستغلة،
- تحسين المنشآت الأساسية للنقل الجوي والبحري، حيث تم تدعيم 21 منشأة مرفئية أساسية (يضاف إليها 11 إنجازا جديدا موجه للصيد البحري)، وتعزيز وترميم 21 مدرجا للمطارات وكذا تسليم المدرج الثاني لمطار وهران، فضلا عن استلام المطارات الجديدة لكل من جيجل وتلمسان وجانت.

1 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ملحق ببيان السياسة العامة أكتوبر 2010، مصالح الوزير الأول، ص ص 28-29 في الموقع www.premier-ministere.gov.dz

وقد تم تسجيل خلال الفترة ما بين 2002 و 2007 استيراد تجهيزات بقيمة 857.1 مليار دج أي 11.7 مليار دولار من قبل مقاولين في إطار برنامج تشجيع الاستثمار والذي حقق 47% منه في الفترة ما بين 2006 و 2007¹،

وبناء على هذه النتائج، يمكن القول أن الجزائر عموما وصلت إلى مستوى مقبول في تطوير بنيته التحتية بشكل يسمح للشركات والأفراد بتسيير أعمالهم بكفاءة وحرية، ويوفر كل ما يلزم لشحن البضائع وإيصال الخدمات للأسواق الإقليمية والعالمية من غير عقبات أو تعقيدات، على الرغم من النقائص المسجلة التي جعلت مرتبة الجزائر متأخرة في هذا المجال حسب بعض المؤشرات العالمية، وهذا ما يظهره الجدول الموالي:

جدول رقم (64) ترتيب الجزائر ضمن أهم المؤشرات الفرعية للبنية التحتية (2007-2010)

دولة 142 / 2010	دولة 139 / 2009	دولة 133 / 2008	دولة 134 / 2007	
92	138	100	85	نوعية البنية التحتية الشاملة
77	115	82	77	نوعية الطرق
65	107	64	63	نوعية البنية التحتية السكك الحديدية
122	136	118	103	نوعية البنية الأساسية للموانئ
106	128	119	106	نوعية البنية الأساسية للنقل الجوي
75	135	76	74	نوعية إمدادات الكهرباء
101	120	93	95	خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص
80	117			اشتراكات الهاتف المحمول لكل 100 شخص

Source: world economic forum, the global competitiveness reports: 2008, 2009, 2010, 2011.

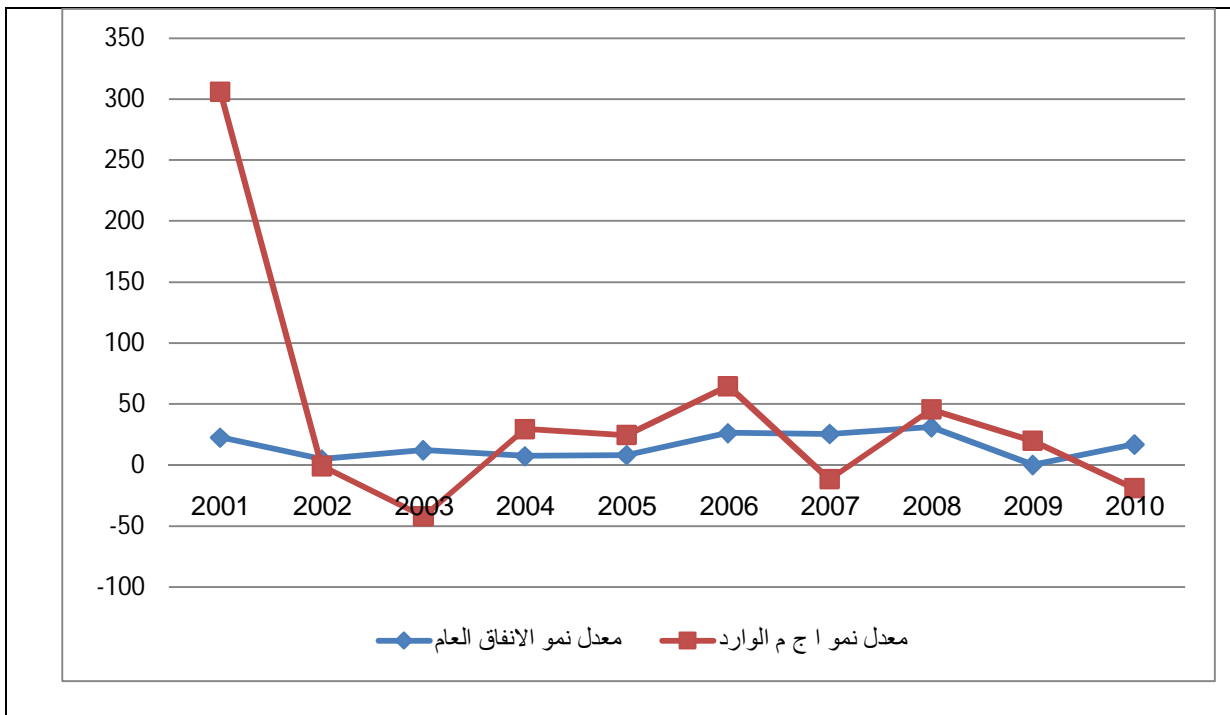
الواقع أن كل هذه الجهود التي بذلتها الجزائر من أجل تطوير بنيتها القاعدية، تتم عن النوايا الجيدة التي تصب في إطار تفعيل سياستها الإنفاقية وكذا السياسة المالية في سبيل تنشيط الطلب وبذلك تشجيع

1 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول تنفيذ البرنامج الوطني في مجال الحكامة، مرجع سابق، ص: 180

الاستثمار، لكن يبقى السؤال المطروح هل كانت هته السياسة التي اتبعتها الجزائر ذات فعالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وترشيده؟

يظهر لنا من الشكل أدناه التذبذب الحاصل في معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال فترة الدراسة، هذه التقلبات في معدل نمو الاستثمار الأجنبي تختلف عن تغيرات معدل نمو الإنفاق العام الذي يتميز بالاستقرار،

شكل رقم (38) تطور معدل نمو كل من الإنفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر (2001-2010)

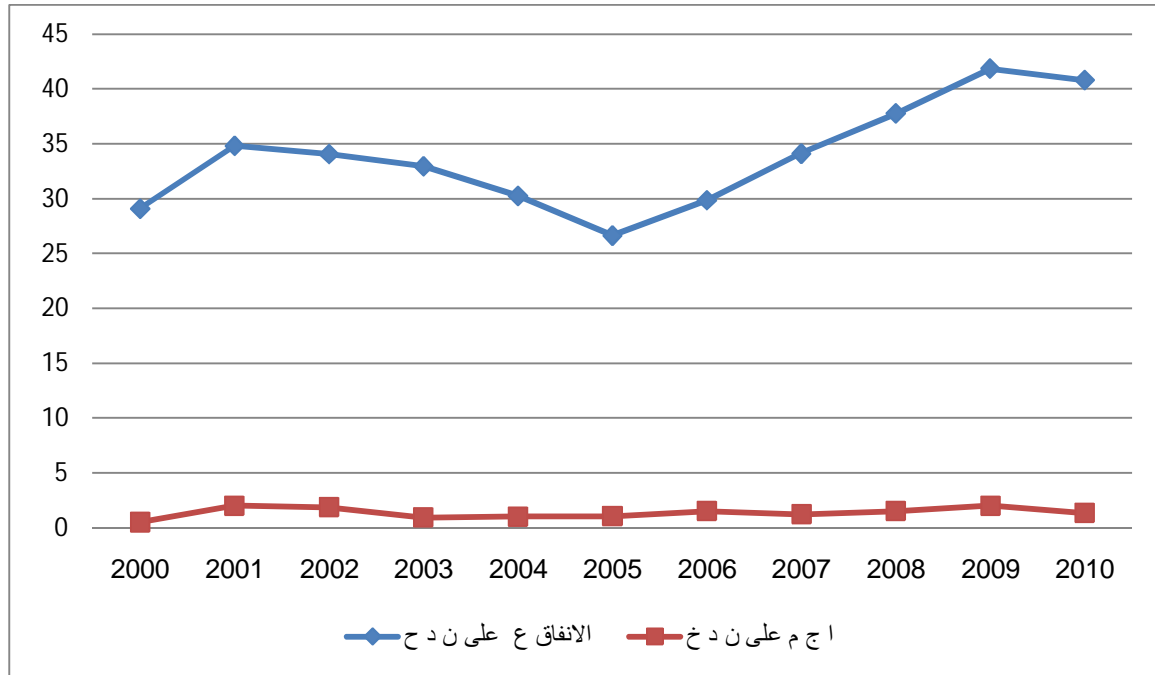


المصدر: تم إعداد الشكل بناء على الجداول السابقة

ونلاحظ أن هناك اتجاه عكسي تقريبا في معظم السنوات في التغيرات الحاصلة بين معدلي نمو كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق العام، لكن عند إمعان النظر جيدا يمكننا ملاحظة بعض التزامن في التغير خاصة إذا اعتبرنا أن آثار الإنفاق العام يمكن أن تتأخر على الأقل بسنة، وبالتالي نجد أن هناك تزامن في الارتفاع والانخفاض بين المعدلين عدا في ثلاث أو أربع مراحل من هته الفترة،

لكن رغم ذلك تبقى نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج الداخلي الخام ضعيفة مقارنة بمساهمة الإنفاق العام، وهذا ما يظهر من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (39) الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والإنفاق العام كنسبة من الناتج الداخلي الخام (2000-2010)



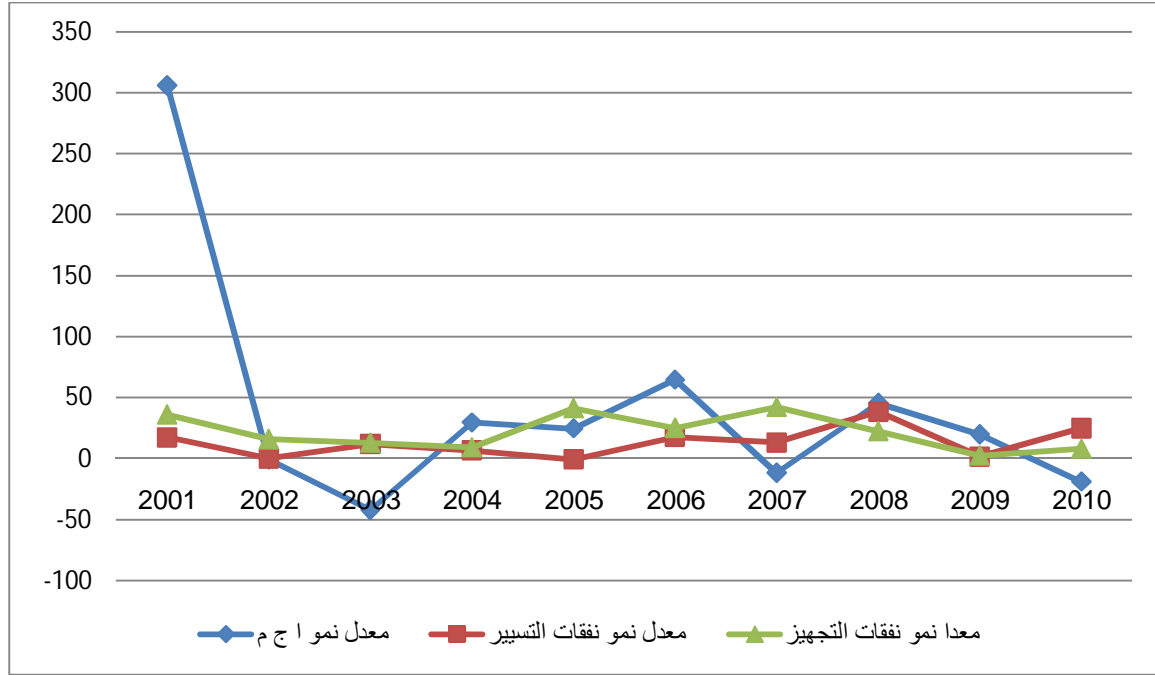
المصدر: تم إعداد الشكل بناء على الجداول السابقة

ويظهر جليا أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الناتج الداخلي الخام لم تتجاوز 3% في كل سنوات الدراسة، وكانت أعلى نسبة تم تحقيقها في سنة 2009 ب 2%، أما الإنفاق العام فقد حقق نسب معتبرة من مساهمته في الناتج الداخلي الخام، حيث يلاحظ أنه في فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي كانت هذه النسبة تتجه للانخفاض، وابتداء من سنة 2005 أين شرع في برنامج دعم النمو الاقتصادي، بدأت هذه النسبة في الارتفاع أين وصلت إلى أعلى مستوى لها سنة 2009 بنسبة 41% وهي سنة انتهاء البرنامج المذكور، وبعدها انخفضت هذه النسبة سنة 2010 إلى 40% وهي السنة التي بدأت فيها الجزائر بتطبيق برنامج جديد لفترة (2010-2014) وسمي ببرنامج الاستثمارات العمومية.

إن الاعتماد على اتجاهات النفقات العمومية بشكل عام في تحديد مدى تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر، قد يعطينا نتائج سطحية ومضللة، ولذلك سوف نقوم بالتركيز على الجزء الأساسي والمهم في

هذه النفقات والتي كما أشرنا يمكن أن يكون لها تأثيرها المباشر على تحفيز الاستثمارات، وهي نفقات التجهيز،

شكل رقم (40) معدل تطور كل من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد و نفقات التجهيز (2010-2000)

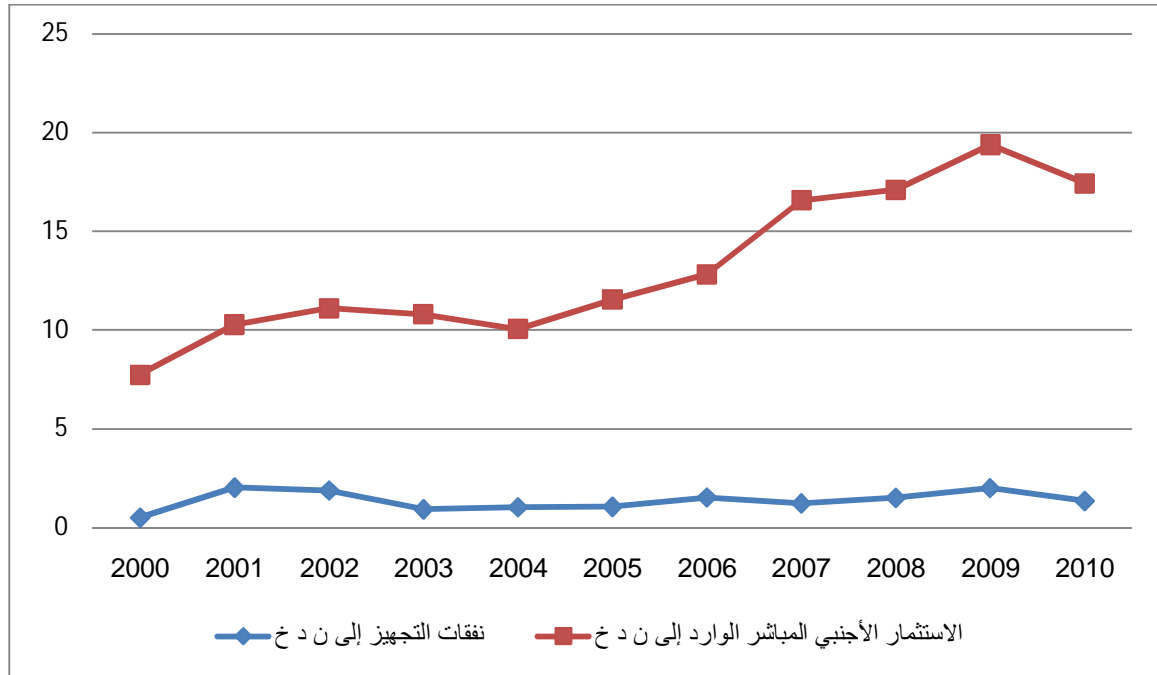


المصدر: تم إعداد الشكل بناء على الجداول السابقة

ويظهر من خلال الشكل الأثر الواضح والارتباط الظاهر بين معدلات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر وبين معدلات نمو نفقات التجهيز، ذلك أن آثار نفقات التجهيز المنفقة في سنة ما تظهر في الغالب في السنة التي تليها، ونلاحظ جليا أن أي ارتفاع في معدل نمو نفقات التجهيز في سنة ما يصاحبه ارتفاع معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في السنة التي تليه ونفس الشيء بالنسبة للانخفاض، وهذا ما يشير إلى الأهمية التي تمثلها نفقات التجهيز كمتغير يمكن أن يؤثر على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر،

إن نسبة نفقات التجهيز إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر تمكننا من معرفة الجهود التي تبذلها الدولة في تهيئة البنية التحتية ومن ثم مناخ الاستثمار، فكلما اتجهت هذه النسبة إلى الارتفاع كلما عبر ذلك عن حجم الجهود التي تبذلها الدولة في تحسين بنيتها التحتية، ومن خلال الشكل التالي سوف نتبين مدى الأهمية النسبية لنفقات التجهيز بالنسبة للاقتصاد الجزائري، مع مقارنتها بالأهمية النسبة للاستثمار الأجنبي الوارد،

شكل رقم (41) نفقات التجهيز والاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج الداخلي الخام (2000-2010)



المصدر: تم إعداد الشكل بناء على الجداول السابقة

الواقع، يمكننا من خلال الشكل ملاحظة التطور في الأهمية النسبية لنفقات التجهيز حيث ارتفعت نسبة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام أين كانت لا تزيد عن 10% في بداية الفترة ووصلت إلى ما يقارب 20% الفترة، الشيء الذي يوحي بتزايد الأهمية التي توليها الدولة لنفقات التجهيز محاولة بذلك التحسين من البنية الأساسية وتوفير الهياكل القاعدية الملائمة.

وعندما نتحدث عن ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يمكننا أن نستعين بمعطيات الاستثمار المحلي لنعرف مدى فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار المحلي على اعتبار أن قوانين الاستثمار أقرت المساواة في الحقوق و الواجبات والمعاملة المماثلة بين المستثمر المحلي والمستثمر الأجنبي.

من خلال التحليل السابق نستنتج أن السياسة المالية في جانب الاتفاق العام لم تكن لها فعالية كبيرة وأثر واضح في التأثير على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، ذلك أنها تقتقد إلى القدرة في التأثير على مجريات الاقتصاد الجزائري بصفة كلية وليس التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما أثبتته بعض

الدراسات في هذا المجال، حيث نجد دراسة "شبي، بن بوزيان وشكوري"¹، تدعم هذا الطرح والتحليل حيث توصلت إلى القدرة النسبية للسياسة المالية بالجزائر على التأثير في المتغيرات الاقتصادية، حيث وجدت أن السياسة المالية ذات الطابع الكينزي التي انتهجتها الدولة عن طريق رفع الإنفاق العام بهدف الرفع من عرض الإنتاج الوطني لم يكن لها أي أثر يخدم هذا المنظور، و يرجع هذا بكل بساطة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته، فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة لم تستطع المؤسسات الرفع من إنتاجها، وهذا ما أدى إلى ضعف أثر المضاعف الحكومي، مما استدعى تحويل هذه المبالغ في إنشاء الهياكل القاعدية و تزايد واردات السلع فقط، و بالتالي وجد أن هناك فعالية نسبية لمثل هذه السياسات في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة.

المبحث الثاني: نموذج قياسي للعلاقة بين السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر*

حتى تتمكن من الفهم الجيد للظواهر الاقتصادية والعلاقات التي تنشأ بين المتغيرات، يتم الاستعانة عادة بمحاولة تحديد العلاقة السببية بين هته المتغيرات الاقتصادية، وتصبح بذلك هته العلاقة مدعمة للآراء المرتبطة بالنظرية الاقتصادية،

سنقوم في هذا المبحث بمحاولة بناء نموذج قياسي يتم من خلاله الكشف عن طبيعة العلاقة بين السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للجزائر، وكذلك لتبيين درجة واتجاه التأثير بينهما حيث سيفيدنا تحديد هذه العلاقة في معرفة مدى الارتكاز الذي تمارسه السياسة المالية في تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا يمكننا ذلك بمعرفة السياسة المالية التي يمكن للدولة أن تتخذها إزاء مساعيها نحو استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم ترشيده.

وعادة ما يتم اللجوء إلى تقدير النموذج القياسي في إطار معرفة العلاقة بين المتغيرات، من أجل تحقيق جملة من الأهداف أهمها:²

1- شبيبي عبد الرحيم، بن بوزيان محمد و شكوري سيدي محمد، الأثار الاقتصادية الكلية لخدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية، ورقة بحثية، الجزائر، 2010

*- الهدف من بناء نموذج هو محاولة اكتشاف علاقة سببية وبذلك التزام المشترك في المدى البعيد بين متغيرات الدراسة
2 - راجع في ذلك: - الشوربجي مجدي، الاقتصاد القياسي النظرية و التطبيق، الدر المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994 ، ص 20
- J. Johnston, Méthode Econométriques, Economica Edition, Paris , tome 1, 3e ed ,1990,p7

- اختبار النظريات الاقتصادية المختلفة وذلك من أجل التحقق من انطباقها مع الواقع، ومن ثم يمكن قبولها تعديلها أو رفضها أو التوصل إلى نظرية جديدة.
- مساعدة رجال الأعمال و الحكومات في اتخاذ القرارات، و ذلك من خلال توفيره لتقديرات كمية للعلاقات الاقتصادية بين المتغيرات، فمثلا رجل الأعمال لا يستطيع أن يتخذ قرارا بزيادة سعر سلعة ما لزيادة إيراداته إلا بعد معرفة مرونة الطلب السعرية لهذه السلعة، و كذلك الحكومات لا يمكنها مثلا اتخاذ قرارا ما للتأثير على مستويات الإنتاج و الاستهلاك في المجتمع، إلا بعد معرفة مروني العرض و الطلب بأنواعهما المختلفة.
- مساعدة رجال الأعمال و الحكومات في وضع السياسات حيث يتم الاستفادة من النموذج المقدر، انطلاقا من دلالة المتغيرات التي يحتويها من جهة، ومن جهة أخرى إمكانية توفير تنبؤات بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل وبالتالي فالنموذج الذي يهدف إلى معرفة الأثر المحتمل سياسة سعر الصرف الأجنبي على التضخم و الإنتاج و ميزات المدفوعات أو معرفة الأثر المحتمل للسياسة المالية على الإنفاق الاستثماري و توزيع الدخل إلى غير ذلك، مما قد يفيد الحكومة في وضع السياسة الاقتصادية الكلية.

سوف نحاول القيام ببناء نموذج الانحدار انطلاقا مما توفر من بيانات عن ما تم اختياره من متغيرات للسياسة المالية من جهة وكذا الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث سنخرج بداية على الدراسات السابقة المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر لأخذ صورة عن ما تم تحقيقه من نتائج حول الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية، ومن ناحية ثانية نحاول تحديد النموذج بناء على الخطوات القياسية المعروفة ومن ثم نقيم هذه النتائج اقتصاديا وإحصائيا في المرحلة الأخيرة.

المطلب الأول: مدخل

هناك العديد من الدراسات القياسية التي حاولت أن تدرس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المتغيرات التي يمكن أن تمارس تأثيرها عليه ضمن الإطار العام لمناخ الاستثمار، وسوف نعرض باختصار أهم النتائج التي توصلت لها هته الدراسات محاولين في ذلك التركيز على ما يرتبط بمتغيرات السياسة المالية.

واهتمت العديد من الدراسات القياسية بالدور الذي يمكن أن تمارسه السياسات الاقتصادية (السياسة الجبائية، سياسة سعر الصرف، السياسة التجارية..)، وكذا نوعية البنية التحتية، حجم السوق، مستوى الاندماج الاقتصادي، الاستقرار السياسي والانفتاح الاقتصادي وغيرها، ومن بينها نجد دراسة قام بها كل من "Singh" و "Jun"¹ سنة 1995 بدراسة تتعلق بمحددات الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية، حيث هدفت إلى قياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الدول، وتوصلت إلى أن لهته المتغيرات دورا في ذلك التأثير، كما نجد أيضا الدراسة التي قام بها كل من "Wheeler" و "Mody"² التي استعملت هته المتغيرات والتي تشير إلى أن البنية التحتية لها أهمية كبيرة بالنسبة للدول النامية وهي ترتبط بمستوى التطور الاقتصادي للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي حيث تعتبر كمحفز له كلما كانت نوعيتها جيدة.

كما أشارت الدراسة التي قامت بها "Asiedu"³ لحالة إفريقيا، أين اعتمدت على العديد من المحددات ركز فيها على دور الموارد الطبيعية، حجم السوق، سياسة الحكومة والاستقرار السياسي والمؤسسي وقد سمحت بشرح الجاذبية النسبية لدول جنوب الصحراء، بسبب المشاكل المتعلقة بالانفتاح الاقتصادي والوضعية السيئة للبنية التحتية،

وفي دراسة ل "Alkhatib"⁴ تم اختبار مدى فاعلية السياسة المالية في بعض الدول العربية (مصر، الأردن، المغرب، عمان وتونس) في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة التسعينات، بناء على نموذج رياضي افترض فيه اعتماد الاستثمار الأجنبي المباشر على عدد من المتغيرات التي تعكس البيئة الاقتصادية إضافة إلى مجموعة المتغيرات التي تعكس السياسة المالية (ما يتعلق بالضرائب والإنفاق الرأسمالي والحكومي)، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة عدم فعالية السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة بالنسبة لهته الدول حيث أوصت الدراسة بضرورة مراجعة هته الدول لسياساتها المالية بهدف حفز المستثمرين الأجانب على الاستثمار فيها.

1 - Singh and Jun, Some New Evidence on determinants of Foreign Direct Investment in Developing countries,

2 - Wheeler D and Mody A, , op-cit, 1992

3 - Elisabeth Asiedu, Foreign Direct Investment in Africa: The Role of Natural Resources, Market Size, Government Policy, Institutions and Political Instability, University of Kansas, Kansas, 2003.

4 - Said M Alkhatib, The Inefficiency of Fiscal Policy in Attracting Foreign Direct Investment in selected Arab Countries, Dirasat, Administrative Sciences, volume 32, No 2, 2005

كما قام كل من "داودي" و "بن بوزيان"¹ باختبار أثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك في فترة تمتد من 1970 إلى 2008، معتمدين في ذلك على خمس متغيرات مستقلة يمكنها أن تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، تمثلت في نسبة الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، والإنفاق العام، الجباية العادية، رصيد الميزانية والمديونية الخارجية كنسب من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، وقد توصل الباحثان إلى أن الجباية العادية هو المتغير الذي يساهم بدرجة كبيرة في التقلبات الحاصلة في الاستثمار الأجنبي المباشر بخلاف المتغيرات المتبقية التي تساهم بنسبة ضعيفة، كما توصل الباحثان من خلال نتائج الدراسة القياسية والتحليلية إلى عدم وجود أثر كبير وواضح لأهم متغيرات السياسة المالية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

كذلك نجد دراسة أخرى تعنى باختبار مدى فعالية السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري، والتي قام بها كل من "شبي" و "بطاهر"² سنة 2010، مركزين في ذلك على متغيرين أساسيين هو الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر كمي للتعبير عن السياسة المالية، والمتغير الآخر هو نمو الناتج المحلي الإجمالي والذي يعبر عن النمو الاقتصادي، والمتغير الثالث هو معدل البطالة والذي يعبر عن التوظيف.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك فعالية نسبية للسياسة المالية المتبعة في الجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي والتوظيف الكامل، وذلك يرجع إلى اعتماد السلطات بشكل شبه كلي على الإيرادات النفطية في رسم هذه السياسة، كما توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية المتبعة تعمل على إحلال الاستثمار الحكومي محل الاستثمار الخاص.

وغير بعيد عن ذلك، نجد دراسة أخرى لكل من "شبي، بن بوزيان وشكوري"³ تم فيها دراسة الآثار الاقتصادية الكلية لصدمة السياسة المالية بالجزائر باستخدام مقاربة نماذج المتجهات ذات الإنحدار الذاتي الهيكلية SVAR، وقد تبين من خلال النتائج أن السياسات المالية التوسعية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعا من الآثار اللاكينزية من خلال ظهور آثار مزاحمة، وهذا ما أضفى خاصية القدرة النسبية للسياسة المالية بالجزائر على التأثير في المتغيرات الاقتصادية كما بينه تحليل التباين، إذ أن السياسة المالية ذات الطابع الكينزي

1 - داودي محمد، بن بوزيان محمد، السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد المعاصر، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، العدد 8، أكتوبر 2010

2 - شبيبي عبد الرحيم، بطاهر سمير، فعالية السياسة المالية بالجزائر مقاربة تحليلية قياسية، مرجع سابق،

3 - شبيبي عبد الرحيم، بن بوزيان محمد، شكوري سيدي محمد، الآثار الاقتصادية الكلية لصدمة السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية، مرجع سابق الذكر

التي انتهجتها الدولة عن طريق رفع الإنفاق العام بهدف الرفع من عرض الإنتاج الوطني لم يكن لها أي أثر يخدم هذا المنظور، و بالتالي هناك فعالية نسبية لمثل هذه السياسات في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة.

وفي جانب آخر نجد دراسة قياسية أخرى لـ "داودي"¹ حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث ركز فيها على تسعة متغيرات يمكن أن تحدد الاستثمار الأجنبي المباشر وكان من بينها ما يرتبط بالسياسة المالية على غرار الإنفاق العمومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والجباية العادية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وفي مرحلة ما من الدراسة تم استبعاد متغير الإنفاق الحكومي حيث أن معلمته المقدرة كانت غير معنوية إحصائياً، أين توصل الباحث إلى نتيجة مفادها عدم فعالية السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الإنفاق العمومي، بينما الجباية العادية فقد وجد الباحث أنها تشارك في تفسير تغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث وجد أنها تمارس دوراً سلبياً على الاستثمار الأجنبي المباشر وإن كان ضعيفاً، ويرجع الباحث سبب ذلك إلى تعقيد النظام الجبائي الجزائري وارتفاع الضغط الجبائي، والذي لا يحفز كثيراً على استقطاب استثمارات في قطاعات أخرى خارج المحروقات،

كم أكدت دراسة قام بها كل من "زايري" و "البشير"² حول أثر المخاطر القطرية في الاستثمارات الأجنبية لحالة الجزائر، أن مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بمستوى المخاطر القطرية، حيث توصلت إلى أن هناك بنية تحتية واجتماعية متدهورة، وسياسات اقتصادية كلية غير مستقرة مع وجود مشاكل في إدارة الحكم.

المطلب الثاني: تقديم النموذج

يعتبر نموذج الانحدار من بين النماذج التي يعتمد عليها الاقتصاد القياسي للكشف عن العلاقات بين المتغيرات وتفسيرها، وتحديد اتجاهها، وهي بذلك تساهم في مساعدة الحكومات في وضع السياسات المناسبة، وبذلك فإن بناء نموذج ما هو إلا عبارة عن التعبير عن النظرية الاقتصادية في شكل معادلة أو مجموعة من

1 - داودي محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية، المؤتمر الدولي العاشر حول التوجهات الحديثة في تمويل التنمية، المعهد العربي للتخطيط، بيروت، أيام 11-13 إبريل 2011،

2 - زايري بلقاسم و البشير عبد الكريم، أثر المخاطر القطرية في الاستثمارات الأجنبية حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 50، ربيع 2010.

المعادلات التي تبين العلاقة بين متغير تابع ومتغير واحد مستقل أو عدة متغيرات مستقلة،¹ ويبحث تحليل الانحدار في العلاقة السببية بين متغير اقتصادي يحتاج إلى تفسير (المتغير التابع) ومتغير آخر أو أكثر من المتغيرات المستقلة التي تفسره (متغيرات تفسيرية)،² وفي حالة موضوعنا هذا لدينا المتغير التابع هو الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر، وبالنسبة للمتغيرات التفسيرية المستقلة هي تلك التي ترتبط بالسياسة المالية في موضوعنا حسب حدودها والتي ترتبط بمتغيرين هما الضرائب والإنفاق العام،

وبناء على ما توفر لدينا من معطيات وبيانات في شكل سلاسل زمنية متعلقة بمتغيرات الاقتصاد الجزائري موضوع الدراسة، فإننا في سوف نحاول اختبار أثر السياسة المالية ممثلة بالضرائب والإنفاق العام ولكن بالتركيز أولا على الجباية العادية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام على اعتبار أن المعطيات المتعلقة بالامتيازات الضريبية لم تتوفر لدينا، وبذلك فإن هذا المؤشر يعبر عن حجم العبء الضريبي في الاقتصاد، ثم ثانيا وهو نفقات التجهيز نسبة إلى الناتج الداخلي الخام وقد تم اختياره على اعتبار الأهمية النسبية لهذه النفقات كمؤشر على اهتمام الدولة بالاستثمارات في تهيئة مناخ الاستثمار خاصة البنية الأساسية التي أشرنا لها سابقا والتي تؤثر في عملية الجذب الاستثماري.

ومن أجل اختبار طبيعة هذه العلاقة، وتبيين مدى التأثير الذي يمكن أن تمارسه متغيرات السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا معرفة حجم هذا التأثير، سوف نرمز في كل ما يأتي للمتغيرات التي تشكل منها هته العلاقات بما يلي:

- Fdi: الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة من الناتج الداخلي الخام،
- To: الجباية العادية نسبة من الناتج الداخلي الخام،
- Ge: نفقات التجهيز نسبة من الناتج الداخلي الخام.

1 - عطية عبد القادر محمد، الاقتصاد القياس بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص 355
2 - دومينيك سلفاتور، (ترجمة سعدية حامد منتصر)، نظريات ومسائل في الإحصاء و الاقتصاد القياس، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر الطبعة 2، 1993، ص 10

إن تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المذكورة سيمكنا من الفهم النظري الجيد الذي تحدثنا عنه سابقا، على اعتبار أن النظرية الاقتصادية غالبا ما تشير إلى وجود علاقة بين متغيرين أو العديد من المتغيرات على المدى الطويل، وهذا ما قد يضعنا لاحقا تحت إشكالية استقرارية السلاسل الزمنية، إذ تشير الدراسات التطبيقية (دراسة غرانجر ونيوبولد سنة 1974) إلى أن متغيرات الاقتصاد الكلي عادة ما تعاني من مشكلة عدم سكون السلاسل الزمنية، ذلك أن الانحدار الناجم عنها يكون في أغلب الأحيان انحدارا زائفا، إن معادلة نموذج الانحدار الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر التي نحاول الوصول إليها يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$Fdi = f(To, Ge)$$

ويمكن صياغة هذه العلاقة في شكل المعادلة التالية:

$$Fdi = \beta_0 + \beta_1 To + \beta_2 Ge + U$$

وبذلك نسعى إلى تقدير معالم معادلة الانحدار ثم تقييم النموذج من خلال درجة معنوية معاملاته ومعرفة مدى جودته بالاعتماد على النتائج،

أولاً: الوصف الإحصائي للمتغيرات يوضح الجدول التالي الوصف الإحصائي للسلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في النموذج، وذلك خلال سنوات الدراسة في الجزائر، حيث عمدنا أن يكون النموذج مبني على فترة تفوق 10 سنوات وهي تمتد من سنة 1989 إلى غاية سنة 2010 حتى لا يكون هناك أي خلل في التقدير.

جدول رقم (65) نتائج وصفية للمتغيرات المستخدمة في النموذج

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتغيرات
Standard Deviation	Mean	Min	Max	
0.688384	0.841944	0.004021	2.007752	Fdi
1.663439	10.85349	8.399616	15.41956	TO
4.019271	11.78938	5.862948	19.37972	Ge

المصدر: مخرجات برنامج Eviews-5

ثانياً: نتائج الانحدار لقد استخدمنا البرنامج الإحصائي Eviews-5 من أجل تقدير معاملات النموذج واختبارها، وكانت النتائج مجسدة في الجدول التالي:

جدول رقم (65) نتائج الانحدار

Dependent Variable: FDI				
Sample: 1989- 2010				
Included observations: 22				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
C	2.176321	1.085716	2.035503	0.0595
Ge	0.032871	0.035432	0.877491	0.3652
To	0.158650-	0.085612	1.883129-	0.0795
R-squared	0.506936		Mean dependent var	0.841944
Adjusted R-squared	0.373455		F-statistic	2.478854
Durbin-Watson stat	0.952522		Prob(F-statistic)	0.110517

ومن خلال الجدول أعلاه يمكننا كتابة معادلة الانحدار المقدرة لتأثير الجباية العادية ونفقات التجهيز على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كما يلي:

$$Fdi = 2.176 - 0.158 To + 0.032Ge$$

(2.0355) (-1.8831) (0.87749)

المطلب الثالث: تقييم النموذج

من خلال معادلة الانحدار التي تم التوصل إليها سنقوم بتقييم النموذج من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية لنعرف مدى صلاحيته،

أولا الناحية الاقتصادية: بداية يمكن ملاحظة من خلال معلمات النموذج المقدرة أن هناك علاقة عكسية بناء على الإشارة السالبة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج الداخلي الخام وكذا الجباية العادية كنسبة من الناتج الداخلي الخام، وهي غير مخالفة للنظرية الاقتصادية، وهذا يعني أن ارتفاع نسبة

الجباية العادية من الناتج الداخلي الخام بمعدل معين قد يؤدي إلى انخفاض معدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج الداخلي الخام،

كذلك يمكن ملاحظة أن معلمة نفقات التجهيز كنسبة من الناتج الداخلي الخام المقدرة هي موجبة مما يشير إلى العلاقة الطردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونفقات التجهيز، وهي علاقة متوافقة مع النظرية الاقتصادية، حيث أن الارتفاع في نفقات التجهيز بنسبة معينة يؤدي إلى الارتفاع في تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر.

وعموما فإنه من الناحية الاقتصادية يمكن القول أن النموذج مقبول،

ثانيا الناحية الإحصائية: بالنظر إلى معامل التحديد R^2 نجده يعادل 0.50 وهو يبين أن معادلة الانحدار هي في مستوى جودة توفيق متوسطة، حيث أن 50% من التغير الحادث في الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج الداخلي الخام ناتجة عن التأثير الذي يمكن أن تمارسه السياسة المالية من خلال الجباية العادية ونفقات التجهيز مأخوذين كنسب من الناتج الداخلي الخام، وهو يفسر على أن 50% من التغيرات الحاصلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تحدث نتيجة للتغيرات في الجباية العادية ونفقات التجهيز، لكن يشير معامل التحديد المعدل إلى أن هذه النسبة تعادل 37% فقط.

وبناء على اختبار "فيشر F" يمكننا معرفة صلاحية النموذج ككل، حيث نجد أن قيمة F المحسوبة التي تعادل 2.478 هي لا تفوق القيمة الجدولية لـ (F) عند مستوى معنوية ب5% مما تشير إلى عدم معنوية النموذج حيث يتم رفض الفرض البديل بأن المعلمات المقدرة لا تساوي الصفر معا، أما بالنسبة لتقييم معلمات المتغيرات المستقلة المقدرة، فنجد أنها غير معنوية إحصائيا وذلك بعد مقارنة t المحسوبة مع t الجدولية لهذه المعلمات المقدرة، وهنا نشير إلى أن ذلك قد يرجع إلى وجود تعدد علاقات خطية بين المتغيرين المستقلين سواء عن طريق الازدواج الخطي الذي يعتبر أحد أهم أسبابه اتجاه المتغيرات الاقتصادية معا للتغير مع مرور الزمن أو الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى أو وجود مشكلة عدم ثبات التباين، وقبل ذلك كله قد يرجع السبب بالأساس إلى إشكالية استقرارية السلاسل الزمنية.

ومن أجل معرفة امكانية وجود علاقة سببية بين المتغيرات ومن ثم وجود علاقة التكامل المتزامن بينها على المدى البعيد، تتبع المنهجية التالية:

1. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

إن الهدف من دراسة استقرارية السلاسل الزمنية هو دراسة مرونة المتغيرات عبر الزمن لاكتشاف وجود تكامل متزامن على المدى البعيد، بمعنى أنها تبين لنا اتجاهات السببية بين المتغيرات في الأجل الطويل.

وقد تبين من خلال نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة بالاعتماد على الاختبار المعزز لديكي-فولر (ADF) للجذور الوحيدة أن هته السلاسل غير ساكنة عند مستوى معنوية 5%، وهذا ما دفعنا إلى إجراء الاختبار على الفروق الأولى، وكانت نتائج هذا الاختبار كما يلي:

جدول رقم (67) اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

عدد التأخيرات	اختبار ADF للفروق الأولى			اختبار ADF			المتغيرات
	القيم الحرجة		قيمة إحصائية ديكي-فولر	القيم الحرجة		قيمة إحصائية ديكي-فولر	
	5%	1%		5%	1%		
2	3.6449-	-4.4678	-5.3958	3.6449-	-4.4678	-3.6421	FDI
1	3.6449-	-4.4678	-4.6885	3.6449-	-4.4678	-2.6081	TAXO
3	3.6449-	-4.4678	-5.7044	3.6449-	-4.4678	-1.6448	GE

المصدر: مخرجات برنامج Eviews-5

وبمقارنة قيم إحصائية ديكي-فولر المقدره مع القيم الحرجة عند مستويات المعنوية، يتبين لنا أن الفروق الأولى لكل متغير من المتغيرات هي عبارة عن سلسلة زمنية مستقرة (من الدرجة الأولى)، وذلك بدلالة أن القيم المطلقة للإحصائية المقدره تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية.

2. اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

بعد ما عرفنا أن هذه السلاسل الزمنية ساكنة من الفروق الأولى فإنه يوجد خطر التكامل المتزامن على المدى البعيد، وعليه سنقوم بإجراء اختبار التكامل المشترك ل **جوهانسن** من أجل معرفة ما إذا توجد علاقة بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل،

جدول رقم (68) اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

نسبة الاحتمال Prob	القيم الحرجة عند مستوى معنوية 0.05 Critical Value	إحصائية الأثر Trace Statistic	معنوية القيم المميزة للمصفوفة π (جذور ايغن) Eigenvalue	فرضيات عدد المتجهات المتكاملة No.of CE(s)
0.0004	35.010	51.267	0.806	None* العدم
0.0491	18.397	18.456	0.562	At most 1* على الأغلب 1
0.1642	3.841	1.935	0.092	At most 1 على الأغلب 2
يشير اختبار الأثر إلى وجود 2 علاقة للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 5%				
* رفض فرضية العدم عند مستوى معنوية 5%				
** تم تبني القيم المعيارية ماكينون - هوج - ميشلس (1999)				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews-5

ويتضح من خلال نتائج الجدول أن λ_{trace} أصغر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وعليه نقبل فرضية العدم التي تعني وجود علاقة للتكامل المشترك، ويمكن بذلك قبول وجود علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من الجباية العادية ونفقات التجهيز، بمعنى أن هناك علاقة في المدى الطويل بينها، على أساس أن سلوكياتها تبدو متشابهة.

إن الهدف من هذا التحليل القياسي هو معرفة مدى وجود علاقة تأثير بين متغيرات السياسة المالية التي أشرنا إليها وكذا الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وهذا ما تبين من خلال نتائج اختبار جوهانسن حيث قادت إلى وجود هته العلاقة على المدى الطويل، على الرغم من أن هذا التأثير يبقى غير واضح.

ولذلك فإن ما تجدر الإشارة إليه هو أنه يمكن القيام بمعرفة النموذج واحتسابه وتحسينه وكذا معرفة الصدمات المتعلقة بالتأثير على المدى الطويل، ونحن توقفنا عند هذا الحد كون أن الغاية من هذا التحليل القياسي هو إثبات أو اكتشاف وجود علاقة سببية بين متغيرات السياسة المالية كمتغيرات مفسرة والاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع.

من خلال ما سبق يمكن القول أن السياسة المالية لا تمارس تأثيرا واضحا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، بناء على المتغيرات التي تم اعتمادها، غير أنه لا ينبغي أن نغفل الوضع العام غير الحسن لمناخ الاستثمار والذي يتضمن العديد من العراقيل والمعوقات التي تحد من استقطاب الاستثمارات، ونعتقد أن السياسة المالية هي جزء من المتغيرات الداخلة في مناخ الاستثمار، وحتى تؤدي دورها بشكل فعال لا بد أن تكون جاذبية مناخ الاستثمار حسنة، حيث يتم بعدها العمل على تفعيل السياسة المالية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وترشيده.

كما نشير أيضا إلى أنه يمكننا أن نستنتج من خلال ما أشرنا إليه في الدراسات السابقة المتعلقة بحالة الجزائر وأساسا متغيرات الدراسة وما تم التوصل إليه في دراستنا إلى أن السياسة المالية في الجزائر لها فعالية نسبية في التأثير على الاقتصاد، - وهو ما توصل إليه كل من "شبي وبطاهر" و"شبي، بن بوزيان وشكوري" في الدراسات التي ذكرناها سابقا-، وكذلك نجد أن للسياسة المالية فعالية نسبية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، - وهذا ما يدعم الدراسة التي قام بها "داودي و بن بوزيان" المشار لها سابقا- بحيث يلاحظ عدم وجود أثر كبير وواضح لأهم متغيرات السياسة المالية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وبذلك فإن السياسة المالية تفتقد إلى التأثير الكبير على الاستثمار على الرغم من الامتيازات والتدابير التي تم اتخاذها في إطار سياسة الانفاق العام والسياسة الضريبية، الشيء الذي يطرح إشكالية تكييف السياسة المالية من خلال إعادة النظر في آلياتها وأهدافها وفعالية أدائها.

المبحث الثالث: تكييف السياسة المالية في سبيل ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر

بعدما تطرقنا إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وواقع السياسة المالية في الجزائر، قمنا في مرحلة تلحق ذلك من هذا البحث بتحليل العلاقة التي تربط بين السياسة المالية ومدى فعاليتها في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مركزين في ذلك على السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام، وقد تم استنتاج من خلال هذا التحليل أن السياسة المالية في الجزائر لم تكن إجراءاتها وتدابيرها تصب بشكل واضح في عملية ترشيد هذا الاستثمار، ولذلك ارتأينا في هذا الصدد أن نركز على سبيل تكييف السياسة المالية في شكل مقترحات يمكن الاعتماد عليها لإنشاء نموذج يسمح بترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المطلب الأول: مبادئ أساسية في ترشيد الاستثمار

لا يمكننا إغفال أن السياسة المالية تعمل في بيئة اقتصادية تتضمن العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية والتي يمكن أن تؤثر على عملها وتحد من فعاليتها، كالجوانب السياسية المتعلقة بنظام الحكم والسياسات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى إضافة إلى تحديات العوامل الخارجية والتي تتجسد عادة في مظاهر العولمة، ولذلك يرى الباحث أن السياسة المالية يكون أداؤها ضعيفا في ترشيد الاستثمار إذا ما كان الاقتصاد يعاني الاختلالات السياسية والاجتماعية علاوة على الاختلالات الاقتصادية،

الواقع، ليست كل الاستثمارات الأجنبية المستقطبة إلى الجزائر لها نفس الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الوطني، ذلك أنها تختلف - بغض النظر عن نوع النشاط - عن بعضها البعض فيما يلي:

- مساهمتها في الإنتاج الداخلي الخام
- توجيهها نحو المناطق الأقل تنمية
- توفيرها لمناصب العمل،
- مساهمتها في نقل التكنولوجيا،
- مساهمتها في التصدير،

ولذلك فإن هذه العوامل جد مهمة في معرفة مدى أهمية أي نشاط استثماري، وفي هذا الصدد نرى أنه لا ينبغي أن تعامل كل الاستثمارات معاملة موحدة، إذ ينبغي أن يتم التمييز بينها في إطار آليات عمل السياسة المالية التي ينبغي أن تتميز بالتطور في الجزائر من أجل مواكبة التغيرات الداخلية والخارجية.

وعلى هذا الأساس فإن هناك مجموعة من المبادئ والأسس لا بد على واضعي السياسة المالية أن يأخذوها بعين الاعتبار خاصة في إطار تشجيع الاستثمار وترشيده يمكن ذكر أهمها فيما يلي:¹

- أن المزايا المالية التي تمنح للمشروعات الاستثمارية هي تكلفة اجتماعية؛ أي هي تضحية اقتصادية تستوجب حصول المجتمع مقابلها على منافع مباشرة أو غير مباشرة تحققها هذه المشروعات، وبالتالي لا بد من ترشيد تلك المزايا بمعنى تقديمها حسب درجة المنافع والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، ولذلك ينبغي "التحقق من أن العائد الاجتماعي (أي النفع الاقتصادي أو الاجتماعي) لهذه المزايا (الإعفاءات الضريبية) يفوق أو يساوي على الأقل التكاليف الاجتماعية المترتبة عليها،"²

- لتمام عملية الترشيد واستبعاد عناصر الضياع الاجتماعي لا بد من وجود ضوابط وقواعد للمفاضلة بين المشاريع الاستثمارية، كأن يتم التمييز بينها من خلال تحقيق ما يلي:

✓ تشغيل عدد معين من الأيدي العاملة الوطنية،

✓ تنمية مناطق نائية أو متخلفة محددة،

✓ إدخال تكنولوجيا مستحدثة مع تشجيع التكنولوجيا المحلية،

✓ تصدير كم معين من الإنتاج الوطني،

✓ تغطية احتياجات المستهلكين المحليين من سلعة معينة،

✓ استخدام نسبة متزايدة من المكونات المحلية.

- لا بد من التمييز بين مبدأ "الاطلاق" ومبدأ "الاختيار والقصر" في منح المزايا الجبائية والمالية للمستثمرين، ذلك أن الأول يقتضي منح هذه المزايا بغض النظر عن نوع المشروع الاستثماري أو هدفه أو نوع منتوجه.. الخ، أما المبدأ الثاني فتكون فيه المزايا موجهة

1- نعيم فهم حنا، ترشيد سياسة الإعفاءات الضريبية نموذج مقترح بهدف ترشيد الاستثمارات الأجنبية في مصر، مجلة البحوث التجارية، 1992، ص ص: 163-164

2- الوليد صالح عبد العزيز، مرجع سابق، ص: 253

للاستثمارات، بمعنى أن هته المزايا تكون منتقاه بحيث لا يستفيد منها إلا المشروعات الاستثمارية التي تحقق أهداف معينة مسطرة تخدم أغراض التنمية الاقتصادية الاجتماعية أو تحقق أهداف السياسة الاقتصادية ككل.

الواقع لا ينبغي أن تمنح المزايا للمشاريع الاستثمارية على إطلاقها، إذ "ثبت التجربة أن قدرا أكبر من اللازم من الاستثمارات وجه إلى مشروعات عجزت عن تحقيق زيادة هامة في الناتج، ولا يمكن أن تبرر الأخطاء أو الحظ العاثر، وجود هذا العدد المفرط من المشروعات المظهيرية، فقد تم اختيار عدد كبير جدا من المشروعات إما على أساس أنها تحقق هبة سياسية أو على أساس دراسات غير كافية لمعدل العائد المالي والاقتصادي المرجح تحقيقه".¹

المطلب الثاني: خطوات تكييف السياسة المالية

رأينا سابقا أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يتصف بكونه لا يتوزع بكفاءة على مختلف القطاعات الاقتصادية، إذ أنه ينحصر في قطاعات معينة بشكل كبير خاصة قطاع المحروقات الذي يحظى بنسبة استثمار كبيرة جدا طالما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد في جزء كبير منه على هذا القطاع في تمويل ميزانيته العمومية والصادرات وغيرها، الشيء الذي يدعو إلى إعادة النظر في السياسة المالية - علاوة على السياسات الأخرى - ومحاولة تطويرها بما يسمح بالوصول إلى هدف ترشيد الاستثمار الأجنبي لتحقيق الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الجزائري،

يجب على السياسة المالية أن تكون فعالة لتتجسد في إطار تحقيق سياسات استثمارية تكون قادرة على مواجهة التحديات التي تفرضها المعطيات العالمية الراهنة، إن من خلال تطوير أداتها السياسية الإنفاقية وإن من خلال تطوير أداتها السياسية الضريبية ممثلة بنظامها الضريبي وآليات عمله، ومن أجل تكييف السياسة المالية ليكون لها دور فعال في إطارها العام وفي إطار ترشيد الاستثمار ينبغي العمل على تنفيذ الخطوات التالية:

أولا - تطوير السياسة المالية: وهذا بالتركيز على عدة أعمدة أساسية أهمها:

- **إصلاح الضرائب:** رغم ما أشتتمل عليه النظام الضريبي من إصلاحات منذ سنة 1992، إلا أنه لازال لم يحقق الأهداف الرئيسية من هته الإصلاحات، ويلاحظ أن كل هته الإصلاحات لم تتن النظام الضريبي الاعتماد على الجباية البترولية، إذ بقيت هذه الأخيرة تسيطر على هيكل الضرائب في الجزائر ولم يتم إحلال الجباية العادية محلها هذا من جهة، ومن جهة ثانية نرى بأن هذا النظام يفتقد للقدرة على توجيه النشاطات الاقتصادية والاستثمارية إلى الأهداف المرغوبة من قبل الدولة والتي تساهم مساهمة حقيقية في عملية التنمية الاقتصادية، اعتمادا على الامتيازات التي يمنحها،

- **إصلاح الإنفاق العام:** وذلك من خلال إعادة النظر في منظومة الإنفاق العام وآليات أدائه، ذلك أن النفقات العامة في الجزائر هي في تطور مستمر والواقع يشير إلى أن حجم النفقات لا يعكس الوضع الحقيقي للنواحي الاقتصادية والاجتماعية التي يتوجه إليها الإنفاق العام هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب ترشيد النفقات العامة وتوجيهها بشكل مدروس وهنا نرى أنه لا بد من إيلاء أهمية كبيرة لنفقات التجهيز فيما يخص برنامجها والقطاعات التي تستهدفها، مع التركيز على توفير الهياكل القاعدية و تحسين نوعية البنية الأساسية التي تساهم في تشجيع الاستثمار

- **إصلاح الموازنة العامة:** لا ينبغي أن إغفال الدور الذي يمكن أن تلعبه الموازنة العامة في تحقيق أهداف السياسة المالية ذلك أنها تعمل في إطار ما تم إقراره من تشكيل وتنظيم للنفقات العامة والإيرادات العامة للدولة، ولا زالت الميزانية العامة تتصف بالعجز وهو في تزايد مستمر من سنة لآخري ولذلك ينبغي إعادة النظر في آليات عمل وتنفيذ الموازنة العامة للدولة مع مراعاة الأهداف المرجوة التحقيق والتي تدخل تحت غطاء السياسة المالية ككل.

ثانيا: تحديد الأولويات الأساسية للاقتصاد الوطني بعد تحديد الأهداف الإستراتيجية للاقتصاد الجزائري على المدى المتوسط والطويل، من حيث معرفة ما هي القطاعات التي تحتاج لمزيد من الاهتمام ويمكنها أن تسهم في الإنتاج القومي بالنظر للإمكانات والوسائل المتوفرة، وذلك باستهداف معدلات نمو معينة في هته القطاعات وعلى سبيل المثال يمكن استهداف قطاع الفلاحة بمعدل نمو معين وبنسبة مساهمة معينة

من الناتج الداخلي الخام، أيضا مع ضرورة تحديد هل الاقتصاد في حاجة إلى الصناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال أم كثيفة الاستخدام للعمل، وهكذا..،

ثالثا تحديد وبدقة الأمكنة والقطاعات التي تتوجه إليها هذه الاستثمارات مع الأخذ بعين الاعتبار التوازن الجهوي في التوزيع وكذا مستوى التنمية في كل منطقة وتوفر الموارد المحلية وكذا اليد العاملة، وفي هذه المرحلة يمكن تشجيع الاستثمار في أنشطة بعينها كالاستثمار في صناعات إحلال الواردات (كالأغذية) وكذا الصناعات الالكترونية وغيرها..،

رابعا: إعادة النظر في هيكل الحوافز الضريبية والامتيازات الممنوحة في إطار تشجيع الاستثمار ومراجعتها مراجعة شاملة، إذ لا بد أن تكون هناك معاملة تمييزية بين مختلف أنشطة الاستثمارات وهي تصب في الواقع في صميم ترشيد هذه الاستثمارات، حيث يجب مراعاة عند منح هته الحوافز الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمشروع مع ضرورة الاعتماد على المعدلات التمييزية في منح هته الامتيازات إذ ليست كل المشروعات الاستثمارية تساهم بنفس النسبة في الناتج الداخلي الخام أو التصدير أو في تشغيل اليد العاملة وغيرها فعلى سبيل المثال بالنسبة للصادرات يمكن اعتماد النظام التالي:

أ- حصول المستثمر على إعفاء لمدة 10 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني عند قيامه بتصدير 80% على الأقل من منتجاته وهنا يسمح هذا التمييز بتحقيق الإيرادات بالعملات الأجنبية وكذا تحقيق نقل التكنولوجيا العالية والمعدات الثقيلة والرأسمالية،

ب- حصول المستثمر على إعفاء لمدة 07 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني عند قيامه بتصدير ما بين 51% و 79% من منتجاته،

ت- حصول المستثمر على إعفاء لمدة 05 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني عند قيامه بتصدير نسبة تتراوح بين 20% و 50% من منتجاتها بتملك حتى 51% من حقوق الملكية الأجنبية لتلك الشركات.

خامسا: ينبغي أن تتم مراجعة هيكل الحوافز الضريبية بعد كل فترة متوسطة مستهدفة ضمن أهداف السياسة المالية في إطار تشجيع الاستثمارات، حيث سيسمح تطوير وتعديل هيكل الحوافز الانتقال التدريجي

من التشجيع العام للاستثمار الأجنبي المباشر إلى التركيز المحدد في توجيه الاستثمار للقطاعات عالية التقنية والعناقيد الصناعية، بمعنى أن تعديل هيكل الحوافز يكون بالتركيز على نوعية الاستثمار مقاسة بالمكون التقني والقيمة المضافة، إضافة إلى العوامل التي تتضمن مدى استخدام المواد الخام والمنتجات الأولية المحلية، واختيار أماكن توطن تلك الاستثمارات.

الواقع أن القيام بمراجعة السياسة الضريبية من خلال تعديل هيكل الحوافز إذا ما تم فهو يرمي إلى تنظيم وإعادة توجيه الامتيازات الضريبية، تقوية المردود الضريبي وتشجيع الصناعات ذات القدرات التنافسية من خلال:¹

- الحد من الإعفاءات الضريبية غير المبررة اقتصاديا ومحاولة الاستفادة من تطبيق جميع أنواع الامتيازات،
- منح حوافز خاصة لتشجيع المشاريع الإستراتيجية والمشاريع عالية التقنية، البحوث والتطوير، التدريب والمشاريع الداعمة للتشابك الصناعي،
- إلغاء الحوافز غير الفعالة وتلك التي قد تتعارض مع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أو منظمة التجارة العالمية في حالة الانضمام إليها،
- اتخاذ مجموعة جديدة من المبادرات لتشجيع الاستثمار مثل إقرار حزم تحفيزية مصممة للاستثمارات عالية الجودة وحوافز لترويج صناعات معينة كصناعة الأدوية، الأغذية والآلات والمعدات، وغيرها..

1- يمكن للجزائر الاستفادة من بعض التجارب الدولية في مجال توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي أعطت نتائج معتبرة ومملوسة كان لها الأثر الإيجابي على التنمية، راجع في ذلك : عادل عبد العظيم، التجارب الدولية، تجربة ماليزيا، المعهد العربي للتخطيط، في الموقع www.arab-api.org

خلاصة الفصل

من خلال تطرقنا إلى هذا الفصل المتعلق بفعالية السياسة المالية وأثرها في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يمكننا استخلاص الاستنتاجات التالية:

- أن السياسة المالية في الجزائر كانت فعاليتها ضعيفة في ترشيد الاستثمار في الجزائر بشكل عام علاوة على الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أنها لم تحقق نتائج كافية من خلال الأهداف المسطرة والمرجوة، ونعتقد أن هناك سببين في ذلك، الأول يتعلق بالتدابير والإجراءات المتخذة في السياسة المالية في حد ذاتها والتي لم تكن دقيقة ولم تكن عميقة وتفصيلية فيما يتعلق بالترشيد، والثاني هو ضعف كفاءة أدوات السياسة المالية المستخدمة، والتي تتصف بالجمود باعتبار أنها تعمل في محيط أعمال يفتقر إلى الكثير من التنظيم والحركية والكفاءة ودرجة الجاذبية،

- توصلنا من خلال النتائج الخاصة بالدراسة القياسية إلى أن السياسة المالية في الجزائر تمارس تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن هذا التأثير يبقى نسبي بالنظر وبالمقارنة بالمحددات الأخرى التي تؤثر عليه والتي يمكن أن يكون لها دور كبير في استقطاب هذا الاستثمار من خلال تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام،

- وجدنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر ازداد تدفقا في الأربع سنوات الأخيرة من فترة الدراسة غير أن ذلك قد لا يرجع إلى التدابير المتعلقة بالسياسة المالية فيما يخص تحسين قوانين الاستثمار وكذا ما يرتبط بتحسين البنية الأساسية طالما أنه يتركز في قطاع المحروقات بشكل أساسي والذي يبقى مرهونا بالتقلبات في المتغيرات العالمية،

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

تدور إشكالية الموضوع المعالج حول فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وذلك في الفترة (2000-2010)، ذلك أن السياسة المالية لها أدوار مهمة ضمن المكانة التي تحتلها في مناخ الاستثمار في تأثيرها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وترشيده، وقد أدى بنا ذلك إلى معالجة الإشكالية عبر الفصول الخمسة اعتمادا على المنهج والأدوات المشار إليها في مقدمة الموضوع والتي سبقتها الفرضيات الخمسة المطروحة، وتأتي هذه الخاتمة ل يتم فيها تقديم نتائج اختبار هته الفرضيات بعد تقديم ملخص عام للبحث، ثم النتائج المتوصل إليها مشفوعة بالتوصيات، لتختتم بالآفاق المستقبلية للموضوع.

ملخص:

في ظل عالم يتميز بالتغير وتشوبه الكثير من التساؤلات حول تداعيات الأزمات العالمية والمترابطات والتشابكات الاقتصادية، بقي الاستثمار الأجنبي المباشر مظهرا أساسيا من مظاهر العولمة، حيث لازالت الدول تتنافس على استقطابه نظرا لما له من أهمية على اقتصاد الدولة المضيف، إذ أصبح هذا النوع من الاستثمار المصدر السائد لتدفقات رأس المال الخاص إلى اقتصاديات الأسواق الناهضة، مقارنة بالديون وأسهم رأس المال،

هذه الأهمية تنبع من كون أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في عملية التنمية الاقتصادية للبلد المضيف كما يساهم في النمو الاقتصادي، وهذا ما أثبتته العديد من الدراسات في هذا المجال، حيث يساهم في تحسين التجارة الخارجية ورفع مستوى العمالة ومهارات رأس المال البشري إضافة إلى مساهمته في التقدم التكنولوجي، وللاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من المحددات أشارت إليها النظريات الاقتصادية كنظرية كمال السوق ونظرية الموقع المعدلة وغيرها، إضافة إلى ما توصلت إليه الدراسات الحديثة من خلال دراساتها القياسية، هذه المحددات تتعلق ببيئة الاستثمار للبلد المضيف ومكوناته والتي تتمثل في حجم السوق، متوسط دخل الفرد، البنية الأساسية، انخفاض تكاليف الإنتاج، معدل التضخم، سعر الصرف، النظام الضريبي ومزاياه، الاستقرار السياسي.. ولكن، في كل الأحوال فإن دافع الربح يبدو أنه يمارس تأثيرا رئيسا على قرارات الاستثمار.

الواقع أن هته المحددات لها أهمية كبيرة في معرفة مدى جاذبية مناخ الاستثمار في البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، ولذلك فإنه كلما كانت تلك العوامل تتمتع بالمستويات الإيجابية ينعكس ذلك إيجابا على جاذبية مناخ الاستثمار، وتعتبر السياسة المالية من أهم العناصر المشكلة لمناخ الاستثمار لما لها من أهمية في التأثير على جذبه انطلاقا من الأدوات التي تعتمد عليها في ذلك.

إن السياسة المالية ما هي إلا عبارة عن تلك الإجراءات والتدابير الرشيدة التي تتخذها الحكومة من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي مستهدفة بذلك تحقيق آثارا مرغوبة أو تجنب آثار غير مرغوبة، وبالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فيمكن للسياسة المالية أن تؤثر فيه انطلاقا من السياسة الضريبية عن طريق المزايا الممنوحة وسياسة الإنفاق العام عن طريق مساهمتها في تهيئة بيئة الاستثمار، ولذلك يمكن النظر إلى السياسة المالية على أنها جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر كلما كانت السياسات الضريبية تحمل الإعفاءات الضريبية والجمركية المناسبة، وكلما كان السعر الضريبي مناسباً ولا يحمل عبئا ضريبيا يثقل كاهل المستثمر، وأيضا كلما كانت سياسة الإنفاق العام تتجه إلى تقوية البنية الأساسية وتبتعد عن تشويه هيكل الأسعار،

وحتى يكون للسياسة المالية فعالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر، ينبغي ألا تكون المزايا والحوافز ممنوحة لجميع المشروعات الاستثمارية على حد سواء وعلى نفس النوع ونفس المستوى أو الحجم، وبذلك فإن قدرة للسياسة المالية على توجيه الاستثمارات -المحلية منها والأجنبية- نحو النشاطات التي تساهم مساهمة حقيقية في عملية التنمية الاقتصادية، تعتبر من أهم العوامل التي يمكن أن نحكم بها على مدى نجاحها في ترشيد الاستثمار وتوجيه أصحاب رؤوس الأموال نحو الأقاليم والقطاعات المرغوب بها.

وحققت الدول النامية في ظل العقد الأول من الألفية الثالثة، أحجاما متزايدة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها مقارنة بالأزمة الماضية، وذلك رغم تداعيات الأزمة العالمية التي ألفت بظلال تأثيرها على الشركات دولية النشاط، غير أنه لا يمكن الجزم بأن السياسة المالية التي اتخذتها تلك الدول كانت الدافع الأول وراء هذه النتائج، طالما أن السياسات المالية فيها لا زالت تركز أمام التأثير الهادف في مجريات اقتصادياتها، ذلك أن وضع المناخ الاستثماري لتلك الدول يقل جاذبية بسبب وضع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية - المشكلة لمناخ الاستثمار- التي تعرف بعض الاختلالات وتؤثر على قرارات المستثمرين الأجانب.

وبالنسبة للجزائر، فقد حققت تحسنا إيجابيا في مناخ الاستثمار فيما يتعلق بمتغيرات الاقتصاد الكلي في فترة الدراسة على غرار التحسن المسجل في الميزان التجاري ومعدل النمو ومعدل التضخم وغيرها..، غير أن ترتيب الجزائر في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار شهد تحسنا طفيفا في بعضها وتراجعا في البعض الآخر، إلا أن القراءة العامة لذلك تشير إلى أن الجزائر راوحت مكانها ضمن هذه المؤشرات، وهذا راجع للعديد من الأسباب والعوائق التي ذكرناها جعلت مناخ الاستثمار منخفض الجاذبية وبالتالي انخفاض تنافسية الاقتصاد الجزائري.

وقد بقيت فعالية السياسة المالية في الجزائر نسبية في تحقيق الأهداف المرجوة منها، على الرغم من أن التدابير المتخذة ضمنها تتجه إلى منحى استقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، فمن جهة اعتمدت السياسة المالية في الجزائر على السياسة الضريبية من خلال منح المزايا الجبائية للمستثمرين وتشجيعهم على الاستثمار في إطار ما حملته قوانين الاستثمار، غير أن هته السياسة لم تؤت أكلها إذ لم تحقق السياسة الضريبية في طابعها العام التخلي عن اعتمادها على الجباية البترولية، وفي إيجاد أوعية ضريبية جديدة وكذا الرفع من معدلات الاستثمار، ومن جهة أخرى، هدفت السياسة المالية في جانبها الانفاقي المتعلق بسياسة الإنفاق العام إلى تهيئة الظروف المناسبة لاستقبال الاستثمارات، خاصة ما تعلق منها بتحسين نوعية البنية التحتية، غير أن هته السياسة لم تحقق الكثير في هذا المجال، حيث تسير وتيرة الانجازات بدرجة بطيئة رغم برامج التنمية العمومية التي تم إطلاقها، وشرع في إنجازها.

وبذلت الجزائر العديد من الجهود في مجال تحسين مناخ الاستثمار، وكذا في إطار السياسات المالية المتخذة محاولة بذلك استقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل مساهمته في التنمية الاقتصادية إلى جانب المستثمر المحلي، وحققت الجزائر من هذا الاستثمار تدفقات متزايدة في السنوات الأخيرة من هذا العقد تعدت حجم مليارين ونصف المليار دولار، غير أن هذه المستوى من التدفق يبقى غير مرض مقارنة بحجم الإمكانيات الموجودة ومقارنة بحجم المزايا الممنوحة، وكذا برامج التنمية المعتمدة، وبذلك فإن السياسة المالية التي اعتمدها الجزائر كانت لها فعالية نسبية في ذلك بغض النظر عن ترشيد هذا الاستثمار الذي بقي يتجه إلى القطاع النفطي بدرجة كبيرة ولا يتوزع بكفاءة على الأقاليم والقطاعات المرغوبة.

اختبار الفرضيات:

- ◀ بخصوص **الفرضية الأولى** التي مفادها أن السياسات المالية لها دور في عملية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر تأكدت في جزءها الأول غير أن الاعتماد على أدائها في ذلك قد لا يساهم في استقطاب هذا الاستثمار، وهذا يرجع دوماً إلى مدى استجابة السياسة المالية لمعالجة الظروف الاقتصادية وكذا مدى وزنها ومكانتها في مناخ الاستثمار.
- ◀ أما **الفرضية الثانية** التي مفادها أن مناخ الاستثمار في الجزائر أقل جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر حسب المؤشرات العالمية على الرغم من التحسن في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، فهي صحيحة وقد تأكدت من خلال البحث حيث أن انخفاض جاذبية مناخ الاستثمار قد يعزى إلى نقص الفعالية في السياسات المتخذة على الرغم من وجود الكثير من الإمكانيات.
- ◀ بالنسبة **للفرضية الثالثة** فنجدها تفتقد إلى الصحة، فالجزائر تعتمد في جذبها للاستثمار الأجنبي المباشر على سياسة ضريبية تكون فيها الامتيازات الجبائية عاملاً أساسياً، غير أن هته السياسة كانت فعاليتها نسبية في التأثير على الاستثمار وعلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، على اعتبار أن النتائج تشير إلى أن معدل نمو الاستثمار في معظم القطاعات بقيت نسبته ضعيفة.
- ◀ على الرغم من سياسة الإنفاق العام المتبعة في الفترة الأخيرة، إلا أنه لم تتأكد لنا **الفرضية الرابعة** من أن سياسة الاتفاق العام في الجزائر حققت مساهمة كبيرة في عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ذلك أن برامج التنمية الوطنية التي تم اعتمادها لم تحقق بعد تحسين نوعية وكفاءة البنية التحتية بحسب المؤشرات العالمية، كما أن عملية تهئية الأوضاع والظروف المتعلقة بيئة الاستثمار وتحسينها تسير بوتيرة بطيئة.
- ◀ تأكدت **الفرضية الخامسة** التي تنص على أن السياسة المالية في الجزائر لها فعالية نسبية في التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي ترشيده فقد تأكدت حيث أن الإجراءات التي حملتها السياسة المالية لم تؤدي إلى تحسين مناخ الاستثمار ولا إلى جذب الاستثمار الأجنبي إلى المجالات والقطاعات المرغوبة بل بقي هذا الاستثمار يتوجه إلى قطاع المحروقات بشكل لافت أكثر من القطاعات الأخرى، مما يعني نقص الكفاءة في توزيعه على مختلف القطاعات.

النتائج العامة للدراسة:

بعد دراستنا للموضوع، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

◀ إن السياسة المالية التي انتهجتها الجزائر عن طريق التوسع في الإنفاق العام بهدف زيادة الإنتاج الوطني وتنشيط الطلب، لم تحقق هذه الغايات، ويرجع ذلك إلى ضعف الجهاز الإنتاجي وجوده ومحدودية قدراته، وقد حاولت الدولة استغلال الراحة المالية وحولت جزء معتبر من برامج الإنفاق إلى تحسين البنية التحتية إضافة إلى تنشيط العرض الكلي عن طريق الرفع من قدرات الإنتاج الوطنية لمختلف القطاعات اعتمادا على الاستثمار المنتج، لكن تبقى نسبة تنفيذ وانجاز هذه البرامج تسير بوتيرة بطيئة.

◀ لم تتحقق معظم الأهداف المسطرة في برامج التنمية العمومية (برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو)، حيث بقيت معدلات النمو ضعيفة مقارنة بما كان مستهدفا، ورغم محاولة إنعاش الآلة الاقتصادية وتحفيز الجهاز الإنتاجي إلا أنه لم يتم التخلص من حلقة التبعية لقطاع المحروقات وتبقى مساهمة القطاعات في الناتج الداخلي الخام ضعيفة، خاصة القطاع الصناعي خارج المحروقات الذي ظلت نسبة مساهمته في الناتج المحلي ضعيفة.

◀ لم تستطع السياسة المالية في الجزائر التخلص من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات، إذ لا تزال أدواتها تعتمد بشكل ملحوظ على ما تم تحقيقه في هذا القطاع الذي يبقى رهينا للتقلبات العالمية والاتفاقيات الدولية. أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أهمية كبيرة في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث يمكنه أن يؤثر على معدل النمو الاقتصادي وعلى معدل التوظيف ونقل التكنولوجيا وغيرها، ونظرا لأهميته، فقد أضحى محل تنافس على جذب من طرف العديد من الدول خاصة المتقدمة منها،

◀ للسياسة المالية مكانة أساسية ضمن العناصر المكونة لمناخ الاستثمار على اعتبار أنها تساهم من خلال أدواتها في التأثير على جذب الاستثمار، وذلك بالموازاة مع العوامل الأخرى، وتتجلى فعاليتها في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في مدى قدرتها على التأثير في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المجالات المرغوبة وفي الوقت والمكان المناسبين من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

- ◀ اعتمدت العديد من الدول النامية في سياستها المالية على منح الحوافز الضريبية من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن ذلك لم يكن له أثر كبير في جذب هذا الاستثمار كما أن حجم الاستثمارات الأجنبية المحققة لم يكن لها أثرا كبيرا على عملية التنمية الاقتصادية وكذا على معدلات النمو الاقتصادي، إذ لازالت معدلات النمو في بعض الدول دون المستوى المطلوب، كما أن الأهداف الأخرى المرتبطة بالجانب الاجتماعي لم تكن نتائجها مرضية، وبذلك فإن سياسة الحوافز الضريبية أصبحت غير مجدية في تحقيق ذلك طالما أنها أصبحت شيئا طبعيا لدى العديد من الدول،
- ◀ واصلت الدول النامية - على اختلاف إمكانياتها واقتصادياتها - المسيرة في إطار سياساتها المالية من خلال إحداث تغييرات على اللوائح التنظيمية واتخاذ تدابير من شأنها أن تسمح باستقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، دون أن ننسى القيود التي لازالت تفرضها بعض الدول النامية على هذا الاستثمار في بعض القطاعات أو في حصص الملكية في هذا الاستثمار، غير أنه لم يكن للسياسة المالية الأثر الفعلي في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر،
- ◀ تميزت تدفقات الاستثمار الأجنبي للدول النامية بالارتفاع في الثلاث سنوات الأخيرة، وبقي الاتجاه العام لها في تزايد، على الرغم من الظروف الاقتصادية العالمية وما صاحبها من ارتفاع للأسعار وتداعيات الأزمة المالية العالمية، غير أن وضع مناخها الاستثماري في المؤشرات العالمية لازال يتميز بانخفاض جاذبيته كما أن التنافسية لا زالت دون المستوى المطلوب، على الرغم من التحسن الذي تم تحقيقه في بعض الدول.
- ◀ حققت متغيرات الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي تحسنا ملحوظا خلال فترة الدراسة مقارنة بالسنوات السابقة، ويعتبر ذلك نتيجة للإصلاحات الاقتصادية والسياسات المتخذة في إطار محاولة الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن الإجراءات والتدابير المتخذة في إطار قوانين الاستثمار لازالت تتصف بنقص الفعالية على أرض الواقع،
- ◀ بناء على المؤشرات العالمية تؤكد أن الجزائر حققت تقدما في البعض منها بينما بقيت متأخرة في البعض الآخر، غير أن هذا التقدم يبقى غير كاف بالنظر للتراتب المتأخرة التي حققتها الجزائر مقارنة بدول لا تمتلك أكثر مما تمتلك الجزائر من مؤهلات اقتصادية واجتماعية،

- ◀ تعتبر جاذبية مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر غير كافية بالنظر إلى ضعف تنافسية هذا الاقتصاد وضعف مكانته على المستوى العالمي وبقائه مرتكزا على قطاع المحروقات المرتبط بالتقلبات العالمية، إضافة إلى العراقيل التي تشكل نقطة ضعف وتعتبر حاجزا أمام تحسن مناخ الاستثمار،
- ◀ إن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في شكله الكمي شيء يبعث على الارتياح ولكن، قد لا يعني ذلك الكثير بالنسبة للاقتصاد الجزائري، ذلك أنه لا ينبغي أن يقاس هذا الاستثمار بمستواه الكمي بقدر ما يجب أن يقاس بمدى أهميته للاقتصاد الجزائري من ناحية مستوى مساهمته في زيادة إنتاج الاقتصاد وكذا في التكوين الرأسمالي للأصول الثابتة، والتي وجدنا أنها ضعيفة،
- ◀ وجدنا أن السياسة الضريبية في الجزائر حققت العديد من التطورات غير أنها لم تستطع أن تحقق هدف إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية كما أن السياسة الإنفاقية في الجزائر لازالت تعتمد على قطاع المحروقات بشكل كبير في تمويل برامج التنمية الاقتصادية، وهو ما يشكل خطرا طالما أن هذا القطاع مرهون بالتغيرات العالمية، وبذلك فإن السياسة المالية بفي أداؤها ضعيفا في تحقيق الأهداف المنشودة،
- ◀ كانت فعالية السياسة المالية في الجزائر نسبية في ترشيد الاستثمار في الجزائر بشكل عام علاوة على الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أنها لم تحقق نتائج كافية من خلال الأهداف المسطرة والمرجوة، ونعتقد أن هناك سببين في ذلك، الأول يتعلق بالتدابير والإجراءات المتخذة في السياسة المالية في حد ذاتها والتي لم تكن دقيقة ولم تكن عميقة وتفصيلية فيما يتعلق بالترشيد، والثاني هو ضعف كفاءة أدوات السياسة المالية المستخدمة، والتي تتصف بالجمود باعتبار أنها تعمل في محيط أعمال يفتقر إلى الكثير من التنظيم والحركية والكفاءة ودرجة الجاذبية،
- ◀ توصلنا من خلال النتائج الخاصة بالدراسة القياسية إلى أن السياسة المالية في الجزائر تمارس تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن هذا التأثير يبقى نسبي بالنظر وبالمقارنة بالمحددات الأخرى التي تؤثر عليه والتي يمكن أن يكون لها دور كبير في استقطاب هذا الاستثمار من خلال تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام،
- ◀ وجدنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر ازداد تدفقا في السنوات الأخيرة، غير أن ذلك قد لا يرجع إلى التدابير المتعلقة بالسياسة المالية فيما يخص تحسين قوانين الاستثمار وكذا ما يرتبط بتحسين البنية

الأساسية طالما أنه يتركز في قطاع المحروقات بشكل أساسي والذي يبقى مرهونا بالتقلبات في المتغيرات العالمية،

التوصيات:

بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها، يمكننا تقديم التوصيات التالية:

- ◀ ينبغي على الدولة في إطار ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر أن تضع خطة واضحة المعالم تعتمد في أساسها على سياسة مالية فعالة تدور رحاها في محاولة تحسين مناخ الاستثمار من جهة وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ككل من جهة أخرى.
- ◀ يحتاج مناخ الاستثمار في الجزائر إلى بذل المزيد من الجهود في الواقع العملي وليس الاكتفاء فقط بالتشريعات القانونية، خاصة في جانب تحسين نوعية البنية التحتية، إضافة إلى توفير الكفاءات الماهرة والمتقنة فيما يخص العمالة مع ضرورة تجنيد السياسات الاقتصادية ككل لغرض تحسين جاذبية مناخ الاستثمار.
- ◀ إعادة النظر في هيكل الحوافز الضريبية وذلك بالتركيز على نوعية الاستثمار مقاسة بالمكون التقني والقيمة المضافة، إضافة إلى العوامل التي تتضمن مدى استخدام المواد الخام والمنتجات الأولية المحلية، واختيار أماكن توطن تلك الاستثمارات، مع محاولة تغيير هذا الهيكل ليتم الانتقال التدريجي من التشجيع العام للاستثمار الأجنبي المباشر إلى التركيز المحدد في توجيه الاستثمار للقطاعات عالية التقنية والعناقيد الصناعية.
- ◀ مراجعة السياسة المالية المتبعة مراجعة شاملة وعميقة وتكييفها في إطار ترشيد الاستثمار من خلال إصلاح الإنفاق العام عن طريق إعادة النظر في منظومة الإنفاق العام وآليات أدائه وترشيده، وكذا من خلال إعادة النظر في السياسة الضريبية الموجهة لتشجيع الاستثمار.
- ◀ تكييف وتطوير كافة التشريعات التي لها علاقة بعملية الاستثمار وتوحيد مرجعيتها القانونية بما يتماشى والأهداف الكبرى للدولة في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق، مع ضرورة تبسيطها وتوضيحها ليسهل على المستثمر فهمها والتعامل معها.

- ◀ إعادة تحديد وبشكل واضح لرؤية الدولة للقطاع الخاص المحلي، ومحاولة تشجيعه وإشراكه في المشاريع الاستثمارية، خاصة التي تساهم في تحسين مناخ الاستثمار كالخدمات ومشاريع البنية التحتية، على اعتبار أن وضع المستثمر المحلي هو مؤشر مهم بالنسبة للمستثمر الأجنبي، كما أن هذا الأخير لا ينبغي أن يحل محل الجهود المحلية التي ينبغي أن يكون لها الدور الرئيس في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- ◀ لا بد من وضع إستراتيجية للاستثمار على المستوى الوطني تتميز بالكفاءة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوبة، وتعمل على توزيع وتوجيه الاستثمارات بين الأنشطة والقطاعات و الأقاليم بصورة تحقق أكبر معدل نمو اقتصادي ممكن.
- ◀ تطوير آليات الشراكة مع دول الجوار والدول العربية في إطار تشجيع الاستثمار الأجنبي والاستفادة من القدرات والإمكانيات المتاحة عن طريق التواصل مع السفارات والقنصليات وتفعيل عملية التسويق للفرص الاستثمارية في الجزائر، مع الاهتمام بدعم البحوث والدراسات في هذا المجال.
- ◀ العمل على توفير المعلومة للمستثمر فيما يخص واقعية مناخ الاستثمار عن طريق إنشاء هيئة ذات مصداقية مهمتها توفير المعلومات والتواصل مع المستثمرين الأجانب مع تمتعها بكفاءة الترويج، والسعي نحو معالجة العوائق التي تحد من جاذبية مناخ الاستثمار وتحسينه خاصة تحسين كفاءة البنية التحتية والقضاء على الإجراءات البيروقراطية في الإدارات العمومية.

آفاق الموضوع:

تناولت الدراسة الحالية فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث اعتمدنا فيها على مؤشرات الاقتصاد الكلي من خلال المتغيرات التي ركزنا عليها في التحليل، وبذلك فإن هذه الفعالية تم تناولها على المستوى الكلي، ونعتقد أن النتائج المتوصل إليها تترك الباب مفتوحا أمام الإجابة على الكثير من التساؤلات، طالما أننا لا ندعي استيفائنا جميع جوانب الموضوع، إذ لازال بعضها يحتاج إلى الدراسة والتحليل، مما يتيح الفرصة لمواصلة البحث في هته الجوانب، وبذلك فهي تعتبر منطلقات وآفاق لدراسات جديدة نراها جديرة بالتحليل والبحث، ويمكن أن نذكر منها التالي:

- دراسة فعالية السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي في قطاع من القطاعات (مثلا قطاع الصناعة) وتحديد جوانب القصور فيها ومتطلبات تعظيم المنافع.
 - دراسة ميدانية تقييمية لفعالية السياسة المالية بالاعتماد على الاستبيانات والنظر في دوافع قدوم وعزوف المستثمر الأجنبي للاستثمار في الجزائر.
 - دراسة قياسية للعلاقة بين نوعية البنية التحتية والاستثمار الأجنبي المباشر.
- ونرجو أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع وإنجازته لنفوز بأجري الاجتهاد والإصابة، وإن لم يكن ذلك فحسبنا أننا حاولنا والله من وراء القصد.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أولاً: باللغة العربية

- الكتب:

- أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1991.
- _____ ، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989.
- _____ ، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.
- ألشمري ناظم محمد نوري، النقود و المصارف والنظم النقدية ، زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- بركات عبد الكريم صادق، يونس أحمد البطريق، حامد دراز، المالية العامة، الدار الجامعية، القاهرة، 1986.
- بشور عصام، المالية العامة والتشريع المالي، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، 1985.
- بكري كامل ، مبادئ الاقتصاد ، الدار الجامعية، بيروت، 1987.
- البنا محمد، اقتصاديات المالية العامة مدخل حديث، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- بوزيدي عبد المجيد، تسعينات الاقتصاد الجزائري، الموفم للنشر، الجزائر، 1999.
- جيل برتان، (ترجمة مقلد علي)، الاستثمار الدولي، منشورات عويدات، بيروت، ط2، 1982.
- الحاج طارق، المالية العامة، دار صفاء ، عمان، 2009.
- حشيش عادل أحمد، اقتصاديات المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1983.
- حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية في الميزان، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1986.
- حمزة حسن كريم، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء، عمان، 2011.
- الحناوي محمد الصالح، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، الدار الجامعية، مصر، ط2 ، 1997.
- خصاونة جهاد سعيد، علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي، دار وائل للنشر، عمان، 2010.
- خلف فليح حسن، العولمة الاقتصادية، عالم الكتاب الحديث، اربد، الأردن.

- _____ ، المالية العامة، عالم الكتاب الحديث، اربد، الأردن، 2008.
- داود حسام علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، عمان، 2010.
- دراز حامد عبد الحميد، دراسات في السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1988.
- _____ ، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002.
- دومينيك سلفاتور، (ترجمة سعدية حامد منتصر)، نظريات ومسائل في الإحصاء و الاقتصاد القياس، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 2، 1993.
- زكي رمزي، انفجار العجز علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التنموي، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2000.
- زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997.
- السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق: التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
- شهاب مجدي محمود، الاقتصاد المالي - نظرية مالية الدولة السياسات المالية لنظام الرأسمالي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1988.
- الشوربجي مجدي، الاقتصاد القياسي النظرية و التطبيق ، الدر المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994 .
- صالحى صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامى: دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
- صقر عمر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، قطر، 2003-2002.
- صيام أحمد زكرياء، مبادئ الاستثمار، دار المناهج، عمان، 1997.
- طاقة محمد، العزاوي هدى، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، عمان، 2007.
- عبد السلام رضا، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر، 2008
- عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.
- _____ ، مبادئ وسياسات الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.
- عثمان سعيد عبد العزيز، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003-2004.
- _____ ، النظم الضريبية وأهداف المجتمع، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

- شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب (سياسات - نظم - قضايا معاصرة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- عطية عبد القادر محمد، الاقتصاد القياس بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997.
- العلي عادل فليح، مالية الدولة، دار زهران، عمان، 2008.
- العلي عادل، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- العمر حسين، مبادئ المالية العامة، مكتبة الفلاح، الكويت، 2002.
- العناني حمدي أحمد، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي والاقتصادي، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1996.
- عوضة حسن، المالية العامة دراسة مقارنة، دار الطليعة، بيروت، 19..
- فوزي عبد المنعم، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المصارف، الإسكندرية، 1980.
- قاسم عبد الرضا الدليجي، علي عبد العاطي الفرجاني، الاقتصاد الكلي - النظرية والتحليل - منشورات ELGA، مالطا، 2001.
- قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- القاضي عبد الحميد محمد، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، 1980.
- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- كراجة عبد الحلیم وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار صفاء عمان، ط 2، 2001.
- لعشب محفوظ، سلسلة القانون الاقتصادي، قوانين الإصلاحات الاقتصادية، النظام المصرفي...، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997.
- المحجوب رفعت، المالية العامة (النفقات العامة والإيرادات العامة)، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975.
- محمد أميرة حسب الله، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004-2005.
- محمود أحمد عبده، مبادئ المالية العامة، دراسة في الاقتصاد العام، دار المعارف، القاهرة، 1971.
- محمود فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.

- المهدي عادل، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، 2004.
 - الموسوي ضياء مجيد، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
 - النجار سعيد، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، 1991.
 - النجار فريد، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
 - هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
 - الهيبي نوزاد عبد الرحمن، الخشالي منجد عبد اللطيف، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
 - الهيبي نوزاد، الخشالي منجد، المنهج الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، عمان، 2005.
 - هيكل عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، ط 2، 1985.
 - الوادي محمود حسين، عزام زكرياء أحمد، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمان، 2007.
 - الوادي محمود حسين، تنظيم الإدارة المالية من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد، دار صفاء، عمان، 2010.
 - الوليد صالح عبد العزيز، دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمارات في ظل التطورات العالمية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.
- الدوريات والمقالات :
- العيسوي إبراهيم، نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، 2011.
 - أبو زكي رؤوف، الجزائر: الفرص وحالة الانتظار، الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام، لبنان، عدد خاص، ديسمبر 2003.
 - بدعيدة عبد الله، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، فيفري 1999.

- براكاش لونجان وعساف رزين، ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، جوان 2001.
- بركات عبد الله عزات، مناخ الاستثمار في الوطن العربي الواقع و العقبات والآفاق المستقبلية، أوراق عمل " قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة في مطلع القرن الحادي والعشرين التحديات الفرص الآفاق "، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الجزء الرابع، 2009.
- البشير عبد الكريم، تقدير دالة الاستثمار الكلية -حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد الأول، 2007
- بعلوج بولعيد، معوقات الاستثمار بالجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، الجزائر، جوان 2006
- بغدادلي عبد المجيد، حوار مع الاقتصاد والأعمال، مجلة الاقتصاد والأعمال، لبنان، الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام، لبنان، عدد خاص، ديسمبر 2003.
- بلقاسم العباس، برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية، المعهد العربي للتخطيط، اليمن، فيفري 2000.
- بن سميحة عزيزة، مكانة السياسة المالية ضمن برامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 17، نوفمبر 2009.
- بوخدوني وهيبية، التطهير المالي و خصوصية المؤسسات العمومية الجزائرية، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي الأول أهمية الشفافية و نجاعة الأداء للاندماج في الاقتصاد العالمية، جامعة الجزائر ، الأوراسي، ماي/جوان 2003.
- جريدة الخبر الأسبوعي، حوار مع الدكتور قدي عبد المجيد، العدد 273 ، من 22 إلى 2004/05/28.
- جميل هيل عجمي، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية - الحجم الاتجاه والمستقبل -، في دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 32، 1999.
- ، تدفق رؤوس الأموال الأجنبي الخاصة إلى البلدان النامية وآثارها المتوقعة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد الثامن، العدد 28، 2001
- الجنابي هيل عجمي، مناخ الاستثمار وحجم الاستثمار المباشر بين البلدان العربية، في مجلة المناة للدراسات والبحوث، جامعة آل البيت، الأردن، المجلد 5، العدد ، 2000.
- جويل بير غسمان، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، الإنجازات والمشكلات، في مجلة التمويل والتنمية، العدد 1، المجلد: 33، مارس 1996.

- حفيظ فطيمة، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (تونس، المغرب والجزائر) في ظل المتغيرات العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 50، ربيع 2010.
- حنا نعيم فهميم، ترشيد سياسة الإعفاءات الضريبية نموذج مقترح بهدف ترشيد الاستثمارات الأجنبية في مصر، مجلة البحوث التجارية، 1992،
- خالد حسين، أوراق عمل المنتدى العربي للتنمية والتشغيل، الدوحة، 2008.
- كاظم، مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن، المؤتمر الدولي العلمي الثاني حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية، جامعة سكيكدة، 15/14 مارس 2004.
- دادي عدون ناصر، متناوي محمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف والعراقيل، في مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 03، 2004.
- داودي محمد، بن بوزيان محمد، السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد المعاصر، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، العدد 8، أكتوبر 2010.
- داودي محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية، المؤتمر الدولي العاشر حول التوجهات الحديثة في تمويل التنمية، المعهد العربي للتخطيط، بيروت، أيام 11-13 إبريل 2011،
- ديار ميشرا، أشوكامودي، وانتويا نيني مرشد، تدفق رؤوس الأموال الخاصة والنمو، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، جوان 2001.
- الربضي مسعود، الزعبي محمد، سياسات التكيف الهيكلي وأثرها على التنمية السياسية في الدول العربية " دراسة حالات مصر-اليمن-الجزائر - المغرب " في الفترة (1989-2003)، في مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 5، العدد 02، 2008.
- رضوان سليم، دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية، في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد 08، 2008.
- زايري بلقاسم و البشير عبد الكريم، أثر المخاطر القطرية في الاستثمارات الأجنبية حالة الجزائر(دراسة قياسية)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 50، ربيع 2010.
- زايري بلقاسم، السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر مابين الاتحاد الأوروبي والجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3، الجزائر، ديسمبر 2005

- زايري بلقاسم، بلحسن هواري، تحليل اخطط الاقتصادي لبيئة الأعمال وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 18/17 أفريل 2006.
- ساري مالك، الكادحون ورياح الإصلاحات، جريدة السفير الأسبوعي، الجزائر، العدد 49، 2001/05/05.
- السواعي خالد محمد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الصادرات الأردنية، مجلة الإدارة العامة، مركز البحوث، المجلد 51، العدد 3، الرياض، 2011
- شبيبي عبد الرحيم، بطاهر سمير، فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقارنة تحليلية وقياسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد الثاني، العدد الأول، يناير 2010.
- صالح صالح، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر المنظمة العالمية للتجارة، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 29-30 أكتوبر 2001.
- صندوق النقد الدولي، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، استعادة توازن النمو، في آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2010.
- صيام أحمد زكرياء، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة -الأردن نموذجاً-، في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، محور العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد الثالث، ديسمبر 2005.
- طلال محمد كداوي، علاقة الإنفاق الحكومي بالأداء الاقتصادي في سلطنة عمان خلال المدة 1970-2002، في مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العدد 77، 2005.
- طه عبد الرحمان، ضمانات الاستثمار على الصعيد العربي دور المؤسسات العربية لضمان الاستثمار، ندوة السياسات في البلاد العربية، الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي، الكويت 1989.
- عادل عبد العظيم، اقتصاديات الاستثمار النظريات والمحددات، سلسلة حصر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 67، نوفمبر 2007.
- عبد الله محسن طالب، تطورات سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين تجاه البلدان النامية، مجلة جامعة عدن للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد السابع، العدد 13، يناير - ابريل 2004.

- عبيد الله محجوب حاج احمد، بعض العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السودان (1980-2008)، المؤتمر الدولي العاشر حول التوجهات الحديثة في تمويل التنمية، المعهد العربي للتخطيط، بيروت، أيام 11-13 إبريل 2011.
- عززي لخضر، التسويق المصرفي كرافد لتنشيط النظام المصرفي في الجزائر، في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 21، العدد 02، 2005.
- العوالمه نائل عبد الحافظ، ترشيد الإنفاق العام في الأجهزة المركزية للإدارة العامة في الأردن، في مجلة مؤتمة للبحوث والدراسات، المجلد السابع، العدد 02، 1992.
- فريد بشير طاهر، الإنفاق الحكومة والتنمية في المملكة العربية السعودية، في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد التاسع، ديسمبر 1993.
- قدي عبد المجيد، الاقتصاد الجزائري والشراكة الأجنبية خارج قطاع المحروقات، في مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، العدد: 02، 2003.
- قصاب سعدي، حدود الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 08، 2003.
- قويدري محمد، المزايا و الحوافز المؤثرة في تكوين مناخ الاستثمار بالإشارة إلى بعض الاقتصاديات العربية: تونس و الجزائر، المؤتمر الدولي العلمي الثاني حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية، جامعة سكيكدة، 14/15 مارس 2004.
- كوزي ايهان وآخرون، العملة المالية فيما وراء إلقاء اللوم، في مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2007.
- محاضرة لوزير الصناعة، الهاشمي جعوب، المدرسة العليا للتجارة، يوم 20/01/2004.
- مفتاح صالح وبن سميحة دلال، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية -دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، صيف-خريف 2008.
- مناور فريخ حداد، واقع الاستثمارات العربية وآفاق تطويرها، مداخلة في المنتدى العلمي الدولي الثاني "سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية مع إشارة خاصة للجزائر"، جامعة سكيكدة، 14-15 مارس 2004.

- المهراڤ حسن ، الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانات تطويره في ضوء التطورات األية والإقليمية والدولية، األة المصرية للتنمية والتأطيط ، القاهرة ، معهد التأطيط القومي ، األة الثامن ، العدد الأول ، يوليو 2000.
- مولاي لأضر عبد الرزاق، بونة شعيب، دور القطاع الأاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية دراسة حالة الجزائر، ألة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 07، 2010/2009.
- ميرفت بدوي، دور الدولة في قطاع السلع العامة والأخدمات الاجتماعية، ندوة " دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة"، الصندوق العربي للإناماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، الكويت، مارس 2007.
- ناصر مراد، الأصلاأات الضريبية في الجزائر، ألة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2، 2003
- الهيتي نوزاد عبد الرحمان، التنمية المستدامة في الدول العربية: الحالة الراهنة والتأديات المستقبلية، في ألة شؤون عربية، القاهرة، العدد 125، 2006.
- هيلموت رايزن، (ترجمة أحمد هاشم خاطر)، تدفقات رأس المال الصافية إلى الدول النامية كم تقبل وكم ترفض؟، الألة المصرية للتنمية والتأطيط، القاهرة معهد التأطيط القومي، الألة الثاني، العدد الثاني، 2000.
- وصاب سعيدي، قويدري محمد، واقع مناأ الاستثمار في الجزائر بين الأوافز والعوائق، ألة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 08، 2008.
- الرسائل والأطروأات :
- بوالوذنين عبد الحميد، أليل أزمة المديونية في الدول النامية حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1994.
- تومي عبد الرحمان، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من ألال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001/2000.
- أاري فاتح، مدى ملائمة برامج الإصلاح الاقتصادي بأليها لأقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر، أطروأة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2010/2009.

- حسام الدين على فارس داوود، آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الصناعة التحويلية الأردني دراسة تطبيقية (1995-2006)، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، أيار 2010.
- خليل عبد القادر، محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة (1990-2006)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008/2007.
- دهماني سامية، تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، جوان 2001.
- دراوسي مسعود، " السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1994-2004، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005.
- علي عبد الوهاب إبراهيم نجح، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة 74-1990 دراسة نظرية تطبيقية، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1995.
- فوزيل فارس، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، مارس 2004.
- قدي عبد المجيد، فعالية التمويل بالضريبة في ظل المتغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995، دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 1995.
- قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2004-2005.
- ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر و أثره على المؤسسة و التحريض الاستثماري، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 97/96.
- يوسف أحمد، أثر تطوير السياسة المالية في ترشيد قرارات الاستثمار في سورية، مذكرة ماجستير، جامعة حلب، 2005.
- التقارير:
- الناشبي كريم وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، واشنطن، صندوق النقد الدولي، 1998.
- البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ل 2010

- تقارير التنافسية الدولية ل 2009 و 2010.
- تقرير بنك الجزائر. تقييم الوضعية الاقتصادية والنقدية للجزائر، جويلية 2011،
- تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2010
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول تنفيذ البرنامج الوطني في مجال الحكامة، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، الجزائر، نوفمبر 2008.
- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، مايو 2010
- تباطؤ في النمو وتساعد في المخاطر، آفاق الاقتصاد العالمي، سبتمبر 2011،
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000، الدورة العامة 17، الجزائر مايو 2001.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة 20، الجزائر، جوان 2002.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقييم مسار الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، في دراسات اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر، دار الخلدونية، العدد الأول، السداسي الأول 1999.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول لسنة 1998، الدورة 12، نوفمبر 1998.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول لسنة 2000، الدورة 16، نوفمبر 2000.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول إشكالية المنظومة المصرفية، نوفمبر 2000.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الأول من سنة 2000، الجزائر، الدورة 16، نوفمبر 2000.
- مصالح الوزير الأول، حصيلة الانجازات الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الأول من سنة 2010
- مصالح الوزير الأول، حصيلة الانجازات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1999-2008،
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الانكناد، تقارير الاستثمار العالمي للسنوات 2007، 2008، 2009 و 2010.

- مؤتمر الأمم المتحدة، الاستثمار الأجنبي المباشر: انتعاش في المستقبل القريب نتيجة للاستثمار في البلدان النامية وفي قطاع الخدمات، تقرير الاستثمار العالمي 2004، سبتمبر 2004.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1995، الكويت، 1995.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2002، الكويت، 2002.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008، الكويت، 2008.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2009، الكويت، 2009.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، الكويت، 1997.
- القوانين والأوامر والمراسيم:
- القوانين
- قوانين المالية للفترة (2000-2010)،
- القانون رقم (66-277) المتضمن قانون الاستثمارات والمادة 20 من الأمر رقم (66-284) المؤرخ في 15/09/1966 المتضمن قانون الاستثمارات.
- القانون رقم (63-277) الصادر في 26/07/1963 المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 53، 63/8/2، ص 744 وما بعدها.
- قانون رقم (82-13) المؤرخ في 28/09/1982 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة للاقتصاد وسيورها.
- قانون رقم (88-01) المؤرخ في 12/01/1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 2.
- قانون رقم (88-03) المؤرخ في 12/01/1988 المتعلق بصناديق المساهمة، الجريدة الرسمية، العدد 2، 1988.
- قانون رقم (88-04) المؤرخ في 12/01/1988 المتعلق بإتمام وتعديل القانون التجاري، الجريدة الرسمية، العدد 2، 1988.
- قانون النقد والقرض رقم 10/90 المؤرخ في 4 أبريل 1990.
- قانون رقم (05-07) المؤرخ في 28 أبريل 2005 ويتعلق بالحروقات

- الأوامر:
- الأمر رقم (03-01) المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.
- أمر رقم (284-66) المؤرخ في 15/09/1966 المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 80، 1966.
- أمر رقم (04-95) المؤرخ في 21 جانفي 1995 الذي يتضمن الموافقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى.
- أمر رقم (05-95) المؤرخ في 21 جانفي 1995 الذي يتضمن الموافقة على الاتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات.
- الأمر رقم (22-95) المؤرخ في 26/08/1995 المتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية وقد ألغي بالأمر رقم 04/01 المؤرخ في 20/08/2001 المتعلق بنظام المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصصتها.
- الأمر رقم (03-01) المؤرخ في 20/08/2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.
- الأمر رقم (08-06) المؤرخ في 15/07/2006 المتعلق بتطوير الاستثمار.
- المراسيم:
- مرسوم رئاسي رقم (345-91) المؤرخ في 05/10/1990 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر والاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللكسمبورغي المتعلق بتشجيع وحماية متبادلة للاستثمارات الموقع عليها بالجزائر يوم 24 أفريل 1991.
- مرسوم رئاسي رقم (420-90) المؤرخ في 22 ديسمبر 1990 المتضمن المصادقة على اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمارات بين دول المغرب العربي.
- مرسوم رئاسي رقم (346-91) المؤرخ في 1991/1/2 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر وفرنسا المتعلق بالحماية المتبادلة للاستثمارات الموقع عليها بالجزائر يوم 1991/5/18.
- المرسوم التنفيذي رقم (321-91) المؤرخ في 14 سبتمبر 1991 المتضمن كفاءات تحديد المناطق الواجب ترفيتها.
- المرسوم التشريعي رقم (10-93) المؤرخ في 23 ماي 1993 المتعلق ببورصة القيم المنقولة، الجريدة الرسمية، العدد 34، 1993.

- المرسوم التشريعي رقم (93/12) المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بالاستثمار
- مرسوم رئاسي رقم (01-94) المؤرخ في 1994/1/2 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر وفرنسا المتعلق بتشجيع وحماية متبادلة على الاستثمارات وتبادل الرسائل المتعلقة بها، الموقع عليها بالجزائر يوم 1993/02/13.
- المرسوم التنفيذي رقم (94-321) المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 المتضمن شروط تعيين المناطق الخاصة وضبط حدودها.
- مرسوم رئاسي رقم (94-328) المؤرخ في 1994/10/22 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر وفرنسا المتعلق بتشجيع وحماية متبادلة على الاستثمارات الموقع عليها بالجزائر يوم 1994/12/28.
- مرسوم رئاسي رقم (95-88) المؤرخ في 1995/03/25 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر ورومانيا المتعلق بتشجيع وحماية متبادلة الاستثمارات الموقع عليها بمدريد يوم 1994/12/23.
- مرسوم رئاسي رقم (01-211) مؤرخ في 23 يوليو 2001 يتضمن التصديق على الاتفاق بين الجزائر واليمن حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.
- مرسوم رئاسي رقم (01-212) مؤرخ في 23 يوليو 2001 يتضمن التصديق على الاتفاق بين الجزائر وحكومة ماليزيا حول ترقية وحماية الاستثمارات الموقع بالجزائر 2000/01/27.
- مرسوم رئاسي رقم (03-64) المؤرخ في 2003/2/8 يتضمن التصديق على الاتفاق بين الجزائر وسلطنة عمان لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب بالنسبة للضرائب على الدخل، الموقعة بالجزائر في أبريل 2000.
- مرسوم رئاسي رقم (03-94) مؤرخ في 2003/3/3 يتضمن التصديق على الاتفاق بين الجزائر ونيجيريا الاتحادية حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات.
- الجريدة الرسمية، ج ج د ش، العدد 26، 2004/04/25.
- الجريدة الرسمية، ج ج د ش، العدد 11، 2005/02/09.
- الجريدة الرسمية، ج ج د ش، العدد 14، 2006/03/08.
- الجريدة الرسمية، ج ج د ش، العدد 24، 2006/04/16.
- مرسوم تشريعي رقم (93-12) المؤرخ في 05 أكتوبر سنة 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات.

- الانترنت:
- www.islamfin.go-forum.net/t1098-topic في الموقع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر،
- http://www.bank-of-algeria.dz/bulletin_statistique.htm إحصائيات بنك الجزائر في الموقع
- البنك الدولي، (2003/02/22)، الجزائر: التقدم في مجال التنمية في الموقع: www.albankaldawli.org
- تقرير 2009، الجزائر تواصل تنفيذ مشاريع استثمارية ضخمة رغم الأزمة المالية العالمية، 2009/12/26، في الموقع: www.alrafidyn.com
- تقرير التنافسية العربية 2003، 2006، 2009 في الموقع: www.arab-api.org
- جريدة العرب، العرب الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري في حاجة إلى ترشيد النفقات، 2007/11/23، www.alarabonline.org
- جريدة العرب، العرب الاقتصادي، مؤشرات مالية عن انتعاش الاقتصاد الجزائري، 2007/01/15، في الموقع: www.alarabonline.org
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ملحق بيان السياسة العامة أكتوبر 2010، مصالح الوزير الأول، في الموقع www.premier-ministere.gov.dz
- الجمهورية الجزائرية، بوابة الوزير الأول، التدابير المتخذة لفائدة التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، ديسمبر 2010، في الموقع www.premier-ministre.gov.dz
- طارق نوير، دور الحكومة الداعم للتنافسية حالة مصر، مركز معلومات اتخاذ القرار، القاهرة، 2002، في الموقع: www.idsc.gov.eg
- كريم نعمة، مكانة البلدان العربية في المؤشرات العالمية، كلية التجارة، جامعة فيليكو ترنفو، 2012/2/1 في الموقع www.aman-palestine.org
- عادل عبد العظيم، التجارب الدولية، تجربة ماليزيا، المعهد العربي للتخطيط، في الموقع: www.arab-api.org
- علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، تموز 2004، ص: 5-8، الموقع: www.arab-api.org
- فلاح خلف الربيعي، برامج صندوق النقد الدولي وأزمة التنمية في الدول النامية، في الموقع: www.ahewar.org

- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2009، في الموقع www.arab-api.org
- هشام يحيى، مراجعة لمؤشر مدركات الفساد لعام 2010، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، في الموقع: www.arabanticorruption.org
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تقارير في الموقع www.andi.dz

ثانيا باللغة الأجنبية:

Les ouvrages, Articles Et Rapports:

- Asiedu E, on the determinants of Foreign Direct Investment to Developing Countries: is Africa Different?, World Development 30 No 1, 2002,
- Bahloul Mohamed, 20 ans de reforms.., In ECONOMIA, Ariane communication, Paris, N°21, Juliet 2002,
- Banque d'Algérie, Rapport 2001 Evaluation économique et monétaire en Algérie, Algérie, juillet, 2002,
- Banque d'Algérie, Rapport 2004 Evaluation économique et monétaire en Algérie, Algérie, juillet, 2005,
- Banque d'Algérie, Rapport 2007 Evaluation économique et monétaire en Algérie, Algérie, juillet, 2008,
- Banque d'Algérie, Rapport 2010 Evaluation économique et monétaire en Algérie, Algérie, juillet, 2011,
- Banque Mondiale, Evaluation du climat d'investissement en Algérie, Région Moyen-Orient et Afrique du nord, septembre 2003
- Beniassad hocine, Algérie, restriction et reformes économiques (79-93), OPU, Alger, 1994
- Boughaba Abd Ellah, Analyse et évaluation de projet, Ed Berti, 1998
- Bouzidi Abdelmagid, les années 90 de l'économie Algérienne, édition ENAG, Alger, 1999

- Elisabeth Asiedu, Foreign Direct Investment in Africa: The Role of Natural Resources, Market Size, Government Policy, Institutions and Political Instability, University of Kansas, Kansas, 2003.
- Emmanuel Nyahaho, Finances Internationales Théorie Politique et Pratique, Presses de L'U de Québec, 2eme Edition, 2002, p 285
- Hagonnier bonard, investissement directs, coopération internationale et firme multinationale, Paris, Ed economica, 1984.
- Hori- Androuais Anne, les investissement japonais dans les pays de L'ASEAN, Bulletin de la maison Franco-japonaise Nouvelles séries, Tome 5 n 2, Ed PUF, Paris,1979
- J.Johnston, Méthode Econométriques, Economica Edition, Paris , tome 1, 3e Ed ,1990
- Joffre.P, l'entreprise et l'exportation, ED: vuibert-entreprise, Paris,1997
- khouri Nabil, Les Déterminants De L'investissement Direct Etranger Dans Les Pays D'Accueil En Développement Et Son Impact Sur Leur Croissance Economique (1995-2005), thèse de doctorat, Ecole Supérieure De Commerce D'Alger, 2008
- Lamiri Abdelhak, crise de l'économie Algérienne, les presses d'Alger, Alger, 1999,
- Ministère de la participation et coordination des reformes, rapport : note relative au processus de l'investissement 2001
- Ministère des finances, DGPP, Direction du recueil des informations, 2010
- Ministre de finance, DGI, le système Fiscal Algérien, 2000
- Ministre des finances, la situation économique et Financier en 1998, Algérie,
- Ministre des finances, Rapport Sur l'Activité Economique et Financier en 1993, Algérie, Novembre 1994, p:17
- Office national des statistiques, annuaire statistique de l'Algérie (2000-2002), 2004, numéro 22
- Office national des statistiques, annuaire statistique de l'Algérie (2002-2004), 2006, numéro 22

- Office national des statistiques, annuaire statistique de l'Algérie (2004-2006), 2008, numéro 24
- Office national des statistiques, annuaire statistique de l'Algérie (2006-2008), 2010, numéro 26
- Ourdi Abdennacer, Attractivité et promotion des investissements directs étrangers en Algérie, l'HAMATTAN, Paris, 1ère Ed, 1997,
- Peyrad Joaette, la gestion financière internationale, Paris, ED : VIBERT, 1999,
- Raymand Bernard, économie financière International, Paris, EDPUF, 1997,
- Said M Alkhatib, The Inefficiency of Fiscal Policy in Attracting Foreign Direct Investment in selected Arab Countries, Dirasat, Administrative Sciences, volume 32, No 2, 2005
- Services du délégué a la planification, principaux résultats de l'activité économique et sociale en 2005, Algérie, 2006
- Singh and Jun, Some New Evidence on determinants of Foreign Direct Investment in Developing countries,
- Talahite Fatiha, Les IDE en Algérie : tendances, contraintes et perspectives, l'HARMATTAN, Paris, 1ere Ed, 1997
- Unctad, World Investment Report 2010, UN, New Yurk, USA
- Unctad, World Investment Report 2000, UN, New Yurk, USA
- Wheeler D and Mody A, International Investment location Decisions the case of US firms, Journal of International economics, vol 33, N 1-2, August 1992
- World Economic Forum, the Africa Competitiveness Report 2011, the World Bank and the African Development Bank, 2011,
- world economic forum, the global competitiveness reports: 2008, 2009, 2010, 2011
- Zekane Ahmed, dépenses publique productives croissance a long terme et politique économique essai d'analyse économique appliqué au cas de l'Algérie, thèse de doctorat, université d'Alger, 2002-2003,

Les sites internet:

- Benefits of Foreign Direct Investment, <http://www.economywatch.com/foreign-direct-investment/benefits.html>
- Determinants of Foreign Direct Investment, in the site: www.economywatch.com/foreign-direct-investment/determinants.html
- Doing Business 2010, www.doingbusiness.org
- Instrument Européen De Voisinage et de Partenariat, Algérie Document de Stratégie 2007-2013, Programme Indicative National 2007-2010, en cite: www.ec.europaide/index-fr.htm
- OECD tax database, Centre for Tax Policy and Administration in www.oecd.org
- Transparency International, Corruption Perceptions Index 2010 report, www.transparency.org,
- UNCTAD, examen de la politique de l'investissement en Algérie, mars 2004, (enligne): www.unctad.org
- UNCTAD, International Investment Agreements: www.unctad.org/en/special.
- World Bank, pilot Algeria in investment climate assesment, June 2003 in www.siteresource.worldbank.org/INTPSD/Resources/336195-1092412588748/Algeria-ICA-3pdf.
- www.albankaldawli.org
- www.andi.dz
- www.ons.dz
- www.unctadstat.unctad.org
- www.worldbank.org/document/papers links/informel economy pdf.
- www/tiaret.ahlamountada.com

الملاحق

ملحق رقم (1)

الوحدة	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (مليون دولار)	نسبة ا ج م إلى العالم	نسبة ا ج م إلى الناتج الداخلي الخام	نسبة ا ج م إلى التراكم الخام للأصول الثابتة
2000	280	0.019969	0.511221	2.472385
2001	1108	0.1341	2.007752	8.860673
2002	1065	0.169891	1.870141	7.63615
2003	634	0.110634	0.931677	3.876585
2004	882	0.118793	1.033262	4.302944
2005	1081	0.110025	1.04737	4.682971
2006	1795	0.122816	1.530765	6.630014
2007	1662	0.084315	1.237342	4.709786
2008	2594	0.148707	1.523604	5.464812
2009	2761	0.232981	1.963642	5.771365
2010	2291	0.184229	1.432766	-

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في الموقع، www.unctadstat.unctad.org

ملحق رقم (2)

الوحدة: مليار دينار

إجمالي جباية الدولة	الجباية البترولية	إجمالي الجباية العادية	ضرائب غير مباشرة أخرى	حقوق الجمارك	الرسم على رقم الأعمال	حقوق التسجيل والطابع	الضرائب المباشرة	السنوات
1093.15	720	373.15	12.07	90.38	172.15	16.21	82.34	2000
1285.09	840.6	444.49	39.67	104.3	184.3	17.02	99.2	2001
1409.5	916.4	493.1	12.74	128.46	219.13	19	113.77	2002
1398.95	836.06	562.89	39.1	143.38	235.61	19.27	125.53	2003
1465.97	862.2	603.77	29.7	137.02	272.22	19.6	145.23	2004
1563.8	899	664.8	21.11	143.36	312.34	19.62	168.37	2005
1661.56	916	745.56	33.96	113.4	334.37	23.54	240.29	2006
1759.75	973	786.75	19.27	132.65	347.22	28.13	259.48	2007
2699.03	1715.4	983.63	24.17	163.93	429.78	33.92	331.83	2008
3098.7	1927	1171.7	27.86	172.47	472.63	35.96	462.78	2009
2789.1	1501.7	1287.4	20.5	179.2	488.9	39.1	559.7	2010

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب

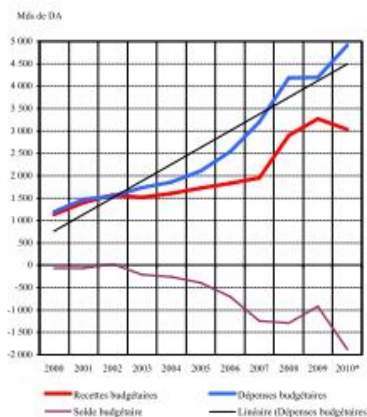
ملحق رقم (3)

MINISTRE DES FINANCES /DGPP/Direction du Recueil des Informations

BUDGET DE L'ÉTAT

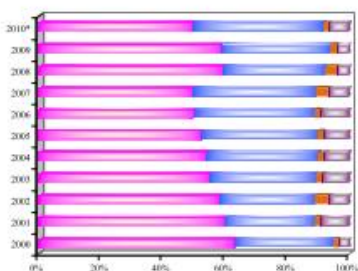
LE BUDGET DE L'ÉTAT en Mds de DA

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010*
Recettes budgétaires	1 138,9	1 400,9	1 570,3	1 520,5	1 599,3	1 719,8	1 835,5	1 951,4	2 895,2	3 275,4	3 032,3
Dépenses budgétaires	1 199,8	1 471,7	1 540,9	1 730,9	1 859,9	2 105,1	2 543,4	3 194,9	4 188,4	4 199,7	4 916,4
Solde budgétaire	-60,9	-70,9	29,4	-210,4	-260,6	-385,3	-707,9	-1 243,6	-1 293,2	-924,3	-1 884,1



LES RECETTES DE L'ÉTAT en Mds de DA

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010*
Recettes budgétaires	1 138,9	1 400,9	1 570,3	1 520,5	1 599,3	1 719,8	1 835,5	1 951,4	2 895,2	3 275,4	3 032,3
Fiscalité pétrolière	720,0	840,6	916,4	836,1	862,2	899,0	916,0	973,0	1 715,4	1 927,0	1 501,7
Recettes fiscales	362,4	404,2	478,2	520,9	576,2	645,2	714,3	769,1	958,3	1 146,1	1 278,1
Recettes Non Fiscales (1)	16,5	21,2	72,8	28,1	28,9	28,3	29,6	75,3	113,6	68,1	46,0
Autres recettes (2)	40,0	134,8	102,9	135,4	132,0	147,3	175,6	134,1	107,9	134,1	206,6



(1) Produits et revenus des domaines, produits divers du budget
 (2) Contribution du budget de l'État, revenus des participations de l'État, recettes exceptionnelles, fonds de concours et dons et leg.

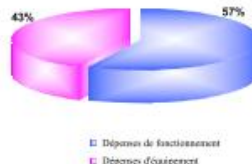
LES DÉPENSES PUBLIQUES en Mds de DA

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010*
Dépenses budgétaires	1199,8	1471,7	1540,9	1730,9	1859,9	2105,1	2543,4	3194,9	4188,4	4199,7	4916,4
Dépenses de fonctionnement	881,0	1037,7	1038,6	1163,4	1241,2	1232,5	1452,0	1642,7	2290,4	2255,1	2816,4
Dépenses d'équipement	318,8	434,0	502,3	567,5	618,7	872,5	1091,4	1552,2	1898,0	1944,6	2100,0

Dépenses budgétaires 2009



Dépenses budgétaires 2010



RÉPARTITION DES DEPENSES DE FONCTIONNEMENT PAR NATURE en Mds de DA

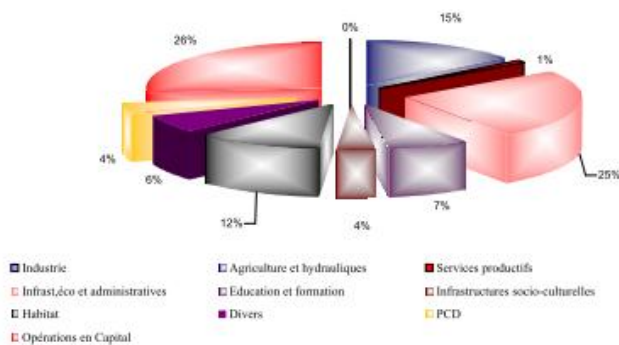
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010*
Dépenses de fonctionnement	881,0	1 037,7	1 038,6	1 163,4	1 241,2	1 232,5	1 452,0	1 642,8	2 290,4	2 255,1	2 816,4
Rémunérations	282,5	326,9	336,2	374,5	442,3	452,6	490,9	584,2	780,9	829,2	1 179,3
Matériel fournitures entretiens	61,5	66,6	68,8	63,4	71,7	76,0	95,7	93,9	111,7	112,5	139,3
Dettes publiques	204,0	243,8	139,6	161,3	177,6	81,6	107,2	91,1	89,1	86,5	48,8
Pensions des invalidités	59,8	56,1	77,3	62,1	74,4	74,1	91,1	102,5	99,9	115,7	130,6
Subvention de fonctionnement	59,0	73,2	88,4	102,1	113,3	125,8	142,1	165,2	209,4	236,5	319,4
Action économique et sociale	214,2	271,1	328,3	400,1	362,0	422,5	525,1	606,0	999,5	874,7	999,1



RÉPARTITION DES DEPENSES D'EQUIPEMENTS PAR SECTEUR en Mds de DA

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
Industrie	7,3	6,4	7,6	5,9	0,2	0,1	0,1	0,2	0,0	0,1
Agriculture et hydrauliques	43,1	59,6	102,4	83,5	97,5	138,5	181,6	199,0	247,4	282,3
Services productifs	2,0	7,5	8,6	12,4	9,9	12,1	11,6	15,0	23,4	17,2
Infrastr.éco et administratives	63,8	84,6	94,2	102,3	101,2	185,2	263,9	434,8	619,6	484,2
Education et formation	38,8	53,5	56,0	60,0	61,8	84,5	84,1	126,2	135,7	144,9
Infrastructures socio-culturelles	12,3	15,9	27,4	31,5	30,8	35,6	32,9	41,8	54,9	68,4828
Habitat	69,5	78,0	88,4	74,9	65,9	67,5	89,7	184,7	187,6	230,8
Divers	22,5	27,1	22,6	27,4	39,2	66,8	79,5	96,6	93,3	119,9
PCD	30,9	36,1	41,1	43,1	27,9	37,2	51,1	79,3	78,9	77,6
Sous total	290,2	368,8	448,3	441,1	434,4	627,6	794,5	1 177,7	1 440,8	1 425,5
Opérations en Capital	28,7	65,2	54,0	126,4	184,2	245,0	296,9	374,5	457,2	519,0
Total dépenses d'équipement	318,9	434,0	502,3	567,5	618,7	872,5	1 091,4	1 552,2	1 898,0	1 944,6

Budget d'équipement par secteur 2009



SOURCE : DGB
(*) Prévisions de clôture